

صلاح أبو إسماعيل

شهادة الشيخ
في قضية المصير



الشهادة

شهادة الشيخ صلاح أبو إسماعيل
في قضية تنظيم الجهاد

صلاح أبو إسماعيل

شهادة حق
في قضية العصر

الشهادة

شهادة الشيخ صلاح أبو إسماعيل
في قضية تنظيم الجهاد

دار الأمان

مقدمة الطبعة الثانية

حينما ظهرت الطبعة الأولى من الكتاب لم أكن أتصور أن عشرات الألوف من النسخ التي انتظمتها تلك الطبعة ستفد عن آخرها في يوم وليلة ولكنني اعتبرت الفضل في ذلك راجعاً بعد الله تعالى إلى الرأي العام الإسلامي الذي يأسى دائماً أبداً إلا أن يعطى أعمق الإحتياجات وأوضحها عن وجوده ويحفظه ولهفته على كل موقف إسلامي .. نعم جاء نقاد الطبعة الأولى في سرعة البرق ناطقاً بمعان كثيرة في مصر وفي العالم الإسلامي بعامه والعربي بخاصة وأذكر على استحياء على سبيل المثال وأنا في مطار قطر عربي طالما ترددت عليه زائراً تلبية لدعوات رسمية مشكورة فوجئت يوم وصولي عقب ظهور كتاب الشهادة بمئات من رجال الفكر الإسلامي وأعلام العلم والجهاد في المطار الذي هبطت فيه الطائرة وظننتهم على سفر إلى خارج هذا القطر فسألتهم إلى أين متجهكم ؟ وإلى أين تهاجرون ؟ وكانت المفاجأة إذ قالوا جئنا لاستقبالك فقلت لقد جئت إلى هذا البلد الشقيق مرات ومرات وكنتم هنا موجودين في كل مرة فما الذي جد وماذا وراء ظاهرة الاستقبال غير المعتاد اليوم ؟ فقالوا لقد جد شيء عظيم فسألتهم وأنا خالي الذهن ما الذي جد ؟ فقالوا قرأنا شهادتك أمام محكمة أمن الدولة العليا في قضية تنظيم الجهاد ورأينا مجتمعين أن أقل ما تكرم به هذه الشهادة أن نخف لاستقبال من أداها على وجهها وأقامها صادعاً بالحق متجرداً لله رب العالمين فبكيت إشفاقاً على نفسي من أن يفسدها على هذا الموقف وأنا أردد قول الصديق رضى الله عنه - وأين نحن من الصديق ؟ - قلت لهم أنا أعلم منكم بنفسى والله أعلم بنفسى منى اللهم اجعلنى خيراً مما يظنون واغفر لى ما لا يعلمون ولا تؤاخذنى بما يقولون . نعم أشققت أن يكون ما ألقاه من التكريم النبوي هدفاً وأسأل الله تعالى أن يظهر الأعماق مما لا يرضيه وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ثم أسعدنى أكثر وأكثر أن أجد مثل هذا التقدير في كل مكان ذهبت إليه ! ولكن كل سعادة بمثل هذا الأثر تتضاءل حقاً وصدقاً إذا ما نظرنا إلى الحكم العظيم الذى رتبته الله تعالى على هذه الشهادة وإلى الحثيات الرائعة التى أشادت بهذه الشهادة وإلى الرقاب التى خلصها الله تعالى بهذه الشهادة وإلى القلوب التى أسعدها الله بهذا الحكم فإذا كنت أستحق شكرياً في الدنيا فإننى أهديه بدورى إلى هيئة المحكمة الموقرة برئاسة المستشار العظيم عبد الغفار محمد وعضوى اليمين واليسار المستشارين كمال فؤاد وإبراهيم عبد السلام ..

فلقد كانت الشهادة سعياً إلى إحقاق حق وتوثيق عدل فجاه هذا الحكم ثمره

لهذا السعى ونتيجة مشكورة لكلمة الحق التى نحتسبها عند الله ونرجو من ورائها أن يمن الله علينا برضوانه الأكبر فى جنات النعيم ، ولا يعكر من صفو هذه السعادة إلا ما كان من الأخطاء المطبعية الكثيرة التى وقعت فيها الطبعة الأولى نتيجة الرغبة فى سرعة إظهار الكتاب وانشغالى وقت الطبع بسفر خارج البلاد فى هذه الطبعة وذلك أمر قد دعانا إلى مضاعفة الجهد فى تجنب الأخطاء ما استطعنا إلى ذلك سبيلا ثم إنه إذا غفر لنا القارئ العربى العزيز هذا القصور أو النقصير فإننا لنرجو أن تسعد معه ويسعد معنا بنص الحكم الذى تضمنته هذه النسخة والمقتضيات التى وسعها هذا الكتاب من الحيثيات وكذلك نرجو أن يسعد القارئ الكريم بنياً الاستجواب الذى قدمته على ضوء حيثيات الحكم بعد الذى أذهلنا مما تضمنته حيثيات الحكم من ملاحقة شجاعة ومطاردة مؤمنة للذين استهانوا بحرمة الإنسان وحقوق الإنسان فعذبوه وأثلوه وسفكوا دمه وانتهكوا عرضه بل لقد ثلت الحيثيات على أن وزير الداخلية الأسبق اللواء نبوى إسماعيل ووزير الداخلية السابق ووزير الحكم المحلى حتى كتابة هذه الكلمات قد تورطوا فى حوادث التعذيب للإنسان الذى كرمه الله قبل أن تثبت إدانته بل لقد ثبتت براءته .

وكان لا بد أن يبدأ دورى كنانب بعد أن انتهى دورى كشاهد وكما أننا تعاملنا مع الحق جل علاه حينما شهدنا بالحق تعاملنا معه كذلك سبحانه حينما قدمت استجوابى إلى السيد المستشار ممدوح عطية وزير العدل أتهم وزارة العدل بأنها تفككت عن تقديم هؤلاء المعتدين على حقوق الإنسان وحرمانه بعد أن دمغتهم هذه الحيثيات المشرقة بأنهم تورطوا فى التعذيب وأساءوا إلى البراء وكنت أتمنى أن يكون أعضاء الحزب الوطنى فى مجلس الشعب متجردين من التزاماتهم الحزبية لحساب الحق والعدل حينما ينظر فى مثل هذا الاستجواب الخطير ولكنهم كانوا حزبيين بنسبة مائة فى المائة حينما قام العضو حسن حافظ وكنت على سفر للخارج وفوجئت بأن حسن حافظ اقترح إسقاط الاستجواب بحجة أن الدعاوى المرفوعة من المظلومين المعذبين لا تزال منظورة أمام النيابة ووجدت الغالبية من نواب الحزب الوطنى فرصتها فى هذا الاقتراح فوافقت على إسقاط هذا الاستجواب فى مظاهرة حزبية تحت قبة البرلمان وتناست عن عمد ما يكفله الدستور للنائب من حق الاستجواب ومراقبة السلطة التنفيذية إن قضايا التعذيب قد حكم فى كثير منها وقضى لأصحابها بتعويض بلغ مائة ألف جنيه للواحد وتحملت المحكمة قائمة لو طلبتم أكثر من هذا لحكمنا لكم به وكأنها بذلك تعتذر عن ترفق حكمها بالدولة الظالمة ولكن ماذا تفعل المحكمة بعد أن كانت استجابتها لطلب المعذبين فى قمة الموافقة على كل ما طلبوا من تعويض بل إن هناك قضايا كثيرة انتهى مكتب النائب العام من تحقيقها وعندى أرقامها وتواريخها وأصبح متعبنا على وزير العدل أن يقدم للمحاكمة أسماء بعض الشخصيات التى تشغل اليوم مناصب كبرى بعد أن لاحقتهم التحقيقات وأدانتهم وبقيت محاكمتهم ولكن الهروب من المسؤولين فى حماية الأغلبية البرلمانية التى أسقطت الاستجواب

بقرار حزبي غير دستوري لن يغنى فتيلاً فقد أعددت استجوابي من جديد مشيراً فيه إلى التواريخ والأرقام التي حددت مسئولية من قام بالتعذيب تحديداً قاطعاً الأمر الذي يسقط حجة المتعللين بأن هذه القضايا لاتزال منظورة على أن كل استجواب يقدم من المعارضة نعلم سلفاً أن صاحبه في حماية الدستور سيشرح استجوابه ويذكر فيه ما يشاء مما يدمغ الظالمين ولكن الدستور الأرضي لا يلزم الغالبية بأن يكون حكمها ثمرة لمنطق الحق والعدل وإنما يأتي حكمها ثمرة للالتزام الحزبي بعد فراغ النائب من شرح استجوابه ثم يأتي قرار من الغالبية بإغلاق باب المناقشة والانتقال إلى جدول الأعمال وتكون هذه هي النهاية المنتظرة والمعتادة لكل استجواب ولكن تبقى بعد ذلك ملاحظة التاريخ للعهد كله وفي مقدمتهم هؤلاء الظالمون [ولعذاب الآخرة أشد وأبقى]

شكراً للقارئ الكريم على إقباله على الطبعة الأولى واعتذاراً إليه على ما وقع فيها على الرغم منا من أخطاء أمكننا أن نتداركها في هذه الطبعة الثانية بفضل الله وتحية لهيئة المحكمة الموقرة التي أصدرت حكمها في قضية تنظيم الجهاد وكتبت حيثيات الحكم وهنينا للبراءة الذين ظفروا بالبراءة تلك التي جاء حكمها إدانة لوسائل الإعلام الحكومية التي أبت إلا أن تقيم الدنيا وتقعدها حول هؤلاء المتهمين بقصد التأثير على القضاء في قلعة الحصينة المهيبة دون جدوى وفي الوقت نفسه جاء هذا الحكم بحيثياته تنديداً ضمناً بشيخ الأزهر الشيخ جاد الحق على جاد الحق ولجنته التي لعبت بها الأنواء في خضم المطامع في الحطام الفاني حين كتبت تقريرها الظالم عن شهادتي تلك اللجنة التي رأسها الدكتور محمد السعدى فرهود حينما كان وكيلاً للأزهر وهو الآن رئيس جامعة الأزهر وكان من أعضائها الدكتور الأحمدي أبو النور الذي صار بعد التقرير وزيراً للأوقاف والدكتور أحمد عمر هاشم الذي كان أستاذاً لجامعة الأزهر والذي صار بعدها عميداً لكلية الأزهرية بالقازيق والدكتور مصطفى غلوش الذي كان ولا يزال مدرساً بجامعة الأزهر والمستشار عبد العزيز هندی مستشار شيخ الأزهر للشئون القانونية وإذا ذكرت أعضاء اللجنة رؤساء وأعضاء فإنني أحيل القارئ إلى التقرير الذي كتبوه عن شهادتي وإلى ردود العلماء الذين هالهم أن يتورط شيخ الأزهر ولجنته في إرضاء ذوى السلطان على حساب الإسلام .

لقد جاء نفاذ الطبعة الأولى بمثابة الاستفتاء الشعبي على كل ما تضمنته هذه الشهادة وكل ما أثير بسببها من هجوم ودفاع وغداً يقف الجميع في محكمة القضاء الألهي بين يدي من يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور [قل اللهم فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون] [والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لننتهدي لولا أن هدانا الله]

صلاح أبو إسماعيل

من علماء الأزهر وعضو مجلس الشعب المصري

مقدمة الكتاب

حين رشحت نفسي لعضوية مجلس الشعب كنت أبحث عن أسلوب جديد لإعلاء كلمة الله جل علاه بتطبيق الشريعة الإسلامية إنفاذاً للعباد من الضلالة وتخليصاً لهم من الأباطيل ودفعاً بهم إلى رحاب العز والنصر والرخاء والأمن وكل الركانز التي تقوم عليها الحياة الطيبة (إن الله لا يغير ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم).

نعم كنت أرمى إلى استعادة المجد الإسلامي التليد عن طريق طاعة الله عز وجل بعد أن عصفت أعاصير المعاصي بما كانت الأمة تتقلب فيه من النعم (ذلك بأن الله لم يك مغيراً نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم).

ولعل القارئ الكريم يلاحظ أن التغيير في الآية الأولى إلى الأحسن وأن التغيير في الآية الثانية إلى الأسوأ ويرتكز التغيير الذي ينعم الله به على عبادة الطائعين أو يفرضه على عبادة العاصين يرتكز على الموقف النفسي من المقدسات.

فهل ترون الله رباً ؟

هل ترون محمداً رسولاً ؟

وهل ترون القرآن دستوراً إلهياً مقدساً ؟

وهل ترون الإسلام ديناً ؟

وهل تستمعون بالذي أنزله الله من الوحي ؟

وهل ترون حقيقة أن الله أكبر كما تردون ذلك في الأذان والصلوات ؟

وهل تعاش الأمة معاشة نفسية مضمون هذه الكلمات فكراً ومنهاجاً وسلوكاً ؟

لقد أحسست بضرورة الخطابة على المنابر والكتابة في الصحف والندوات الحرة ولكنني بعد طول المعاشة لهذه الأساليب أزدت إيماناً بجدواها وبأنها وحدها لا

تحدث تغييراً في القوانين ولا تأثيراً مثيراً في السلطة التشريعية والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية فرشحت نفسي لعضوية مجلس الشعب تحت شعار أعطني صوتك لنصلح الدنيا بالدين وتجاوب معي المسلمون في دائرة المنصورية مركز إمبابة محافظة الجيزة تجاوباً قهر كل وسائل التزييف والتزوير في الانتخابات وكانت ثقتهم سلاحاً أمدني الله تعالى به لانهض بما يسره لي من دور في مجلس الشعب من ١٩٧٦ حتى الآن ١٩٨٤ ثم انطلقت منادياً كل داعية إسلامي ليرشح نفسه لعضوية مجلس الشعب في انتخابات مايو ١٩٨٤ لأنه قد عز على البيان الإسلامي أن يجد صده المنطقي المناسب في المجلسين السابقين (وذاً ليلة وأنا عائد قبيل الفجر

من جولة أسبوعية في دائرتي وجدت جريدة الأهرام مع الباعة إذ في صدرها قد ذكر اسمي عنواناً على موقف ارتأته محكمة أمن الدولة العليا يقتضي استدعاء شهود نفى في القضية التي عرفت باسم قضية الجهاد .. وزاد من دهشتي أن اسمي الذي اختير عنواناً لم يكن أكبر الأسماء المذكورة فقد استدعى للشهادة السادة فضيلة الأستاذ محمد متولى الشعراوي ، فضيلة الأستاذ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر ، الأستاذ عمر التلمساني وغيرهم .

ولم يسبق لي طوال حياتي أن مثلت أمام القضاء لا مدعياً ولا متهماً ولا شاهد إثبات ولا شاهد نفى .. وعلى الفور استشعرت جساماً التبعة وضخامة المسئولية وتصورت أنني لست شاهد وقائع يسأل عنها المتهمون وإنما أنا مستفتى في فكر ينادون به وتذكرت كذلك أن الناس يسألونني كثيراً عن قضايا معاتلة لقضية الجهاد . فكنيت أقول لهم الحمد لله الذي لم يجعلني قاضياً على ما في القضاء من شرف ولو كنت قاضياً ما نطقت بالحكم حتى أستوعب ما يقوله الادعاء وما يقوله الدفاع وما يقوله الشهود ، إنكم تسألونني وأنا لا أعلم إلا ما تنشره الصحف المسماة بالقومية دون أن أطلع على دفاع المتهمين ولقد أخذ الله نبيه داود عليه السلام لأنه قضى بعد سماع الادعاء وقبل سماع الدفاع وتراحمت في ذهني أحكام الإسلام عن كل ما يتصل بالتحامل والمحاباة والصدق والكذب والحق والزور وما فرضه الله على الشاهد من التجرد من التحامل على عدو ومن المحاباة للصديق وتذكرت أن الشاهد في حماية الله الذي حرم أن يضار كاتب أو شهيد .

ولم يكن استدعاء المحكمة لي قد وصلني بصفة رسمية ولكن جاءني بعض الإخوة المحامين يحملون إلى دعوة السيد المستشار رئيس المحكمة الأستاذ عبد الغفار محمد فإذا تأثيم الله لمن يكتم الشهادة قد أدركه قلبي تمام الإدراك فذهبت إلى ساحة المحكمة الموقرة وعبر أربع عشرة ساعة على مدى جلستين كنت أجيب عن الأسئلة التي ألقتها المحكمة الموقرة إليّ وأحسست أنني بين الحق وتبعاته من جانب والسلطان وما يملكه من سيفه وعزه وماله من جانب آخر فقررت دون تردد أن أكون للحق وإن اتحمل تبعاته وألا أبالي بسيف المعز وذهبه وليكن ما يكون فكانت هذه الشهادة التي يجدها القارئ الكريم بين دفتي هذا الكتاب ومع أن الذي قلته هو الحق فقد فوجئت بالادعاء يوجه إليّ أسئلة أثارت نفسي إلى حد بعيد أجبت عنها ثم لم يكتف الادعاء بتوجيه الأسئلة فراح يطلب من شيخ الأزهر الشيخ جاد الحق على جاد الحق رأيه في شهادتي وجرّد لي شيخ الأزهر خمسة من سيوفه البتارة الدكتور محمد السعدى فرهود رئيساً للجنة الرد والدكتور محمد الأحمدى أبو النور والدكتور أحمد عمر هاشم والدكتور مصطفى غلوش والمستشار عبد العزيز هندی أعضاء للجنة الرد على شهادتي فكتبت هذه اللجنة تقريرها في خمسين صفحة من حجم الفولمسكر وأرسلته إلى المحكمة فأهدر السيد المستشار عبد الغفار محمد هذا الرد لأنه لم يطلبه من الأزهر ولأن المستشار رجاء العربى ممثل الادعاء قد جاوز حدوده القانونية إذ خاطب شيخ

الأزهر من وراء ظهر المحكمة ودون إذن منها طالبا التعقيب على شهادتي .
ونشرت جريدة النور شهادتي في قضية الجهاد ثم نشرت رد الأزهر على
شهادتي فتعجرت بنابيع الخير في أنفاس العلماء الأفاضل والدعاة الإسلاميين
الغيورين فإذا عدد عديد منهم - جزاهم الله خيراً - ينبرى مشكوراً للدفاع عن
الحق الذي رآه في شهادتي بتوفيق الله ويكشف زيف الرد الذي تولى كبره الشيخ
جاد الحق على جاد الحق ولجنته المذكورة ، وجاء في مقدمة الغيورين السادة
أصحاب الفضيلة الأستاذة الشيخ عبد اللطيف المشتهري والدكتور موسى شاهين
لاشين والدكتور المستشار فتحي لاشين والأستاذ مختار عبد العليم والدكتور
عبد الستار فتح الله سعيد والدكتور عمارة نجيب .
ولو فتحت جريدة النور صدرها لكل ما يتصل بالموضوع لاستغرق دفاع
العلماء الغيورين على شهادتي آلاف الصفحات ، ولكن الجريدة رأت في النماذج
التي نشرت ما يغني عما عداها .

وإنما سقت حديث عضوية مجلس الشعب في صدر هذا التقديم لأمرين :

الأمر الأول :

ان عضويتي ساعدتني بكل ظروفها على استبطان الأمور التي استدعتها
الأسئلة التي وجهتها إلى المحكمة الموقرة .

الأمر الثاني :

ان عضوية مجلس الشعب التي تعطي العضو حقه الدستوري وواجبه في نفس
الوقت في التشريع والرقابة : هذه العضوية تكفل الحصانة البرلمانية لعضو
مجلس الشعب وهذه الحصانة كانت بلا شك أنسا لقلبي وأنا أجيب في مجرد كامل
عن الأسئلة ، نعم كانت الحصانة أنسا كسبب من الأسباب التي لولها لما جاءت
الشهادة على هذا الوجه ومن يدري ماذا في الغيب لو زالت عني هذه الحصانة
يوما على كل حال فإن المؤمن دائما على خير حتى ولو دفع حياته ثمنا للحق
المبين ولقد لقيت شهادتي بتوفيق الله أكرم الأصدقاء في العالم كله مع أن الجريدة
التي انفردت بنشر تفاصيلها كانت جريدة النور الغراء وهي حديثة عهد بالوجود
في الساحات الصحفية وقامت جريدة الشعب الغراء بإيراد ملخص لهذه الشهادة .
وكنت أظن أن الشهادة قد تسميت ولكنني وجدت مطالبة الجماهير في كل مكان
تلاحقني بضرورة طبع هذه الشهادة وكل ما ترتب عليها من آثار ولكنني من
جانبي النفساني لم أر في شهادتي غير واجب أدبته بتوفيق الله « وما بكم من نعمة
فمن الله » .

حتى جاءني يوما أستاذ جامعي جليل قد يأذن لي بذكر اسمه هو الأستاذ
الدكتور عبد القادر سيد أحمد فطالني مراراً بطبع الشهادة وأنح في ذلك إلحاحاً لم
تسعني مخالفته وتمثلت من ورائه رغبات الملايين فلم يكن بد من النزول عليها
والاستجابة لها وإن من محاسن الصنف بل من عجائب القدر أن يطالب الدفاع في
قضية الجهاد الاطلاع على نص القرار الذي أصدره السيد وزير الداخلية اللواء
نبوي إسماعيل نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية فإذا المفاجأة التي أبت إرادة
الله إلا أن تكشفها فإن قرار الاعتقال لم يكن قد صدر فلما طلبه الدفاع للاطلاع

عليه ارتجل القرار ارتجالا مضطربا معجلا بيد مرتعشة يريد ملاحقة الأحداث
فوقع في خطأ جسيم إذ جاء مشتملا على دليل بطلانه كقرار وزارى فقد قيل في
القرار أنه قد أصدره وزير الداخلية سنة ١٩٨١ مؤسسا على أساس لم يوجد
بعد !!! نعم جاء مؤسسا على قرار جمهورى صدر سنة ١٩٨٢ فتكررت قول
الشاعر :

إذا أراد الله أمرا بامرى وكان ذا عقل وسمع وبصر
أصم أنفيه وأعمى قلبه وسل منه عقله سل الشعر
حتى إذا أنفذ فيه حكمه رد إليه عقله كي يعتبر
فلا تقل فيما جرى كيف جرى فكل شيء بقضاء وقدر

صورة زئكوغرافية للقرار العجيب

محاربات وقضاة

اعتقال المتهمين في قضاية الجبهاد.. باطل

وزير الداخلية اعتقل الترميز ويبدأ أيام مصر الترميزية بالاعتقال

في إطار عملية أمنية واسعة النطاق، نفذتها وزارة الداخلية بالتعاون مع الأجهزة المختصة، تم اعتقال عدد من المتهمين في قضايا الجبهاد...

تم اعتقال المتهمين في عدة محافظات، حيث تم تنفيذ العملية في إطار خطة أمنية مدروسة...

الهدف من هذه العملية هو القضاء على التهديدات الأمنية التي تشكلها هذه الجماعات...

تمت العملية بنجاح، وتم اعتقال المتهمين في أماكن مختلفة...

تمت العملية في إطار خطة أمنية مدروسة...

تمت العملية بنجاح، وتم اعتقال المتهمين في أماكن مختلفة...

ومن عجائب القدر كذلك أن قانون الأحوال الشخصية رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ الذي أصدره السادات بقرار جمهوري والذي أباح المرأة لرجلين في وقت واحد كما هو واضح في الشهادة والذي دافع عنه شيخ الأزهر الشيخ جاد الحق على جاد الحق وقت نظره ووقت المسألة فيه وبمناسبة شهادتي قد عرض أمره على المحكمة الدستورية العليا وانتهى فيه تقرير السادة مفوضي الدولة إلى الرأي بأنه قانون غير دستوري لأنه خالف الدستور والإسلام على حد ما نشر من أنباء آراء السادة المفوضين .. هذا القانون قد حجزت قضيته للحكم فيه في ٢ يونيو ١٩٨٤ ويشرفني أن قرار السادة المفوضين يعد بمثابة شهادة لي لأنني كنت على الحق يوم التبريت لقانون الأحوال الشخصية بالمعارضة في شكله وموضوعه مندداً بمخالفته للإسلام مبيناً أنه قد جاقى أحكام الله رب العالمين فإذا أدركنا الحكم قبل الطبع فإننا سننثبه هنا وإذا صدر الكتاب قبل الحكم فحسبنا أننا أشرنا إليه .

أيها القارئ الكريم فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض - ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون ويمحو الله الباطل ويحق الحق بكلماته والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله - .
اللهم إنا نعوذ بك من أن نشرك بك شيئاً نعلمه ونستغفرك لما لا نعلمه ونسألك التوفيق لما تحب وترضاه .

اللهم إن هذه الشهادة شهادة حق أردت بها وجهك وأنت حسبنا ونعم الوكيل وأقممتها ابتغاء مرضاتك وعشت بكيانى كله داخل كل كلمة من كلماتها اللهم فتقبلها منى واجعل مثويتي عليها رضوانك في جنات النعيم إنك خير مأمول وأكرم مسئول سبحانه لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم .. سبحانه يامن رفعت السماء ووضعت الميزان وأقمت العدل وهديتنا إلى صراطك المستقيم لك الحمد حتى ترضى .. ربنا لك الحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك .

اللهم إنا نعوذ بك من أن نشرك بك شيئاً نعلمه ونستغفرك لما لا نعلمه . والله أكبر والعزة لله ولرسوله وللمؤمنين .

صلاح أبو إسماعيل
من علماء الأزهر الشريف
وعضو مجلس الشعب المصري

مايو ١٩٨٤ م
القاهرة في : شعبان ١٤٠٤ هـ

الشهادة

عقدت محكمة أمن الدولة العليا برئاسة المستشار عبد الغفار محمد وعضوية المستشارين كمال فؤاد وإبراهيم عبد السلام وبحضور المستشارين رجاء العرنى وصهيب حافظ وماهر الجندي المحامين العامين ثلاث جلسات لسماع شهود النفي في القضية التي اشتهرت باسم الجهاد فاستمعت على مدى جلستين إلى شهادة فضيلة الشيخ صلاح أبو إسماعيل عضو مجلس الشعب ودارت وقائع الجلسة الأولى كالتالي :

المحكمة استدعت الشاهد الأول الشيخ صلاح أبو إسماعيل .

الاسم بالكامل : صلاح أبو إسماعيل محمد عبد الرحيم

السنة : ٥٦ سنة

العمل الحال : عضو مجلس الشعب

محل الإقامة : ١٥ شارع طهران بالدقي

حلف : بالله العظيم أشهد الحق ولا أقول غير الحق ..

رئيس المحكمة يأمر :

هات كرسي للشاهد .. ميكرفون الشاهد يكون واضح ...

رئيس المحكمة :

س ١ : نصت المادة الثانية من دستور جمهورية مصر العربية بعد تعديلها في ٣٠/٤/١٩٨٠ أن الإسلام هو دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع .. فما الذي تم بالنسبة لهذه المادة حتى شهر أكتوبر سنة ١٩٨١ .

نوجه هذا السؤال بحكم وجودك بالسلطة التشريعية ونرجو

الإجابة بالتفصيل .

ج ١ الشاهد :

بسم الله الرحمن الرحيم .. الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحابه أجمعين ومن هدى هديهم إلى يوم الدين .
تعلقت آمال الجماهير التي يضمها الشعب المصرى بتطبيق الشريعة الإسلامية وارتفعت الأصوات تنادى بهذا الهدف المقدس في كل مكان حتى أن السادة المواطنين الذين رشحوا أنفسهم لعضوية مجلس الشعب كانوا يؤكدون في سبيل الحصول على ثقة الناخبين أن أصواتهم ستكون لشرع الله .

وفاز الأعضاء بهذه الثقة .. (الكلام ده كان في انتخابات ٧٦ ، ثم أيضا في انتخابات ٧٩) .. ومن قبل نحرنا كعلماء (وأنا كنت أشغل وظيفة مدير مكتب شيخ الأزهر سنة ١٩٧٢) وكان العلماء ينادون بتطبيق الشريعة الإسلامية ..

وذهبت إلى السيد المستشار وزير العدل كان ذاك سنة ٧٢ مع وفد من العلماء باسم الأزهر يطالب وزارة العدل بتنفيذ الشريعة تمهيدا لتطبيقها ..
وانعقدت في وزارة العدل لجان لهذا الغرض وكان على رأسها المستشار جمال المرصفاوى - ثم رحنا كعلماء نتصل برجل كشفت الأحداث أنه ينادى بتطبيق الشريعة الإسلامية في مجلس الشعب هو المرحوم الأستاذ إسماعيل معتوق .. ونادى الرجل وقدم مشروع قانون بإقامة الحدود الشرعية الستة إلى مجلس الشعب - واجتاز هذا المشروع لجنة الاقتراحات والشكاوى واستقر الموضوع باللجنة التشريعية في مجلس الشعب ومضت سنوات والأمل معقود على مجلس الشعب الذى انتهى عام ٧٦ دون جدوى «واستأذن السيد الرئيس في أن أتحدث لحظة عن نفسى» .

اتجهت أنا شخصيا لترشيح نفسى لعضوية مجلس الشعب على أساس أنه السلطة التشريعية في البلاد والأزهر لا يستطيع أن يقنن الشريعة ولا أن يطبقها وكذلك الجامعات وكذلك المساجد وكذلك المنتديات ... ومهما كثرت الجماهير المنادية بهذا الأمل ومهما ساندتها كتاب الله ومهما وافقتها

سنة رسول الله ﷺ فإن الآمال في تطبيق الشريعة الإسلامية لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق السلطة التشريعية ... ولأن السلطة القضائية الموقرة لا تحكم إلا بالقوانين التي تصدر من مجلس الشعب ولأن السلطة التنفيذية كذلك لا تتحرك لحماية القرآن والسنة ولا تتحرك لحماية الإسلام إلا بمقدار ما أقره مجلس الشعب من هذه الجوانب المقدسة .. دخلت إذن مجلس الشعب تحت شعار أعطني صوتك لنصلح الدنيا بالدين .. وكنت أظن أنه يكفي للوصول إلى هذه الغاية أن يعلم النواب أن هذا قول الله وقول رسول الله ﷺ وحكم الإسلام ليقروه ..

وكنت أظن كذلك أن ما قضى الله به في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ لا يحتاج إلى موافقة عباد الله ولكنني فوجئت أن قول الرب الأعلى يظل في المصحف له قداسه في قلوبنا إلى أن يوافق عباد الله على كلام الله في مجلس الشعب ، ليصير كلام الله قانوناً وإذا اختلف قرار عباد الله في مجلس الشعب عن حكم الله في القرآن فإن قرار عباد الله يصير قانوناً معمولاً به في السلطة القضائية مكفولاً بتنفيذ من السلطة التنفيذية ولو عارض القرآن والسنة !! والدليل على ذلك أن الله حرم الخمر مثلاً وأباحها مجلس الشعب ، وأن الله حرم الربا وأباحه مجلس الشعب وأن الله أمر بإقامة الحدود وأهدرها مجلس الشعب - والنتيجة على ضوء هذه الأمثلة أن ما قرره المجلس صار قانوناً على رغم مخالفته للإسلام بل ومخالفته للدستور ..

وأذكر ولا أزال احتفظ بسؤالكم يا سيادة الرئيس .. أننى ذهبت يوماً إلى مديرية أمن الجيزة لمصالح بعض المواطنين وهناك فوجئت في مكتب الآداب بحوالى ٣٠ امرأة تجلسن على البلاط واستلفت نظري هذا المنظر فسألت ما ذنب هؤلاء فقال رئيس المكتب لهن الساقطات فقلت وأين الساقطون ١٩ وهذه جريمة لا تتم إلا بين الزاني والزانية فأخبرني أن الزاني هو عندنا مجرد شاهد بأنه قد ارتكب الزنا مع هذه وأعطاهما على ذلك أجراً .. فهي تحكم لأنها تقاضت الأجر لا لأنها زنت .. ويتحول المقر بأنه زان (والاعتراف سيد الأدلة) إلى شاهد عليها ولا يلتفت إلى إقراره بالزنا . ولما غضبت لله قال إننا ننفذ قانوناً أنتم قررتموه في مجلس الشعب ..

فذهبت إلى المجلس من فوري وقد جاء دوري في الرد على بيان الحكومة فأوردت هذه الواقعة وحملت السلطات الثلاثة في مصر وفي مقدمتها السلطة التشريعية مسؤولية إقرار ما حرمه الله .. ومخالفة ما شرعه الله وتوعدت وزير العدل آنذاك .. في يناير سنة ١٩٧٧ بأنني سأستجوبه بعد خمسة أشهر في مايو سنة ٧٧ إن هو لم يقدم ما عنده مما تم انجازه من تقنين الشريعة الإسلامية ..

وبعد أن ألفت الحكومة بيانها قدمت مشروعاً بقانون لإقامة الحدود الشرعية ومشروعاً بقانون بتحريم الربا مع اقتراح الحل البديل .. ومشروعاً بقانون تطويع وسائل الإعلام لأحكام الله ومشروعاً بقانون رعاية حرمة شهر رمضان وعدم الجهر بالفطر في نهاره .. ومشروعاً بقانون تنقية الشواطئ من العريضة ومشروعاً بقانون رعاية المعوقين وقدمت غير ذلك من المشروعات الإسلامية ... كل هذه المشروعات قدمت مني في يناير سنة ١٩٧٧ وقلت لوزير العدل إنني في جهد فردي قاصر قدمت هذه المشروعات ، فأين جهد وزارة العدل ولجانها الموقرة ؟

ولكي تأخذ هذه المشروعات قوتها طلبت من أعضاء مجلس الشعب أن يوقعوا معي عليها .. لتجتاز لجنة الاقتراحات والشكاوى ولكي تمضي من فورها إلى لجان الموضوع .. واستجاب الأعضاء ووقع منهم ما يزيد على ٣٢٠ من مجموع أعضاء المجلس وعددهم ٣٦٠ بالمجلس السابق والآن صار عددهم ٤٤٨ عضواً وهذه أغلبية ساحقة .. ثم ذهبنا إلى السودان لنشترك في المؤتمر العام لمجلسي الشعب المصري والسوداني وفي طريق العودة قرر مائتان وسبعون عضواً أن يقوموا «بعمره» وأصروا على أن أكون معهم ورأيتهما فرصة متاحة لتعاهد الله هناك عند الحجر الأسود ، وعند مقام إبراهيم ، وفوق الصفا والمروة على مناصرة شريعة الله في المجلس ثم ركبنا الطائرة إلى الروضة الشريفة وهناك تعاهدنا في رحاب رسول الله أن أصواتنا ستكون لشرع الله ولن يغلبنا على ذلك انتهاءات حزبية .. وعدت منشرح الصدر إلى أن ٢٧٠ عضواً أغلبية مطلقة بالنسبة لعدد أعضاء المجلس الـ ٣٦٠ ثم جاء شهر مايو سنة ١٩٧٧ ولم يتقدم وزير العدل ، وكان الأستاذ المستشار أحمد سميج طلعت رحمه الله ، وأنا أقدر هذا الرجل وأكن له الاحترام للأسباب التي سأذكرها ...

فلما لم يقدم مشروعاته باسم وزارة العدل .. وجهت استجوابى إليه والاستجواب اتهام وتقضى لائحة مجلس الشعب أن ينظر الاستجواب (ما لم تسقط عضوية العضو أو يخرج الوزير المستجوب من الوزارة ، ولما كنت مصرا على الاستجواب وكانت الحكومة مصرة على إسقاطه فقد أجرى تعديل وزارى فى مايو سنة ٧٧ لم يخرج بمقتضاه سوى أحمد سميح طلعت وزير العدل (أى أنه) أخرج (من الوزارة) ليسقط الاستجواب .

الخيانة

ثم لقينى رحمه الله وأنا أتوهم أن فى نفسه منى شيئا لأننى باستجوابى تسببت فى خروجه من الوزارة ولكننى فوجئت به يقبل غوى بتوفير وتقدير وشوق ويعانقنى ويقبلنى ويقول لى فى هذا اللقاء : «الآن أكشف لك الغطاء عما لا تعلمه من أمر استجوابك لقد ذهبت إلى رئيس الوزراء آنذاك وقلت له إن الشيخ صلاح أبو إسماعيل وجه إلى استجوابا يتهمنى فيه بالإهمال فى تقديم مشروعات القوانين الإسلامية باسم وزارة العدل ومشروعاتى جاهزة فهل أقول أنا جاهز مستعد فيكون السؤال الطبيعى لماذا لا تطبق الحكومة إذن هذه المشروعات الإسلامية أو أقول أنا غير مستعد فيكون السؤال الطبيعى ماذا فعلت وزارة العدل منذ عام ٧٢ إلى مايو سنة ١٩٧٧ ؟ فقال رئيس الوزارة أنا الذى سأتولى الإجابة عن هذا الاستجواب فقلت له «والكلام للمستشار أحمد سميح طلعت رحمه الله: إن الاستجواب موجه إلى وزير العدل لا إلى رئيس الوزراء فقال اذهب أنت ولا شأن لك بهذا الاستجواب» ثم أجرى التعديل الوزارى وأخرج الوزير المستجوب ليسقط الاستجواب فى مايو سنة ١٩٧٧ .

فلجأت مرة ثانية إلى نواب مصر فى مجلس الشعب المصرى وقلت لهم : إن مشروعات القوانين الإسلامية وضعت فى أدراج اللجان فتحولت الأدراج إلى قيود على المشروعات وقد عاهدتم الله فى الجرمين أن تكون أصواتكم لله ورسوله فأرجو توقيعكم على مطالبة بالتطبيق الفورى لشرية

الله على ضوء هذه القوانين فاستجابوا ووقع معظم الأعضاء فوق الثلاثمائة
وقمت لآمحدث باسمهم وأودعت هذه الوثيقة الحافلة بتوقيعاتهم أمانة المجلس
وطالبت باسم النواب جميعا بالنظر فى قوانين شرع الله .. وأيدى نواب
مصر .. فماذا جرى ؟؟

قام الدكتور فؤاد محى الدين رئيس وزراء مصر أثناء الشهادة وكان وقتها
وزير الدولة لشئون مجلس الشعب وقد فوجىء بهذا .. فقال يا حضرات
النواب .. إن الحكومة لا تقل عنكم حماسا للإسلام ولكننا نطلب منكم
فرصة للمواءمات السياسية !! فصفق له النواب ووافقوا على طلبه !!
فأعلنت دهشتى مبدىا تضارب المجلس مع نفسه يصفق للشئ ونقيضه فى
بضع دقائق ، واتهمت حزب مصر آنذاك بأن قياداته وقواعده تخلت عن
مبادئها التى تنص على تطبيق الشريعة الإسلامية .

ثم انتهت الدورة وجاء عام ١٩٧٨ ولم يكن خيرا من سابقه بالنسبة
لتطبيق الشريعة الإسلامية بل أن سابقه قد عرضت فيه اتفاقية كامب ديفيد
ولقد رفضتها لأسباب شرعية أبديتها .. (هتاف يردده المتهمون - الله أكبر
الله أكبر .. فليرتفع شأن الأزهر) ..

ففوجئنا بالرئيس السابق أنور السادات . الذى كان قد أعلن من قبل أنه
يريد أن يبنى دولة العلم والإيمان فوجئنا به وهو الذى أعلن أن عمر بن
الخطاب قلدته ، يعلن أن مصطفى كمال أتاتورك قلدته ونحن نعلم أن
أتاتورك هو الذى قوض الخلافة الإسلامية فى تركيا وحول الدولة من
إسلامية إلى علمانية ..

ثم راح صاحب دولة العلم والإيمان يعلن أنه لا سياسة فى الدين ولا دين
فى السياسة وهو بهذه الكلمة فيما أرى كرجل من علماء الدين ، (يكون)
قد نفى يده من الإسلام . وأحلنا من بيعته ولم يعد له فى أعناقنا حق لأن
الإسلام لا نأخذ من أنور السادات وإنما نأخذ من كتاب الله ومن سنة
رسوله ومن الإجماع ومن القياس .

وقد كان النبي ﷺ يمثل وزارة العدل اذ هو مخاطب بقول ربه تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ﴾ ، ويمثل وزارة الدفاع بقيادته لكتائب المجاهدين في سبيل الله ، ويمثل وزارة التعليم لأنه بعث ليعلم الناس الكتاب والحكمة ، ويمثل وزارة الإعلام بدعوته إلى الكلمة الطيبة ونبيه عن الكلمة الخبيثة ويمثل وزارة الشؤون الاجتماعية بمؤاخاته بين أفراد المجتمع ، ويمثل وزارة الزراعة بقوله إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم عُرسة فليغرسها .. ، ويمثل وزارة الخارجية بما عقده من معاهدات مع غير المسلمين وفي ضوء قول الله تعالى :

﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ . إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ .

ويمثل وزارة التجارة بما ورد عنه ﷺ من حديث عن البيع والشراء والكيل والميزان وأموال الناس إلى آخر الوزارات التي تحكم المجتمع .

لهذا هالني أن يقول رجل : لا سياسة في الدين لأن الدين نعلم أنه حلقة أحاطت بالإنسان والحياة بدءاً من العقيدة في القلب إلى تنظيم أسلوب الدولة .. ﴿ وكل شيء فصلناه تفصيلاً ﴾ .

وفوجئت بقوله لا دين في السياسة لأنه أراد أن يبعد عن السياسة ضوابط الدين من نور وشرف وحق وصواب إلى آخر هذه المعاني الكريمة .

استغلال الدين لأغراض الحكام

وكان البأس قد غلبني في مجلس الشعب السابق من علم جلوى المحاولات في تطبيق الشريعة الإسلامية مع زملاء أناديبهم فيستجيون ثم يعدلون .. ومجلس الشعب بحكم الدستور يستطيع أن يفرض على الحكومة ما يشاء .. إلى أن كان يوم ١٨ ديسمبر ١٩٧٨ .. وكانت وسائل إعلامنا تحدث الجماهير عن لقاء مرتقب بين السادات وييجن على قمة جبل موسى

في سيناء ، ثم فوجئنا بأن ييجن في صلافة وعنجهية وغطرسة تجاهل الموعد ، ولم يحضر ولم يعتذر ، ويحم الاتجاه إلى اصطناع غطاء لهذه الفضيحة فإذا رئيس مجلس الشعب يفاجئنا بأنه يقترح على المجلس الموقر أن يوافق على تكوين لجنة عامة لتقنين الشريعة الإسلامية ، وأحسست وقتها أن هذه المفاجأة السارة لم تكن إلا غطاء للطعنة الصهيونية التي وجهت إلى رئيس مصر .. ولكنني رحبت بالفكرة وتعلقت بها ، وقلت لعل هذا الطريق الجديد يوصلنا بعد أن فشلت محاولات الوصول عن طريق وزارة العدل وعن طريق تقديم مشروعات القوانين .

التضحية بالمجلس والأعوان في سبيل وأد الشريعة الإسلامية

فرح شعب مصر ١١ وطالمتنا الصحافة في اليوم التالي بالترحاب باتجاه مجلس الشعب إلى تقنين الشريعة الإسلامية وأدت المحاولة دورها بنجاح في صرف الشعب عن موقف ييجن ثم نسي المسؤولون موضوع تقنين الشريعة إلى شهر فبراير ١٩٧٩ فذهبت إلى رئيس مجلس الشعب أرجوه أن يدعو اللجنة الموقرة التي وافق عليها المجلس لتعقد اجتماعا في ديسمبر ١٩٧٨ ويناير ١٩٧٩ دون جدوى .. إلى أن كان فبراير ١٩٧٩ فألقينا كلمات في مجلس الشعب تنبه إلى واجبنا في إعلاء كلمة الله :

واجتمعت اللجنة في فبراير ، وأحسست قليلا أنه لا جدية من قبل الدولة ، لأنها إذا أرادت فعلا إرضاء الله فهناك أمور لا تحتاج أي إجراءات .. لم لا تغلق مصانع الخمور بجرة قلم ؟ لم لا تغلق البارات بجرة قلم ؟ لم لا يمنع العناق والقبلات بجرة قلم ؟ على كل شاشة في كل بيت كانت هناك مظاهر تدل على ما في الأعماق ، تضافرت كلها لتترك فينا انطبعا بأن شرع الله لن يتحقق على أيدي هؤلاء .

ثم كانت الكارثة .. « لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة » في مارس ٧٩ . ثم فوجئنا بحل المجلس في إبريل ٧٩ وكنت وقتها أشرف بأنني

رئيس لجنة المرافعات لتقنين الشريعة الإسلامية ، وجاء حل المجلس مفاجئا .. هناك أكثر من ٩٥ ٪ موافقون على كامب ديفيد ..

ولكن كانت هناك غالبية عاهدت الله على أن تكون أصواتها للإسلام .. وحل المجلس .. فلم يشغلنى حل المجلس عن مواصلة الاجتماعات مع عشرة من خيار العلماء .. وعشرة من خيار المستشارين انتظمهم لجنة المرافعات .. وظللنا عبر ثلاثين اجتماعا نوالى الدراسة والتقنين .. حتى تغلبنا على العقبات ثم أراد الله أن أظفر بثقة الناخبين فى انتخابات سنة ١٩٧٩ فى معركة انتخابية شرسة ثبت فيها أن إرادة الله غلبة ولو كره الظالمون .

تمرير قانون الأحوال الشخصية

فى غيبة الشعب

فإذا نحن نفاجأ فى شهر يولية ٧٩ بقرار جمهورى بالقانون رقم ٤٤ لسنة ٧٩ فى شأن الأحوال الشخصية .. وشاء الله أن تتواصل معاركه ، فوقفت ضد هذا القرار الجمهورى لأنه مخالف للإسلام وللدستور من حيث أن الدستور أعطى رئيس الجمهورية حق إصدار قرارات لها قوة القوانين بشرطين :

أولا : أن يكون مجلس الشعب غائبا .

ثانيا : أن تدعوه إلى ذلك ضرورة .

ولكن هذا القرار الجمهورى صدر بعد انتخاب مجلس الشعب، وقبل انعقاده!! ولم تكن هناك ضرورة ظاهرة لهذا القرار .. ثم هو مخالف للدستور من حيث مخالفته للإسلام .. ولكنى مهما أوتيت من حجج، ومهما استند موقفى إلى الكتاب والسنة (ومن عيوب مجلس الشعب ومسئوليته الفادحة أن الديمقراطية تجعل القرار ملكا للغالبية المطلقة بإطلاق. وبلا قيد ولا شرط ولو خالف الإسلام) أحسست بأن زحفا من التضييق علىّ، يزحف من جانب الحكومة، ورئيس المجلس، وحزب الغالبية، (ولا يجب أن أطيل حتى لا أشغلكم بشخصى المتواضع) .. حينما كان لى شرف تقديم عمل لجنة المرافعات،

بعد الانتهاء منه على مرأى ومسمع من نواب الأمة ، وأنا أسلمه لمنصة المجلس ،
وتفرغت للمطالبة ببقية أعمال اللجان .. افتعلت رئاسة المجلس ثورات ضدى
واتهامات بأتى معطل لأعمال اللجان ، وكنت فى الصحف أقول : إذا كان
هناك فرد يملك تعطيل الغالبية لو أنها أرادت شيئا ، فلقد اعترضت على كامب
ديفيد وأقررتموها برغم معارضتى ، فلو أنكم تريدون الشريعة وأنا المعطل ،
فأقروها أنعم فذلك سلطان الغالبية بمنطق الديموقراطية إن كنتم صادقين .

ألا هل بلغت ؟.. اللهم فاشهد

ثم بدأت ياسيدى الرئيس سياسة جديدة ، بعد أن قدمت كثيرا من الأسئلة
فإذا هى لا تدرج فى جدول الأعمال ، وقدمت العديد من طلبات بالإحاطة ،
فتدفن ولا تقوم لها قائمة من أجل ذلك لجأت إلى مالا يستطيع رده ، وهو
الاستجابات .. فقدمت استجابات أحاول بها إدانة الثورة منذ قيامها ، بأنها
أضرت الإسلام فى الصور التالية على سبيل المثال لا الحصر :

أولا : ضربت الإخوان المسلمين .

ثانيا : ضربت القضاء الشرعى .

ثالثا : ضربت أوقاف المساجد والمعاهد الدينية ومكاتب تحفيظ
القرآن الكريم ، ولم تجرؤ على ضرب أوقاف الكنائس .

رابعا : ضربت الأزهر فى مناهجه وهى تزعم تطويره .

خامسا : ضربت المساجد بعد ضرب أوقافها فأصدرت قانونا يقول لا
يجوز لأحد ولو كان من رجال الدين داخل دور العبادة ، أن
يقول ولو على سبيل النصيحة الدينية ، قولا يعارض به قرارا
إداريا أو قانونا مستقرا ، ومن فعل ذلك حبس وغرم خمسمائة
جنيه ، فإن قاوم ضوعفت الغرامة وسجن ..

إذن .. فقد أريد بهذا القانون ضرب الدعوة ، لأن مصر بها ٤٥,٠٠٠ (١)

(١) مساجد مصر الآن تزيد عن مئتين ألف مسجد والخطباء الآن أقل من ألفى خطيب .

مسجد لا يوجد بها إلا ٢٠٠٠ خطيب أى أقل من ٢٠ : ١ وهذا العدد من الخطباء ينطبق بقلة العدد إلى جانب مستوى الدعاة نتيجة التضييق على رجال الدعوة ، وأعرف رجلا من الدعاة حبل بينهم وبين المناير الآن ، ويتقاضون رواتبهم وهم في بيوتهم والمناير في حاجة إليهم .. لأن الحق أن الدولة لا تريد لصوت الحق أن يرتفع .

ثم قدمت استجوابا لإنفاذ أكثر من ٧٢,٠٠٠ فدان هي التي بقيت بلا توزيع في قضية استصلاح الأراضي ، وحكم القضاء بردها عام ٧٣ بحكم نهائي بات ولكن الحكومة التي نهبت الأوقاف سنة ٦١ وعدت بأن تدفع الثمن الرسمي للفدان يقسط على ثلاثين عاما ، لم تدفع قسطا واحدا حتى الآن فطالبت بإعمال حكم القضاء ورد الأوقاف إلى المساجد وإلى المعاهد الدينية والأزهر الشريف .

وكان الاستجواب قوة دامغة ، وأشبعته شرحا وتفصيلا ، وسفت براهين قاطعة وحججا ساطعة ، فماذا فعل مجلس الشعب ؟ .. قرر قفل باب المناقشة والانتقال إلى جدول الأعمال .. وأراه بذلك قد حنث في قسمه إذ أقسم على احترام الدستور ، الذى يقدر الإسلام ، وهالني وأسعدني في نفس الوقت ، أن تبقى أوقاف الكنائس موجودة لأن ديننا يحترم الحقوق ولكنني في عجب تساءلت كيف قتنى الأمور في مصر بأن يقف رجل مثل على منبر مجلس الشعب ليقول : أيتها الدولة أيها النواب أنا أطالب للمساجد في مصر أن تسوى بالكنائس .. ولكنها صرخة في واد .

لجأت إلى سياسة الاستجواب في المجلس الجديد .

قدمت استجوابا كان أسامه سؤال إلى السيد جمال الناصر وزير السياحة والطيران حين جاءني خمسة من الشبان وقالوا نحن طلاب في المدرسة الفندقية نرغم على تناول الخمور ، فلما أينا ، فصلنا .. فقدمت سؤالاً ثم شاءت إرادة الله أن يضع المجلس أمام سؤالى سنا جديدا ، فقد استأذنت المجلس في أجازة للسفر مدة أسبوع ثلثة لدعوة لحضور المؤتمر الإسلامى العالمى للدعوة الإسلامية في الخرطوم ، وأثناء غيابى طرح سؤالى واحتجوا بأنه إذا غاب العضو فإن الوزير المسئول يكفى بإبداع إجابته في المضبطة ،

ولكن لأهمية السؤال فإن الوزير سيلقى الكلمة ..
لم كذب الوزير ثلاث كذبات ، لو كنت حاضرا لراجعته ، ولكن شاء الله أن تسجل المضبطة كذبه لكي تكون حقيقة أملكها بعد أن كان الوزير يملكها قبل النطق بها .

كذب أولا : إذ قرر أن المدرسة الفندقية ليس بها مشروبات .
وكذب ثانيا : فزعم أن هؤلاء الطلاب مشاغبون وأنهم فصلوا لسوء أخلاقهم

وكذب ثالثا : فزعم أنهم أعيدوا إلى المدرسة .
فجئت بالمنهج والكتاب المقرر وورقة الامتحان وفي ورقة المشروبات يقول السؤال للطلاب :

- كيف تفرق بين أربعة أنواع من الكونياك الفرنسي ؟
- كيف تصنع بارا بالطريقة التي درستها ؟
- بماذا تعلق خفوت الضوء في مجالس الشراب ؟ .. إلى غير ذلك من الأسئلة .

- لم جئت بشهادة من المدرسة تدل على أن هؤلاء الطلاب الخمسة في قائمة الشرف لأنهم طلاب مثاليون .

- لم جئت بشهادة من جهة العمل التي أحققهم بها تشهد بأنهم لا يزالون منتظمين في أعمالهم .

وقلت إنني أحول السؤال إلى استجواب للوزير لأنه خالف الحقيقة ..
وتقضى لائحة المجلس أن يدرج الاستجواب في جدول الأعمال بعد سبعة أيام من تقديمه لتحديد موعد لمناقشته ، ولكنه دفن في أدراج رئيس المجلس .

ثم قدمت استجوابا ثانيا إلى وزير الإعلام بغية تطهير وسائل الإعلام من العريضة التي عصفت بقيمتنا وأخلاقياتنا ومقدساتنا ليل نهار .

ثم قدمت استجوابا ثالثا لوزير النقل والمواصلات عن صور القصور والتقصير بهذه المرافق ، ورأيت أنني أقدم الاستجوابات إلى بالوعات ..
فوقفت في مجلس الشعب أحاسب رئيس المجلس بمقتضى اللائحة وأهميته

بالخروج عليها ، فلم يسمعه إلا أن يلعب لعبة شيطانية فأمر بإدراج
الاستجوابات الثلاثة في جلسة واحدة مع أن كل استجواب يحتاج إلى
أيام ..

ودعا الهيئة البرلمانية للحزب الوطني إلى اجتماع خاص لتحيط هذه
الاستجوابات بقيادة المستشار الوزير السابق الأستاذ حلمي عبد الآخر ..
ونودي على الاستجواب الأول الموجه إلى الأستاذ جمال الناطر ..
وهمت بالبده في شرحه ، وإذ بي أفاقاً بوزير الدولة لمجلس الشعب حلمي
عبد الآخر يطلب الكلمة ، وتقضي اللائحة بإعطاء الحكومة الكلمة كلما
طلبتها ، فقام ليقول أنا أعترض على إدراج هذا الاستجواب في جدول
الأعمال ..

لماذا ؟

قال : لأن فيه كلمة نائية .

ما هي ؟

قال : أن صاحب الاستجواب يتهم الوزير بأنه جاف الحقيقة أثناء رده
على السؤال .

قلت : تلك قضيتي مع الوزير وهذا هو موضوع استجوابي ، فإن
عجزت عن إثبات ما أقول ، فإنني أسقط مع استجوابي ، وإن استطعت أن
أبرهن على ما أقول ، فإنه تكون هذه الكلمة أبسط ما يوصف به بيان
الوزير في الرد على سؤال .

ثم طرح الموقف على مجلس الشعب ، فقرروا إحباط الاستجواب ،
وعطلوا الحق الدستوري للنائب في محاسبة الدولة بطريقة عجيبة ..

ثم نودي على الاستجواب الثاني المقدم لوزير الإعلام وكما انتصر المجلس
للخمر ، انتصر للرقص .

ثم نودي على الاستجواب الثالث .. ويبدو أن النواب رأوا أن محاسبة وزير
النقل تتلاقى مع أهوائهم ، فقامت إلى المنصة وقلت لهم :
- يا حضرات النواب المحترمين .. لست عابد منصب ، ولست حريصاً

على كرسى لذاته ، ولقد كان شعارى مع أهل دائرقى « أعطنى صوتك
لنصلح الدنيا بالدين » وكنت أظن أنه يكفى لإدراك هذه الغاية أن تقدم
مشروعات القوانين الإسلامية ، لكن تراءى لى أن مجلسنا هنا لا يرى الله
حكما إلا من خلال الأهواء الحزبية وهيئات أن تسمح بأن تكون كلمة الله
هى العليا .

إن المؤمنين هم الذين يقول الله تعالى فيهم : ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا
دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ، أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ
الْمُقْلِحُونَ ﴾ .. وذلك شئ لم أجده فى مجلس الشعب .

ثم قلت لهم إن الله تعالى أمر رسوله ﷺ أن يحكم بما أنزل الله ، فقال :
﴿ وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتُوكَ
عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ، فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ
بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ، وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ . أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ،
وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ . ﴾

وكلف الله عباده أن يترافعوا إلى رسوله ، وعلق إيمانهم على شرط تحكيم
كتابه .. قال تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحْكَمَوكَ فِيمَا شَجَرَ
بَيْنَهُمْ ، ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيَسْلَمُوا تَسْلِيمًا ﴾
ثم قلت للمجلس : لقد وجدت طريقى بينكم إلى هذه الغاية طريقاً
مسدوداً ، لذلك أعلن استقالتى من مجلس الشعب ، غير آسف على عضوية
المجلس ..

وانصرفت إلى دارى . (كان ذلك فى أبريل سنة ١٩٨١) ورفعت
الجلسة ..

وجاءنى معظم أعضاء المجلس إلى البيت .. وكانت الروح التى يخاطبوننى
بها فى بيتى ، غير الروح الحزبية التى عاملونى بها تحت القبة .. فقد قالوا ..
لقد خرجنا سراعا من المجلس وراءك خشية أن يسقط سقفه على رؤوسنا ..
ولا بد أن تعود .. وأصررت على الاستقالة .. إلى أن سكنت عنى الغضب ،

وألخوا هم على بيان عنصر وحيد كان سبب عدولى عن الاستقالة ، فقد قالوا :

إن مجلس الشعب هو الطريق الدستورى الوحيد لتقنين الشريعة الإسلامية وتطبيقها .. وإنك لا تستطيع أن تجد السبيل إلى هذه الغاية إلا بعضوية مجلس الشعب .

فلما عدت إلى المجلس بناء على ذلك ، اتهمنى رئيس المجلس أننى أهنت المجلس ، فقممت لأذكر المجلس أن إلحاحى على مجلس الشعب يتضمن البقين أن هذا المجلس لا غيره هو الذى يملك القرار ، ومن المفيد أن نذكره بدوره ، والعهد الذى قطعه على نفسه فى الحرمين الشريفين لعله يدرك واجبه على حد قوله تعالى :

﴿ الذين إن مكناهم فى الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر والله عاقبة الأمور ﴾

وذكرت المجلس بعهد أمام الله وواجبه فى احترام الدستور فاستراحوا وصنفقوا ومرت العاصفة .. واستمرت القافلة إلى الغاية بخطوات وثيدة تحولت إلى شلل تام بدليل أننى رفضت بقاءى فى لجان التقنين احتجاجا على إضاعة الوقت .. وأذكر لزميل كبير المستشار ممتاز نصار ، الذى تولى بعبدى رئاسة لجنة المرافعات ، أنه ألقى كلمة وأنا فى موسم الحج يثنى على جهود لجنة المرافعات ، ويعلن أنه لم يجد جديدا يضيفه إلى عملها ، وشكرت له هذا الإنصاف ، وهو رجل العدل والجهاد .

وأذكر يا سيادة الرئيس أننى دعيت لافتتاح المركز الإسلامى فى لوس أنجلوس فى نوفمبر ١٩٧٧ ، وهناك وجدت ثورة عارمة من الطلاب المسلمين العرب ، بينهم جريدة اسمها المصرى يصدرها محررون مصريون (مهاجرون من الأقباط) على رأسهم فؤاد القصاص فى ولاية كاليفورنيا فى لوس أنجلوس ، استضافوا وزير الإعلام الأسبق عبد المنعم الصاوى ، وكان هناك فى أكتوبر ١٩٧٧ ، (وراح الطلاب المسلمون العرب) يحملون عليه لتصريحه الذى نشر بالمانشيت العربى (الذى نشر فى جريدة المصرى) قال فيه : لن تطبق الشريعة الإسلامية فى مصر

وهالنى ما أسمع من وزير لا يملك حق التشريع ، وتراءى لى واجبى فى محاسننه ، فأحضرت أعدادا من الجريدة ، وتسجيلا صوتيا ، وقدمت استجوابا للوزير عام ١٩٧٧ ، ولما كانت التهمة قد ألصقت به ، فقد أخرجوه من الوزارة فى سرية كاملة ، تغطية لهذه الفضيحة ، وإسقاطا للاستجواب .

وتلك قيمة مجلس الشعب فى نظرى .. أنه يمكن أن يطبق شرع الله حين يريد ويحاسب المخالفين له بسلطان الرقابة الذى كفله الدستور . نهوضا بواجب الدعوة إلى الله وإنقاذاً للمجتمعات وبعدا عن سوء المصير والله تعالى يعلمنا من الكارثة فيقول :

التحذير من الكارثة

﴿ وإذ قالت أمة منهم لم تعظون قوما الله مهلكهم ، أو معذبهم عذابا شديدا ، قالوا معذرة إلى ربكم ولعلهم يتقون ، فلما نسوا ما ذكروا به أنحيما الذين يبنون عن سوء ، وأخذنا الذين ظلموا بعذاب بئس بما كانوا يفسقون ، فلما عتوا عما نهوا عنه قلنا لهم كونوا قردة خاسئين ﴾ .

هذه هى ماسيدى الرئيس كلمات مجملة ، برغم ما استغرقته من وقت ، عن مسيرة الشريعة الإسلامية كأمل للجمامير ، وكواجب ينتظر من وزارة العدل ، وكجهد فردى ، وك موقف لمجلس الشعب ، وك موقف للدولة فى مصر على رغم الدستور وعلى رغم عطاء الغالبية العظمى من الشعب المسلم الكريم .

س : هل هناك نشاط آخر داخل مجلس الشعب لغيرك بخصوص تقنين الشريعة الإسلامية ؟

هناك لجنة الجنائى .. كان يتولاها المرحوم الأستاذ حافظ بدوى ، وهناك لجنة الاقتصاد فى المجلس السابق والحالى يتولاها د . طلبة عويضة ، وهناك لجنة المدنى وكان يتولاها الأستاذ/ مختار هانى ، ولعلها أسندت الآن

إلى غيره ، وهناك لجنة الاجتماعى ، وكان يتولاها الأستاذ الشيخ عبد الله المشد ، وألفت كل لجنة بلسان مقررها بيانها تشير فيه إلى انتهائها من مرحلة التقنين .. وبالفعل طبع التقنين ووزع على أعضاء مجلس الشعب بعد مراجعته فنيا بمعرفة مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف .

التسوية

ولما عدت من موسم الحج الماضى ، وقرأت هذه الكلمات ، ألححت على رئيس المجلس د. صوفى أبو طالب أن يدفع هذه المشروعات لتصبح قوانين ، ثم جمعت له جمعا يضم رئيس جامعة الأزهر الشيخ الطيب النجار ، والشيخ عبد العزيز عيسى ، والأستاذ عمر التلمسانى . كما اشترك معانا د. كامل ليلة عضو مجلس الشعب ورئيس لجنة التعليم فيه ، والحاج حسن الجمل عضو مجلس الشعب ، وآخرون ، نطالب رئيس المجلس ونشهد عليه .. فاعتذر بأنه يلمح بدوره على ما تبقى من مجال القانون المدنى من بعض المواد ، فاستحسنته الحاضرون وقالوا له : إن هذا المجلس يقترب من نهاية دورته ، وإننا نخشى أن تضيق الفرصة ، وهو يؤكد لهم أن الفرصة آتية لا ريب فيها ، فواعدنا على اللقاء للاستعجال بعد شهر ، ثم مضى شهر حتى الآن ، ولم نلتق بعد ، وكما ترون سيادتكم إن الأمل الذى كان مشرقا مضيئا يكاد يكتسحه اليأس .

س : هل يفهم من إجابتك السابقة أن السلطة التشريعية لم تقنن الشريعة الإسلامية منذ صدور الدستور حتى أكتوبر ١٩٨١ ؟

ج : التشريعات تمت كمشروعات ، أما كقوانين .. لم تسن بعد .. اصمح لى سيادة الرئيس .
رئيس المحكمة : تفضل .

خطاب للرئيس مبارك

إننى أثنى أن الرغبة إذا جاءت من رئيس الدولة ، لقيت احتراما من

الأعضاء فأبرقت إلى رئيس الدولة الحالي ثلاث مرات ، وهو يقابل أعضاء مجلس الشعب على هيئة الأحزاب ، وعلى هيئة ممثلي المستقلين .. ولم يتبع لي حتى الآن شرف لقائه .. بالرغم أنني طلبت مقابلته برقيا ثلاث مرات ، وذهبت إلى القصر الجمهوري ، وتركت رغبتى ، وقابلت المشير أبو غزالة ، وحملته رغبتى ، وتضمنت برقيتى إن لم تخنى الذاكرة ، مايتأتى : « مصر سفينتنا جميعاً ، وغن حريصون على سلامتها ووصولها إلى بر الأمان ، وفي الشريعة الإسلامية حلول للمشكلات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية والاجتماعية » .

« أرجو أن تأذنوا لى بلفائكم لأضع هذه الحلول الإسلامية بين يديكم لعلها تظفر بعنايتكم » .

ولا زلت أنتظر الرد رغم مرور شهور .

﴿ إن الله يأمركم أن تردوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمكم بين الناس أن تحكموا بالعدل ﴾ ، ﴿ يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ، فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول ﴾ .

س : هل كان مجمع البحوث دوره فى التقنين ؟

ج التقنين لا يتوقف على دور الأزهر ، اعتمادا على أن النبى ﷺ حين أرسل معاذ بن جبل قاضيه إلى اليمن ، لم يسلمه مجموعة من القوانين ، وإن وجه إليه هذه الأسئلة قال له .. بم تقضى بين الناس ؟ قال : بكتاب الله .

ولما كان كتاب الله قد أحال إلى السنة فى تفصيل مجمله ، وبيان بعض أحكامه .. يقول الله تعالى : ﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ﴾ .

فقد سأله النبى ﷺ قائلا : فإن لم تجد ؟ (إن لم تجد الحكم فى كتاب الله ؟)

قال معاذ : أحكم بسنة رسول الله ﷺ .

ولما كانت السنة قد تركت للعقل البشرى أمورا لم يرد فيها نص من
الوحي ، فقد كان السؤال الطبيعي : فإن لم نجد ؟
قال معاذ : اجتهد برأى ولا آلو .. أى لا أدخر جهدا ولا وسعا ..
فرضى الرسول ﷺ عن هذا المنهج وقال : الحمد لله الذى وفق رسول
رسول الله إلى ما يرضى الله ورسوله .

الحكومة غير جادة فى تطبيق الشريعة الإسلامية

فى مجال تقنين الشريعة الإسلامية ، نرى نحن علماء الأزهر أنه لا يحتاج
إلا إلى الرأس الذى استوعب القرآن واستوعب السنة ، وعرف بقدرته على
الاستنباط .. وذلك كله فى إطار من التقوى والورع .. لذلك .. كان
الأزهر ولا يزال يستنكر تعليق التطبيق على التقنين ، وأنا واحد من علماء
الأزهر ، أتهم الدولة بأنها غير جادة فى تطبيق شرع الله بدليل ما أسلفت
ذكره ، وبدليل التضيق الذى يلقاه طالب الحق ، وأتذكر أننى كنت قد
قدمت استجوابا للرئيس الجمهورية السابق .. السادات .. على عبارته
المنكرة : « لا دين فى السياسة ولا سياسة فى الدين » فوئد الاستجواب على
الرغم من اللائحة ..

كان قد عهد د . عبد الحليم محمود رحمه الله .. ليسقط أية حجة .. إلى
مجموعة من العلماء أن يصوبوا الأحكام الإسلامية فى قوالب قانونية .. وطبع هذا
العمل وبرز للنور ، فلم يؤد إلى تقنين الشريعة .. وعقد الدكتور عبد الحليم
محمود مؤتمرا شعبيا فى قاعة الإمام محمد عبده فى سنة ٧٣ ، وأبرق إلى رئيس
مجلس الشعب يؤيد المرحوم الدكتور إسماعيل معتوق فى مطالبته بإقامة
حدود الله .. وعلماء الأزهر ينادون بتطبيق شرع الله ، وأنا شخصيا دقت
المر من وراء هذا ، فاعتقلت سنة ٥٤ ، واعتقلت سنة ٦٥ ، وكنت أبحث
عن سبب وأنا مكبل بالأغلال ، فلا أرى لى ذنبا ، إلا أننى أطالب بشرع
الله .. الدعاة كتمت أفواههم بالقانون ..

وحيث أقول الأزهر فإنني أقصد أيضا مجمع البحوث الإسلامية والمعاهد
الإسلامية وجامعة الأزهر، فكل هؤلاء أجنحة لقلب واحد هو الأزهر ..

تطبيق الشريعة فيه نجاة للأمة

س : هل ترى وجوب تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية مرة واحدة أم بالتدرج ؟ هناك عدة آراء نسمع رأى سيادتك فيها ؟

ج : لا أستطيع يا سيادة الرئيس أن أهيمن على المهيمن جل علاه .. لست أملك أن أقول لرى إن هذا الحكم يناسبنا اليوم أو لا يناسبنا .. لأننى لو قلت هذا لخرجت عن حدودى ..

مضى واحد وثلاثون عاما على قيام الثورة حتى الآن ولا زالوا يزعمون التدرج ، ولم تصر الأمور إلا إلى ما هو أسوأ فيما يختص بموازين الإسلام .. إننى وأنا أطالب بتطبيق شرع الله ، أعلم علم اليقين أن مصر تعيش أزماتها الاقتصادية ، وأنها تعيش أزماتها العسكرية وأزماتها الاجتماعية ، ومن أجل كل هذا نطالب بتطبيق الشريعة ، لأن الله سبحانه وتعالى يقول :

﴿ ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ﴾ ويتحدث وزير الاقتصاد عن القدرة الشرائية ، وقلة الانتاج فيشير إلى ما ترتب على ذلك من تضخم وغلاء والتهاب أسعار .

والله تعالى يقول : ﴿ أفرايم ما تحرثون ، أنتم تزرعون أم نحن الزارعون ﴾ ويتوقف ذلك على الماء ، والله تعالى يقول : ﴿ أفرايم الماء الذى تشربون ، أنتم أنزلقوه من المزن أم نحن المنزلون ﴾ .

فوفرة الإنتاج لا مصدر لها إلا الله الذى أعرضنا عنه وهو القائل : ﴿ ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا ، ولحشره يوم القيامة أعمى ﴾ قال : رب لم حشرتى أعمى وقد كنت بصيرا ، قال كذلك أتتك آياتنا فنسيتها ، وكذلك اليوم تنسى .

ومن أجل الأزمة الاقتصادية ، أطالب بتطبيق شريعة الله ، ومن المنطوق
أنك أن دولتنا تفتح الباب بغير معارضة ، فيكسر المفتاح ولا يفتح الباب ..
وهذا هو شأن الدولة حين تعالج أزمات الشعب بغير شريعة الله ونشرع ما حرم
الله ..

حيثما نبحث عن تنظيم الأسرة وتحديد النسل ونشكو في الوقت نفسه من
قلة الأيدي العاملة ، ويقوم الكامل بساويرن السودان " ملحقاً في طلب
الأيدي العاملة لاستثمار ٢٠٠ مليون دولار .. ويعمل المعادلة الصعبة نشكو من
أمزج متناقضين من قلة الأيدي العاملة .. وأطالب بتحديد النسل ..

- كيف نفهم هذا ؟ -

ومن أجل مشكلتنا العسكرية نطالب بفتح الله لأن النصر وليد الإيمان
وإبراهيم وحسن الصلاة لله .. النصر هدانا الحكر هارينا ، وما النصر
إلا من عند الله .. وحدثنا عن غلبة الأئمة من أهل الإيمان .. وكيف
نصرهم الله فلما تخلى عن الإيمان آل أمروا ونحن كثرة إلى هوان الفرائض وذل
الانكسار .. ومن أجل الأمن أطالب بالإسلام .. وقد قال الله تعالى :

الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم . أولئك هم الأمن وهم
مهيئون .. الخلاصة : نسي أطالب بالإسلام من أجل اجتماع المصري . فلا
أمنك أن أهيم على أهيم ولا أن أحد موقف الشريك في أمره . وأرى العزة
في طاعته حل علاه .

ولا يملك مجلس الشعب ولا رئيس الجمهورية ، ولا الحكومة ، ولا الدنيا
كلها أن تستدرك على الله .. ولا تملك أن تقول هذا جاء أو أنه .. وهذا لم يجر
أو أنه .. ونحن يقول الله تعالى : يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم
العسر .

س : إذا رأيت الآن تطبيق حد السرقة ، ألا يتعلق ذلك بتطبيق الزكاة ؟

ج : أنا أطالب بتطبيق شرع الله .. الإسلام كل لا يتجزأ .. أطالب بالزكاة

(١) ... مصنف عام ١٩٨٣ طبع في السودان الشريعة الإسلامية فأن مصر في حالات التكامل من
هذا الواجب المقدس .

وحد السرقة وأطالب بالإسلام كله .

س : هل يمكن في ظل الظروف الاقتصادية الحالية لمصر تطبيق حد السرقة ؟

ج : نعم سيدي .. تماماً .. لأننا إذا طبقنا الحدود كلها .. (فمنطبق) قول الرسول ﷺ « والله لا يؤمن من بات شعبان وجاره جائع وهو يعلم » (وسيسرى) كذلك خلق الإيثار .. وهناك توجهات الإسلام فيما يتعلق بكفالة الفقراء المحتاجين .. وإذا جاع الإنسان فهو مضطرب والضرورات تبيح المحظورات (أما) إذا جاء شعبان مستغن واعتدى على مالك .. فقد ثبت بامسيادة الرئيس أنه مهما عوقب بالقوانين الوضعية فلن يصلح ، ولن تنجح القوانين في اقتلاع جريمة السرقة من قلبه كالم تنجح من قبل .

س : ما هو حكم الشرع بالنسبة لفريضة الزكاة ؟

ج : الزكاة ركن من أركان الإسلام .. بنى الإسلام على خمس .. شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله والصلاة والصوم والزكاة والحج لمن استطاع إليه سبيلاً .

وقد قاتل أبو بكر مانعي الزكاة .. فما هو الحكم الشرعي في تطبيق الزكاة ؟ الأموال إذا كانت سائلة وحال عليها الحول ، وبلغت النصاب ، وهو ما يمكن أن تشتري به ٨٥,٤ جراماً ذهباً عيار ٢٣,٥ ونحن نقدرها بالذهب لأنه الذي يمكن أن يكون ثمنه نصاباً يجب منه «ربع» العشر ٢,٥ ٪ ..

كذلك عروض التجارة فإن لكل تاجر وقفة سنوية مع تجارته ، يقوم بعملية الجرد ، ماذا عنده من بضائع ومن أموال ومن ديون مرجوة الوفاء .. وماذا عليه من ديون ، وماذا له من ديون ميثوس من الوفاء بها فيخرج من حسابه ما هو مدين به ، وما يس من امتداده ، ويخرج عن الباقي الصافي ربع العشر ٢,٥ ٪ .. وأما الزروع ، فكل من زرع ينظر إلى أسلوب الري فإن كان بآلة من الآلات فعليه نصف العشر إذا بلغ محصوله خمسين كيلة وإذا روى بغير آله أخرج العشر .. وفي زكاة الماشية فإنه يخرج زكاة الإبل وزكاة البقر على ما هو مفصل في النصاب والحول

والسن في كتب الفقه ..

هناك فرق بين زكاة المال ، وزكاة الفطر ، فزكاة المال ، يخرجها صاحب المال في بلد المال ، ويجوز نقلها للمحتاجين في بلد آخر إذا دعت الضرورة .. أما زكاة الفطر فيخرجها الإنسان أينما كان مع جواز نقلها للمحتاجين ولا يشترط النصاب في وجوب زكاة الفطر بل إنها تجب على كل من ملك طعام يوم العيد وزيادة فحينئذ يخرجها عن نفسه وعن كل من تلزمه نفقته ويجوز له إذا كان فيرا أخذ الزكاة من الغير وبذلك يكون مزكيا ومستحقا وذلك بخلاف زكاة المال فالنصاب بها شرط وجوب .

س : يفهم من ذلك إذا طلبت زكاتك تطبيقا للشريعة لا تستطيع جمعها إلا بعد حول كامل ؟

ج : بالنسبة للزروع لا يشترط الحول والله تعالى يقول : ﴿ وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ ، أما بالنسبة للمال فإنه لا يجب إلا إذا حال الحول .

فبالنسبة لزكاة الزرع ، لا يشترط حولان الحول لقول الله تعالى : ﴿ وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ وقد أذكر غنيا مسلما بواجبه في إخراج الزكاة فيتذكر ويستجيب من فوره .. إذا كانت شروط وجوب الزكاة قد تحققت .. أما بالنسبة للمسلم الجديد فقد بدأ مع الله صفحة جديدة ينتظر حولان الحول على الأموال التي يشترط فيها ذلك ثم تندفق الزكاة في مصارفها الثابتة .. ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا .. وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ، فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ .. ﴾

س : متى يجب حد السرقة ؟

ج : فيما يتعلق بغير المحتاجين من ذوى القدرة واليسار ولا سيما أبواب الملايين الذين يسرقون ، فإن هؤلاء يطبق عليهم الحد من فورهم .

أما إذا كان السارق فقيرا دفعه الجوع وأخذ من أموال الغير بمقدار ما يسد الرمق فإنه لا يقطع لأن من سرق أقل من ربع دينار ، يعاقب بغير قطع اليد إذا ثبت حاجته ، فمن سرق عشرة جنيهات اليوم حسب سعر

الذهب ، فإنه يكون قد سرق أقل من ربع الدينار وبمقاب بغير القطع وقد يعفى من العقوبة إذا ثبتت حاجته .. ودليل على ذلك أن عمر رضى الله عنه جرى إليه بعدين قد سرقا بعيرا ، فلما علم عمر أن دافعهما إلى السرقة هو الجوع توعد سيدهما بأنهما إن عادا إلى السرقة ، قطع يديه هو قبل أن يقطع أيديهما .. وما كان معطلا لشرع الله إذ لم يقطع أيديهما بل إنه أعمل شرع الله والضرورات تبيح المحظورات ، ﴿ فمن اضطر في مخمصة (مخافة) غير متجانف لإثم فإن الله غفور رحيم ﴾ .

س : ماهى الوسيلة التى تراها لتطبيق أحكام الكتاب والسنة ؟

ج : الوسيلة تتعلق بموقف رئيس الدولة وحده ، فتلك مسئولية بين يدى الله عليه أن ينفذ أوامر الله ، وعليه أن يجتنب ما نهى عنه الله ، وعليه أن يحمل الرعية على ذلك .. وعليه ألا يعلق شيئا من ذلك على موافقة أحد لأن هذه أحكام الله ، ولا يستشار أحد فى طاعة الله فإنه لا رأى مع النص وانما للشورى ما تركه النص للرأى والحلال بين والحرام بين ، ولا يحتاج ذلك إلا إلى قرار يسعدنا جميعا من أدنى البلاد إلى أقصاها .

س : الثابت من أقوال الدكتور عمر عبد الرحمن ، الدائرة فى التحقيقات ، أنه لا يرى تكفير رئيس الجمهورية السابق لعلمه أنه لم يصل إليه ، بأن علماء المسلمين جادلوه فى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ، فهل يوجد مجلس علماء للمسلمين قبل أكتوبر ١٩٨١ ؟

ج : سيادة الرئيس .. إن دولتنا أنشأت محطة لإذاعة القرآن الكريم تنول إدارتها والقرآن يقول صباح مساء ﴿ وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾ ﴿ إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون ﴾ ﴿ الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة فى دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين .. ﴾ إلى غير ذلك من أحكام الشريعة الإسلامية الغراء .

الخلاصة .. أن أحكام القرآن واضحة والحلال بين والحرام بين ، ولقد سمعت رئيس الجمهورية السابق يتمدح بأنه يقرأ القرآن ويردده ،

ورجل بهذا المستوى يعرف حق ربه عليه ، وقد قرأ فيما قرأ : ﴿ فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون ﴾ فعليه هو أن ينفذ وأن يسأل وعليه هو أن يسعى .. ومع ذلك ، فقد سعينا نحن وطالبنا نحن ..

القرآن واضح أنه دمج من لم يحكم بما أنزل الله بأنه كافر .. والعلماء في كتبهم فرقوا في مسألة الموقف القلبي من أحكام الله بين من عرف أحكام الله فغفل أحكام الله حجداً لها ، ومن آمن بكتاب الله وسنة رسوله ثم عصى ربه بعدم تطبيق أحكامه فالجاحد كافر والمقر بشرع الله مع مخالفته مؤمن عاصي ، ونلك مسألة يعلمها علام الغيوب فالله وحده هو الذى يفرق بين القلب الجاحد لأحكامه والقلب المعترف بشريعته ..

س : ما الشروط التى يجب توافرها فى العالم ؟

ج : النبى ﷺ قال : « إن مثل ما بعثى الله به من الهدى والعلم كمثل غيث أصاب أرضاً ، فكان منها طائفة طيبة قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير وكان منها أجادب أمسكت الماء فنفع الله بها الناس فشربوا منها وسقوا وزرعوا .. وأصاب طائفة أخرى إنما هي قيعان وهى الأرض الملساء المستوية لا تمسك ماء ولا تبت كلاً فذلك مثل من فقه فى دين الله ونفعه ما بعثى الله به فعلم وعلم .. ومثل من لم يرفع بذلك رأساً يعنى لم يأبه بالدين ، ولم يقبل هدى الله الذى أرسلت به » .

يستخلص من هذا الحديث الشريف أن الناس أمام شرع الله أقسام

ثلاثة :

القسم الأول : من علم شرع الله وعمل به وعلمه غيره فانتفع ونفع ..

القسم الثانى : من علم شرع الله وحمله إلى غيره . دون أن ينتفع به .

القسم الثالث : من علم شرع الله فلم ينتفع ولم ينفع ..

فالعالم الحق هو الذى يعمل بعلمه ويدعو غيره وينشر النور بين الناس وفى مقام الفتوى يجيب العالم بما يعلمه إنه الحق ثم لا يقول بغير علم فيما لا يعلم .. الإمام مالك سئل عشرات الأسئلة فأجاب عن أربعة ، وقال لا أدرى .. واشتهرت فى كتب الفقه عبارة « من قال لا أدرى فقد أفتى » .. ما

أعلمه لا أكتمه .. لأن الله يقول : ﴿ إن الذين يكتُمون ما أنزلنا من
البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم
اللاعنون ﴾

ثم لا أقول بغير علم فإن جزاء القول بغير علم .. ما قاله رب العزة
سبحانه وتعالى عن نبيه ﷺ .. ﴿ ولو تَقَوَّلَ علينا بعض الأقاويل ﴾ أى
لو قال فى ديننا بغير وحى ﴿ لأخذنا منه باليمين ، ثم لقطعنا منه الوتين ﴾
أى أعدمناه ﴿ فما منكم من أحد عنه حاجزين ﴾

شروط المفتى

س : ما هو المطلوب فى العلم للمسلم حتى يستطيع أن يفتى ؟

ج : سيدى الرئيس .. فى الأزهر الشريف لجنة الفتوى وعلمائها من
أرباب الخبرة الواسعة ، ومع ذلك يحتاجون إلى مراجعة الكتب فى بعض
الأمر ، وأنا لا أستطيع أن أضع مواصفات للعالم الذى يفتى إلا فى ضوء
الشرطين الآتيين :

الأول : أن يكون عالماً دارساً ولا بأس أن يرجىء الإجابة فيما لا يعلم
حتى يدرس ولا يقلل هذا من شأنه .

س : ألا يشترط أن يكون حافظاً للقرآن الكريم ؟

ج : حفظ القرآن قبل سنة ١٩٦١ كان شرطاً لدخول الأزهر ،
والشرع أجاز أن أقول ما أعلم ولو لم أحفظ القرآن ، وتكفى أهلية النظر فى
المراجع ، والله تعالى يقول : ﴿ ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر
منهم لعلمه الذين يستنبطونه ﴾ فلا بد أن يكون لديه قدرة استنباطية .

الثانى : لابد كذلك من الإلمام بآيات الله وسنة رسول الله ، والعلم بفقهِ
الفقهاء ، فهذه من الشروط اللازمة للمفتى .

ولكن قد أكون إنساناً مجالساً للعلماء ، تعرفت منهم ، فإذا أفتيت بما
أعلم فلا بأس بهذا ، وقد كان سيدنا عمر يقول .. أعوذ بالله من قضية ليس

لها أبو الحسن .. وأبو الحسن «على» قد علم علم الدين ، قبل أن يوضع
الحجر الأساسى فى الأزهر .

س : ألا يشترط فى المفتى أن يكون كاملاً ؟

ج : هذه شروط جيداً لو توافرت ، ولو اقترحنا فى المفتى والداعية أن
يكون منزهاً لما دعا إلى الله أحد ، لأن النبى قال : ﴿ كل بنى آدم خطاء ،
وخير الخطائين التوابون ﴾ .. اشتراط النزاهة من الأخطاء غير لازم ، إنما
يكفى أن يكون فقيهاً ، لأن الله حين مدح المتقين لم يقل لإنهم ملائكة
معصومون وإنما قال : ﴿ والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ،
ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم ، ومن يغفر الذنوب إلا الله ، ولم يصروا
على ما فعلوا وهم يعلمون ﴾

فإن يكن المفتى عالماً تقياً فذلك يكفيه ، وليس التقى معصوماً من
الخطأ ، إنما التقى هو الذى إذا أخطأ تاب واستغفر .. والمثالية المطلقة ليست
موجودة ، ولا يشترط ألا يخشى فى قوله الحق لومة لائم فإن هذه صفة
المجاهد الذى يرى الاستشهاد غاية الغايات ، وليست صفة لازمة فى المفتى
لكن جيداً وجودها .. ولقد كان حسان بن ثابت رضى الله عنه ، صاحب
رسول الله .. وعلى ذلك عرف جينه عن منازلة الأعداء .. والله تعالى أعفى
المكره إذا شاء من الجهر بكلمة الحق .. حيناً أبحث عن يخشى فى قوله الحق
لومة لائم ، نقسم المسلمين إلى فريقين ، فريق يستعمل الرخصة الإلهية التى
ورد ذكرها فى قوله تعالى : ﴿ من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره
وقلبه مطمئن ولكن من شرح بالكفر صدراً فعليهم غضب من الله ولهم
عذاب عظيم . ﴾

فإذا خشى الإنسان على نفسه ، فإن الله أباح له أن يتظاهر بالكفر انقذاً
لحياته ولا بضيره إذا كان قلبه مطمئناً بالإيمان ، وهذه سياسة تنفيذ الحق التى
تمثل فى موقف نعيم بن مسعود فى غزوة الأحزاب ، وفى موقف الصحابى
الذى نزلت فيه هذه الآية ، هذه رخصة من الله ويمكن للإنسان أن يرتفع
عن استعمال الرخصة إلى الدرجة التى صورها النبى بقوله « أفضل الجهاد
كلمة حق عند سلطان جائر » وقوله ﷺ : « سيد الشهداء حمزة بن

عبد المطلب ، ورجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهاه فقتله ،... ولا نساك .
يسلك ما أراد من سبل على ضوء أحكام الله .

س : هل يوجد في جمهورية مصر العربية ، عدد من العلماء تتوافر
فيهم شروط الإفتاء ؟

ج : الإجابة على السؤال تتوقف على الاستقراء ، ولا أدعى الاستقراء .
فلا أقول يوجدون أو لا . أنا أقول لا مانع يمنع وجود هؤلاء من الإفتاء
بالكتاب والسنة وبعلم الحديث ورجائه ، والإفتاء بأصول الفقه والنقطة
العربية باعتبارها وعاء هذا الدين وطول النظر في آثار العلماء .

س : هل توجد إجازة رسمية في الأزهر تعطى للحاصل عليها الحق في
الإفتاء ؟

ج : الأزهر فيه شهادة العالمية ، وفيه تخصص الدعوة ، وتخصص
الوعظ ، وربما سميت هذه الشهادات الأخيرة ليسانس أو بكوريوس .
وهي شهادات تدل على أن حاملها يستطيع أن يستقل في طلب العلم بعد أن
استكمل ما لا بد منه من أدوات طلب العلم والمعرفة ، فإذا توغلنا في القراءة
والمطالعة والكتب ، فقد تعرضنا لفضل الله ونفحاته ، والنبي ﷺ يقول :
« إنما أنا قاسم والله عز وجل يعطي » .. أي أنا مبلغ سويت بينكم في
البلاغ ولكن رب مبلغ أوعى من سامع ورب حامل فقه إلى من هو أفقه
منه .. وذلك فضل الله يعطيه من شاء .

س : يفهم من إجابتك السابقة أن إجازة الأزهر تفسح الطريق أمام
الحاصل عليها للبحث والتقيب ، ثم للإفتاء في الدعوة ؟

ج : نعم .

قانون الأحوال الشخصية

س : هل تذكر أن قانون الأحوال الشخصية عرض على لجنة من
علماء المسلمين ؟

ج : سيدي الرئيس حيالك الله .. فإن للإسلام خاصية لا بد أن تشرق في

قلوبنا ، وإن الإسلام حجة على الناس ، وليس الناس حجة على الإسلام ..
الدكتور محمد عبد الرحمن بيصار ، أيد قانون الأحوال الشخصية ، الشيخ
جاذ الحق الذى كان مفتياً وصار شيخاً للأزهر دافع عن قانون الأحوال
الشخصية ، الدكتور عبد المنعم التمر وزير الأوقاف الأسبق دافع عن قانون
الأحوال الشخصية .. وأنا بنعمة الله من العلماء ، عارضت قانون الأحوال
الشخصية .. الله يقول : ﴿ وما اختلفتم فيه من شيء فحكمته إلى الله ﴾

ويشهد أخى الأكبر الأستاذ المستشار ممتاز نصار ، ولى شرف زمالته فى
مجلس الشعب أنه قد أتيح لى أن أملأ من صفحات المضبطة عشرين
صفحة .. وليس مناصرة عالم ، حجة لقانون .. وليست معارضة عالم ،
حجة على قانون .. ولكن حيناً نتفق على مرجع : ﴿ فإن تنازعتم فى شيء
فردوه إلى الله والرسول ﴾

فالعالم يخطئ ويصيب وهو فى جميع الأحوال ليس حجة على دين الله
وتحضرنى عبارة لها وزنها العظيم ، يرددها العلماء فى مقام المناظرة يقولون :
« ان كنت ناقلاً فالصحة ، وان كنت مدعياً فالدليل ».

فان كان ينقل حكم الله من أقوال غيره ، فعليه أن يقدم صحة النقل
وتمامه بأمانة تامة ، وإن كان يدعى فما دليل ما يدعيه ؟ ..

نوقش قانون الأحوال الشخصية ولم يمثل مناصرة هذا القانون سوى
ثلاثة علماء تراجع أحدهم ، ولكن علماء الدين فى جميع الدول الإسلامية
كانوا حرباً على هذا القانون .

س : هل يكفى للمسلم أن يقرأ فى كتب السلف ، وأن يكون رأياً
دينيا ؟

ج : الحق ، وقد أتيح لى شرف الرد على الأستاذ توفيق الحكيم فى
كتاباته الاخيرة عن حوارهِ مع الله سبحانه وتعالى عن ذلك علواً كبيراً
انتهت إلى أن لكل امرئ حق الرجوع إلى كل الكتب ، وليس لكل من
نظر فى الكتب أن يقول ، لأن توفيق الحكيم نظر فى تفسير القرطبي ، فنقل
بغير تبصر ما تسرب إلى هذا الكتاب من إسرائيليات دون أن تكون له قدرة
على التحييص وقد تسرب التحريف إلى الكتب السماوية السابقة .. وإلى

بعض كتب التراث ، ولولا أن الله حمى القرآن لموجدنا فيه الكثير ، ولكن الله حمى كتابه ، ومن حق من ينظرون في كتب التراث أن نعترف لهم أن المجتمع قد قصر في حقهم ، فليس في جامعاتنا تدريس الدين إلا ما تراه مثلاً في كلية الحقوق من أحكام الأحوال الشخصية ، وما تراه في كليات الآداب من الفلسفة الإسلامية والدراسات العربية ، وما تراه في كلية دار العلوم إلى جانب الأزهر ، وفيما عدا ذلك فلا مكان للدراسات الإسلامية في جامعاتنا .

والقدر الذي يتلقاه الطلاب من دراسة الدين في الإعدادي والثانوي لا يكاد يفى بشيء .. والدين فطرة والشباب متطلعون إلى دراسة الدين ما يروى ظمأهم ، وقد أدخلنا الجامعة في الأزهر بما زعمه الزاعمون من تطويره ولكن لم يدخل الأزهر في الجامعات . ففقدنا تخصص الأزهر في دراسة اللغة والدين ولم نصلح من موقف الجامعات من الدين .

س : ما هي الوسيلة التي تراها ناجحة للوصول بحكم الإسلام إلى جميع المسلمين ، والشباب خاصة ؟

ج : أن تصدق الدولة مع الله .. إن الدولة ترفع شعارات براءة ، ولها دستور يقدس الإسلام لا نلتزم به وإن أقسمت على احترامه ، فإذا صدقت الدولة مع ربها ودستورها فقد وجدت الوسيلة الناجحة ، لا أقول سوى ذلك .. حينما تصدق الدولة .. فإن العلماء في قلوب المسلمين .. ولكن أقول إن في مجتمعنا الديمقراطي سلطات ثلاث ، .. تشريعية .. قضائية وتنفيذية وكلها غير ملتزمة بالإسلام .

رئيس المحكمة : سنكفي « في جلسة اليوم » بهذا القدر .

منهاج الإخوان المسلمين

الجلسة الثانية

« جلسة الخميس ١٩٨٣/٥/٢٦ »

سؤال الرئيس : منهاج الإخوان المسلمين .. نريد أن نعرفه بإيجاز ..
يبدو حول إبه ؟

ج : بسم الله الرحمن الرحيم .. الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين ، وعلى آله وصحابه .

الإخوان المسلمون كنت أتردد على دارهم في الحلمية الجديدة بحكم إقامتي فيها وأنا طالب ، وبرغم إعزازي الشديد جدا للإمام الشيخ حسن البنا ، فإنني قد منعتني اعتزازي بأزهريتي وأنا طالب ، من أن ينضوي عالم أزهرى أو طالب أزهرى تحت لواء الإخوان المسلمين .

و كنت أفكر دائما أنه على الأزهر أن يسعى إلى مقام الصدارة في خدمة الإسلام ، وفي ذلك فليتنافس المتنافسون .. لكنني ظللت أتردد وأجمع عن ذلك الرجل الموهوب الشيخ حسن البنا ، إلى أن لقي ربه دون أن أجالسه مجالسة خاصة ، ودون أن أنضم إلى جماعة الإخوان المسلمين ..

فلما قامت الثورة وكنت لا أزال طالبا ، وحلت جميع الأحزاب ، وأبقت جماعة الإخوان المسلمين ، وأعادتهم من جديد إلى النشاط ، بدأت أفكر .. وذات يوم استمعت إلى المرحوم الأستاذ عبد القادر عودة في حديث الخميس لا في حديث الثلاثاء ، ومع أن الرجل له فضله وله وزنه وله إيمانه ولا أذكرى على الله أحدا ، فإنه لم يبلغ في نفسه مبلغ الإمام الشهيد حسن البنا ، لكنه قال - وربما كان كاتباً أكثر منه متحدثاً - قال كلمة

غيرت فكرى تماماً ، وغيّرت سلوكى تبعاً لذلك بالنسبة لموقفى من جماعة الإخوان المسلمين .. قال الرجل رحمه الله :

نحن نعيش فى بلد دستورى ، والغالبية فى البلاد الدستورية هى صاحبة القرار ، فإذا استطعنا أن نوحّد الشعب ، أو غالبية تحت شعار لا يحكم إلا بالقرآن ، فإننا نقول للدولة هذه هى الغالبية ، وذلك وضعها الدستورى فحكموا القرآن .

ثم راح الرجل يقرر «أن الأزهر مؤسسة تعليمية لا غنى عنها ، ولا بد منها ولكن المناداة بتحكيم القرآن جهد دستورى لابد منه ، لا يقوم به العلماء وحدهم بل هو واجب على جميع الغيورين على شريعة الله جل فى علاه» .

ومن هنا أحسست بضرورة الانتفاء إلى هذا الاتجاه أملاً فى تطبيق شريعة الله وانضمت إلى الإخوان المسلمين على أساس أن القرآن دستورهم ، وأن النبى زعيمهم وأن الله غايتهم ، وأن هذا النشاط لابد منه لإعزاز الإسلام .. إلى أن فوجئنا بانتهام الإخوان المسلمين بما لا يرضى عنه أحد .. وبهذا .. فتر نشاطهم ، وتوقف الدور كتنظيم جماعى ، ولكنه استمر كدعوة ، وسوف استشر دائماً أننى جندى فى هذه الدعوة ، وأسأل الله أن ألقاه منادياً بها .. والله الموفق .

س : أستخدم من إجابتك السابقة ، أن منهاج الإخوان المسلمين هو تقنين شريعة الله ؟
ج : نعم .

وسيلة تطبيق الشرع

س : وما هى الوسيلة فى نظرهم لتطبيق شرع الله ؟
ج : إقناع الأمة بهذا المنهاج .. القرآن دستورنا .. فإذا تخلف رئيس الدولة عن واجبه فى الحكم بما أنزل الله ، جاء صوت الأمة ، باسم الدستور الوضعى ، منادياً بشرع الله بأغلبية لها حق إصدار القرار .

س : أليس في منهاج الإخوان تقرير الخروج على الحاكم إذا خرج على شرع الله ؟

ج : لم أفهم ذلك ، ولم أسمع من دعائهم ذلك ، وما دام القرآن هو دستورهم ، فإن ربنا يقول : ﴿ ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ، وجادلهم بالتى هي أحسن ﴾

ويقول تعالى للرسول ﷺ : ﴿ فأنا عليك البلاغ وعلينا الحساب ﴾ وقال : ﴿ من كفر فعليه كفره ﴾ .

وفهمت من ديني أن الداعية يجب أن يظل داعيا بمفرده ، ومع جماعته ، كما قال تعالى : ﴿ ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف ، وينهون عن المنكر ﴾ وذلك هو الطريق .

س : وهل أنت مقتنع بهذا المنهاج وطريقة الوصول إليه ؟

ج : إذا كان المنهاج كما قلنا ، هو الإسلام .. وهو في الواقع هكذا .. فأنا أوقن به تمام اليقين ، إلى درجة التطبيق ، وبالنسبة إلى الوصول للمنهاج فليس أمامي طريق آخر إلا الفهم والعمل ودعوة الآخرين تقربا إلى الله تعالى وإصلاحا لشئون الحياة .

س : يفهم من إجابتك السابقة ، أن الإخوان المسلمين لا يؤمنون بالرأى القائل بقتال الحاكم للوصول إلى تطبيق شرع الله ؟

ج : ليس للإخوان المسلمين مما فهمت من فكر غير الإسلام ، ولذلك أعتقد أن كل فرد انتظمته جماعة الإخوان المسلمين لم يكن يتلقى توجيها غير توجيه الله ورسوله ، والتيارات التنظيمية تستمد وجودها في قلوبنا من صدقها مع الكتاب والسنة .

لا بيعة للحاكم الكافر

س : أليس في كتاب الله وسنته وآراء المجتهدين السابقين ما يحيز قتال الحاكم وأعدائه للوصول إلى تطبيق شرع الله ؟

ج : الإسلام فيه فيما يتعلق بموضوع السؤال الكثير .. وأخص بالذكر
مارواه عبادة بن الصامت رضى الله عنه قال : « بايعنا رسول الله ﷺ على
السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وعلى أثرة علينا وعلى
ألا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفرا بواحا عندكم من الله فيه برهان ، وعلى
أن نقول بالحق أينما كنا لا نخاف في الله لومة لائم » .

وكذلك خطبة أبى بكر رضى الله عنه يوم يوبع للخلافة قال فيها :
« أيها الناس .. إني وليت عليكم ولست بخيركم ، فإن أحسنت
فأعينوني ، وإن أخطأت فقوموني ، أطيعوني ما أطعت الله فيكم ، فإن عصيته
فلا طاعة لي عليكم »

وقد أجمع الفقهاء سلفا وخلفا على أن الإمامة يعنى رئاسة الدولة ،
لانتعقد لكافر ، وأجمعوا كذلك على أنه لو طرأ الكفر على رئيس الدولة ،
وجب عزله وأصبح الناس في حل من بيعته ، بل إن فضيلة المفتى الذى
صار شيخا للأزهر في رده على كتاب الفريضة الغائبة قرر عزل الحاكم
المشرف .

ويبقى من إجابتي ردا على السؤال أن أختار من القرآن قول الله تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾
والمراد بأولى الأمر منكم ، الحاكم المؤمن المطيع لله والرسول الملتزم بشريعته .. ثم
تمضى الآية فتقرر احتمال وجود خلاف بين الراعى والرعية فيقول تعالى في
بقية الآية .. ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ .. ﴾
والرد إلى الله احتكام إلى كتابه والرد إلى الرسول احتكام إلى سنته .. ثم

يعلق ذلك كله على الإيمان بالله واليوم الآخر فيقول الله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ
تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾
ويشدد القرآن النكير على الذين يزعمون الارتباط بالإسلام وهم

يتحاكمون إلى غيره .. والخلاصة أن الحاكم لا يطاع لذاته ، وإنما يطاع
لطاعة الله ورسوله ، وأن الخلاف بين الراعى والرعية لا يقضى فيه

إلا الكتاب والسنة ، وعلى هذا أجمع الفقهاء سلفا وخلفا .

س : هل هناك رأى آخر فى دين الله خلاف ما ذكرت ؟

ج : ليس بعد كلام الله كلام ... وليس بعد حديث الرسول حديث ..
وليس بعد إجماع العلماء حكم ..

هتاف من التهمين :

الله	أكبر	الله	أكبر	فليرفع	صوت	الأزهر
الله	أكبر	الله	أكبر	فليرفع	شان	الأزهر
الله	أكبر	الله	أكبر	فليرفع	صوت	الأزهر

س : هل يفهم من إجابتك السابقة أنه يكون مشروعا قتال الحاكم إذا لم ينفذ شرع الله وسنة رسول الله ؟

ج : هناك تفصيل فى ذلك ..

سياسة تنفيذ الحق تقتضى أن نقيس قدرتنا كمسلمين مخاطبين بقول ربنا سبحانه ﴿ ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ﴾ ومخاطبين بقول رسول الله : « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فليسانه فإن لم يستطع فليقلبه .. وذلك أضعف الإيمان ، ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل »

يقتضينا الإيمان بالآية والحديث أن ننظر فى قدرتنا على تغيير المنكر ، فإن استطعنا إلى تغيير المنكر باليد سبيلا ، وقد رأينا كفرا صريحا عندنا ، فيه من الله برهان ، فإنه لا يغفر لنا التقاعس ، وإن عجزنا عن التغيير باليد فإن الله لا يكلّف نفسا إلا وسعها وعلينا أن نجهز بكلمة الحق إن استطعنا إليها سبيلا ، فإن عجزنا فلا يكلّف الله نفسا إلا وسعها وعلينا أن نستنكر المنكر بالقلب .. وبقتضينا ذلك ألا نشارك الظالم ، وألا نشجع ضلاله ، وتلك هى بالمقاطعة السلبية فى دين الله .

س : وما المقصود بعبارة تغييره باليد ؟

ج : المقصود هو مجاهدة الكفر وأهله كما قال تعالى ﴿ يا أيها النبى جاهد

الكفار والمنافقين واغلظ عليهم ﴿١﴾ .

س : ألا يتعين قبل الجهاد أن يكون الجهاد ممكناً ؟
ج : هذا ماقلته في مضمون قولي ، إن استطعنا إلى ذلك سبيلاً ، والله

لا يكلف النفس إلا وسعها .

س : إذن يتطلب لاستعمال اليد ، التمكن من تغيير الواقع ؟
ج : أن يكون هناك قدرة على ذلك ، ولست أفهم المراد بالتغيير .. أنا أفهم القدرة ، فمن قدر على تغيير المنكر فإنه مخاطب من قبل دينه مادام قادراً .. وهذا خطاب الله للمسلمين أجمعين .

س : ما عندكش فكرة عن التمكن في الأرض ؟

ج : الدولة المسلمة الموصوفة أو المتحدث عنها بقول الله تعالى :

﴿ الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ﴾ وهذا التمكن هو وعد الله لمن استكمل شرائطه التي خلدها قوله الكريم :

﴿ وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم ويمكّن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلهم من بعد خوفهم أمنا ، يعبدونني لا يشركون بي شيئاً ﴾

ومن المناسب أن نقول إن النبي ﷺ نهي عن سب الأصنام قبل أن يتمكن ، وأمر الله بتحطيمها بعد أن تمكن .. وقال تعالى : ﴿ ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم ﴾ وظل النهي عن سب الأصنام سياسة شرعية إلى يوم الفتح الأكبر (فتح مكة) ويوم الفتح حطم النبي هذه الأصنام وهو يقول : « جاء الحق وزهق الباطل .. إن الباطل كان زهوقاً » .

فالإسلام الذي دعانا إلى التخطيط لتغيير المنكرات لم يكلفنا فوق طاقتنا ، ولكنه فتح الباب إلى جانب ذلك لمن باع لله نفسه .. يقول ﷺ : « سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب ورجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهاه فقتله » ، فهناك إذن رعاية القدرات ، وهناك كذلك

افساح الطريق للقدرات التي باعت نفسها لله .

هتافات من المتهمين :

الله أكبر الله أكبر فليرفع شأن الأزهر
الله أكبر الله أكبر فليرفع صوت الأزهر
اللهم ارزقنا الشهادة في سبيلك .. آمين
اللهم إنا قد بايعنا فقبل بيعنا .. آمين
اللهم ارزقنا شهادة ترضيك عنا .. آمين
اللهم حكم شرعك في خلقك .. آمين .. آمين .. آمين

أعوان الظالم كالظالم .. سواء بسواء

س : هل لك سند شرعى يميز قتال أعوان الحاكم إذا خرج عن شرع الله ؟

ج : إذا أردت أن ألزم اللغة العربية في الإجابة ، فإننى أمام استفهام وما لكم من دون الله من أولياء ﴿ قال تعالى : ﴿ وتعاونوا على البر والتقوى ، ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ﴾ ومن المعروف أن من أعان على الظلم ، كان هو والظالم سواء . وكانوا شركاء في المسؤولية بين يدي الله .. قال تعالى : ﴿ إن فرعون وهامان وجنودهما كانوا خاطئين ﴾ .. ولم يقل كانوا محطئين .. فانخطئ هو من وقع في الخطأ بلا قصد ، والخاطيء هو من تعمد الخطأ وحفظ له ، واشترك فيه ، وأعان عليه ، وهو يعلم أنه المخطئ ، يستفاد ذلك من قوله تعالى على لسان إخوة يوسف : ﴿ يا أبانا استغفر لنا ، إنا كنا خاطئين ﴾ ومن قبل قالوا ليوسف .. ﴿ تالله لقد آثرك الله علينا وإن كنا لخاطئين ﴾ وقال العزيز لامرأته : ﴿ استغفري لذنبك إنك كنت من الخاطئين ﴾

الخلاصة .. أن أعوان الظالم كالظالم سواء بسواء ..

س : وكيف يمكن تحديد أعوان الظالم ؟

ج : ذلك احتمال وارد ومع ذلك قال تعالى ﴿ ولا تقولوا لمن ألقى

إليكم السلام لست مؤمناً ﴿١﴾
لكن علام الغيوب توعد المنافقين الذين يظهرون الإسلام ويبطنون الكفر
بأنهم في الدرك الأسفل من النار .. لا يدلني إلا مظهر الإنسان على أعماق
الإنسان .. ومن جلس مجالس التهم ، واتهم ، فلا يلومن إلا نفسه .
س : أليس كل من يعاون الحاكم بتشريع أو قضاء أو تنفيذ يعتبر من
أعوانه بحكم الظاهر ؟

ج : إذا أردت أن ألزم اللغة العربية في الإجابة ، فأننى أمام استفهام
وراءه نفى ، والجواب بالنفى : نعم .. ليس كل عضو في الهيئة التشريعية
عوناً إلا إذا أيدته بإطلاق محققاً كان أو مبطلاً ، وليس كل قاض عوناً للحاكم
إلا إذا سعى في مرضاته على حساب دينه ، وليس كل عضو في السلطة
التنفيذية عوناً للحاكم إلا إذا أطاع المخلوق على حساب الخالق .

فأنا عضو في مجلس الشعب ، وسيادتكم الرئيس لموقعكم الموقر ..
ورجال السلطة التنفيذية في مواقعهم .. إذا كان ارتباطنا جميعاً بالله ، فإن
عوننا الشرعى للحاكم إنما يكون بتأييده إن أحسن ، وبتقويمه إن أساء ، وقد
أكون عوناً له باعتراضى على إساءته ، كما أكون عوناً له بتأييدى لإحسانه .

س : هل يوجد معيار آخر خلاف الظاهر يوضع للفرقة في أعوان
الحاكم خلاف الظاهر ؟

ج : هل لأحد غير الله أن يعلم بواطن الأمور ؟ وهل لنا من سبيل
للحكم على أعماق شخص سوى النظر في مواقفه التى يمكن أن تدلنا
عليها .. إن الظاهر يدلنا على الباطن ، ولكن حقيقة الباطن أمرها موكول
إلى علام الغيوب سبحانه وتعالى .

س : هل تعتبر هذه فتوى منك ؟

ج : هذا ما علمه واعتقده من دين الله .

س : يرى الدكتور ، عمر ، أنه لا يستطيع تحديد أعوان الحاكم ، لأنه
قد يكون هو عوناً للحاكم !! ؟ -

ج : سيدى الرئيس ، لقد اعتبرنا المعارض على انحراف الحاكم عوناً له ،

ومن هنا اتسعت الأوضاع الدستورية للرأى الآخر على أنه ضرورة لمعرفة الحقيقة ، فقد أعين الحاكم باعتراضى عليه ، ولكننى لا أنحمل مسئولية خطئه إلا إذا أقرته عليه .. ومن هنا أفرق بين أعوان الحاكم وأتباع الحاكم متابعة عمياء .. فأنا عون للحاكم بمهاج إسلامى . سواء أكنيت معه أم كنت ضده ، ولكننى لست ببعاء أردد مايقوله الحاكم .. أنتى أؤيد الخير مهما كان فاعله وأعرض على الشر مهما كان مرتكبه ، وأنا بهذا المفهوم عون له مؤيدا كنت أم معارضا .

س : رتب الدكتور « عمر عبد الرحمن » فى إجابته على عدم استطاعته تعيين أعوان الحاكم بعدم موافقته على قتالهم ، وذلك كما ورد فى الأقوال المنسوبة إليه فى التحقيقات !! هل هذا له سند ؟

ج : أستطيع أن أعطى المعالم الفكرية لمن يصدق عليه أنه عون للحاكم لتأييد صوابه ومعارضة خطئه .. ولكننى لأستطيع أن أحدد ملامح ذاتية لمن ينطبق عليه هذا الوصف إلا إذا اتخذ موقفا يدل عليه وعلمت منه هذا الموقف ، وقد أعلم بعض أعوان الحاكم وأجهل أكثرهم ، والله لا يسألنى إلا عن حصيلة أدوات العلم ، وهى السمع والبصر والعقل .. قال تعالى : ﴿ إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا ﴾ وقد نهانى ربه أن أتابع مالا أعلم أنه الحق .. قال تعالى : ﴿ ولا تقف ما ليس لك به علم ﴾ ثم جاء ببقية الآية — ﴿ إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا ﴾ فأنا أعلم ضوابط التعاون مع الحاكم بتأييد صوابه وإمكان خطئه ، ولكننى أجهل أعوانه إلا أن تدلنى عليهم مواقفهم .

فكر الجهاد

س : هل لديك معلومات عن فكر الجهاد داخل جمهورية مصر ، أو خارجها ؟

ج : أنا درست الإسلام ، وأنا بنعمة الله من علمائه ، وأنظر من خلال الفقه الإسلامى إلى الناس ، وأقرر أن الإسلام حجة على الناس وليس الناس حجة على الإسلام .. ولم يتح لى أن أسمع عن هذا الفكر إلا من خلال

طرف واحد ينشر له كل شيء ، ويندفع له كل شيء ، وأبحث عن وجهة
نظر الطرف الآخر فلا أجدها ، ولا أعلمها .. وإن بدا منها شيء جاء
مبتورا ، كما نقرأ عن شهود الإثبات ، ونجهل عن شهود النفي ..

هتاف من المتهمين :

الله مولانا ولا مولى لهم ...

الله مولانا ولا مولى لهم ...

الله مولانا ولا مولى لهم ...

ومن أجل ذلك أتوقف عن الحكم لأن الحكم على الشيء فرع عن
تصوره ، وليس عندى تصوّره ولقد علمنى دينى أن نبي الله داود عليه
السلام حين تعجل فقضى بناء على أقوال طرف واحد من طرفي الخصومة ،
استغفر ربه وخر راكعا وأتاب .. فغفر الله له ذنبه وقال :

﴿ يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق
ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله . إن الذين يضلون عن سبيل الله
لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب ﴾

أنا لأكفر الحاكم إلا إذا جحد ما أنزل الله ، أما إذا خالف ما أنزل الله دون
أن يحجده فهو فاسق ظالم ..

س : إذا كنت لم تقرأ هذا الفكر ، ألم يحدثك أحد من أصحاب هذا
الفكر بالداخل أو بالخارج ؟

ج : لأعلم عن ذلك شيئا .. ولم يحدثنى أحد في هذا الفكر لافى
الداخل ولا فى الخارج .

س : هل قرأت شيئا عن فكر الخوارج ؟

ج : سئل صحابى جليل عن موقفه من الفتن الكبرى ، سؤالا ممزوجا
باللوم على لزومه بيته والفتنة مشتعلة ، فلم يزد على أن ردد قول الله تعالى :
﴿ قل اللهم فاطر السموات والأرض ، عالم الغيب والشهادة أنت تحكم
بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ﴾ — لذلك كان مسمى الأول والأخير أن
أهتم بالإسلام دون تلفت إلى مخالفه وإلى الواقعين فى الفتن ، لأن الحق

لا يتجزأ ، وقد خرج الخوارج على طرق النزاع ، وليس يعنني أن يستوقفني موقفهم لأنني مشغول بالقضية العظمى ، وهي تطبيق الشريعة الإسلامية .
والخلاصة : أنني لم أقرأ في فكر الخوارج إلا مدارسنا في الأزهر ، وكتب التاريخ المقررة .

س : ولكنك بهذه الصورة لاتستطيع أن تفتي برأى في مواقفهم ؟
ج : موقفى الذى ألقى رى به أنني أحمد الله على أن عافاني من آثار الخائضين في الفتنة الكبرى فلا أدخل نفسي فيها وقد أخرجني منها ..
وليست هذه من قضايا الإسلام ، وإنما هي من قضايا التاريخ ..
يقول : ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾

س : دلت بالكتاب والسنة وآراء الفقهاء على أنه يجوز قتال الحاكم ومعاونيه إذا لم يطبق الحاكم شرع الله . فلم لم يكن هذا منهج الإخوان المسلمين حسبما قررت ؟

ج : أنا لم أقرر مع احترامى — إلا ماقرره الله ورسوله وأهل الذكر من عباده .. وهو مقاتلة الحاكم الذى نرى منه كفرا بواحا عندنا فيه من الله برهان .

وأذكر أنني قلت بالأمس إن الذين لا يطبقون ما شرع الله من أحكام ، أقل ما يقال فيهم كما أفهمه من الكتاب والسنة ، أنهم ظالمون فاسقون . وتوقفت عن وصفهم بالكفر إلا إذا علمت أنهم حكموا بغير ما أنزل الله جحدا لشريعته . وقلت إن الجحد بالقلب لاعلم لى به .. وفوضت علمه إلى علام الغيوب ، وأعطى مزيدا من الضوء فأقول إنهم إن كانوا يحكمون بغير ما أنزل الله جحدا لما أنزل ، فهم كفرون .. وإن كانوا يحكمون بغير ما أنزل الله مع تصديقهم بأن ما أنزله هو الحق ، فهم فاسقون ظالمون .. وهذا هو القدر الذى قرره وأقرره .

ولا يعنني غير الإسلام بعد أن انتهى الإخوان المسلمون كنظام سنة ١٩٥٤ .. فالإخوان المسلمون ضربوا في ١٩٤٨ ثم ضربوا في يناير ١٩٥٤ ثم ضربوا في أواخر ١٩٥٤ ثم ضربوا بصوت من موسكو

سنة ١٩٦٥ - وعرفتهم دعاة إلى تطبيق شرع الله فقط ، وقد حل تنظيمهم قبل تفرجى من الأزهر وكلية التربية (المعلمين) ولست بالذى يملك الحديث عنهم ، وإنما ائذنت عن أحكام الإسلام فقط ، وما قررته بجلسة اليوم وهو حكم الإسلام كما أفهمه أنا ، ولست مسئولاً عن فهم غيرى ، إلا إذا عرفت انحراف فهم ما ، فقصرت فى تقويمه .

وبهذه المناسبة .. أريد أن أصحح واقعة ذكرتها بالجلسة الماضية ، وهى أن عودة مجلس الشعب المصرى من السودان كانت فى يناير ١٩٧٩ وليست يناير ١٩٧٧ . ويهمنى ياسيدى الرئيس أن أؤكد على هذا التصويب هو أنه عندما أقمنا فى الحرمين على أن تكون أصواتنا لشرع الله ، وبدأت الأصوات ترتفع من الأغلبية التى عاهدت ربها .. حل المجلس بغير سبب ظاهر وبلا مبرر ظاهر ، وليس هناك سبب نفهمه لحل المجلس عدا ذلك ، وخصوصاً أن غالبية الساحقة وافقت السادات على كامب ديفيد .

س : ماهو الدليل الشرعى الذى يجب توفره فى حكم الإسلام على أى واقعة فهمت - الدليل على ارتكاب الجريمة شرعاً - ؟

ج : سيد الأدلة هو الإقرار .. ثم البينة . وقد تكون البينة شاهدى عدل ، وقد تكون البينة رجلاً وامرأتين إن لم نجد رجلين فى شأن الأموال وقد تكون أربعة شهداء كما فى القذف بالزنا وهذا هو الحكم بصفة عامة .
س : ماهو الحكم الشرعى بالنسبة « لكتانى » يرفع السلاح على المسلم ؟

ج : الله سبحانه وتعالى قسم غير المسلمين إلى فريقين مسلمين ومعتدين .. المسلمون لهم منا البر والعدل . قال تعالى : ﴿ لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ، ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين ﴾

والبر والعدل تحددهما تفاصيل إن شئتم ذكرتها ، والمعتدون علينا لنا أمامهم حق الدفاع قال تعالى : ﴿ إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم فى الدين وأخرجوكم من دياركم ، وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ، ومن

يتوهم فأولئك هم الظالمون ﴿

وأحب يسيادة الرئيس أن تؤكد في جميع الأحوال أنه لاعلاقة بين برنا للمسلمين لنا من غير المسلمين ، والعدل في معاملتهم وبين اتخاذهم أولياء . والله يقول :

﴿ لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ﴾

س : ما حكم من اعتدى على المسلم ؟

ج : للمسلم أن يرد عدوانه بصرف النظر عن هويته ، فليكن كتابيا أو مشركا ، المعتدى في جميع الأحوال يرد عدوانه .

س : ما حكم الشرع في الكتابي الذي يخزن السلاح ، ويعاون في شرائه لمحاربة الإسلام ؟

ج : لا بد من مداومة مخازنه ، ولا بد من فضح أمره ومعالجته بإفساد خطته فقد سار النبي ﷺ إلى تبوك حين علم أنهم يعتزمون العدوان على المسلمين .

س : ألا يعد توافر الدليل الشرعي على الكتابي إذا رفع السلاح أو خزن السلاح قبل تطبيق حكم الشرع ضروريا ؟

ج : هذا أمر مقترض فنحن لا نتصرف إلا على ضوء البيئة بإقرار أو شهود والله تعالى يقول : ﴿ يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ، ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا ، اعدلوا هو أقرب للتقوى ﴾

س : ألا يكفي مجرد الإشاعة أن كتابيا يحارب الإسلام للإقدام على قتله وسرقة ماله ؟

ج : الله تعالى يقول : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين » ، وقد جاء النبي ﷺ بيد أن هزيمة رضى الله عنه ، وقال له : أترى هذه الشمس - وأشار له إلى الشمس - قال : الصحاى : نعم . فقال رسول الله ﷺ : « عل مثلها » فاشهد « أو « دع الشهادة » .

بمعين أن يكون الأدلة واضحة ولا بد إذن من الدليل الشرعي - هذا في مقام الحكم لا في مقام أحد الحذر .. يا أيها الذين آمنوا خذوا حذركم .. لكنني إذا أحدث حذري أنظف ليلى حارسا ، دون أن أضرب في الأرض إلا في ضوء البينة .

س : ما هو المقصود بالحذر ؟

ج : الحذر : حتى لا يبعث بعدو العدو .. البقطة للمفاحات وإعداد العدة لكل احتمال .

س : وهل تعتبر في رأيك الكتابيين الموحودين في مصر أعداء لنا ؟

ج : لا يمكن أن نحكم عليهم جميعا بأنهم مقاتلون لنا ، وإن حكم الله على مشاعر الكثيرين منهم قتل : .. ود كثير من أهل الكتاب لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارا حسدا من عند أنفسهم من بعد ما تبين لهم الحق .. ثم قال تعالى في الآية نفسها ، ما يفيد أنهم إذا وقفوا عند حد هذه المشاعر فسيبنا في التعامل معهم هو أن نعتو ونصفح قال تعالى في بقية الآية : فاعفوا واصفحوا حتى يأتي الله بأمره إن الله على كل شيء قدير .. الخلاصة أننا نعاملهم بالبر والعدل .. إلا إذا ثبت أنهم يعتدون علينا عدوانا فعليا أو قوليا أو تحضيضا ، ولقد أعسب في مجلس الشعب أن تطبق الشريعة الإسلامية ضمان حقوق الكتابيين في مصر ماداموا مسلمين فلقد عاهد النبي ﷺ يهود المدينة وجافظ على الوفاء بالعهد طوال خمس سنين إلى أن غدروا به في غزوة الأحزاب ، فصفى وجودهم لغدوهم ، وموقف عمر في كنيسة القيامة معروف ، وموقف عمرو بن العاص من نصارى مصر معروف ، فلهم البر والعدل ، ماداموا مسلمين ، ولا عدوان إلا على الظالمين .

س : نفهم من ذلك أن يقوم الدليل الشرعي قبل الكتابي الذي نحكم عليه أنه غير مسلم ؟ .. وما الشروط التي يجب توافرها فيمن نعين أميرا للمسلمين ؟

ج : كل ما تمتع به الخلفاء الراشدون من صفات يتلخص في إذعانهم لله ،

وصدق مبايعتهم لرسوله . وذلك بالإجمال . ونسب هذا الإجمال تصحيحاً
 كثيرة .. وأذكر أن أبا عبد الله رضي الله عنه قال : يا رسول الله ولني إمارة ..
 فقال له : « إنا لانولي هذا الأمر من طلبة وإنك امرؤ فبك ضعف وإنها
 أمانة ، وإنها يوم القيامة جزى وندامة إلا من أخذ بحققها ، وأدى الذي
 عليه فيها ، وتجدون خير الناس لهذا الأمر أشدهم له كراهية حتى يقع
 فيه » .

وأستأذن سيادة الرئيس أن أذكر أن هذا الحديث وقف أمامي وأنا أعظم
 ترشيح نفسي لأول مرة فأستغنى قول الله تعالى بلسان نبيه يوسف ، وقد
 رأى لدرة الكفايات وأشرف سغبة المسجع على العرق ، فقال لعلني :
 « اجعلني على خزانة الأرض ، إني حفيظ عليم » ثم انجبت إلى دراسة
 أقوال العلماء والآية والحديث ، فأعجسني أنهم يفضلون البعد عن الإمارة إذا
 أسندت الأمور إلى أهلها ، وأهلها هم المستعدون لخدمة الله ، فإن أسند الأمر
 إلى غير أهلها ، فقد وجب على الكفايات أن ترشح نفسها .

لا اجتهاد مع النص

س : قررت بجلسة أمس أنه كان هناك خلاف عندما عرض قانون
 الأحوال الشخصية إذ أيده ثلاثة من علماء المسلمين ، عدل أحدهم عن
 تأييده ، وأنت عارضت هذا القانون وغيرك من علماء المسلمين فهل هذا
 الخلاف يرجع إلى خلاف فقهي بالرأى ، أو إلى عدم توافر شروط الإفتاء
 فيمن عرض عليه الأمر ؟

ج : يسأل سيادة الرئيس عن اختلاف المواقف حول قانون الأحوال
 الشخصية بينى وبين الثلاثة الكبار الذين أيدوا هذا القانون ، والذين عدل
 أحدهم .. يسأل هل هذا خلاف ؟

ياسيدى الرئيس .. من المقرر في دين الله أنه لا اجتهاد مع نص ، وقد
 خالف الثلاثة الكبار الذين أيدوا قانون الأحوال الشخصية إذ احتجوا في
 غير مجال الاجتهاد ، لأنه اجتهاد مع النص ، والله تعالى قد أباح بالنص

الشرعى للرجل القادر العدل أن ينكح ما طاب له من النساء مثنى وثلاث ورباع ، فإن خشى الجور فعليه أن يكتفى بواحدة أو ماملكت يمينه .. وقد غفر الله ميل القلب الذى لا يترتب عليه ميل سلوكى ، وهذا هو قول الله تعالى : ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴾ .. ثم لم يمه عن التعدد ، وإنما نهى عن الإفراط فى الميل : ﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ ﴾ .

بهذا نزول شبهة التعارض التى كانت فى بعض الأذهان بين آيتين من سورة واحدة فى كتاب الله ، وقد استند السيد المستشار حلمى عبد الآخر وزير الدولة لشئون مجلس الشعب ، إلى ما فهمه خطأ من أن للحاكم تقييد المباح بإطلاق ورددت عليه بأن المباح قسمان ، مباح بنص شرعى ، وهذا النوع لا يجوز لأحد ولو كان رسول الله ﷺ أن يحول هذا المباح إلى محظور ، وبرهنت على ذلك بقول الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ، تَتَّبِعِي مَرْضَاةَ أَزْوَاجِكَ . وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ثم أمره أن يكفر عن قسمه ، فقال : ﴿ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ وَاللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾ أما المباح بغير نص على إباحته كالمأكولات والمشروبات وكتنظيم شئون المجتمع بقوانين تضع قيوداً على دخول الجامعات .. مثلاً باسم الصالح العام فهذا يجوز تقييده بضوابط موضوعية .

الخلاف بينى وبينهم فى الحكم ، أنهم أعلنوا الرأى فيما فيه نص ، فعطلوا النص ، وترتب على موقفهم حظر المباح شرعاً ، وإباحة المحظور شرعاً حتى لقد أباحوا للمرأة أن تجمع بين الزوجين فى الوقت الذى يريدون أن يحظروا على الرجل أن يجمع بين امرأتين ، وإذا أردتم التفاصيل فشرح ، وهذا ليس خلافاً فى الرأى إنما هو خطأ منهم ترتب عليه تعطيل النص الشرعى برأى شخصى لا سند له (١) .

(١) إذا تزوج رجل قادر عادل روجة ثانية فرفضت الأولى البقاء فى عصمة هذا الزوج القادر العادل ورفضت أمرها تلقائى أملاً أن ينفقها فليس للقاضى حيل على عليه أن يطلق إن رفض الزوج أن يطلق ودلت حكم القانون .

ومعنى ذلك أن نصير هذه المطلقة بلسان القاضى طالقاً على الرغم من زوجها فهى طالق قانوناً لا دها فإن خرجت من عدها ، حلت للزوج قانوناً لا دها فإن روجت بآخر فقد جمعت بين الزوجين دها لا قانوناً .

لا مجاملة لحاكم على حساب الدين

س : هل تستطيع أن تقول لنا عن السبب في ذلك ؟

ج : السبب في ذلك كما قاله لي الدكتور عبد المنعم النمر تليفونيا ، ثم اعترف به في لقاء أمام المسجلات الصوتية مقدمة جريدة النور العراق ، وسجلت عليه ذلك ، وهو يعلم ونشر ذلك ومضت مدة فلم يعترض ، قال لي الدكتور النمر أطلب منك أن توافق على قرار رئيس الجمهورية لأنه قرار الرئيس ، ولكم تحكم وضعت لبيان أن هذه مشروع قانون بعد ذلك للتعديل الذي تستبعد به هذا الخطأ وصحح به هذا القانون .

قلت له : إن منصب الوزير عمره في وزارة الأوقاف عام (١) ولا تصلح الدنيا بأسرها ثمنا لمجاملة حاكم على حساب الدين . ومن لي بامتداد العمر وموافقة الحرب الحاكم حتى أطلب نقض القانون بعد موافقتي عليه ؟ ..

إنني سأرفضه بعد التنديد بأخطائه ، ثم أسعمل حقى الدستورى في طلب تغيير القانون إن أقره أعضاء مجلس الشعب من نواب الحزب الوطنى الديمقراطى .. وهذا ما فعلته فعلا .. لكن مجلس الشعب لم يتراجع عن إقرار الباطل تبعا لهؤلاء العلماء الثلاثة الكبار ، الدكتور محمد عبد الرحمن بيسار شيخ الأزهر السابق ، والشيخ حاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر الحالى ، والشيخ عبد المنعم النمر وزير الأوقاف الأسبق .

س : ذكرت أن بعض كتب التراث تسلفت إليها بعض الإسرائيليات ، ومنها تفسير القرطبى ، فهل يمكن تنقية هذه الكتب ؟

(١) على سبيل المثال سنة ١٩٧٦ د . انتهى وزير الأوقاف ، سنة ١٩٧٧ الشيخ محمد متولى الشعراوى وزير الأوقاف ، سنة ١٩٧٨ د . محمد عبد الرحمن بيسار وزير الأوقاف ، سنة ١٩٧٩ د . عبد المنعم النمر وزير الأوقاف ، سنة ١٩٨٠ الشيخ دكتور البرى وزير الأوقاف ، سنة ١٩٨١ الشيخ حاد الحق على جاد الحق وزير الأوقاف ، سنة ١٩٨٢ الشيخ إبراهيم الدسوقي وزير الأوقاف ، سنة ١٩٨٤ د . محمد الأحمدى أبو النور وزير الأوقاف .

ج : نعم .

س : ما هي الوسيلة ؟

ج : الوسيلة أن يعد مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر لجنا من المتخصصين في التفسير لتعقب هذه الإسرائيلية إما بحذفها ، وإما بالنبيه عليها ولايد أن توفر الدولة الإمكانيات المالية اللازمة لهذا العمل ..

وأعتقد أننا لو نهنا الرأي العام إلى أن هناك مراجعة فنية من أهل الذكر من علماء الأزهر لكتاب كذا لتصحيح أخطائه .. وطالبا الرأي العام بنيد هذه الأخطاء وإثبات التصويب على ما عندهم من المسح لاستجاب المسلمون .

رئيس المحكمة : فيه حد من الدفاع يريد مناقشة الشاهد ؟

الأستاذ عبد الله سليم يتقدم

رئيس المحكمة : (للأستاذ عبد الله سليم) تفضل .

الأستاذ عبد الله سليم : بصفتكم عالما من علماء المسلمين . وداعية من دعاة الإسلام .. هل قرأتم كتاب الفريضة الغائبة أو وصل إلى علمكم من مقالات الصحف شيء عن هذا الكتاب ؟ .. وما موقف الإسلام في نظركم مما تناوله الكتاب من آراء وأفكار ؟

(المحكمة وجهت السؤال للشاهد)

ج : بحثت أخيرا عن هذا الكتاب ، فوجدت نسخة من جريدة الأحرار ، كانت قد نشرته ، وبحثت عن رد فضيلة المفتي عليه (١) ، فوجدت نسخة من جريدة الأحرار ، وعكفت على دراسة مانشر في جريدة الأحرار الصادرة بتاريخ الاثنين ١٤ ديسمبر سنة ١٩٨١ العدد ١٧٧ السنة الخامسة ، وعكفت على دراسة رأى المفتي (١) الذي نشر في جريدة الأهرام الصادرة بتاريخ الثلاثاء ٨ ديسمبر سنة ١٩٨١ السنة ١٠٧ العدد ٣٤٦٩٤ ، واحببت أن أنظر في كتاب الفريضة الغائبة من خلال رأى فضيلة المفتي (١) لكي أرى وجهة نظر واحد من علماء المسلمين فكونت رأيا .. وأستاذ أن

(١) الشرح حاد الحق على حد الحق هل أن يكون شيئا للأزهر .

أقول ماذا لي من رأى حول الكتاب ورأى المفتي .
رئيس المحكمة : تفضل .

ج : جاء في رد المفتي الذي صار شيخا للأزهري ، أن الإسلام هو العمل
بفرائض الله ، من النطق بالشهادتين وأداء الفرائض والاعتقاد بما حرم الله
ورسوله . فالإيمان تصديق قلبي .. فمن أنكر أو حشد شيئا مما وحي به
فهو كافر .. قال تعالى : ﴿ ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم
الآخر فقد ضل ضلالا مبينا ﴾

أما الإسلام فهو العمل والقول ، عمل الجوارح ونطق اللسان .. وإذا
ارتكب المسلم ذلما من الذنوب بأن خالف نصا في كتاب الله أو سنة رسوله
لا يكون بذلك خارجا عن الإسلام مادام يعتقد صدق هذا النص ويؤمن
بلزوم الامتثال له .. وقفت يكون عاصيا وإنما مخالفة في الفعل أو الترك ..

ووقفت عند هذا المدى كمرحلة أولى من مراحل النظر ، ورأيت اتفاقا
كاملا بين كتاب الفريضة الغائبية ، ورد المفتي في تأييم الحاكم المخالف للقرآن
والسنة . ورأيت أن الحاكم أهمل الحدود وأقر التعامل بالربا ولم يعزم كثيرا
مما جرمه الإسلام ، بل إنه يرى قانونا يقول : « لا جريمة ولا عقوبة
إلا بالنص » .. ثم لم يقم اعتبارا للنص الشرعي الوارد في الكتاب والسنة
وراح هذا الحاكم يحكم بهواه ، حينما يصور الدين في غير صورته ، فيقرر آثما
أنه لاسياسة في الدين ولا دين في السياسة ، ورأته يجترأ على الدين
الإسلامي حين قدم قانون الأحوال الشخصية رقم ٤٤ لسنة ٧٩ كما رأياه
يسجن أخيرا علماء المسلمين ويتوعدهم بأنه لن يرحمهم ، في الوقت الذي
ينادي فيه ببناء مجمع للأديان في سيناء — مسجد وكيسة وبيعة لليهود —
على أرض مصرية ، ويعد الصهيونية بمد مأساهم زمزم الحديدية إلى صحراء
النقب ، وإلى إسرائيل ، ثم يطلب الرأي في كتاب ديفيد ولا يقف عند
حدود النص الشرعي ، ولكنه يطلب الرأي الشخصي متجاهلا النص
الشرعي ، ورأياه يقطع العلاقات مع أشد الناس عداوة للذين آمنوا
اليهود .. ويترجم أنه حريص على الأرض والسنة . وقد قبل اعاقبني كاتب
ديفيد ، وبمقتضاها تحكمت الصهيونية في حجة قواتنا في شرق القناة وفي

المجالات التي تتحرك في حدودها هذه القوات على أرضنا ، وتحكمت الصهيونية في نوعية مطاراتنا في سيناء ، وقبل السادات تدويل خليج العقبة مع أنه بمقتضى معاهدة القسطنطينية أقل من أن يكون مياها إقليمية ، وأباح لليهود أن يدخلوا مصر وقما يشاءون .. وقبل من الشروط ألا يدخل فلسطين أرضه إلا برضى اليهود وقبل أن يكون « كامب ديفيد » الأرجحية على غيرها من الارتباطات عند التعارض ، فهي أرجح من ميثاق جامعة الدول العربية ، وأرجح من الروابط بيننا وبين المسلمين ، وأرجح من كل ارتباط بعهد من العهود عند التعاقد ، وهو بذلك خان دم الشهداء ، فإذا كان يعتقد حل ماصنع ، فهو كافر .. وإن كان يعتقد خطأ ماصنع فهو فاسق ظالم .

رئيس المحكمة : بدون محاكمة ؟ .. هناك عبارة كفر دون كفر !!

ج : أنا لأفهم ذلك .. إن الله سبحانه وتعالى وصف الحاكم الذى لا يحكم بما أنزل الله بالكفر والظلم والفسق .. إنه يكون كافرا كافرا بواحا إذا جحد ما أنزل الله .. وهو فاسق ظالم إذا اعترف بصحة ما أنزل الله وخالف حكم الله . هذا القدر قاله المفتى مجملا ، وهذا القدر قاله كتاب الفريضة الغائبة ، فينبهما اتفاق على ذلك .

ثم تنتقل إلى فريضة الجهاد ، بين كتاب الفريضة الغائبة ورد المفتى عليه :

جاء في رد المفتى قوله : « ويكون الجهاد فرض عين على كل مسلم ومسلمة في كل عهد وعصر إذا احتلت بلاد المسلمين .. ويكون الجهاد بالقتال والمال وباللسان وبالقلب ، لقوله ﷺ « جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم واستنكم »

وهذا القدر متفق عليه بين كتاب الفريضة والرد عليها .. ويترتب على هذا الاتفاق أن الكتاب والرد اتفقا على إدانة من هادن اليهود ، وهم يحتلون بلاد المسلمين ، وأدان من تحلى عن مناصرة مسلمى أفغانستان ، فينبهما وفاق على ذلك كله .. ولا أجد خلافا في موضوع الجهاد على أنه فريضة

ماضية ليوم القيامة .. هذا الأمر أفرد كتاب الفريضة الغائبة وأفرد المفتي كذلك .

كتب المفتي تهمة انحياز

ثم أسأل المفتي عن غلط كتاب .. يكتفي .. لقد ذهبت في كتاب الفريضة الغائبة ، أنه وبسبب كتاب جهاد فريضة غائبة تهمة انحياز .. والحديث ، فإن فريضة جهاد غائبة عن واقع استمرار من سامنتا .. فهي موجودة في دينا على أنها فريضة ، وهي غائبة عن واقع ، بدليل أن الرئيس السابق ، أعلن غير مرة أن حرب سنة ١٩٧٣ ستكون آخر الحروب .. فهي غائبة عن سياستنا لا عن دينا .. ذلك . فهمه من الكتاب ثم من الرد عليه . وأنا أسجل هذا كحظة نورط فيه رد المفتي .

كما أجد على كتاب الفريضة الغائبة تهمة انحياز بالسيوف سيأ مشروعا لدخول الناس في إسلام .. والله يعلم بقول : لا إكراه في الدين ، ويقول : ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعا ، أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين ؟

والذي فهمناه وعلّمناه من دين الله أن العقيدة لا تفرض ، وأن الشريعة هي التي تفرض على من رضى بالله ربا والإسلام ديننا وبالقرآن كتابا وبسيدنا محمد ﷺ نبيا ورسولا .. فليس لحاكم مصر مثلا ، وهو يعلن أنه حاكم مسلم لدولة مسلمة ، أن يهدر الحقوق ، ولا أن يقر الربا ولا أن يحكم بغير ما أنزل الله ، بل عليه أن يطبق شريعة الله ..

وعلى الهيئة التشريعية أن تحيره على ذلك وإلا سحبت الثقة منه ومن دولته ومن حكومته ، وسقط هو ودولته نتيجة لسحب الثقة منه بمقتضى النظام الديمقراطي والخلاصة .. أن كتاب الفريضة الغائبة والرد عليه متفقان في أن الجهاد فريضة ، إلا أن المفتي تجاهل أن الفريضة غائبة عن سياستنا وواقعنا ، والكتاب أخذ على المجتمع تخليه عن هذه الفريضة ، وسنده فيما أرى ، ما قيل من أن حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ ستكون آخر الحروب .

وما آتاه على كتاب العريضة الغاية أنه فقط ذكر أن من أسباب نشر الدعوة الإسلامية إكراه الناس على اعتناق الإسلام مع أن السلاح لا يستعمل إلا دفاعاً عن العقيدة ، حين يقف مسلم في دينه ﴿ وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله ﴾

- ويستخدم السلاح في القتال دفاعاً عن المستضعفين .. قال تعالى : ﴿ وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان ﴾

- ويستخدم القتال لردع العدو المقاتل .. قال تعالى : ﴿ وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين ﴾

- ويستخدم القتال في الإسلام للدفاع عن الديار الإسلامية بمعناها الكبير .. يقول تعالى : ﴿ إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ﴾

- ويستخدم القتال لعرب الذين يعاونون العدو .. قال تعالى ﴿ إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون ﴾ .

- ويستخدم القتال في الدفاع عن النفس والعرض والمال .. قال ﷺ : « من قتل دون نفسه فهو شهيد ، ومن قتل دون عرضه فهو شهيد ، ومن قتل دون ماله فهو شهيد »

أما حديث : « بعثت بالسيف بين يدي الساعة » وحديث « لقد جئتكم بالذبح » .. فإنهما يضمنان إلى النصوص الإسلامية الأخرى التي تفرض القتال ليفيدا أن القتال فريضة بضوابطها وأسبابها على ضوء ما سبق .. وليس منها حمل الناس على الدخول في الإسلام .

أخيراً المفتى في إقراره فصل الدين عن السياسة :

وكما أخطأ الكتاب في هذا . أخطأ المفتى في فصله بين الإسلام والسياسة .. إذ قال تحت عنوان « ثامناً » : (هذا الكتيب لا ينتسب للإسلام وكل ما فيه أفكار سياسية) وكأنه بذلك يفصل الدين عن السياسة .

فإذا كنا نأخذ على الكتاب مأخذاً واحداً .. فإننا نأخذ على الرد مأخذين ، هذا أحدهما ، والثاني أنه كنتم أو أجمل تفاصيل كان من شأنها أن تنفع المتهم في مقام المحاكمة ..

ونرى أن الرد والكتاب اتفقا على تأييم الحاكم الذي يحكم بغير ما أمر الله وذلك بإدائه بالكفر إن جحد أن ما أمره الله حق .. أو بإدائه بالفسق والظلم إن خالف حكم الله وهو يعلم أنه الحق .

وجاء في الرد كذلك : « إن بلادنا دار إسلام .. فهذه الصلاة تؤدي ، وهذه المساجد مفتوحة ، وتبنى ، وهذه الركاة يؤديها المسلمون ويحجون بيت الله .. وحكم الإسلام ماض في الدولة إلا في بعض الأمور كالحدود والتعامل بالربا وغير هذا مما شملته القوانين الوضعية ».

وأرى أن المفتي تجاهل في هذا الكلام أن المساجد تبنى بالجهود الذاتية ، وتجاهل أن الدولة أكلت أوقاف المساجد ، وتجاهل أن وزراء الأوقاف المتعاقبين شكوا في بياناتهم الرسمية من أن المساجد الآيلة للسقوط يأمرهم بإغلاقها خشية أن تسقط على رعوس المصلين لعدم وجود ميزانية للمساجد ، ويشكون كذلك من عجز الوزارة عن ضم المساجد الأهلية لعدم وجود ميزانية .

كذلك تجاهل المفتي أن العبرة بالصلاة إنما تكون إذا مهت صاحبها عن الفحشاء والمنكر وأى منكر أعظم من إهدار الحدود والتعامل بالربا وما شملته القوانين الوضعية على حد قوله ؟ وهي مخالفة للإسلام !!

كذلك ورد في الرد قول المفتي :

« فإذا لم يرق الحاكم حدود الله وينفذ شرعه تماماً ، فليس له طاعة فيما أمر به من معصية أو منكر » وهو بهذا يوافق كتاب الفريضة الغائبة .

كذلك قال المفتي فيما يتعلق بالموقف من أخطاء الحاكم :

« من كره بقلبه ولم يستطع إنكاراً بيد ولا بلسان ، فقد برىء من الإثم وأدى وظيفته ، ومن أنكر بحسب طاقته ، فقد سلم من هذه المعصية ، ومن رضى بفعلهم « أى الحكام العصاة » وتابعهم فهو العاصي »

وهنا يا سيدى الرئيس أنا لا أريد غير قول المفتى بالنسبة لقرارات
٥ سبتمبر ، تلك التى وصفها رئيس مجلس الشعب بأنها «ثورة ثالثة»
وباركها .. ثم جاءت العدالة فأسقطتها قرارا إثر قرار ، وأهدرها القضاء
العادل ..

فأى فرق إذن بين ما نادى به الكتاب .. كتاب الفريضة الغائبة .. وما
نادى به الرد .. رد المفتى على الكتاب .. وما حكم القضاء ؟!

ثم قال المفتى : «والسبيل المستقيم مع أصول الإسلام ، أن نطالب جميعاً
بتطبيق أحكام الله دون نقصان» ، فهناك إذن لقاء آخر .. وأنا هنا أتساءل :
ماذا فعل الحاكم السابق بالمطالبيين بأحكام الله دون نقصان ؟ إنه قبض عليهم
ورماهم فى المعتقلات وقال إنه لن يرحمهم ورمى رجلاً من علماء الإسلام
ودعائه بأنه مرمى كالكلب !!! ثم جاء الكلام عن الخلافة والبيعة ، فقال المفتى :
(وأنا فى الواقع يا سيدى الرئيس مندهش .. كيف يقول إن هذا الكتيب
لا ينتسب إلى الإسلام ، وقد أقره على هذا النحو ..) يقول الرد إن
«الشورى هى أساس الحكم فى الإسلام فى الأمور التى تتعلق بأمر الحياة
والدولة ، لا فى شأن الوحي والتشريع وما يأتى من عند الله»

سيادة الرئيس :

أكاد أطرح قلبى خارج صدرى لفرط ما به من التعجب .. لعل الأمة
تشاركنى هذا العجب .. لآخذ من كلام المفتى دليلاً على ما آخذه على
الدولة تفصيلاً ، وقد طواه فضيلته فى إجماله :

إد دولتنا أعملت الرأى فيما قضى فيه بحكم ، وأحلت الحرام ، وحرمت
الحلال ، وكان عليها لمحض إسلامها أن تقول لربها سمعنا وأطعنا - وذلك
مثلاً فيما يتعلق بالخمير ، وفيما يتعلق بالربا والحدود والأخلاقيات العامة ،
وفيما يتعلق بالحريات العامة .

وأكاد أمسك بتلابيب الرد رد المفتى وأنا أراه يفصل فى جرأة ما قد
يدين الكتاب فى نظره ، ويطوى فى جرأة آئمة ما يمس موقف الدولة من

وحى الله .. أنا لا أبرئه .. أنا أنهمه.. ولكنى أحيى في لحظة فأفر له
شجاعته فيها ولا أدري كيف كتب ما يأتى :

يقول المفتى : « خليفة المسلمين ، وكيل الأمة ، يتخضع لسلطانها في
أموره .. والحاكم في الإسلام وكيل عن الأمة » .

ثم يقول : « لذلك كان من شأنها أى من شأن « الأمة » أن تختار الحكام
وتعزلهم وتراقبهم في كل تصرفاتهم » ..

ولست أجد وفاقا في رد المفتى على كتاب الفريضة الغائبة بين ما قرره
المفتى حين رفض الاعتراض على الحاكم الخاطيء استنادا إلى الدين فيما يزعم
وما قرره من عزل الحاكم الخاطيء استنادا إلى الدين !!! إنه تناقض مع
نفسه ودفع به شعور نفسى غريب إلى واد سحيق بعيد عن الإسلام .

ثم تضمن رد المفتى أنه إذا اجتمعت كلمة المسلمين على حق عليهم أن
يكون لهم حاكم واحد .. أليس هذا هو أمير المؤمنين ؟ لماذا أذن يستنكر على
الكتاب أنه نادى بالخلافة ؟؟

وأورد المفتى قول النبي ﷺ وهو يخاطب جماعة قرروا المغالاة في
العبادة : « من رغب عن سنتي فليس مني » تمنيت أن يكون المفتى أمامي
لأسأله : ما حكم من رغب عن تطبيق الشريعة إذا كان النبي قد وصم
المغالين في التقرب إلى الله بأنهم رغبوا عن سنته وأنهم ليسوا منه ، فما حكم
من رغب عن تطبيق الشريعة ؟! . ولكن المفتى يعفى نفسه من تعكير صفو
الحاكم وإن كتم كلمة الحق !!!

ويقرر رد المفتى أن الجهاد في مواضعه ماض إلى يوم القيامة ، ومن
مواضعه الدفاع عن بلاد المسلمين .. ولكنه لا يتحدث عن تطبيع العلاقات
مع اليهود وهم مغتصبون لبلاد المسلمين .. ولا يفصل القول في عدوان
الصهيانية على بلاد المسلمين وعلى المسجد الأقصى !!

وأراه للأسف الشديد يسكت ولا يتحدث عن حكم من يتخذ
الكافرين أولياء من دون الله .

هذه أمثلة من المآخذ التي رأيتها في رد المفتي وهو رد قاصر غير متوازن يدل على ما أصاب قلم صاحبه من الذعر الشديد .

الفريضة الغائبة أخطأت مرة والمفتي أخطأ مرتين

وأقول مكرراً : إن كتاب الفريضة الغائبة تورط في خطأ واحد ، ورد المفتي تورط في خطأتين .. خطأ الكتاب أنه اعتبر القتال من أسباب نشر الدعوة حين يرفضها الكافرون الذين يسالموننا ، وربما ردد بهذا أقوال بعض العلماء ، وهي أقوال مردودة .. وخطأ المفتي أنه اعتبر ما جاء بالكتاب مما أقره ضمن رده ، لا يمت للإسلام بصلة ، واعتبره سياسة ، ففصل بذلك بين الدين والسياسة ، وتلك جريمة نكراء ..

ثم نراه يحاول الإفلات من وخز الضمير ، فيغلف ويحمل ما يرى فيه مأخذاً على الدولة ، ويفصل فيما فيه تحامل على المتهمين !!

س : (من الأستاذ عبد الله سليم) :

جاء في أقوال سيادتكم رداً على سؤال ، « أنه يجوز استخدام القتال إذا فتن في دينه » ، نريد شرحاً لهذه العبارة مع ضرب الأمثلة ؟ .

ج : إن الله تعالى ، قرر الحرية في شأن العقيدة ، وفي شأن العمل وفي شأن اختيار الهدف ، ولكنها حرية معها مسئولية ، قال تعالى : ﴿ وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ، ومن شاء فليكفر ﴾ ولكل واحد من الفريقين مصيره ، وقال تعالى : ﴿ اعملوا ما شئتم إنه بما تعملون بصير ﴾ وقال تعالى : ﴿ منكم من يريد الدنيا ، ومنكم من يريد الآخرة ﴾

فأنا حر فيما أرتضيه من دين ، وأنا حر فيما أمارسه من عبادة ، وأنا حر فيما أزاوله من نشاط مشروع يحكم الإسلام ، فإذا بدا لأحد أن يجرمني هذه الحرية ، فإني أصرخ في وجهه بملء فمي قائلاً : « متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً » .

وحين ينتظر إلى استجابتي لديني على أنها خطر على الضلال . فقد دخلت مع الضلال في معركة .. لست أدري هل هذا القدر يكفى ؟ ..

س : (من الأستاذ عبد الله سليم)

جاء في أقوال سيادتكم بجواز استخدام القتال دفاعا عن المستضعفين ؟
فما المقصود بالمستضعفين ؟

ج : حينما يضطهد « بلال » لعقيدته ، وحينما تضطهد المرأة التي قالت وامتصاه لإسلامها ، وحينما يلجأ اليهود إلى تهويد ناشئة المسلمين ، وإلى تسميم أجواء المسلمين وطعامهم وشرابهم ، وحين ينهشون حقوقنا .. فتلك كلها أمثلة لأسباب تفرض القتال للدفاع عن المستضعفين .

س : (من الأستاذ عبد الله سليم)

ما حكم سب الحاكم لعلماء المسلمين علنا ، وتشبيههم بالكلاب ؟

ج : السب عموما جريمة ، ويزيدها فظاظة توجيهها للعلماء - وقد قال الرسول ﷺ : « ليس منا من لم يوقر كبارنا ويرحم صغارنا ويعرف لعاننا حقه » .

وإذا شبههم بأحقر المخلوقات ، فقد تفاقم جرمه ، وإذا وصمته محكمة القضاء الإداري بأنه أساء ، فلم يبق للدفاع عنه موضع .

س : (من الأستاذ عبد الله سليم)

قلت فضيلتكم : يحتاج تطبيق الشريعة الإسلامية في نظر الأزهر إلى القاضي الذي يفهم القرآن والسنة ويلتزم بهما ، ولا يتوقف تطبيق أحكام الشريعة على تقنيها ، فما الذي يعوق تطبيق الشريعة إذن ؟
المحكمة رفضت توجيهه السؤال .

س : (من الأستاذ عبد الله سليم)

باعتباركم أحد رجال الدعوة الإسلامية ، وأحد رجال الأزهر ، هل تعرف أن الأزهر برجاله الحاليين ، المسئولين والرسميين قد قام بواجبه المفروض شرعا ، قبل توجيه الشباب إلى أصول دينه ، والعمل على نشره - بالإذاعة والتلفزيون ؟

ج : أستاذي بإسادة الرئيس في تفصيل الإجابة عن هذا الموضوع أرجع به
إلى سنة ١٩٧٢ كنت أظن أن علماء الأزهر الرسميين لا يستحقون نسمة
المهوء ، ولا شربة الماء ، ولا ثقمة الغذاء .. وكنت أراهم غارقين في
التفكير ، إلى أن فوجئت باختياري دون أن أعلم ، مديرا لمكتب شيخ
الأزهر الأسبق المرحوم الدكتور محمد محمد الفحام ..
فلما امتحنت بهذا الاختيار ، قلت عن نفسي ، وأستاذي وأعتذر ، قولة
الشاعر :

وإني وإن كنت الأخير زمانه لآت بما لم تستطع الأوائل
خططت لمكتب شيخ الأزهر أن يكون فيه إمكانية لاستصحاب الذين
يسلمون كل يوم وهم لا يقلون عن عشرين كل يوم في مصر .. أردت
استحداث كتاب بعنوان « لهذا أسلم هؤلاء »

وأردت إمكانية ثانية ، بتأليف كتاب يترجم بشتى اللغات ، نسميه
« رفيق المسلم » .. وأردت إمكانية ثالثة بإنشاء أرشيف للعالم الإسلامي
يستقى من السفارات الإسلامية ، ومن مبعوثي الأزهر من العلماء ومن
الوافدين على الأزهر من الطلاب ومن منافع ثقافية أخرى .. وأردت إمكانية
رابعة ، أن يعقد لشيخ الأزهر « مؤتمر إسلامي أسبوعي » يلقي فيه بيانا
يذكر فيه حكم الإسلام فيما يشغل الرأي العام الإسلامي من قضايا ..
وعقدنا أربعة مؤتمرات ، وتوخينا أن تكون موضوعاتها عادية جدا ، مثل
« مدى عناية الإسلام بالشباب .. أو المرأة » أو ما إلى ذلك ولكنني فوجئت
بأنه لا نشر للكلمة قيلت في هذه المؤتمرات وفهمت أنه لا ينشر للأزهر إلا ما
طلب منه . أما ما نبيع من داخله ، فإنه لا يرى النور للنشر .. وحينئذ بدا
لي ما كان خفيا ؟ .. فقد علمت أن الدولة صارت تختار لمشيخة الأزهر
أسلس الشيوخ قيادا ، ثم رأيت الأزهر يدار من وزير الأوقاف ، إذا كان هو
وزير شئون الأزهر ، أو وزير الشئون الاجتماعية .. إذا كان هو وزير
الأزهر .

فلما هالني هذا الواقع ، اقترحت على شيخ الأزهر أن يطلب مقابلة
رئيس الجمهورية السابق لعرض الأمر عليه .. فماذا كان الرد ؟؟ أقيل شيخ

الأزهر ، وطلب إبعاد مدير مكتبه ..

ومضت الأمور على هذا النحو .. والواجب أن كل أمر يتعلق على الأزهر يشترط له أن تسند إدارته إلى الذين يخشون الله ولا يخشون أحداً غير الله .. وهذا النوع غير موجود رستياً . « وحسبنا الله ونعم الوكيل » والخلاصة .. أن الأزهر حاول أن يؤدي رسالته للشباب ، فلم يمكن ، وفرض عليه أن يسكت فسكت .

س : (من الأستاذ عبد الله سليم)

قلتم فضيلتكم أن هناك خطوة من الدولة لمحاربة الإسلام بدءاً من محاربة الإخوان المسلمين والقضاء الشرعي ، واغتصاب أوقاف المسلمين ، فهل ترون سيادتكم أن استمرار الدولة في منع صدور المجلات الإسلامية كالدعوة والمختار الإسلامي والاعتصام وغيرها ، بالرغم من صدور أحكام قضائية نهائية واجبة النفاذ تلزم المسؤولين في الدولة بعدم الاعتراض على نشر هذه المجلات أو منعها هي حلقة من حلقات محاربة الإسلام لازالت مستمرة ؟

المحكمة ترفض توجيه السؤال .

س : (من الأستاذ عبد الله سليم)

ما رأي سيادتكم في استعانة الحاكم المسلم بالملحد ؟

ج : المرء على دين خليله فلينظر أحدكم إلى من يخالل .. وأخبرني عن صديقك أخبرك من أنت ؟!

س : (من الأستاذ عبد الله سليم)

هل ترون سيادتكم أن تغيير اختيار شيخ الأزهر من الانتخابات من بين هيئة كبار العلماء كما كان يجري في الماضي إلى أسلوب التعيين بقرار جمهوري هو من سلسلة حرب الإسلام والمسلمين ؟

ج : الذي يملك قرار التعيين لشيخ الأزهر يملك قرار العزل لشيخ

الأزهر وهو ولي الأمر .

س : (من الأستاذ عبد الله سليم)

هل وجهت إلى فضيلتكم دعوات من الكليات والجامعات باسم
الجماعة الإسلامية لإلقاء محاضرات مع الشباب بالكليات والجامعات
خلال الأعوام السبعينية ؟

ج : وجهت إلى دعوات كثيرة وبمقتضاها زرت جامعاتنا في القاهرة
وعين شمس ووططا والاسكندرية والزقازيق وأسيوط وسوهاج .. إلى أن
ضيق على هذه الدعوات تماما حتى بدت ظاهرة جديدة .. توجه إلى
الدعوة ونفق على يوم اللقاء ثم يعتذر عنها من جانب الداعين لأسباب لا
أعلمها .. وأيضا قد تمارس بعض الضغوط ضد هؤلاء الداعين بتهديدهم إن
هم وجهوا دعوة أخرى .. وهناك دعوات أخرى من أجهزة الإعلام
توقفت بالنسبة لي من يناير ١٩٧٨ .

س : الدفاع :

يشكو وزراء الأوقاف عن عجز في خطباء المساجد ، وكنا نستمع
إليك في المساجد خطيباً للجمعة .. فلماذا منعت ؟ وهل هناك قرار رسمي
بذلك ؟ وهل يفيد هذا أيضا سلسلة من الخطط لمحاربة الإسلام
والمسلمين ؟

ج : أنا شخصيا كنت أخطب وتستجوبني المباحث عن كل كلمة ولا
يشفع لي أنني أؤدي هذه المهمة كداعية متطوع من علماء الأزهر مؤهل
للدعوة - نعم كنت أخطب الجمعة على مدى عشرين عاما متطوعا في
ميدان الدقي .. وما من جمعة إلا قضيت بعدها في مباحث أمن الدولة بالدقي
ساعات طويلة أحاسب حساب الملكين على ما قلت ، مع الفرق الكبير فإن
الملكين يحاسبان على مخالفة الإسلام والمباحث تحاسبني على مخالفة سياسة
الحكومة وإن اعتصمت بالإسلام واستمر الحال على ذلك إلى أن صرت
عضوا في مجلس الشعب فنقلت صلاة الجمعة إلى قرى دائرتي « المنصورية »

مركز إمبابة محافظة الجيزة^(١).. ثم استدعيت وأنا نائب سنة ٧٦ ، ٧٧
فرفضت أن أجيب بحجة أن وضعى الدستور يعطينى حق مساءلة رئيس
الوزراء فضلا عن وزير الداخلية ، فكيف تستدعيني أجهزة الأمن وهى
دون ذلك .. فصممت أساليب الاستدعاء إلى أن كان فى أوائل هذا العام أو
أواخر العام السابق لا أذكر ، ألقىت خطبة عن «البار والجزار».. وقصتها
باختصار أننى وجدت المباحث تمسك بتلابيب جزار باع كيلو من اللحم
مساء الأربعاء فحاولت أن أصرفهم عنه فلم أفلح ، وكان بجواره بار ،
فسألت رجال المباحث : كم يوما يحرم بيع اللحم فى الأسبوع ؟ فقالوا :
أربعة أيام . [الأحد ، والأثنين ، والثلاثاء ، والأربعاء]

قلت : وكم يوما يحرم بيع الخمر فى الأسبوع ؟ فقالوا : ولا يوم .

قلت لهم : من حرم بيع الخمر وشربها ؟ قالوا : الله .

قلت لهم : ومن حرم بيع اللحوم أربعة أيام كل أسبوع ؟ ..؟ قالوا :

وزير التموين .

قلت لهم : كيف أنتم إذا سألكم ربكم وقد أهدرتم أمره ونبيه بينا

تحركتم لتنفيذ قرار عبد من عباده ..!!؟

وتناولت ذلك فى خطبة الجمعة التالية لهذا الحادث ، فإذا باستدعاء

جديد رفضته رفضا قاسيا ، ورفضته رفضا كاملا .. فهل سأظل بمأمن إن

زالت عنى هذه الحصانة البرلمانية ؟ إن ذلك غيب لا أعلمه ..

والخلاصة : أننى لازلت أودى بخطبة الجمعة لكن فى بلاد دائرتى

الانتخابية دائرة المنصورة .

س : من الدفاع :

ما حكم الإسلام فيمن لا يحكم بما أنزل الله ، متزلفا إلى الأعداء

بذلك ، ومحاولا الاستحواذ على صداقتهم بإظهار عداوته للإسلام

والمسلمين ؟

(١) ثم اتسعت الدائرة الانتخابية بعد ذلك لتشمل كل مراكز : إمبابة وإوسيم والخيزرة وقسم
شرطة إمبابة وصار الترشيح بعد ذلك نظام القوائم النسبية ونعمت الانقسام إلى الأحزاب وضع
المستقلون من ترشيح أنفسهم .

الحكمة للدفاع : المحكمة ترفض توجيه السؤال بهذه الصيغة - وجه السؤال بشكل آخر .

الدفاع : ما حكم الإسلام فيمن يحاول الحصول على رضا وصدقة أعداء الإسلام بانتهاك حرمات الإسلام ومحاربة أتباعه ودعائه .

ج : هذا السؤال يذكرني بالحديث الشريف الذي يقول فيه النبي ﷺ : « من أرضى الناس بسخط الله سخط الله عليه وأسخط عليه الناس ، ومن أرضى الله بسخط الناس ، رضى الله عنه وأرضى عنه الناس » .
من : الدفاع : باعتبار فضيلتكم من أرباب اللغة العربية ، ومن دعاة الإسلام ، نريد أن نعرف الفرق بين العلم والفهم ، وبين العلم والحكمة ؟

ج : جاء عمر بن الخطاب رضى الله عنه يعترض على أبي بكر رضى الله عنه في محاربته لمانعى الزكاة بحجة أن أبا بكر يحارب مانعى الزكاة من الذين يقرون الله بالوحدانية ولسيدنا محمد بالرسالة ويؤكد اعتراضه بقول النبي ﷺ : « أمرت أن أقاتل الناس - أى مشركى جزيرة العرب الذين بينه وبينهم قتال بسبب عداوتهم - حتى يقولوا لا إله إلا الله . فإذا قالوها فقد عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها » .

وبهذه المناسبة ، نذكر قول النبي ﷺ : « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : النفس بالنفس ، والريب الزانى والتارك لدينه المفارق الجماعة » .

فلما نظر أبو بكر في الحديث الذى يستند إليه « عمر » وهو يعترض على أبي بكر ، لمقاتلته مانعى الزكاة وهم موحدون ، فقال لعمر : « إن الزكاة حق الأموال .. وقد منعوا هذا الحق » . أى وتركوا تعاليم دينهم فى مجال الزكاة وفارقوا بذلك جماعة المسلمين .

ويتضح من هذا أن أبا بكر وعمر اشتركا فى العلم بهذا الحديث ، وترجح فقه أى بكر على فقه عمر ، فالفقه درجة من الفهم لما علمه الإنسان ، وقد أشار النبي ﷺ إلى هذا بقوله : « إنما أنا قاسم ، والله عز وجل يعطى » .

ومقتضى القسمة العدالة فقد سوى النبي ﷺ في التبليغ عن ربه والله عز وجل يعطى الفهم الدقيق لمن يشاء

وقد حدثنا القرآن عن فهم سليمان في قضية ترجع بها فهمه على فهم أبيه داود في قول الله تعالى : ﴿ وداود وسليمان إذ يحكمان في الحوت إذ نفشت فيه غنم القوم وكنا لحكمهم شاهدين ﴾

فقد انتشرت غنم لرجل في زراعة لرجل آخر ، فأكلتها ، فعرضت القضية على داود فاستعان بالخبراء فقبروا أن ثمن الزرع التالف يساوى الغنم .. فقضى لصاحب الزرع بتملك الغنم ..

«إستأنف» سليمان - بلغة العصر - الحكم وقال : أرى أن يأخذ صاحب الزرع هذه الغنم ليستفح باليانها وأصوافها وإنتاجها ، وعليه أكلها ورعايتها .. على أن يأخذ صاحب الغنم الأرض ليزرعها ، حتى إذا صار الزرع كما كان يوم أكلته الغنم أخذ صاحب الأرض أرضه منزوعة وأخذ صاحب الغنم غنمه ، وعوقب صاحب الغنم بما تحمل من تكاليف ، وعوض صاحب الزرع بما أتيج له من استثمار الغنم . وهذا هو قوله تعالى : ﴿ ففهمناها سليمان ﴾ .. هذا العلم وهذا هو الفهم ..

أما الحكمة بآلة تعالى يقول فيها : ﴿ يؤق الحكمة من يشاء ، ومن يؤت الحكمة فقد أوقى خيرا كثيرا ، وما يذكر إلا أولو الأبواب ﴾ ..

ثم حدثنا الله تعالى عن الحكمة في سورة الإسراء فبين أنها في العقيدة توحيد ، ومع الوالدين بر كريم ، ومع النفس مراقبة ، ومع الذنوب توبة ، ومع الأقارب صلة للأرحام ، ومع الإنفاق اعتدال - فلا إسراف ولا تقتير - ومع الأموال رعاية للحقوق وهي تقديس لحق الحياة وحق اليتيم واحترام لنور المعلم ومعايير الأخلاق .. إل أن قال سبحانه وتعالى : ﴿ ذلك مما أوحى إليك ربك من الحكمة ﴾ .

ثم وجدنا الحكمة كذلك في مقام القضاء في قول الله تعالى عن داود : ﴿ وشددنا ملكه وآتيناه الحكمة وفصل الخطاب ﴾ .. ووجدنا الحكمة كذلك في وصايا لقمان لولده وقد رسم بها لقمان العلاقة بالله فأقامها على

الموجود والمرفقة والصلابة ثم المداومة بالصنيع وأولها على أساس من الأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر وعلى العلم بما هو المعروف وما هو المنكر وعلى
الانتماء بالمعروف والانتهاء عن المنكر ، ثم المداومة بالشخص فأولها على الصبر
وترك الخيلاء والتجبر والاستعداد في المشي والأخذ بالوسائل إلى الغايات
وعلى الصمود إلى الحد المناسب .

والخلاصة : أن الحكمة كل ما وافق الحق ، وكل ما أقره الشرع ، سواء
كان ملوكا أم فولا .

س : الدفاع باعتباركم من أعضاء مجلس الشعب .. وبكم ثقلكم
العلمي والديني ، ثارت في عام ١٩٨١ زوينة كبيرة حول ما سموها
« فتنة طائفية » .. ودارت أحاديث ، ونشرت على أعضاء مجلس الشعب
خطابات وكتابات لأفراد الطرفين المسلمين والمسيحيين ، ومن بينهما
كلمات نسبت للبابا شنودة خاصة بمهاجمة الإسلام والمسلمين .. هل
تذكرون سيادتكم بعض هذه الأحاديث ؟ وتفضلوا مشكورين بإخبارنا
بحكم الإسلام فيها ؟

ج : بالنسبة لموضوع الفتنة الطائفية .. أذكر أن السيد المستشار النائب
العام الأسبق كان قد أحال إلى فضيلة الإمام الأكبر الدكتور محمد محمد
الفحام شيخ الأزهر سنة ٧٢ تسعة منشورات طالبا منه الرأي الشرعي
فيها ، فأحالها شيخ الأزهر إلّى باعتباري مدير مكتبه حينذاك .. وطلب مني
كتابة تقرير عن هذه المنشورات .. ولاحظنا أنها كثرت ، في عهد الأنبا
شنودة . وعلمنا أن الذين قبض عليهم وهم يوزعونها اعترفوا بمسئوليتهم عنها
وعن القادرين من الأقباط إلى إعادة طبعها وتوزيعها على عامة المسلمين في
مصر بل أخبرنا السيد النائب العام بأنهم ضبطوا موزعيها من الأقباط
يوزعونها علانية في الشوارع والمركبات العامة .. وأنهم اعترفوا بها وأنهم
يطالبون كل مسيحي بطبعها وتوزيعها ..

تنوعت هذه المنشورات إلى أنواع ثلاثة :

« نوع يخدم المعتقدات المسيحية » ، وفي هذا النوع قلت فيها ما قاله الله
: لكم دينكم ولي دين ، واعتزضت فقط على توزيعها خارج الكنائس في

دولة معظمها مسلمون ودينها الرسمي الإسلام باعتبار أن نوزعها بشي
المسلمين الفاضلين وقد بقتن غورهم من عامة المسلمين عن الحق في عقائد
الإسلام .

النوع الثاني : « منشورات تحيى » بآية من القرآن غير صحيحة بعد
تحريفها لكي تؤكد معتقداتهم التي لا يقرها القرآن .. وهذا عدوان على
القرآن ومفاهيم الإسلام (١) ..

واقترحت بالنسبة للنوع الثاني ، محاسبتهم على المساس بمقدساتنا وتحريف
القرآن الكريم .

النوع الثالث : « منشورات تأتى بآية قرآنية صحيحة ، ولكنهم ينشرون
معها تفسيراً غير إسلامي ليؤمروا الناس أن القرآن دعم لما يعتقدونه » ..
واقترحت لإصدار بيان بتناول هذه المنشورات تناولا علميا موضوعيا
يوضح أثرها في الرأي العام .

(١) ومن ذلك قولهم كاذبين قال الله تعالى في الآية ١٧١ من سورة ص : ﴿ إنا المسيح عيسى
روح الله ﴾ والحق أن الله تعالى يقول في هذه الآية ﴿ قل بأهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ولا تقولوا على
الله إلا الحق إنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله وكلمته أنزلنا إلى مريم وروح منه فامسوا بالله ورسله
ولا تقولوا ثلاثة انتهوا خيرا لكم إنما الله إله واحد سبحانه أن يكون له ولد . له ما في السموات وما في
الأرض وكفى بالله وكيل . لن يستكف المسيح أن يكون عبدا لله ولا الملائكة المقربون ومن يستكف
عن عبادته ويستكبر فسيحشرهم إليه جميعا ﴾

(٢) ومن ذلك ما زعموه من أن أهل الكتاب - وهم هنا اليهود والنصارى - هم المخرج الذي أحل
إليه القرآن في شأن تقرير نبوة محمد وإقرار ما يرون إقراره مما تلقاه من الوحي اعتقادا على قول الله تعالى في
سورة يونس ﴿ فإن كنت في شك مما أنزلنا إليك فاسأل الذين يقرأون الكتاب من قبلك لقد جاءك
الحق من ربك فلا تكونن من الممترين ﴾ وهكذا يتناولون الاحتجاج بالقرآن على إبطال القرآن فيما قرره
من أن محمدا رسول الله وفيما قرره من تقسيم أهل الكتاب إلى فريق قال الله تعالى فيه : ﴿ وإذا سمعوا ما
أنزل إلى الرسول ترى أعينهم تفيض من الدمع مما عرفوا من الحق يقولون ربنا إنما فاكثنا مع
الشاهدين ﴾ وفريق قال الله فيه : ﴿ ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلك ﴾
ويفالظون في أنه لا يمكن عقلا أن يحمل القرآن على المكابري من أهل الكتاب حملات تنوعدهم بذل الدنيا
وعذاب الآخرة ثم يجعلهم مرجعا لمحمد ويتناسون أن محمدا قال حين أوجبت إليه هذه الآية : ه والله لا
أشك ولا أسأل أى اكشاء بصدق الله جل علاه .

ولم يترتب على هذه المقترحات شيء !!

النقطة الثانية في هذا الموضوع :

أن الدولة أباحت للألبا شنودة باعتباره خطير كالأقباط ، ولأول مرة أن يحاضر الرأي العام في أماكن عامة مثل الجمعية الجغرافية ، أو جمعية السياسة والنشر « ١٦ شارع رمسيس بالقاهرة » .. كان ذلك في يونيو ١٩٧٩ إبان انتخابات مجلس الشعب .. وكان موضوعه الذي روحوا له بأوسع نطاق : « العدالة الاجتماعية في المفهوم المسيحي » فحرصت على حضور المحاضرة ، ورأس الندوة الشيخ أحمد حسن الباقوري رئيس جمعية الشبان المسلمين وأدار الحوار فيها الدكتور « جمال العطفى » . رحمه الله .

وتكلم الألبا شنودة ثلاث ساعات ، فمس الإسلام مسا قاسيا في ثلاث نقط من أحكامه .. ولا أحب الإشارة إليها حتى لا أضطر لتغطيتها بعد إثارها .. إلا أن تأذن المحكمة الموقرة^(١)

(١) نحدث الألبا شنودة تحت عنوان : العدالة الاجتماعية في المفهوم المسيحي فين أن العدل في مسيحية فصى نحرى الربا وتعدد الزوجات [الأرواح للرجل الواحد] ونحرى الطلاق ونحرى الرق .. وما كان للإسلام قد أباح تعدد الأرواح بشروطه وأباح الطلاق بشروطه وأباح الرق بشروطه فقد نعم بدفع عن أحكام الله ورسوله في الكتاب والسنة حول هذه الموضوعات الثلاثة التي تضمن كلام الألبا شنودة رمى الإسلام بالنظم والجور لاجنبها فتحدثت عن حكم الله تعالى في تعدد الأرواح بعدم دخل آخرته لتكلام في هذا الموضوع إذ بينت أن الحرب العالمية الثانية تركت حملا في المجتمع الألماني المسيحي يمتد في أن كل رجل تركته الحرب جبا تركت أمامه ست ساء !! فلم يكن أمامهم للتغلب على هذه المشكلة إلا إباحة الزنا والاعتراف بالولد غير الشرعى على رغم الإسلام والمسيحية بل واليهودية وأخلاق الجاهليين وكل شرعة معقولة مع أن نحرى تعدد الأزواج « الزوجات » له أصل في العهد القديم الذى يؤمن به النصارى فقد بلغت أرواح داود وسليمان مئات . وليس في العهد الجديد تحرير لتعدد فلذلك جاء عمره للإسلام ضعا في مقدساتنا ليس له سند في مقدساته ثم بينت حكمة الإسلام وحكم الله في تعدد الأزواج وتفصيل ذلك لا يخفى على المسلمين ورحم الله الأستاذ عباس محمود العقاد في كتابه « حقائق لإسلام وأباطيل حصومه » فقد اشبع هذه الموضوعات بحثا ودرسا .

ونحدث عن حكم الله تعالى في الطلاق فجعلت مداخلها إلى ذلك لفت النظر إلى قرار بابا روما بإباحة الطلاق وأن مليون طلب طلاق قدمت في الحقيقة الأولى لإعلانه هذا القرار خيفة أن يراجع البابا في قراره .. وأن الحياة الزوجية حين تنحول إلى جحيم لا يطاق ويتعذر الطلاق لموقف الكنيسة لا للشرعة المسيحية فإن المسيحي يسلم هربا من جحيم الحياة الزوجية وتسعل الإحصاءات في لجنة الفتوى بالأزهر أن عشرين مسيحيا على الأقل يسلمون كل يوم فإن لم يكن ذلك اعتساعا بالإسلام فهو هرب من الجحيم .

ولكننى فوجئت بالشيخ أحمد حسن الباقورى يقول فى مستهل تعليقه
على محاضرة الأنبا شنودة : « والله لكأنى أستمع إلى رجل من رجال
السلف الصالح يتحدث عن العدل فى الإسلام » وانتفضت فى مجلسى ،

= وبعضهم قد يلفق لزوجه نعمة الحياة العظمى أو يدرس له السم فى الطعام أو يقتله بطريقة ما .. وكل ذلك
يدل على أن إباحة الطلاق فى الإسلام بشروطه بعد دعوة الإسلام إلى توحى الدين والخلق عند الخطبة وإلى
المعاشرة بالمعروف وإلى بيان حقوق كل من الزوجين طرف الآخر وإلى تقسيم كل من الزوجين إلى صاحبين
وناشرين فإن لم يثمر إصلاح ذات البين ولا الوعظ ولا المنع ولا الضرب المباح ولا جهود
الحكمين فالطلاق كما بينته سورة الطلاق ثم أن الطلاق منه معلق ومنه منجز ومنه رجعى ومنه بائن .
والبيئونة إما كبرى وإما صغرى ومكان المرأة المعتنة هو بيت الزوجية وتحذير القرآن من الحيف والظلم
والاستجابة لتوازع الغضب والجور أعظم وأوسع من أن يسميها هذا المقام .

ثم جعلت مدخل إلى الحديث عن الرق وحكم الإسلام فيه بأن ذكرت الأنبا شنودة والحاضرين بالمرأة
الإسرائيلية التى ضربت بقلائف طائراتها مدرسة بحر البقر وقتلت أطفالا وأصابته هدا مدنيا ثم أسقطتها
المدفعية المصرية فهبطت بالراشوت ووقعت أسيرة فى أيدينا فما حكم الإسلام فيها وهل هو عدل أم ظلم ؟

إن الإسلام يبيع لجماعة المسلمين أن يروا رأيهم فى مصير هذه الأسيرة على مفترق طرق أربع على ضوء
مصلحة الإسلام والمسلمين ١ - فلهم أن يطلقوا سراحها بلا مقابل ٢ - أو بمقابل كتبادل الأسرى
٣ - ولهم أن يضربوا عنقها وهى بلا شك تستحق ذلك ٤ - ولهم أن يتخلوها أمة رقيقة وهى بلا شك
أيضا تستحق ذلك فإذا صارت أمة رقيقة فإنها تتحول إلى ملك رجل يعنه بحكم الشرع الشريف ولما لكانها أن
يستبرئها بحضة ليتقن براءة رحمتها من أن يكون مشغولا بحمل من غيره . فإن لم تكن حاملا معاشرها
معاشرة الأزواج بملك البين فإن حملت منه ووضعته فقد صارت أم ولد هو أبوه فإن مات سيدها ورثه
ولدها منه .. ولما كانت أم هذا الولد من ممتلكات أبيه فسوف تتحول ملكيتها إلى الوارث الجديد وهو ولدها
والإنسان لا يملك أصله ولا فرعه وبذلك تتحرر بحكم الشرع حين يرث ملكيتها ولدها على أن الإسلام
الذى جفف منابع الرق فحصرها بعد سبعة منابع فى ربع منبع وهو الاسرى فى حرب يقرها الإسلام حين
يرى أهل الحل والعقد فى الإسلام استرقاق الأسرى هذا الإسلام متطلع إلى تحرير الرقاب إذ أن تحرير الرقاب
من مصارف الزكاة ولتحرير الرقاب شرع الله المكاتب للرقيق وكفارة الظهار والقتل الخطأ والفطر فى نهار
رمضان بل وعد الذين يعتقون الرقاب وعدا حسنا وليس فى الإسلام مانع من اتفاق العالم على تحرير الرق =

وقلت الكلمة ، ورددت الرد الموضوعي . وقلت للأبنا شنودة يجب أن
تحمض برأيك في الإسلام فلا تعله إلا في الكنائس ، بين شعبك وجمهورك ،
أما أن تخوض في مقدساتنا على هذا النحو فإن أسجل عليك أنك معتد على
الوحدة الوطنية ، لأنك تضعنا بين مسألة لك على حساب الدين وذلك
مستحيل ، أورد عليك على حساب الوحدة الوطنية . وهما أمران أحلاهما م .

وفي سنة ١٩٧٩ قرأت للأبنا شنودة برقية منشورة في مجلة المصري التي
بصدرها في لوس انجلوس في أميركا « فؤاد القصاص » وهو مسيحي هاجر
إلى أمريكا من دمياط ، نشر البرقية في صدر الجريدة ، وقد عرضتها في نقابة
الخطامين ، والبرقية موجهة إلى مجلس الكنائس العالمي من الأبنا شنودة يقول
فيها :

« أكدت لنا السلطات المصرية أنه لا تغيير في القوانين المعمول بها حاليا

وغير مرجع في هذا كتاب الأستاذ الدكتور على عبد الواحد وا . « حقوق الإنسان في الإسلام »
وكتاب لأستاذ محمد قطب « شبهات حول الإسلام » .. ثم قلت للأبنا شنودة مألوا نرى الغرب المسيحي
الذي يؤمن بالمسيحية يسترق الرقاب ويستعد الشعوب وينهب الثروات ويعين الصهيونية وينتج سياسة
تقوم على التظم وإزهاق الأرواح واغتصاب الأراضي وانتهاك الأعراض أين هؤلاء من العدل في المفهوم
المسيحي وهم يسترقون الشعوب ويذلون الرقاب [قتل امرئ في غابة جريمة لا تغفر] و [وقتل شعب
كامل مسألة فيها نظر] ألم يعلم أصحاب مشافق دوشواي أن المسيحية تحرم الرق ؟ ألم تعلم فرنسا موقف
المسيحية من الرق وهي تقتل مليون شهيد حرثي وتصير على اعتبار أن الجزائر جزء من فرنسا طيلة مائة
وتلاثين عاماً ثم تستعد سورها ولسان ؟ ألم تعلم إنجلترا المسيحية موقف المسيحية من الرق وهي تستعد
مصر والعراق والسودان والهند وغيره ؟ ألم تعلم أمريكا المسيحية وهي تعين الصهاينة أن العرب أصحاب
حق مقدس في الأرض وفي الحياة والعبور الأمريكي بالمرصاد لمن يصرخ أو يستغيث من المظلومين ؟ أين
العدل في دنيا المسيحيين وأين محاضرئك من إرشادهم بل أين أنتم جميعاً من العدل الذي هو اسم من أسماء

في مصر .. اطمعنوا ، ليس هناك ما يزعج ، بركاتنا معكم» (الموقع البابا شنودة) (١)

(١) في يناير سنة ١٩٧٧ أقيمت من فوق منبر مجلس الشعب المصري ردى على بيان الحكومة

« حكومة السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء وقتذاك » وكان وزير العدل في هذا التاريخ هو الرجل المثالي المستشار أحمد سميح طلعت رحمة الله رحمة واسعة .. وإنما استمر على الرحمة لما يأتي :

انتهت إلى وزير العدل قائلا : يا معالي وزير العدل . ان في وزارة العدل لحانا لتطبيق الشريعة الإسلامية برئاسة المستشار جمال المرصاوي وهي تعمل منذ عام ١٩٧٢ لإخراج هذه المهمة وقد مضى على قيامها بتلك المهمة خمس سنين وأسأهلت خمسة أشهر لتقدم خلالها إنجاز هذه النعمان كمشروعات قانون يناقشها المجلس تمهيدا للموافقة على تطبيق الشريعة الإسلامية على ضوء هذه القوانين وفي أول مايو سنة ١٩٧٧ سأسحبك ان تم تقدم هذه المشروعات بقوانين لتطبيق الشريعة الإسلامية وإنما احدد هذه المدة إيماناً بأنها كافية لأسى تعهدى الفردى قدمت خلال شهرين مشروعات القوانين الإسلامية الكافية لتطبيق الشريعة الإسلامية وما أن حال يوم أول مايو ١٩٧٧ حتى قدمت استجوابى لوزير العدل .. ولكى يسقط الاستجواب أخرى السيد ممدوح سالم في وزارته تعديلا وزاريا وحيدا هو إخراج وزير العدل المستشار أحمد سميح طلعت من الوزارة لا لعب في الوزير ولكن ليسقط الاستجواب المقدم من عضو مجلس الشعب إلى الوزير بإخراج الوزير من الوزارة وذلك استنهاراً للاتحة مجلس الشعب التي نص على سقوط الاستجواب إذا استرده العضو أو أخرج الوزير الذى يتجه إليه الاستجواب من الوزارة ...

خرج المستشار أحمد سميح طلعت رحمه الله من الوزارة ... ذلك هو القدر الذى أعلمه وأجهل ما وراه إلى أن جمعنا في سنة ١٩٧٧ لقاء عام فإذا الرجل يقل نغوى وأنا أكاد أذوب خرجا لأننى تسست في خروجه من الوزارة وتلك نتيجة لم أرد بها . إنما أردت فقط تحريك وزارة العدل لتقديم مشروعات القوانين التى أعلن السيد ممدوح سالم رئيس الحكومة في بيان أن الحكومة تستحث النعمان المختصة في وزارة العدل للفراغ من عملية تقنين الشريعة الإسلامية .. صافحى المرحوم أحمد سميح طلعت بشوق عظيم وتقدير أعظم وقبلنى وأعرب عن أعظم تقديره للدورى الذى يستهدف تطبيق الشريعة الإسلامية في مجلس الشعب وقال : جئت لأحدثك بما لا تعلم من حلفيات لعلك تستضىء في مسيرتك بما نسمع لم قال : بينما أنا مع رئيس الحكومة إذ جاء الأنا شنودة يقول في إصرار وعصب : إن الأقباط لا يوافقون على تطبيق الشريعة الإسلامية في مصر !!!

فسألته بم ردتم عليه ؟ فقال : لم نرد عليه بشئ !! فقلته : إن كلمتى في الرد على بيان الحكومة في يناير ١٩٧٧ تضمنت كفالة الشريعة الإسلامية للأمال المرحوة مثل الرخاء والأمن والنصر والوحدة الوطنية وأوضحت أن اليهود عابثوا رسول الله ﷺ في المدينة فلا وجودهم عطل تطبيق الشريعة الإسلامية ولا تطبيق الشريعة الإسلامية تحقق على حساب مقدساتهم ، والتاريخ يحفظ مدى ..

ثم التقيت باثنين مبعوثين له هناك في لوس انجلوس يشوهون صورة مصر في موقفها من النصارى^(١)، ولما بدأت أخيرا نذر حدث الفتنة الطائفية في مصر، ذهبت إلى اللواء نبوى إسماعيل في مكتبه ، وكنت واحدا من حوالى

= كفالة الإسلام لحقوق نصارى الشام ونصارى مصر إبان الفترحات الإسلامية والكتاب والسنة في هذا فياضان بتقدس حرية العقيدة وبصمان البر والعدل ثم سائلا من محالها في العقيدة وقد بينت كل ما يتصل بهذا ومضايقت مجلس الشعب تعظف هذا الباب فلم سكرم على رجل جاء يعطل مقدساتنا دون أن تعطل له مقدساته ثم جاء من وراء ظهر الديمقراطية والدستور فلماذا لم تردوا عليه؟ فقال: ذلك ما قد كان .. ثم انصرف شودة وبقيت أسألت رئيس الحكومة قائلا: ماذا أقول في ردى على استجواب الشيخ صلاح أبو إسماعيل؟ إن قلت له إن وزارة العدل أنجرت ما لديها من تشريعات فإن تعقيب الطبعي على ذلك أن يتساءل: لماذا إذن لم تقدموا ماتم التحاذه؟ ولقد أنجرت الوزارة بالفعل موضوع تقنين الشريعة الإسلامية ... وإن قلت في مقام الرد على الاستجواب إن الوزارة لم تنجز شيئا حتى الآن فإن التعقيب الطبعي على ذلك أن يتساءل ماذا كانت تفعل اللجان عبر خمس سنين حتى الآن؟

وإذا رئيس الحكومة يقول لى: اذهب أنت إلى مكتبك ولا شأن بالاستجواب وسأأتولى أنا بنفسى الرد عليه!! فقلت له: الاستجواب مقدم إلى وزير العدل وليس إلى رئيس الوزراء فقال لى: لا شأن لك بالاستجواب اذهب أنت إلى مكتبك ولا تخش شيئا؟ فمضيت ثم كان التعديل الوزارى بإخراجى من الوزارة ليمسقط الاستجواب وتبقى مشروعات القوانين مجمدة دون تحريك!!

وشبهه بهذا ما حكاه الدكتور صوفى أبو طالب للجنة العامة لتقنين الشريعة الإسلامية وهو يومئذ رئيس مجلس الشعب ورئيس اللجنة العامة من أن الألبا شودة جاءه رافضا تطبيق الشريعة الإسلامية في مصر فسأله الدكتور صوفى أبو طالب هل عندكم في العهد الجديد شيء ترون تطبيقه في دنيا التشريع؟ إن كان عندكم شيء فهاته وغن تطبيقه من فورنا هذا ولا نخرجنا ذلك لأننا نؤمن بالله وملأكته وكتبه ورسله!! فذهب الألبا شودة ولم يعد!!

(١) وهذا كرنى ذلك كله باثنين من القساوسة المضربين التقيت بهما في فندق شيراتون لوس انجلوس بولاية كاليفورنيا في أمرهما وقد كنت داخلا للسلام على فضيلة الإمام الأكبر الشيخ عبد الحليم محمود شيخ الأزهر وهما خارجان من الفندق فابتدأتى بكلمة: صباح الخير ففرحت بهما جدا حين علمت أنهما من مواطنينا المصريين وسلمت على كل منهما بحرارة بالغة وترحيب كبير ولكنهما ابتدأتى بورقة صور أصلها المتلاصق الأجزاء نقلا عن قصاصات مبتورة الكلمات من جريدة أخبار اليوم التي نشرت أجزاء ممزقة من كلمتى التي ألقيتها في مجلس الشعب المصرى إبان انعقاد المؤتمر المشترك من مجلس الشعب المصرى والسودانى وعبرت فيها عن آمالى مشاعر ملايين المسلمين عموما والمسلمين في مصر والسودان خصوصا في تطبيق الشريعة الإسلامية لأن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم وأفقت في الحديث عن كفالة الإسلام لحقوق مخالفة في العقيدة ماداموا مسلمين وإذا جريدة أخبار اليوم تمزق كلامى وتنشره على غير =

عشرين من قادة الفكر الإسلامى .. واقترحنا أساليب لتهدئة الموقف ،
وانهاء الفتنة الطائفية التى أشعلها شنودة .. وكان مما قاله لوى إسماعيل : ان
قوانيننا الوضعية فيها ثغرة تدفقت منها أساليب حديثة لإشعال الفتنة
الطائفية ، وذلك أنه قد يأتى واحد من المسيحيين لمواطن مسلم فقير فيعطيه
ما يشاء من مال .. ألف جنيه ، أو ألفين ، أو ثلاثة على أن يوقع له عقداً
بأنه قد باعه هذه الأرض ، وهى أرض ملك الدولة ، فيقول له الفقير ،
ولكننى لا أملك هذه الأرض .. فيقول له وقع وخذ ألفاً أو اثنين أو ثلاثة أو
أربعة - ومالكش دعوة - فيوقع له الفقير .. ثم يقوم المسيحى برفع دعوى
صحة عقد البيع ونفاذه ثم يقوم ببناء كنيسة ، ثم إذا سئل أظهر العقد
لتضليل العدالة . وأسرف المسيحيون فى عهد الأنبا شنودة فى هذا ،
واستثمروا جواً سياسياً حريصاً على الوحدة الوطنية حتى صدقوا المسائل
إلى درجة الفتنة والاصطدام والاشتباك والضحايا .. مع العلم أن مصر منذ

= صورته وإذا مواطنونا المسيحيون بصورون الجريئة ويعثون الثين بآلاف الصور المشوهة لكلمتى لتوزعها
فى لوس انجلوس والله اعلم ألهم مبعوثون فى الولايات الأمريكية الأخرى أم لا ؟ المهم أننى نظرت فى الورقة
التي قدماها إلى قائلين انظر إلى ما يفعله الشيخ صلاح أبو إسماعيل فى مصر ؟ قلت لهما : لماذا لم تعرضوا
هذا الكلام على شيخ الأزهر وهو هنا نزيل هذا الفندق ؟ فقالا : لقد لقيناه وعرضنا عليه صورة من هذه
الورقة فأفادنا أن الشيخ صلاح موجود حالياً فى لوس انجلوس ونصحنا بلقاؤه ومناقشته !!..

وجما أنهما يبحثان عنى للمناقشة فقد ناقشتها مناقشة استكملت بها الفكرة المتورة ووصلت بها ما
انقطع من أجزاء كلمائى فلما سقط فى ايديهما ورأيا أنهما قد نجيا على سألانى : من أنت ؟ قلت
لهما أنا صلاح أبو إسماعيل .. فذابا وسط الزحام ذوبان الملح فى الماء !! وكان مما دار بيننا من حديث
أن قلت لهما : أنه لا يوجد دين سماوى يتنكر للعدل والحق والحرية ، أو يناصر قطع الطريق أو السرقة
أو شرب الخمر أو الزنا أو ما إلى ذلك فلماذا إذن تعاربون تطبيق الشريعة الإسلامية التى كانت مطبقة
إلى أواخر القرن التاسع عشر الميلادى فى مصر والمسيحيون منتمون بكامل حقوقهم مطعونون على
عقائدهم ومقدساتهم . فقالوا سنخوض الدم فى مصر ولن نسمح بتطبيق الشريعة الإسلامية فيها ..
فسألتهما : أجبتهما لهذا الغرض إلى أمريكا؟ فقالا : نعم أرسلنا سيدنا الأنبا شنودة لهذا الغرض ! فسألتهما :
ومتى تعودان إلى مصر ؟ فقالا : حينما يأمرنا سيدنا الأنبا شنودة !!!
وهذا هو الأنبا شنودة بطريرك الأقباط فى مصر !!!

فجر الإسلام لا يجده أهل الكتاب فيها أماناً ولا ضماناً إلا في ظل الإسلام ..
ولكن الأنبا شنودة لا يكتفى بهذا^(١).

رفعت الجلسة للاستراحة وصلاة العصر ..

وأعيدت الجلسة للانعقاد .

رئيس المحكمة : الأستاذ سيد عبد العزيز المحامي (الدفاع)

س : (من الأستاذ سيد عبد العزيز المحامي)

هل لديك معلومات أخرى بخصوص الفتنة الطائفية ؟

(١) وما يذكر في مقام التدليل على سماحة الإسلام في مصر في عهد عمرو بن العاص وهو الفاتح
الطائر المنتصر الذي فر إلى عدل الإسلام في عهده نصارى مصر من ظلم إخوانهم نصارى الرومان أن
سابقاً جرى بين ابن عمرو بن العاص وواحد من أقباط مصر فسبى القبطي . فضربه المسيوق ابن عمرو
وقال له : أنتسى ابن الأكرمين ؟ وتلك بلا شك جاهلية تقياف عدل الإسلام وحماقة ارتكبتها ابن الحاكم ضد
واحد من الرعية ممن يخالفه في العقيدة . فرفع القبطي شكاية إلى عمر بن الخطاب موقناً أن عدل الإسلام لا
يفرق في مقام الحكم بالحق بين مسلم وغيره والله تعالى يقول : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ
شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَتَاءُ قَوْمٍ عَلَىٰ لَا تَعْدِلُوا . اْعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ
خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾

وكانت عدالة عمر بن الخطاب أمير المؤمنين على مستوى الأمن العظيم فيها فقد مكن القبطي المصري
من الثأر لنفسه من ظالمه ابن عمرو بن العاص . نعم أعطاه عمر درته وقال له اضرب ابن الأكرمين ثم أمره
أن يضرب عمرو بن العاص فرفض القبطي قائلاً : يا أمير المؤمنين إنما ضربت الذي ضربني .. فقال إنه لم
يضربك إلا بسلطان أبيه .. فرفض الرجل القبطي أن يجاوز قصاصه ضرب المعتدى عليه ثم قال عمر
لعمرو : متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً .. ولكن الأنبا شنودة يأبى إلا أن يعطينا من
أساليبه ما يمكن أن يكون دليلاً قوياً على صدق قول الله تعالى عن مخالفى الإسلام في العقيدة : ﴿ وَلَا
يَزَالُونَ بِقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا ﴾

ولو أن موقف الأنبا شنودة كان موقفاً قليلاً للقبائح بالعموم .. والصفح تنفيذاً لقول الله تعالى : ﴿ وَدَّ
كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّوكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسِداً مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ
الْحَقُّ فَاغْفِرُوا وَأَصْفَحُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾

ولكن مواقفه تجاوزت المشاعر إلى الخطط العدوانية من منشورات ومبعوثين وتشويه حقائق ومواقف
واستعداد أمريكا علينا وغير ذلك !

ج : أتذكر أن هناك منشورا منسوباً إلى بابا روما شاع في مصر .
يقول : إن الإنسان هو هدية الله للأرض . ملعون من رفض هدية الله .
وهو يريد بهذا أن يكثر المسيحيون ، في الوقت الذي تشط فيه وسائلنا
الإعلامية لترويج تعديد النسل ، مع العلم أن مجمع البحوث الإسلامية
أصدر قراراً بإجماع علماء المسلمين يحرم فيه على الدولة أن تبني هذا الاتجاه
المتمثل في الدعوة إلى تنظيم الأسرة وتعديد النسل .

وأيضاً في مجلس الشعب لنا زملاء مسيحيون يجهرون دائماً بضيقهم
وتبرمهم بكل دعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية ، وينفعلون ويغضبون فهم
لا يبالون بمقدساتنا وهم يضيّقون باتجاه غالبيتنا .

والحق أننا في حاجة إلى موقف إسلامي صادق تتخذه الدولة يعز به
الإسلام ولا يضار به المسيحيون وهذا ممكن والتاريخ الإسلامي شاهد بما
أقول .

س : (من الأستاذ سيد عبد العزيز المحامي) :

مارأى الإسلام في دعوة تعديد النسل ، وما أثره على الأمة الإسلامية .
إذا استجاب له المسلمون ولم يستجب له المسيحيون ؟

ج : قلنا قبل ذلك أن إجماع علماء المسلمين في مجمع البحوث انعقد على
تحریم تبني الدولة لتلك الدعوة ، وآلان أشير إلى الأثر المترتب على هذا
النبا :

إنني أخشى أن ينقلب الميزان بعد فترة من السنين ، يفيد منها المسيحيون
في مصر ، كعدو للمسلمين ، ثم يترحمون عدوانهم على المسلمين ،
خصوصاً وقد بنى المسيحيون بأساليب ملتوية على أرض أوقاف المساجد
كنائس ظلما واغتصاباً ، حتى لقد علمت أن الدولة اضطرت إلى تغطية
خرق الشروط المطلوبة في بناء الكنائس بأن صدر قرار جمهوري في
١٩٧٧/٩/١ على ما أذكر ببناء كنيسة على أرض أوقاف المسلمين
بالمهندسين ، ثم صدر قرار جمهوري بافتتاح الكنيسة نفسها يوم ٢١ من

شهر نفسه .. فهل يعقل أن تبنى كنيسة واحدة في عشرين يوما ؟ وهكذا
نفاست الدولة عن تطبيق القانون وانقاذ أرض المساجد من الاغتصاب
وتوشك مصر أن تكون مثل جنوب السودان ليس لمسلم فيها حق وكل
الحقوق للاقباط .

س : (من الدفاع)

ما رأى الإسلام في دعوة الرئيس السابق إلى إقامة مجمع للأديان
الثلاثة ؟

ج : الواقع أن الرئيس السابق راح يلبس الحق بالباطل ، ويكتم الحق
وهو يعلم ، فقد راح يردد قول الله تعالى : ﴿ وان جنحوا للسلم فاجنح
لها ﴾ .. برغم أنه صاحب المبادرة وهو الذي جنح جنوحه للسلم ، ورحى
الحرب دائرة ، وهو أمر محظور شرعا .. وفي ذلك يقول تعالى :

﴿ فلا تنهوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون ، والله معكم ولن يتركم
أعمالكم ﴾ وإنما يقبل السلام بشروط الشرعية إن جنح له العدو عدولا منه
عن عدوانه علينا .

لقد رشح السادات يتقرب إليهم بأساليب لا تتفق مع الشريعة
الإسلامية ، ومنها وعده ببناء معبد لليهود في سيناء ، وراح يزعم أن المسيح
صلب هناك في القدس ، مع أن دينه يقول : ﴿ وما قتلوه وما صلبوه ﴾
فهذا رجل لعب على جميع الحبال ويكفى هذا .

رئيس المحكمة : الأستاذ كمال خالد .

س : من الأستاذ كمال خالد (الدفاع)

بسم الله الرحمن الرحيم .. ذكرت أن الثلاثة الكبار قد انتهوا إلى إباحة
جمع الزوجة بين زوجين ، فهل يمكن أن توضح لنا هذا الموضوع البشع
الشييع ؟

ج : سيادة الرئيس .. قوانين الأحوال الشخصية في مصر خلت تماما
من حكم شرعى مقرر بكتاب الله ، وهو الخلع .. ولكى أكون واضحا ..

استأذنكم في أن أذكر أن امرأة ثابت بن قيس جاءت فقالت : يا رسول الله .. زوجي ثابت لا أعيب عليه خلقا ، ولا ديناً ، ولكنني رأيتُه مقبلاً يوماً بين الرجال ، فإذا هو أقصرهم قاماً ، وأسودهم وجهاً ، وأنى يا رسول الله ما أطيعه بغضا .

ولما سمعها رسول الله ﷺ تشيد بخلقهِ ودينهِ ، دعاها إلى استمرار العشرة معه فهو زوجها وأبو أولادها .. وما تذكره من عيوبه ليس مفاجئاً .. ولكنها قالت : يا رسول الله إني أكره الكفر في الإسلام ، يعني أنها تكره أن تنصرف مع زوجها بحكم بغضها له تنصرفات لا يقرها الإسلام .. فلما رأى الرسول ذلك .. قال لها : أتردين له حديثه ؟ «وكان قد أمهرها حديثه»

قالت وزيادة فقال ﷺ : أما الزيادة .. فلا .

فقال ياثابت : اقبل الحديث ، وطلقها تطليقة .

وفي هذا نزل قول الله تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَاقِيَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ إذن فالخلق خروج المرأة من عصمة الرجل إن كرهته .. بأسلوب يقضى لها به الدين الإسلامى .

فليت الذين دافعوا عن قانون الأحوال الشخصية أباحوا للمرأة أن تفارق زوجها خلعا .. ولكنهم لم يفعلوا إنهم يريدون تحريم ما أحل الله وإباحة ما حرم الله ، فنص القانون على أن يعتبر إضراراً بالزوجة الأولى اقتران زوجها بأخرى .. وأباحوا لها أن تطلب الطلاق ولو كان زوجها عدلاً قادراً ، فرضوا على القاضى أن يحكم لها بالطلاق ولو رفض زوجها ولم يلقوا بالاً إلى أن طلاق المكره لا يقع فضلاً عن طلاق هذا القانون الجائر .. فإذا طلقها القاضى على ضوء هذا ، فإنها تصبح طالقاً قانوناً لا ديناً .. فإذا خرجت من العدة فقد حلت للأزواج قانوناً لا ديناً .. فإذا تزوجت آخر فقد جمعت بين الأزواج ديناً لا قانوناً .. وهذا شر ما تنتهى إليه دولة إذ تبيح للمرأة أن تكون في عصمة رجل ثم تتزوج غيره وهى في عصمته على الرغم من أن الإسلام والمسيحية واليهودية ، وكل دين أَرْضَى أو سَمَاوَى يحرم ذلك .

س : (من الدفاع) : يحكم كونكم عالما من علماء الشريعة ، ورجل
تشريع ما رأيكم في حاكم - يسخر أجهزته في اختطاف علماء الدين
وأستاذة الجامعات والمحامين والصحفيين وزجال السياسة والعديد من
المواطنين ، يحتطفهم في منتصف الليل من فراشهم ، ومن بين أولادهم ،
ويلقى بهم في غياهب السجون غير معروف لهم مكان ، وغير مسموح
لهم الاتصال بمحامين .. يمنع عن مرضاهم العلاج والدواء ، ويتساقطون
صرعى الواحد بعد الآخر معلنا أنه لن يرحم ، وأنهم في السجون
كالكلاب .. ويعلن أنه يؤمن بأسلوب الغدر والبطش والقسوة .
ما رأيكم كرجل تشريع إذا ما علم أن قراره غير شرعى .. ماذا
يكون ؟

الحكمة ترفض توجيه السؤال .

س : (من الأستاذ كمال خالد المحامى)

بصفتكم عضوا في المجلس التشريعى - ما رأيكم في هذا المجلس ؟

ج : هذه السلطة التشريعية يتبلور فيها الانتهاء الحزبى ، فهم طاعة لكل
ما يطلب منهم باسم الالتزام الحزبى بصرف النظر عن أن تكون هذه الطاعة
في المعصية أو المعروف .. ولقد ترتب على ذلك أنهم حملوا ظلما كبيرا
لضمايرهم بكل مقياس في الإسلام .

س : « من الدفاع » ما رأيكم في تخلف معظم الأعضاء البارزين عن
حضور جلسات المجلس التشريعى مثل سيد مرعى ، وعثمان أحمد عثمان ،
وحسن كامل ؟

ج : إذا أتيج أن أسألكم ، سأجيب عن هذا السؤال .

رئيس المحكمة : الأستاذ أحمد مجاهد المحامى

س : (من الأستاذ أحمد مجاهد المحامى (الدفاع)

ما هى أصول الحكم في الإسلام ؟

ج : جواب هذا السؤال يتضح فيما سبق بإرادته من قول النبى ﷺ

لمعاذ بن جبل : بم تقضى بين الناس؟ قال معاذ : بكتاب الله .
قال النبي : فإن لم تجد . قال معاذ : فبسنة رسول الله .
قال النبي : فإن لم تجد : قال معاذ : أجتهد برأى ولا آلو .. أى لا
أدخر وسعاً -

فهو من حيث الأحكام مرتبط بشرعة الإسلام .. وهو من حيث
مسئوليته عن الرعية ، مطالب أن يترفق بالمسلمين ، وينهى أن يشق
عليهم .. مسئول عما يستبيحه لنفسه من أموال وإمكانات .

الدفاع : ما جزاء خروج الوالى أو الحاكم على حكم الشرع ، أو
الخروج عن هذه الأصول ؟

ج : يظن بعض العلماء أن الوالى الذى يخرج عن هذه الأصول لا يجوز
الخروج عليه ما أقام الصلاة .. هذا حديث النسي .. ونحن نقف عند
الحديث ، ولكننا نحب أن نفهم معنى إقامة الصلاة إن الحاكم الذى يقيم
الصلاة يسجد لربه إذعانا له وخضوعا لجلاله وخشوعا لعظمته ، والمفروض
أن يستصحب روح السجود حتى تنهاه صلاته عن الفحشاء والمنكر ..
ورسول الله ﷺ يقول : « من لم تنه صلاته عن الفحشاء والمنكر لم يزدد
من الله إلا بعدا »

فإذا استطعنا تأديبه لخروجه على الإسلام أدبناه ، فإن لم نستطع فلا
حول ولا قوة إلا بالله .

س : الدفاع : ما هى مهام الوالى من ناحية المصالح المرسله ؟

ج : المصالح المرسله التى ترك الله تنظيمها لولى الأمر ، يجب أن يتوفر
فيها مصلحة المسلمين ويجب أن يقبل فيها مبدأ الشورى ، وأن يبتعد في
تنظيمها عن الأهوى .. وهذا هو واجبه في المصالح المرسله ..

س : الدفاع : ما هو جزاء خروج الوالى عن اتباع الأحكام ؟

ج : أعتقد أننا قد بينا أن الجهات الدستورية وخصوصا السلطة
التشريعية ممثلة في مجلس الشعب ، تملك أن تسحب الثقة من الحكومة

الخارجة على الدستور ، وتملك حق الاستجواب والاثهام ، وتملك بقوة الدستور أن تردع كل طاغية منحرف ..

س : الدفاع : ما حكم الإسلام من حرية الفكر والرأى ، وما أثر ذلك سلبا وإيجابا على المجتمع الإسلامى ؟

ج : الإسلام يقدس الحرية حتى إن القرآن قد حكى أقوال فرعون وادعاءات فرعون وكر عليها بالحجة والبرهان والدليل .. إن مصادرة الفكر ، لا يمكن أن يستقيم معها إنسان ولا مجتمع .. ولقد حكى القرآن حوار إبراهيم مع أبيه ، وحوار الشيطان مع ربه ، وجعله آيات يتعبد بها في عراب الصلاة .. ولكنه سلط عليها أضواء الحق على ادعاءات المبطلين ..

أما مصادرة الآراء ومحاربة المعارضين في حقوقهم وحررياتهم وأرزاقهم ، فإنه لا يؤدى إلى إصلاح المجتمع .. ولذا وجدنا «عمر» قضى في هذا قضاءه ، إذ مكن القبطى المصرى أن يثار لنفسه من ابن الحاكم ، بل دعاه إلى ضرب الحاكم حين استخدم ولده الطاغية سلطان أبيه في البطش بالبرءاء ..

س : الدفاع : ما هو حكم الإسلام فيمن يحارب أو يعتدى على المسلمين ؟

ج : قال النبى ﷺ : « كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه »

وقال ﷺ : « لا يقفن أحدكم موقفا يضرب فيه رجل ظلما ، فإن اللعنة تنزل على من حضره حين لم يفعلوا عنه »

وقال ﷺ : « من أشار إلى أخيه بحديدة ليخيفه بها أخافه الله يوم القيامة ، ومن وقف مع مظلوم ليثبت له حقه ثبت الله قدمه على الصراط يوم تزل الأقدام »

وقال ﷺ : « دخلت امرأة النار في هرة حبستها حتى ماتت جوعا ، فلا هى أطعمتها إذ هى حبستها ، ولا هى تركتها تأكل من خشاش الأرض .. »
ويقول سبحانه وتعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ

يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق ﴿٤﴾ .
وقد بلغت الإنسانية في الإسلام درجة أن فتح أبواب الجنة لرجل سقى
كلمة ..

رئيس المحكمة : الأستاذ الحمزة دعيس

س : (من الأستاذ الحمزة دعيس المحامي) - الدفاع -

قررتم أن الإقرار طريق من طرق الإثبات في الشريعة الإسلامية ما
شكل هذا الإقرار ؟

ج : أنا سعيد بهذا السؤال .. وجميع الأسئلة ، وعلى الأخص هذا
السؤال .. لأن الإقرار قد ينبعث من ضمير المتهم ، وقد ينتزع انتزاعاً ، ولا
عبرة بالإقرار ينتزع ..

وأذكر بياسادة الرئيس أنه في عام ١٩٦٥ ، وقد كنت ضمن المعتقلين في
سجن طره ، فقالوا لنا : لن يخرج واحد منكم إلا إذا كتب تأييداً للرئيس
جمال عبد الناصر ، فقلت للإخوان ينبغي أن نتمسك الأقلام ونقول : «أنا
المعتقل فلان ، أؤيد الرئيس جمال عبد الناصر» ، «أنا المعتقل» .. هذه
الجملة في صدر التأييد تعفيه أمام الله من تأييد الظالم .. وأنتى مكروه والإقرار
الذي يعتد به شرعاً كإقرار «ماعز والغامدية» اللذين أقرّا بملء إرادتهما
وبضماير مذعنة لربها في التطهر من ذنوبهما .

س : (من الدفاع) هل يشترط في الإقرار التكرار ؟

ج : رأى هذا بعض العلماء ، ولأن النبي ﷺ لما جاءه «ماعز»
يعترف بجريمته ، أشاح النبي عنه بوجه ، وهو يلح عليه بالإقرار ، ويسأل
النبي أبصاحبكم جنون ؟ .. فلما استوثق من عقله ، راح يراجع في مفهوم
الزنا عنده ، ولما استوثق أنه يستحق الحد بعد تكرار الإقرار ، أمر به
فرجم ، ولما قيل له إنه حاول الهروب من الرجم ، فمنعناه حتى قتلناه ،
لامهم النبي قائلاً هلا تركتموه فيتوب .. فيتوب الله عليه !!

إذن الإقرار هو ما كان منعثاً بملء الحرية والإرادة ، ويلزمة التكرار
كذلك عند بعض العلماء وأن يظل على هذا الإقرار حتى يتم تنفيذ العقوبة
المقررة شرعاً .

س : (من الدفاع) هل يفهم من ذلك أنه ينبغي على المقر أن يصبر على إقراره حتى تنفيذ العقوبة ؟

ج : نعم ... وله حق العدول . وحيث لا تكون لإقراره الذي عدل عنه قيمة .

س : « من الدفاع » وما حكم إقرار عدل عنه ؟

ج : يعتبر كأن لم يكن .

رئيس المحكمة : الأستاذ توفيق .. المحامي

س : الأستاذ توفيق .. المحامي « الدفاع » :

هل يجتنبنا اختلاف الفقهاء من تطبيق الشريعة الإسلامية ؟

ج : خلاف الفقهاء ليس حول القرآن ، وليس حول السنة ، وليس حول ما هو معلوم من الدين بالضرورة ، وإنما هو خلاف في الفهم للنص أحيانا .. وهذا من حسنات الإسلام وهو دافع للتطبيق ، وليس مانعا عنه .. وأوضح ذلك بمثال حدث في غزوة بني قريظة بعد غزوة الأحزاب قال الرسول ﷺ : « لا يصلين أحدكم العصر إلا في بني قريظة » .. فحف الصحابة أجمعون إلى بني قريظة .. فلما كادت الشمس تغرب ، اختلفوا .. هل يرجئون العصر إلى ما بعد الوصول إلى بني قريظة عملا بحرفية النص ؟ أو يصلون قبل الغروب ويسرعون إلى بني قريظة عملا بروح النص ؟ .. بعضهم صلى العصر قبل الغروب وواصل المسير إلى بني قريظة عملا بروح النص ، لأن الرسول ما نهي عن الصلاة لإضاعة العصر . فكان منهم من صلى قبل الغروب . ومنهم من صلى بعد الوصول إلى بني قريظة .. وكان لا بد من فيصل .. وهل هناك من فيصل كرسول الله صاحب النص ؟ .. عرضوا عليه الموقف فأقر كلا من الفريقين على ما فهم .. أقر الذين عملوا بروح النص حرصا على الدين .. والذين عملوا بحرفية النص حرصاً على طاعة رسول الله الذي لا ينطق عن الهوى .

هذا نموذج لاختلاف الفقهاء .. فهل ترون سيادتكم أن ذلك معوقاً عن
فورية التطبيق في شأن الحدود أو الربا أو غير ذلك مما لا خلاف عليه بل
ومما فيه خلاف ممتع كهذا الخلاف الفقهي ؟

س : الدفاع : هل تفشى الجهل والرذيلة في المجتمع المسلم يمرر أيضا
القول بالتدرج والتروى في تطبيق الشريعة ؟

ج : إننا إن قلنا ذلك ونعوذ بالله أن نقوله ، فإننا تركنا الداء
مستفحلا ، وكيف تعالج الجريمة بأسلوب غير أسلوب الله ؟

س : الدفاع : قلم رأيكم في الإمارة ، وفي حديث عن الرسول فيما
معناه : إذا كنتم ثلاثة في سفر فأمرؤا أحداكم ، ما تفسر هذا الحديث ؟

ج : النص على السفر بالمنطق المحمدي معناه ، أن الإمارة لازمة حيث
الترحال والتنقل ، وظروف السفر . وهي ألزم في الحضر حيث الاستقرار
والحياة المعتادة ، ولا يصلح الناس فوضى لاسراة لهم .. فلا بد من الإمارة
سفرا ، ومن باب أولى في الاستقرار ، فهي تنظيم للحياة .

رئيس المحكمة : الأستاذ «قمر موسى»

الأستاذ قمر موسى المحامي «الدفاع» :

قوم يحبهم الله ويحبونه

س : ما هو رأى فضيلتكم في شباب الجماعات الإسلامية ؟

ج : سيدي الرئيس .. كنت ألتقي بشباب الجماعات الإسلامية ..
فقلت لهم من أين أنتم يا شباب ؟ .. آباؤكم وأمهانكم يخافون عليكم ، فلا
يمكن أن يكون البيت منبعا لكم .. ووسائل الإعلام تغريكم لتغير ما أنتم
عليه ، فلا يمكن أن تكون وسائل الإعلام منبعا لكم .. والدولة لا تشجع
نشاطكم .. والشريعة الإسلامية مغربة .. والقرآن مهجور .. فمن أين
أنتم ؟ .. لست أرى لوجودكم منبعا إلا قول الله سبحانه وتعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَرَدِ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ
يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ، أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ، أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ ، يُجَاهِدُونَ فِي
سَبِيلِ اللَّهِ ، وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ
عَلِيمٌ ۝﴾

وأذكر أن ذلك كان أيضا في خطاب لي على سلم مسجد القائد إبراهيم
في رمل الاسكندرية في إبريل ١٩٨١ .. وقد قرر الشباب أن يعتصموا
بالصيام نهرا حتى لا يشاركوا في عريضة الشواطئ ، وأن يجتمعوا على لقاء
إسلامي ليلا .. وانتظم هذا اللقاء ما يقرب من مائة ألف شاب ، اعتصموا
بالله واعتصموا بمكارم الأخلاق .. وأحياوا الله ورسوله ، حتى لقد دعيت
من وزارة الداخلية لأذهب إليهم في المعتقلات مبصرا وداعيا ، فاستنكرت
أن أعظ قوما بين الجدران أنا في حاجة إلى موعظتهم وكلهم طهر ونقاء
وتقوى .

هتاف من المتهمين :

في سبيل الله قمنا	نبتغي رفع اللواء
ما لحزب قد عملنا	نحن للدين فداء
لليعد للدين مجده	كي ترى الدنيا الضياء

فطلبت من وزارة الداخلية أن تفتح لهم الأبواب ليخدموا في جو الحرية
أهدافهم المقدسة ، لأن المعتقلات ليست مكانهم .

س : الدفاع : هل وصل إلى علمك أن السلطات منعت الصلاة في
الخلاء في جميع أرجاء الجمهورية يوم عيد الأضحى سنة ١٩٨١ ؟

ج : نعم .. كان معنا اللواء نبوى إسماعيل في مجلس الشعب واستقدم
زعماء الشباب ودعاهم إلى الصلاة في الأزهر وحذرهم من الصلاة في
عابدين .

س : الدفاع : بماذا تعلل الاعتقالات التي تمت بعد أحداث المنصة ؟

ج : أعتقد أن التوسع في هذه الاعتقالات سبب لما تعودناه من الدولة في

مصر .. تذكر أنه قد اغتيل كنيدي فلم تعتقل أمريكا أحدا ، وتذكر أن أحداثا حدثت من قبل كمقتل عمر بن الخطاب في المغرب فلم يعتقل أهل المدينة وكذلك قتل عثمان بن عفان وعلى بن أبي طالب فما اعتقل برىء ، ولكن مصر لها سماتها الخاصة .

س : الدفاع : ما تعليلك لاستخدام العنف من جهة سلطات الأمن لكل نشاط إسلامي ؟

ج : ليس عندي من تعليل لهذا سوى الإصرار على ضرب الروح الإسلامية ظلما وعدوانا .

الإسلام لا يسخر لطاعة الحاكم

س : الدفاع : بما تعلل ضم وزارة الأوقاف لبعض المساجد الأهلية بعد ٣ سبتمبر رغم عدم وجود إمكانيات لوزارة الأوقاف ؟

ج : عمدت وزارة الأوقاف للمساجد الناجحة ذات الخطباء الموهوبين ، والجماهير الكثيفة من المصلين ، فضمتها إليها لتحول بين المنبر ورجاله ، ولتغدى المسجد بخطباء تحت أمرها وسيطرتها ولم تضم المساجد الأخرى المهملة وهي تعد بعشرات الألوف .

س : الدفاع : هل تعلم بتحويل بعض مساجد الجامعات إلى أغراض أخرى ، مثل مسجد طب القصر العيني ؟

ج : تحول مسجد طب القصر العيني إلى غرض غير مسجدي ، كذلك المكتبة الإسلامية في كلية الطب بالقصر العيني ، بعد أن حول المسجد إلى غير مسجد ، ليتاح في الكلية للحفلات الصاخبة أن تقام بعد ضرب الجامعات الإسلامية بالكلية .

س : الدفاع : هل تؤدي المساجد التي ضمتها الحكومة لوزارة الأوقاف رسالتها على الوجه الذي كانت تؤديه قبل ضمها ؟

ج : ذكرت يوم الثلاثاء الماضى أن قانونا صدر يقضى بتكريم الدعاة،
والحجر على رجال الدعوة .. والوعيد الشديد لمن يخالف ذلك .

س : الدفاع : ما هو حكم الأمانة عند إيداعها لدى انسان ؟

ج : أذ الأمانة لمن أئتمنتك ، ولا تخن من خانتك .

س : الدفاع : هل يجوز لمن أودعت عنده الأمانة أن يفتشها ويطلع عليها ؟

ج : مادام قبل أن يؤتمن عليها ، إن شك في أمرها فإن عليه أن يفتحها أمام صاحبها .

رئيس المحكمة : الأستاذ محمود النادى

الأستاذ محمود النادى المحامى (الدفاع) :

س : هل تعلمون سيادتكم مدى مساهمة سياسة ذاللوب التعليمية في
مصر في الإطاحة بالفكر الإسلامى في مصر ؟

ج : الاستعمار منه ثقافى ، ومنه عسكرى .. والاستعمار العسكرى
يمكن مقاومته ، ولذلك لجأ المستعمر البريطانى إلى غسل أخاخنا وعقولنا ،
فضرب لغة القرآن ، وصنغ التعليم بالطابع الانجليزى ، واعتدى على التاريخ
الإسلامى .. بصور الغرب على أنه منبع الحضارة والمدنية ، وحاول أن
يضر كل شيء من مقدساتنا .. وأوهم الشعب أن المدارس التبشيرية أرق
المدارس وأحسنها .

س : الدفاع : هل ترون أن في إصرار السلطة السياسية على الاختيار
الشخصى لكل من فضيلة المفتى وفضيلة شيخ الأزهر تمزيقاً للمجتمع
الإسلامى ؟

المحكمة ترفض توجيه السؤال .

رئيس المحكمة : الأستاذ مختار نوح

الأستاذ مختار نوح المحامى (الدفاع) :

س : عند إمام الحرمين في كتابه « غايات الأمم » ، الإجماع على وجوب تنصيب خليفة يحكم بين الناس بالإسلام ، فهل ترون أن النظم السياسية في الدول الإسلامية بشكلها الحالي يمكن أن تغنى عن السعى لإقامة الخلافة الإسلامية ؟

ج : النظم الحالية للدول الإسلامية ليست المواقف الذي يغنى عن إقامة الخلافة الإسلامية .. بل إن واجبنا جميعاً أن نكون صريحاً واحداً ، وبنينا مرصوصاً ، على أساس من العقيدة ومن السلوك المضط بالعبادة ، وهذا الإجماع حجة ، ولا بد من السعى لإقامة الخلافة الإسلامية ، وحيث لا نأخذ أى حرب بين دولتين مسلمتين .

س : الدفاع : سبق أن ذكرتم فضيلتكم أن الشريعة الإسلامية غير مطبقة في مصر ، وأن الحكومة غير جادة في تطبيق أحكامها .. فما قول فضيلتكم فيما ذكره المستشار على جريشة . في كتابه أركان الشريعة الإسلامية (ص ٣٧) « ولا خلاف في جهاد من منع بعض شريعة الله وأولى به من منع كل شريعة الله »

ج : أوافق على كل هذا ، مع ترشيد الجهاد ، بضوابطه الشرعية .

س : الدفاع : بناء على ذلك يكون السادات بما فعله ، قد نفى يده من الإسلام ، فما قولكم في مدى موافقة أحكام المحكمة العسكرية في قضية اغتيال السادات ؟ وما هو حكم الشرع في إعدام قاتليه ؟

المحكمة ترفض توجيه السؤال

س : الدفاع : بناء على ما ذكرتموه فضيلتكم من محاولات تعطيل حكم الله في الوقت الذي تنفذ فيه القوانين المخالفة للشرع . هل يعتبر هذا استبدالاً لشرع الله ، أم هو تعطيل فقط ؟

ج : أنا أعتقد أنه تعطيل واستبدال .

س : الدفاع : ما هو دور الأنبا شنودة في تعطيل إقرار قانون الردة في البرلمان ؟

ج: هذا الحد من الحدود الشرعية الستة كان للمسيحيين فيه وفي تعطيل دور كبير ، حتى لقد خلا مشروع القانون الحالي الإسلامي من حد الردة .. ولقد ناقشت حد الردة ، وقدمت مشروع قانون الحدود الستة ، ومن باب الإنصاف أذكر أن الأخ الأستاذ الجعرة دعيس المحامي كان قد نوه على وضع مشروع قانون بإقامة الحدود الشرعية ، وسلمناه للدكتور إسماعيل معترف ، وكذلك مشروع قانون شع الرما ، واقتراح الحل البديل . ولكن الإخوة المسيحيين أقاموا الدنيا ولم يقعدوها حول حد الردة ، وكنت وقتها لا أزال أتحدث في التليفزيون ، فناقشت هذا الموضوع مع الأستاذ الدكتور المستشار جمال الدين محمود الأمين العام للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، وقال وقتها كلاما طيبا .. قال : إن الإسلام يقرر أنه لا إكراه في الدين .. فسيقضى الصيراني نصرانيا ما أراد ذلك ، واليهودي يهوديا ما أراد ذلك .. ولكننا نعالج حد الردة ، المسلم إن ارتد ، فهو عضو في بدنا أصابه المرض وهو لبنة في بناءنا أصابها جلل ، فإذا اتسمنا طبا لبدنا وترميما لساننا دون أن نتعرض لغيرنا .. فلم يقفون إذن في وجه تطبيق شرع الله ؟ وحد من حدود الإسلام ؟ وخصوصا أن المرتد عن الإسلام بعد أن اعتنقه لا حجة له على رده بحال من الأحوال ؟

وهذا الكلام كلام طيب ، ولكنهم برغم ذلك ، وحتى وقتنا هذا لا يزالون يصرون ويغريهم بمريد من الإصرار أن الدولة تستجيب لهم .

نداء من داخل الأقفاس .. المتهمون يريدون الاستفسار من الشاهد عن بعض القضايا الفقهية التي تمس قضيتهم .

رئيس المحكمة : « للمتهمين » يمكن كتابة الأسئلة وأوجهها أنا باسمكم

المتهمون : (صمت) يعنى عدم الرغبة مع احترام هيئة المحكمة .

رئيس المحكمة : بلاش أنا « ثم ضحك وضحك الجميع ، وشعور عام بالارتياح » يمكن اختيار أحد المحامين لقراءة الأسئلة والاطمئنان على أنها لا تضر أحدا منكم .

المتهمون يشيرون إلى « مختار نوح الخامي » ويتوجه إليهم ليسلم
الأسئلة ويقرأها ويوافق على سلامتها وإمكانية توجيهها
رئيس المحكمة : « مختار نوح » تفضل
مختار نوح الخامي « الدفاع »

س : فضيلة الشيخ صلاح أبو إسماعيل .. ناس هاجوا منزلي
بالسلاح ، فهل من حقى دفعهم ومنعهم دفاعا عن نفسى ومالى وأهلى ؟
ج : تأمل يا بنى .. إذا كان هؤلاء الناس مباحث أمن الدولة فاستسلم
وأمرك لله .. لأن المقاومة حينذاك ستجعلك كالذهاباة في بيت العكيوت ،
ولعلها عاصفة قد تمر .. أما إن كان هؤلاء من غير رجال الدولة ، فقاومهم
ما استطعت إلى ذلك سبيلا ..

جاء رجل إلى رسول الله ﷺ ، وقال : يا رسول الله .. أرأيت إن جاء
رجل يريد اغتصاب مالى - والمال أقل من النفس -

قال الرسول ﷺ : لا تعطه مالك قال الرجل : أرأيت إن قاتلتنى ؟

قال الرسول ﷺ : قاتله . قال الرجل : أرأيت إن قتلنى ؟

قال الرسول ﷺ : فأنت شهيد . قال الرجل : أرأيت إن قتلته ؟

قال الرسول ﷺ : فهو فى النار .

س : الدفاع - من المتهمين

إذا منع مسلم من أداء سنة مؤكدة ، ماذا يفعل حالة المنع ؟

ج : إذا قهر على المنع وأرغم عليه وأكره ، فإنه يباح له ، أن يستجيب
مرغما لمقتضى المانع .. لأن الله يقول : ﴿ من كفر بالله من بعد إيمانه إلا
من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ، ولكن من شرح بالكفر صدرا فعليهم
غضب من الله ولهم عذاب عظيم . ﴾

فالمكره لا إثم عليه إن كفر مرغما بلسانه دون قلبه ، وإن استطاع أن

ينفلت من الإكراه فليفعل .

الدفاع - من المتهمين .

ما حكم الإسلام فيما انتهى إليه حكم المحكمة العسكرية في الشهيد
خالد الإسلامبولي ورفاقه ؟

المحكمة ترفض توجيه السؤال .

رئيس المحكمة « يعلق » : أنا لست مسئولاً عن محاكمة لم تعرض
أمامي ولا أسمح بمناقشتها هنا .. ولو كانت معروضة أمامي ما امتنعت .

الدفاع : شكروا .. انتهت الأسئلة .

رئيس المحكمة : النيابة تفضل بمناقشة الشاهد .

المستشار . رجاء العرفي « النيابة »

س : ما هي إجازتلك الدراسية ؟

ج : أنا خريج كلية اللغة العربية جامعة الأزهر - قسم الشريعة الإسلامية سنة

١٩٥٤ ، وخريج كلية التربية للمعلمين بجامعة عين شمس سنة ١٩٥٦ ...

النيابة : ما هي المناصب التي شغلتها حتى عضوية مجلس الشعب ؟

ج : عينت أستاذاً للتربية الإسلامية واللغة العربية منذ تخرجي في وزارة
التربية والتعليم إلى أن نقلت إلى الأزهر بعد أن اشتغلت باحاثياً في تفتيش اللغة
العربية والتربية الإسلامية ، ثم عينت مديراً لمكتب شيخ الأزهر .. ثم عينت
باحثاً فيا بمجمع البحوث الإسلامية ثم عضواً في لجنة التفسير مع فضيلة الشيخ
محمد أبو زهرة في مجمع البحوث .. ثم كان لي شرف تفسير القرآن الكريم
بتليفزيون دولة الامارات .. ثم رشحت نفسي لعضوية مجلس الشعب وانتخبتني
زملائي رئيساً للجنة الشؤون الدينية ، ثم عضواً باللجنة العامة لتقنين الشريعة
الإسلامية ، ثم انتخبتني زملائر مقررًا للجنة المرافعات .

النيابة هل لك صلة بأي من المتهمين في هذه القضية ؟

ج : كثيراً ما تلقيت دعوات منهم في كلياتهم وجامعاتهم في ندوات مفتوحة ،
ولكن لا قرابة بيني وبين واحد منهم .

النيابة : ألم تتعرف على المتهم الأول عمر عبد الرحمن ؟ ألم تقابل معه في المعتقل سنة ١٩٥٤ أو ١٩٥٦ ؟

(أحد المتهمين يهتف مصححاً معلومات النيابة إن الإثنين لم يتوافقا في أعوام الاعتقال)

ج : نعم تشرفت بمعرفته قبل اليوم .

« صمت مطبق على قاعة المحكمة وترقب »

استطرد : تشرفت أول مرة ببقاء الدكتور عمر عبد الرحمن ، أول أمس يوم الثلاثاء وأنا هنا في المحكمة ، وهو في التفتيش .

النيابة : هل تقطع بعدم اتفاق أى نص من نصوص التشريعات السارية مع أحكام الشريعة الإسلامية ؟

ج : بالنسبة للحدود لا مجال لها في تشريعاتنا الوضعية .. وبالنسبة للتعزير ، فقانون العقوبات يصلح أن يكون قانونا للتعزير إذا أضيفت إليه الحدود ، وبالنسبة للمعاملات المالية إذا حذفنا الربويات وإذا عدلنا بعض أحكام التأمين فإننا قد نقرب بذلك من الشريعة الإسلامية .. وبالنسبة للمرافعات ، إذا اشترطنا الأهلية الشرعية في القاضى ، وكذلك في الشاهد .. وإذا استحدثنا نيابة أمن الدين أو نظام الحسبة فوكلناها إلى جهاز إسلامى خاص ، فإن مرافعاتنا تكون إسلامية ، ولا سيما إذا أخذنا بنظام قانون الاثبات الذى فرغنا من وضعه ومن إقراره .. وأذكر في هذا المجال جهود الدكتور المستشار محمد زكى عبد البر .

النيابة : ما هي ظروف تعديل المادة الثانية من دستور مصر ؟

ج : هناك اتجاه إسلامى جارٍ في شعب مصر يلح مطالبا لتطبيق الشريعة الإسلامية ، ولا يمكن أن يرضى هذا الاتجاه في مجتمع دستورى إلا بتعديل الدستور ، وتم تعديل الدستور ، وجرى الاستفتاء عليه ، ولكن بقى الدستور الجديد في يد دولة لا تحترم المادة الثانية من الدستور ، ولا تحترم النص الدستورى القائل بأن سيادة القانون أساس الحكم في الدولة وعبثا حاولنا حمل السلطة

الشريعة على محاسبة الدولة على سوء المائدة التاسعة فكان الالتزام الحرف عالياً على الالتزام السببي

التياب : هل يبرر تراخي صدور القوانين الحائية والمدنية الجارية اعدادها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية القول بتكفير الحاكم ؟
ج : نحن قلنا في هذا أن الحاكم الذي حكم بغير أمر الله هو بالقطع فاسق ظالم
سحق الحق أن أمان أن يكون كافراً فذلك أمر متوقف على موقفه القلبي من أحكام الله ، فإن اعتقد صحتها هو بخالفها ، فهو فاسق ظالم . وإن اعتقد أنها لا وزن لها ولا قيمة فهو كافر فاسق ظالم . الحكم عليه بالكفر متوقف على العلم باتجاهه القلبي . وعلم ذلك عند ربى وقد سبق أن قررت أن تطبيق الشريعة الإسلامية لا يتوقف على تعيينها .

التياب : ومن الذى يحكم بكفر الحاكم عند ذلك ؟

ج : يحكم بكفر الحاكم عند ذلك من يتولى استنباطه ، يعنى من يطلب منه أن يتوب إلى الله . فإن استجاب وتاب واستغفر وأتاب فهو مؤمن ، وإن خالف مع هذه الدعوة تطبيق أحكام الله فهو كذلك عاص ودرجة هذا العصيان إنه ظالم فاسق مأم بحكم أحكام الله ، فإن رفض التوبة وحشد شرع الله ، فهو كافر .. وهذا كلام العلماء بالإجماع .

التياب : هل يقع عبء ذلك على كل مسلم ، أم يشترط في المسلم الذى يكفر الحاكم أن يكون على درجة معينة من العلم ؟

ج : إن النبي ﷺ يقول : « من رأى منكم منكراً فليغيره » وكلمة من لفظها مفرد ومعناها عام - فهي مفرد لفظاً لكنه يعم كل العقلاء البالغين المكلفين شرعاً رجالاً ونساء ، وقد فرض الله الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، على كل من عرف المعروف وعرف المنكر ، حتى إن لقمان قال : « يا بني أقم الصلاة وأمر بالمعروف وانه عن المنكر واصبر على ما أصابك إن ذلك من عزم الأمور » ..

فتم يشترط فيه شيئاً إلا أن يعرف الحكم ليأتمر بالمعروف ولينتهى عن المنكر ثم يأمر بالمعروف ويهى عن المنكر بعد ذلك . فإذا تخلف الجميع عن

ذلك وقعت الرذيلة وخفقت الفضيلة وضاعت المعالم وفسد المجتمع مع أن
الحلال بَيِّنٌ والحرام بَيِّنٌ .

النيابة : ورد بأقوالك ما يفيد أنك سحبت البيعة عن الرئيس
السابق - ما الذى فعلته تنفيذا لها وما هو حكم الشرع فى ذلك ؟

ج : أقصد بهذه العبارة أنه استباح نفسه أن يفسر بجهالة مطابقة دين الله
بغير الحق ودين الله ليس ملكا للحاكم إنه عقيدة فى قلوبنا نفتديه بأعناقنا ،
وما كنت أستطيع أن أفعل شيئا أمام قوته وفهره غير أن قدمت استجوانا له
لم يتبرؤ على مواجهته فقلت فى ردى على بيان الحكومة إن هذا الرجل
تضارب فقال مرة أن عمر بن الخطاب قبله ، وعمر نزل القرآن برأيه فى
حجاب النساء وتحريم الخمر وغير ذلك فإن يكن «عمر» قدوته فأين هو من
هذه القدوة ؟ وقبلات أئمة الكفر على وجوه بعض النساء البارزات فى مصر
والخمر تملأ البارات ذات التصاريح الرسمية إلى غير ذلك ؟

ثم أنه أعلن أن أنا تورك قدوته ، وأنا تورك علمانى اقتلع الإسلام من
تركيا ، وقوض الخلافة الإسلامية ، وللسنا نعرف للتناقض صورة أبشع من
هذه الصورة بين بطلية عمر ، ومصطفى كمال أنا تورك فإن أخطأه الصدق فى
أن عمر بطله فبطله هو الآخر بدليل أنه أعلن علمانية صريحة فى قوله لا
سياسة فى الدين ولا دين فى السياسة .

وما كان مجال استجوانى غير هذا .. وحكم الشرع يدعونى إلى الإيجابية
فى إنكار المنكر ، وقد فعلت .

النيابة : هل فى سحب فرد أو أفراد قليلين من جمهور المسلمين البيعة
من الحاكم ما يخول لهم الخروج شرعاً عليه ؟

ج : المهم هنا هو سلامة الحجة والدليل والبرهان ، ولو وقفت وحدى
أستجيب لهذه الحجة والله تعالى لم يجعل كثرة الأتباع مقياسا للحق وإنما
جعل مقياس الحق سلامة البرهان وقوة حجة ، وسطوع البينة ، ولؤمن
من يؤمن ، وليكفر من يكفر ولا تزر وازرة وزر أخرى . ولو كان ثبوت
الحق وبطلانه بأخذ أصوات العالمين لسقط الإسلام وهو كلمة الله المقدسة

لأن الله تعالى يقول ﴿ وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين ﴾ ويقول :
﴿ وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله ﴾
النيابة : ما رأيك فيما ورد بكتاب الفريضة الغائبة من وصف حكام
اليوم بأنهم في ردة عن الإسلام ؟

ج : قد أشيعت هذا الموضوع فولا وبيت أن المخالفين لشرع الله إن
حددوا فهم كفر ، وإن صدقوا بالإسلام وخالفوه مع تصديقهم فهم
ظلمة فاسقون .. وليس هذا رأيي أنا .. هو حكم الله بإجماع العلماء .
النيابة : كيف تقف على هذا الجحود ؟
ج : بالاستنباط .. أى أن نطلب منه التوبة .

النيابة : هل وقع في أى عهد من العهود الإسلامية السابقة ، تعطيل
للشرع - للحدود الشرعية - ؟ وما الذى فعله جمهور المسلمين إزاء
الحاكم الذى وقع في عهده هذا الأمر إن كان ؟

ج : الجواب بياسادة الرئيس «رئيس المحكمة» قد .. وقد .. أو بعبارة
أخرى .. إما وإما .. ليكن النخلى من بعض المجتمعات عن الإسلام أو التطبيق في
بعض المجتمعات للإسلام .. ﴿ إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم
فلها ﴾ لكن الإسلام حجة على الناس وليس الناس حجة على الإسلام .. أنا
كرجل مسلم يعينى تطبيق الشريعة الإسلامية ، لا أرى في مخالفة المخالفين
حجة ، وإنما أرى لله الحجة البالغة ، فمن كفر فعليه كفره .. فهب أن قابيل قتل
هابيل ، وأن الحجاج بن يوسف سفك الدماء ، وأن أتاتورك قوض الإسلام
واقطلع الشريعة .. فلا يعود شيء من ذلك على غايتى في تطبيق الشريعة
الإسلامية .. ولا يشكلون حجة عندنا ، وإنما هم خلق يصدق فيهم قول الله
تعالى : ﴿ ولقد ذرأنا لجهنم كثيرا من الجن والانس ، لهم قلوب لا يفقهون بها
ولهم أعين لا يبصرون بها ولهم آذان لا يسمعون بها أولئك كالأنعام بل هم
أضل . أولئك هم الغافلون ﴾

النيابة : ورد بكتاب الفريضة الغائبة أن قتال القريب وهو الحاكم أولى
من قتال العدو البعيد مثل الصهيونية والاستعمار ، فما هو رأيك فيه ؟ ولا

ج : أنا لا أعتبر الحاكم عدواً إلا إذا كفر كفرًا يواحداً عدى فيه من الله
برهان ، فأنا لا أقر هذا الكلام .. ولا أتردد في مقابلة الصهيونية الباغية
والاستعمار الجاثم على الصدور ولكن لي وقفة مع الحاكم الذي يعطل فريضة
الجهاد مثلاً .

النيابة : قررت بجواز قتال الذمى المقاتل للمسلمين ، فعلى من يقع عبء
قتاله ؟ وما أسلوب هذا القتال إن كان ؟

ج : القتال عمل من أعمال السيادة تتولاه الدولة إن كانت تؤمن بالله
واليوم الآخر أسلوبه يحدده قول الله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ
يَقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يَحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾

النيابة : قررت أيضاً بالنسبة للجهاد ترشيده للجهاد وبضوابطه
الشرعية ، فما المقصود بكلمة ضوابطه الشرعية ؟

ج : المراد بها أن يقاتل المقاتل لتكون كلمة الله هي العليا ، وأن تضرب
عدو الله وعدونا ، وهذه كلمة تنظم الكفر الصريح وتوسع لكل من اعتدى
علينا ، كما قال تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا .
إِنَّ اللَّهَ لَا يَحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ وكما قال ﷺ : « من رأى منكم منكراً فليغيره
بيده فإن لم يستطع فليسانه فإن لم يستطع فليقلبه وذلك أضعف الإيمان »
وتتضح ضوابط القتال من وصية أبي بكر بمقابلة من قاتل دون غيره وبالترفع
عن التخريب وما إلى ذلك .

النيابة : هل يتضمن القرآن الكريم أو السنة الشريفة ، أى نص يوجب
قيام الخلافة الإسلامية ؟

ج : نعم .. قال ﷺ : « إذا كنتم ثلاثة فأمرؤا عليكم واحداً » ومن
باب أولى إن كنا أكثر ، وإذا وجب ذلك في السفر فأولى أن يجب في الحضر
خصوصاً أن النبي ﷺ كان وحده رأس الدولة في عهده ، وخلفه على الدولة
المترامية الأطراف الخلفاء الراشدون وقد قال : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء

الراشدين المهديين من بعدى «إمام» الخلافة بعدى ثلاثون عاما ثم تكون ملكا «دوى» من الخلافة كان المسلمون أمة واحدة كاملة وكمساحة وكنولة وكساسة.

النيابة : إذا أطلق على رئيس الدولة لفظ آخر كرئيس الجمهورية. أو ملك أو أمير فهل يخالف بهذا الشرع وحكم الله ؟

ج : فرق بين رئيس دولة معاصرة ، وتحتها شعب واحد من جانب وأمة نسظم شعوبا كالأمة الإسلامية من جانب آخر ، ونحن نريد الدولة الإسلامية التي تظل الأمة الإسلامية التي نسظم شعوب الأرض ممن يقولون لا إله إلا الله محمد رسول الله ، ولا بأس أن نسمى رأس هذه الدولة «أمير المؤمنين»

النيابة : ما حكم معطى الأمانة وفيها منكر ؟

ج : حينما أجبت عن السؤال الخاص بالأمانة ، كان المنكر مستبعداً من تصورى ، والمنكر مستكر أيما كان .

النيابة تثنى من توجيه الأسئلة .

رئيس المحكمة للشاهد «يوجه الشكر»

هتاف من المتهمين مستمر حتى ودع الشاهد قاعة المحكمة .

النص الكامل

للتقرير الذى أعده خمسة من علماء الأزهر

رداً على شهادة الشيخ صلاح أبو إسماعيل

فى قضية الجهاد

وهؤلاء الخمسة هم المعروفون بأنهم لجنة شيخ الأزهر الشيخ جاد الحق على جاد الحق .. وهم :

- | | |
|--------|---|
| رئيساً | ١ - الدكتور محمد السعدى فرهود وكيل الأزهر |
| عضواً | ٢ - الدكتور محمد الأحمدي أبو النور |
| عضواً | ٣ - الدكتور أحمد عمر هاشم |
| عضواً | ٤ - الدكتور مصطفى غلوش |
| عضواً | ٥ - المستشار عبد العزيز هندی |

تقديم

كيف بلغ الرسول شريعة الله ؟

١ - قال الله تعالى في محكم القرآن : ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ﴾ فكيف بلغ الرسول شريعة الله إلى عباده...؟ وكيف قام بذلك أصحابه في رحابه ومن بعده . ولنا في رسول الله وأصحابه القدوة الحسنة . لقد ابتغوا توجيه الله وإرشاده إلى طريق الدعوة الصحيح في قوله سبحانه : ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ .

وقال تعالى : ﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ ﴾ .. وقال : ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا ، اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ .

٢ - لقد حفظت الشريعة الإسلامية لكل إنسان حياته وماله وعرضه وكفلت لكل إنسان محاكمة عادلة منصفة حتى ولو كان مرتدًا أو قاتلاً أو فاسقاً مقرراً بخطيئة في حد من حدود الله ، وأتاحت لكل نفس أن تجادل عن نفسها ، وأقامت للمسلمين حاكماً له حق الحكم والفصل وإقامة العدل بنفسه أو بمن يقيمه . وقد كان رسول الله ﷺ نبياً ورسولاً وحاكماً للمسلمين وولى حكاماً وقضاة على البلاد التي دخلت في الإسلام وشرع ذلك لمن بعده من الحكام .

وكان من أحكام هذه الشريعة أن الدعاة إلى الله وإلى شريعته هم دعاة وليسوا قضاة .. ومن أحكامها كذلك أن الوسائل لا تنفصل عن الغايات ولا تقر القول بأن الغاية تبرر الوسيلة . بل توجب نصوص الشريعة أن تكون الغاية مشروعة والوسيلة إليها مشروعة كذلك ...

يشير إلى هذا قول الله سبحانه : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا
أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ... ﴾

حيث نهى الله عباده المؤمنين عن أن يأكلوا أموال بعضهم بعضا
بالباطل . أى بأنواع المكاسب التى لم يحلها الله كأنواع الربا والقمار وما
يمثل ذلك من الكسب غير المشروعة فى الإسلام فكأن الآية تقول لا
تتعاطوا الأسباب المحرمة فى اكتساب الأموال ويؤكد هذا الحديث
الشريف « إن روح القدس نفث فى روعى أن نفساً لن تموت حتى
تستكمل أجلها وتستوعب رزقها فاتقوا الله وأجملوا فى الطلب ولا يحملن
أحدكم استبطاء الرزق على أن يطلبه بمعصية الله فإن ما عند الله لا ينال إلا
بطاعته » .

النصوص الصريحة والتأويلات المخالفة

٣ - وإذا كانت هذه نصوص الشريعة وأحكامها فإنه لا يجوز بمقتضاها
اقتخاذ وسائل مقطوع بحرمتها كالقتل والنهب وسيلة لإقامة شريعة الله فإن الله
طيب لا يقبل إلا طيباً .

وليس مستساغاً فى نطاق نصوص القرآن والسنة أن تهدر النصوص
الصريحة القاطعة جبرياً وراء تأويلات مخالفة لهذه النصوص ولقد أضلت
هذه التأويلات - من قبل - أقواماً اتبعوا أهواءهم بغير علم ولا هدى ولا
كتاب منير فاستباحوا دماء أبطال وقادة مصلحين كان منهم عثمان بن عفان
وعلى بن أبى طالب وكانت الفتنة الكبرى التى أحدثتها هذه الاغتيالات الآثمة
والتي صيرت الخلافة الإسلامية فى أزهى عصورها ملكاً عضوضاً متوارثاً
بالرغم أنهم ينادون بألا حكم إلا لله (١) .

(١) هكذا أدانت لجنة شيخ الأزهر هؤلاء البرعاء واستندت الحجة على رقابهم ثم جاء الحكم ناطقاً بتبرئه
مائة وتسعين منهم ولا حول ولا قوة إلا الله العلى العظيم .

٤ - وليس صحيحاً أن تطبيق الشريعة لم يكن إلا في عهد النبي ﷺ وخلفائه الراشدين وإنما الصحيح أن ذلك أزهى عصور تطبيقها . ومما رآه محمد الله تظل بلاد المسلمين على مدى أربعة عشر قرناً من الزمان راحة زاهرة بأصولها المستقرة المستمرة . محدودة بفروعها التي لا يعقلها إلا العالمون . ولا يزال المسلمون يسعون إلى التحديد في تطبيقها ورفع أعلامها في كل شأن من شؤون الحياة وممارسة أحكامها علماً وعملاً . بعد أن صرفهم ما تعرضوا له من استعمار واحتلال من أُمم أخرى عن موالاة الأعمال والتطبيق . وأن يصرفوا عن الدرس والحفظ تحقيقاً لوعد الله سبحانه : ﴿ إِنَّا لَنَحْنُ نَزَّلُ الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾

٥ - أصول هذه الشريعة قائمة مزدهرة محفوظة مجمدة أما فروعها المتجددة فتجري بطرق الاستنباط الصحيحة في نطاق قول الله وإرشاده للمسلمين . ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم .

٦ - ولا يحل قتال إنسان نطق بكلمة الإسلام (الشهادتين) بإدعاء عدم إيمانه ، ففي الحديث الشريف عن المقداد بن الأسود قال : « قلت يا رسول الله : أرايت أن لقيت رجلاً من الكفار فاقتلنا فعزل إحدى يدي بالسيف بقتلها . ثم لاذ بشجرة ، وقال إني أسلمت لله ، أأقتله بعد أن قالها ؟ فقال النبي ﷺ : لا تقتله فإن قتلته فهو بمنزلك قبل أن تقتله وإنك بمنزله / قبل أن يقولها » .

وفي حديث أسامة بن زيد قال : « بعثنا رسول الله ﷺ إلى الحرة من جهينة فصباحنا القوم على مياههم ولحقنا أنا ورجل من الأنصار رجلاً منهم فلما غشيناه قال : لا إله إلا الله .. فكف الأنصاري عنه ، وطعته برمحي حتى قتلته ، فلما قدمنا المدينة بلغ ذلك النبي ﷺ فقال يا أسامة : أقتلته بعد أن قال لا إله إلا الله : قلت يا رسول الله إنما كان متعزداً بها « أي معتصماً بها من السيف لا معتقداً بها » فقال : أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا ؟! »

تعقيب اللجنة على محضري الجلستين

وبعد : فقد تابعت اللجنة الأقوال الواردة بمحضرى الجلستين المرقومتين وعقبت على أهم ما جاء بهما من أقوال من الوجهة الفقهية الشرعية والأصول الإسلامية على الوجه التالى :

أولاً : تكفير الحاكم وقتاله . والإمارة ، وأصول الحكم

تحدث الشاهد عن هذه العناصر وساق بعض آيات القرآن الكريم وبعض الأحاديث النبوية الشريفة ، وتعقيباً على أقواله فى هذه العناصر وتفسيره نسوق فيما يلى بعض ما جاء فى السنة الصحيحة وأقوال العلماء فى تفسيرها ...

فى العلاقة بين الراعى والرعية

١ - فى العلاقة بين الراعى والرعية ومسلك هذه بالنسبة لذلك :

روى البخارى بسنده عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : « قال لنا رسول الله ﷺ : إنكم سترون بعدى أثره وأمورا تنكرونها » « أى من الولاة والأمراء » قالوا فما تأمرنا يارسول الله : قال : أدوا إليهم حقهم وسلوا الله حقكم . قال ابن حجر فى كتابه الفتح شرح البخارى تعليقا على هذا الحديث : أدوا إلى الأمراء حقهم الذى وجب لهم المطالبة به وقبضه سواء كان يختص بهم أو يعم . ثم قال ابن حجر : ووقع فى رواية للثورى : تؤدون الحق الذى عليكم أى بذل المال والواجب فى الزكاة والنفس والخروج إلى الجهاد عند التعيين ونحو ذلك وأضاف ابن حجر حديث يزيد بن سلمة الجعفى عند الطبرانى أنه قال : يارسول الله .. أن كان علينا أمراء يأخذون بالحق الذى علينا ويمنعوننا الحق الذى لنا ، أنقاتلهم ؟ قال : لا .. عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم .. وهذا الذى

رواه الطبراني رواه مسلم في صحيحه .

٢ - وفي أسلوب تغير المنكر : روى مسلم في صحيحه من حديث أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال : « لا تسعمل عليكم أمراء ، فتعرفون وتنكرون . فمن كره فقد برئ ومن أنكّر فقد سلم ولكن من رضى وتابع . قالوا : يا رسول الله . إلا لقائلهم ؟ » قال : لا ما صلوا وقال الإمام النووي في شرح هذا الحديث : فيه دليل على أن من عجز عن إزالة المنكر لا يأثم بمجرد السكوت عليه وإنما يأثم بالرضا والتبعية . ثم اصف النووي أن في الحديث دلالة على أنه لا يجوز الخروج على الحكام والولاة بمجرد ظهور الظلم أو الفسق ما لم يغيروا شيئاً من قواعد الإسلام .

ويؤيد هذا ما رواه مسلم في صحيحه من حديث عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « خيار أئمتكم الذي تحبونهم ويحبونكم وتصلون عليهم » أي تدعون لهم « ويصلون عليكم وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم . قيل يا رسول الله أفلا ننايذهم بالسيف فقال : لا .. ما أقاموا فيكم الصلاة . وإذا رأيتم من ولائكم شيئاً تكرهونه فاكرهوا عمله . ولا تنزعوا أبداً من طاعته » .

٣ - الأمر بالصبر على ما يكره المرء من أمره : في حديث ابن عباس رضي الله عنهما الذي رواه البخاري عن رسول الله ﷺ قال : « من كره من أمره شيئاً فليصبر فإنه من خرج من السلطان شبراً مات ميتة جاهلية » . وعلق ابن حجر على هذا الحديث بقوله : من خرج من السلطان شبراً وفي رواية من فارق الجماعة ، وهذا كناية عن معصية السلطان ومحاربه . وقال ابن أبي جمة : المراد بالمفارقة السعي في حل عقد البيعة التي حصلت لذلك الأمير ولو بأذى شيء . فكفى عن ذلك بمقدار الشبر لأن الأخذ في ذلك يؤول إلى سفك الدماء بغير حق . ونقل ابن بطال : اجماع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتغلب والجهاد معه وأن طاعته خير من الخروج عليه لما في ذلك من حقن الدماء وتسكين الدهماء . قال : وحجتهم هذا الخبر وغيره مما يساعده ولم يستثنوا من ذلك إلا إذا وقع من السلطان الكفر

الصریح فلا تجوز طاعته فی ذلك بل تجب مجاهدته لمن قدر علیها .

طاعة الحاكم واجبة درءاً للفتن والقتل

وقد أكد هذا المعنى النووي فی شرح صحيح مسلم تعقیباً علی حدیث أسید بن حضیر .

٤ - متى ینازع الولاة وكيف ؟.. روى البخارى ومسلم فى صحيحهما من حدیث جنادة بن أبى أمية قال : دخلنا علی عبادة بن الصامت وهو مريض قلنا : أصلحك الله حدث بحديث ینفعك الله به سمعته من النبی ﷺ قال : دعونا النبی ﷺ فبايعناه فكان فيما أخذ علينا أن بايعنا علی السمع والطاعة فى منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا والا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان .

وعند أحمد والطبرانی من طریق عمير بن هانئ عن جنادة : ما لم يأمر بك بأثم بواحاً . وفى رواية حبان بن أبى التضر : إلا أن يكون معصية لله بواحاً ..

وقد عرض ابن حجر فى شرحه للجمع بين هذه الروایات فقال : «والذى يظهر حمل رواية الكفر علی ما إذا كانت فى الولاية وحمل رواية المعصية علی ما إذا كانت المنازعة فيما عدا الولاية .. وعلق الإمام النووى بقوله : وأما الخروج عليهم وقاتلهم فحرام بإجماع المسلمين وإن كانوا فسقة ظالمين وأجمع أهل السنة علی أنه لا ینعزل السلطان بالفسق ویعلل ذلك بقوله : وسبب عدم انعزاله وتحريم الخروج علیه ما یترتب علی ذلك من فتنه وإراقة الدماء وفساد ذات البين فتكون المفسدة فى عزله أكثر منها فى بقاءه .

هذه نصوص السنة واضحة وجلالها العلماء علی هذا الوجه ، الأمر الذى يدل علی حرص الإسلام علی وحدة المسلمين وعلی تجنبهم أسباب الفتنة والفرقة فهو يفرض مبدأ السمع والطاعة إذا كان الحاكم لا يأمر بالمعصية

فإذا أمر بالمعصية التي عليها برهان لا يحتمل التأويل أو المعلومة من الدين بالضرورة فلا سمع ولا طاعة^(١).

وذلك غير مانع للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر نصحاء لله ورسوله وأئمة المسلمين وعامتهم في غير افتراء أو تحريج ، وإنما «وقولوا للناس حسناً»^(٢).

الفرق بين الإسلام والإيمان

ثانياً : الإيمان والإسلام والفرق بينهما وتكفير الحاكم ومن يملك القول به أو الاستتابة كما جاءت في تعبير الشاهد - الخوارج - البينة الشرعية - والإقرار وتكراره .

١ - حقيقة الإيمان والإسلام

- الإيمان :

الإيمان في لغة العرب : هو التصديق مطلقاً .. ومن هذا القبيل قول الله سبحانه وتعالى في حكاية عن اخوة يوسف عليه السلام ﴿ وما أنت بمؤمننا لنا ﴾ أى ما أنت بمصدق لنا فيما حدثناك به عن يوسف والذنب وقول النبي ﷺ في تعريف الإيمان « أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره » ومعناه التصديق القلبي بكل ذلك ، وبغيره مما وجب الإيمان به .

والإيمان في الشرع : هو التصديق بالله وبرسله وكتبه وملائكته وباليوم الآخر وبالقضاء والقدر قال تعالى : ﴿ آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا تفرق بين أحد من رسله ﴾ .

(١) ما رأيكم يا لجنة شيخ الأزهر في حاكم قال « لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة »؟ وأباح الخمر والربا وأهدر الحدود الشرعية السنة واتخذ الكافرين أولياء من دون المؤمنين ؟ وأباح لامرأته أن يقلعها علانية كارتز ويجن وولى عهد المجنونا ؟

(٢) وما رأيكم في القانون الخاص بتجريم النصح في خطبة الجمعة ؟!!

والإيمان بهذا تصديق قلبي بما وجب الإيمان به ، وهو عقيدة تملأ النفس
بمعرفة الله وطاعته في دمه . ويؤيد هذا دعاء الرسول ﷺ : اللهم ثبت
قلبي على دينك ، وقوله لأسماء : قد قتل من قال لا إله إلا الله ، هلا
شقت قلبه .

وإذا ثبت أن الإيمان عمل القلب وجب أن يكون عبارة عن التصديق
الذي من ضرورته المعرفة ، ذلك لأن الله يخاطب العرب بلغتهم ، ليفهموا
ما هو المقصود بالحطاب ، فهو كان لفظ الإيمان في الشرع مغايراً عن وضع
اللغة بين ذلك رسول الله ﷺ كما بين أن معنى الزكاة والصلاة غير ما هو
معروف في أصل اللغة ، بل كان بيان معنى الإيمان - إذا غاير اللغة -
أول .

٢ - حقيقة الإسلام :

الإسلام : يقال في اللغة أسلم : دخل في دين الإسلام وفي الشرع
كما جاء في الحديث الشريف : أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً
عبده ورسوله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت .
وبهذا يظهر أن الإسلام هو العمل : بالقيام بفرائض الله من النطق
بالشهادتين وأداء الفروض والانتفاء عما حرم الله سبحانه ورسوله .

فالإيمان تصديق قلبي فمن أنكر وجحد شيئاً مما وجب الإيمان به فهو
كافر . قال تعالى : ﴿ ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم
الآخر فقد ضلّ ضلالاً بعيداً ﴾ أما الإسلام فهو العمل والقول ، عمل
الجوارح ونطق باللسان ويدل على المغايرة بينهما قول الله سبحانه : ﴿ قالت
الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في
قلوبكم ﴾

والحديث الشريف في حوار جبريل عليه السلام مع رسول الله ﷺ عن
الإيمان والإسلام يوضح مدلول كل منهما شرعاً على ما سبق التنويه عنه في
تعريف كل منهما وهما مع هذا متلازمان لأن الإسلام مظهر الإيمان .

متى يكون الإنسان مسلماً

٣ - متى يكون الإنسان مسلماً : حدد هذا رسول الله ﷺ في قوله « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، ويؤمنوا بي وبما جئت به . فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقهما وحسابهم على الله » وفي قوله « يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن شعيرة .. ثم يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن ذرة » وهذا هو المسلم ، فمتى يخرج عن إسلامه ؟ وهل ارتكاب معصية بفعل أمر محرم أو ترك فرض من الفروض ينزع وصف الإسلام وحقوقه ؟ قال الله سبحانه وتعالى : ﴿ إِنْ اللَّهُ لَا يَغْفِرَ أَنْ يَشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرَ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ وفي حديث طويل لرسول الله ﷺ قال : « ذاك جبريل أتاني فقال : من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ، قلت وإن زنا وإن سرق قال : وإن زنا وإن سرق » هذه النصوص من القرآن والسنة تهدينا صراحة إلى أنه وأن كانت الأعمال مصدقة للإيمان ومظهراً عملياً له ، لكن المسلم إذا ارتكب ذنباً من الذنوب بأن خالف نصاً في كتاب الله أو في سنة رسول الله ﷺ لا يخرج بذلك عن الإسلام ، مادام يعتقد صدق هذا النص ويؤمن بلزوم الامتثال له ووفقاً يكون عاصياً وآثماً لمخالفته في الفعل والترك .

بل إن الخير الصادق عن رسول الله ﷺ دال على أن الإيمان بالمعنى السابق منقذ من النار ، فقد روى أنس رضي الله عنه . قال : كان غلام يهودي يخدم النبي ﷺ فمرض ، فأناه النبي ﷺ يعوده « يزوره وهو مريض » فقعده عند رأسه فقال له : أسلم فنظر الغلام إلى أبيه وهو عنده فقال له أبوه أطع أبا القاسم . فأسلم فخرج النبي ﷺ وهو يقول : « الحمد لله الذي أنقذه من النار ».

حقيقة الكفر ستر الحق

٤ - ما هو الكفر ؟ في اللغة كفر الشيء ستره أى غطاه .

والكفر شرعاً : أن يجحد الإنسان شيئاً مما أوجب الله الإيمان به ، بعد إبلأغه إليه وقيام الحجة عليه وهو على أربعة :

كفر إنكار بأن لا يعرف الله أصلاً ولا يعترف به وكفر جحود ، وكفر معاندة ، وكفر نفاق .. ومن لقي الله بأى شىء من هذا الكفر لم يغفر له ، قال تعالى : ﴿ ويغفر مادون ذلك لمن يشاء ﴾ وقد شاع الكفر فى مقابلة الإيمان ، لأن الكفر فيه ستر الحق ، بمعنى إخفاء وطمس معالمة ، ويأتى هذا اللفظ بمعنى كفر النعمة ، وهو - بهذا - ضد الشكر ..

وأعظم الكفر جحود وحدانية الله ، باتخاذ شريك له ، وجحد نبوة رسوله محمد ﷺ .. وشريعته ، والكافر متعارف بوجه عام فيمن يجحد كل ذلك .

وإذا كان ذلك هو معنى الإيمان والإسلام والكفر مستفاداً من نصوص القرآن والسنة كان المسلم الذى ارتكب ذنباً ، وهو يعلم أنه مذنب ، عاصياً لله سبحانه وتعالى ، معرضاً نفسه لغضبه وعقابه ، لكنه لم يخرج بما ارتكب عن ربة الإيمان وحقيقته ، ولم يزل عنه وصف الإسلام وحقيقته وحقوقه . وأيا كانت هذه الذنوب التى يقتربها المسلم خطأ أو خطيئة ، كبائر أو صغائر ولا يخرج بها عن الإسلام ولا من عداد المؤمنين .

مصدق ذلك قول الله سبحانه : ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر مادون ذلك لمن يشاء ﴾ .. وقول رسول الله ﷺ : فيما رواه عبادة بن الصامت قال : « أخذ علينا رسول الله ﷺ ، ألا نشرك بالله شيئاً ولا نسرق ولا نزنى ولا نقتل أولادنا نعضه » أى لا يرمى أحدنا الآخر

بالكذب والبهتان « فمن وفى منكم فأجره على الله ، ومن أقى منكم حداً فأقيم عليه . فهو كفارة له . ومن ستر الله عليه فأمره إلى الله ، إن شاء عذبه ، وإن شاء غفر له » وهذا يكون تفسير خلود العصاة في نار جهنم الوارد في بعض آيات القرآن الكريم .. مثل قوله تعالى : ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين ﴿ ويحكم تفسير هذا - والله أعلم - بالخلود الأبدى المؤبد ، إذا كان العصيان بالكفر .. أما إذا كان العصيان بارتكاب ذنب كبير أو صغير خطأ دون إخلال بالتصديق والإيمان ، كان الخلود البقاء في النار مدة ما حسب مشيئة الله وقضائه .

يدل على هذا أن الله سبحانه ذكر في سورة الفرقان عدداً من كبائر الأوزار ثم أتبعها بقوله سبحانه : ﴿ إلا من تاب وآمن وعمل عملاً صالحاً فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفوراً رحيماً ، ومن تاب وعمل صالحاً فإنه يتوب إلى الله متاباً ﴾ وهذا لا يعنى الاستهانة بأوامر الله طمعاً في مغفرته . أو استهتاراً بأوامره ونواهيه فإن الله أغير على حرمانه وأوامره من الرجل على أهله وعرضه ، كما جاء في الأحاديث الشريفة ذلك هو الكفر وتلك هى المعصية ، ومنها تعدد الكافر ، والعاصى والفاسق ، وأن هذين غير ذاك في الحال وفى المال .

هل يجوز تكفير المسلم

٥ - هل يجوز تكفير المسلم بذنوب ارتكبه ؟ أو تكفير المؤمن الذى استقر الإيمان فى قلبه .. ؟ ومن له الحكم بذلك إن كان له وجه شرعى .. ؟ قال الله سبحانه ﴿ ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمناً تبتغون عرض الحياة الدنيا فعند الله مغانم كثيرة ﴾ وفى حديث رسول الله ﷺ : « ثلاث م أصل الإيمان : وعد منها الكف عمن قال لا إله إلا الله . لا نكفره بذنوب ، ولا نخرجه من الإسلام بعمل .. » وقوله : « لا يرمى رجلاً رجلاً بالفسق ، أو يرميه بالكفر إلا ارتدت عليه ، إن لم يكن صاحبه كذلك .

من هذه النصوص نرى أنه لا يخل تكفير مسلم بدينه اقترافه : سواء كان الذنب ترك واجب مفروض ، أو فعل محرم مهي عنه وأن من يكفر مسلماً أو يصفه بالفسوق يرتد عليه هذا الوصف إن لم يكن صاحبه على ما وصف^(١).

٦ - من له الحكم بالكفر أو الفسق ؟

١ - قال تعالى : ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ۖ ۞ ﴾ وقال سبحانه ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ ۖ ۞ ﴾ وقال تعالى : ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ۖ ۞ ﴾ وفي حديث رسول الله ﷺ الذي رواه الزهري عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : سمع النبي ﷺ قوماً يتجادلون في القرآن (يعني يتجادلون في بعض آياته) فقال : إنما هلك من كان قبلكم بهذا ، ضربوا كتاب الله بعضه ببعض ، وإنما نزل كتاب الله يصدق بعضه بعضاً ، ولا يكذب بعضه بعضاً ، فما علمتم منه ، فقولوا وما جهلتم فيه فكلوه إلى عالمه .

هذا هو القرآن ، وهذه هي السنة ، كلاهما يأمر بأن النزاع في أمر من أمور الدين يجب أن يرد إلى الله ورسوله ، أى إلى كتاب الله وسنة رسوله ، وأن من يتولى الفصل وبيان الحكم هم العلماء بالكتاب والسنة^(٢) ، فليس لمسلم أن يحكم بالكفر أو بالفسق على مسلم وهو لا يعلم ماهو الكفر ولا ما يصير به المسلم مرتدأ كافراً بالإسلام ، أو عاصياً مفارقاً لأوامر الله ورسوله . فالتدين للمسلمين جميعاً ، ولكن الدين وبيان أحكامه وحلاله وحرامه لأهل الاختصاص به وهم العلماء .

(١) مرة أخرى نسأل لجنة الأزهر : بم تصفون من يصرح قانوناً بعض الخمر والاتجار فيها وبينها وشرها ويرى المتكبرين عليه في ذلك خارجين على القانون .. وبم تصفون من عطل حدود الله ؟ وبم تصفون من لا يبيع قانونه مساءلة الرأية والرائي إذا اتفقا على ذلك ؟

(٢) وهذا التقرير هو فصلكم في تلك القضية بالأصحاب الفضيلة .

ب : أما مصطلح الاستتابة الذى أورده الشاهد فهو من مصطلحات الخوارج إذ هم لا يرون العودة إلى الإيمان عند ارتكاب الذنب إلا بالتوبة (١) .
 والتوبة عندهم (طقس) خارجى ، بمعنى أن تطلب التوبة من الذنب من شخص له صلاحية هذا المطلب من « عصمة » وغيرها . بحيث لو تاب المذنب سراً دون أن تطلب منه التوبة من صاحب العصمة لا تقبل . فلا بد من الاستتابة (٢) ، وقد تعرض لهذه المحنة :

١ - على بن أبى طالب رضى الله عنه فقد طلبت منه التوبة من خطيئة التحكيم وقد قتله ابن ملجم أحد الخوارج بعد إذ لم ينزل على رأيهم .

٢ - الإمام أبو حنيفة رحمه الله عندما أجاز التحكيم ..

واصطلاح الاستتابة - كما تقدم - من مصطلحات الخوارج وهو يحمل معنى التسلط على الغير حتى الصلة بين الإنسان وخالفه (٣) .

التكرار فى الإقرار ليس لازماً شرعاً

ج : الدليل الشرعى « من بينة وإقرار »

تعرض الشاهد فى إجابته على بعض الأسئلة إلى أن الإقرار كدليل قضائى يلزم فيه التكرار (١) .

وهذا الجواب يناهض حكم الإقرار فى الشريعة فما كان التكرار فى الإقرار لازماً شرعاً والقصة التى ساقها لاتدل على أن التكرار ضرورى لصحة الإقرار والقضاء به ، وإلا لما قال لرسول الله لمن تتبعوا المقر بالزنا

(١) كيف يعود المذنب إلى ربه ؟ ألم يقل الله تعالى « ونووا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون لعلكم تفلحون » .

(٢) من أين أخذ من كلامى ضرورة الاستتابة ؟

(٣) هكذا شوهت لجنة الأزهر من يدعو الناس إلى التوبة ليستين أمرهم !!

(٤) لم تقل يلزم التكرار وإنما قلنا بإهدار ما انتزع من اعترافات كبرها لا طوعاً .

حين هرب من إقامة الحد : هلا تركتموه : إن ما جاء في هذه القصة وغيرها من حوار بين الرسول وبين المقر : لعلك لامست ، لعلك قبلت ، إنما هو استبانة حقيقة الزنا الموجب للحد وليس تكراراً للإقرار الذي هو في حقيقته إقرار إنسان بنحو على نفسه للغير أو بارتكاب حد من الحدود .

ومتى كان الإقرار بنحو للغير لم يقبل الرجوع عنه^(١) وإنما يقبل الرجوع عن الإقرار إذا كان في حق من حقوق الله الخالصة كحد الزنا ، باعتبار أن الرجوع في هذه الحالة يعتبر شبه داري للحد عملاً بقول الرسول في القصة السابقة : « هلا تركتموه . ولقد تحدث الفقهاء عن الإكراه على الإقرار وقالوا إن الإكراه إذا كان ملحقاً كالتهديد بالقتل وقطع عضو من الجسد عن يقين على ذلك كان الإقرار باطلاً في هذا المجال أما إذا كان مجرد تخويف^(٢) فلا يبطل به الإقرار وهو الإكراه غير الملحق هذا ولم يشترط أربعة شهود إلا في حد الزنا أما باقي الحدود فيكفي شاهدان إذا لم يقر الجاني .

وما قال فالعدول إذن صحيح من المكروه على الإقرار وهو ما أكدناه به الشاهد من أن العدول عن الإقرار معدوم له في حق المقر ليس صحيحاً بإطلاق وفقاً لما تقدم بيانه من التفرقة بين ما إذا كان موضوع الإقرار حقاً لله تعالى خالصاً أو حقاً للناس أو لأحدهم^(٣) .

وأما قذف الرجل امرأته دون شهود إلا قوله فذلك ما جاء في الآيات ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، من سورة النور وما أطلق عليه الفقهاء اسم ... اللعان ...

(١) أسألكم الله هذا القول على اختلافه ولم يصرح المقر . تعذيب الذي جعل الولدان شيئا ؟

(٢) ما رأيكم في تقرير الطب الشرعي وما ثبت للمحكمة على سبيل القطع واليقين من وقوع تعذيب الإجماع ؟ الحمد لله أن المحكمة أهدرت ما أحد من الاعترافات كرها .

(٣) شذا سكتة عن ذكر حوار العدول عن الإقرار إذا كان ثمرة للإكراه بالرجل الدعوة لإسلامه ..؟

الجهاد ووسائله ووسائل تغيير المنكر

ثالثا : الجهاد ووسائله وتغيير المنكر . التمكن في الأرض :

تحدث الشاهد عن الحديث الشريف ﴿ من رأى منكماً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه . فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان ﴾ . وقال : إن استطعنا تغيير المنكر باليد فإنه لا يغير لنا التقاعس واستطرد في بيان ذلك على الوجه المدون بالخط . وحقيقة الأمر في هذا الحديث للإيجاب ، لأنه أمر بالمعروف ونهى عن المنكر ووجوب هذا مقرر في القرآن والسنة وثابت بالإجماع ، وهو فرض كفاية إذا قام به البعض سقط الحرج عن الباقين ، وإذا تركه كل المسلمين مع التمكن وعدم العذر والخوف اثموا ، وقد يصبح الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض عين ، كما إذا وجد مسلم في مكان فيه منكر ولا يعلم به سواه أو لا يتمكن من إزالته إلا هو .

والحديث قد رتب وسائل تغيير المنكر فبدأ بالتغيير باليد فإذا ترتب على هذا منكر أشد امتنع باليد وانتقل إلى التغيير باللسان ، فإن كان في هذا ضرر به أو بغيره انتقل التغيير إلى الإنكار القلبي وكراهية هذا المنكر وفاعله .

وقال الإمام النووي في شرحه على صحيح مسلم هذا الحديث : وإن وجد من يستعين به على ذلك استعان ، ما لم يؤد ذلك إلى إظهار سلاح وحرب وليرفع ذلك إلى من له الأمر إن كان المنكر من غيره أو يقتصر على تغيير بفعله ذلك إلى من له الأمر إن كان المنكر من غيره أو يقتصر على تغييره بقلبه .

وقال إمام الحرمين رحمه الله : ويسوغ لأحد الرعية أن يصد مرتكب

(١) ألا يترتب على هذا التغيير القلبي ما يمكن أن يسبب نفعاً لبعض «المقاومة السلبية» ومقتضاها عدم التصديق للحاكم المنحرف والفتور عن استقالة والفتوة مقدمة .

الكبيرة إن لم يدفع عنها بقوله ، ما لم ينته الأمر إلى نصب قتال وشهر سلاح فإذا انتهى الأمر إلى ذلك ربط الأمر بالسلطان .. ومن هنا نأخذ : أن إزالة المنكر باليد والقوة إنما مردده إلى ولي الأمر صاحب السلطة في ذلك والإلحاح بالسلطان هو واجب كل مسلم له أهلية التمييز بين المنكر والمعروف ، ولا سيما العلماء الذين أشار إليهم القرآن في قوله تعالى : ﴿ فلولوا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم ﴾ وقوله : ﴿ ولو رددوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ﴾ (١) .

ب : التمكن في الأرض :

عندما سئل الشاهد : هل لديك فكرة عن التمكن في الأرض ؟ قال : أن يستطيع الإنسان بناء الدولة المسلمة .. المتحدث عنها في قوله تعالى ﴿ الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ﴾

وتعقبها على أقواله هذه وما بعدها في هذا الصدد ننقل ما رواه ابن أبي حاتم من أن عثمان ابن عفان رضى الله عنه قال فينا نزلت : ﴿ الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ﴾ فأخرجنا من ديارنا بغير حق ، إلا أن قلنا ربنا الله ثم مكنا في الأرض فأقمنا الصلاة وآتينا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهينا عن المنكر والله عاقبة الأمور ، ونقل أن عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه خطب في الناس ونلا هذه الآية ثم قال : إلا إنها ليست على الوالى وحده ولكنها على الوالى والموالى عليه : ألا أنبئكم بما لكم على الوالى من ذلكم وبما للموالى عليكم منه إن لكم على الوالى من ذلكم أن يأخذ نحقوق الله عليكم وأن يأخذ لبعضكم من بعض .

(١) ابن دور كم يا علماء الدين وقد ظهر الفساد في البر والبحر .

(٢) ما معنى بناء الدولة المسلمة ؟ وهل هناك دولة على غير ما ؟!! ألا انكم نصبون الماسكات لعمر وأخضر والقمم ولا ترون في شهادة الشاهد جهادا في سبيل الله . وآفة الرأى القوى !!

وأن يهديكم للتي هي أقوم ما استطاع ، وأن عليكم من ذلك ناطقة .
ومن هذا البيان لأسباب نزول الآية وضح المراد منها وإياها ليست قاصرة على
الوالى بل هي للحاكم والمحكوم كل في نطاقه .

حقيقة الاستخلاف فى الأرض

ويؤكد هذا المعنى قول الله سبحانه فى سورة النور : ﴿ وعد الله الذين آمنوا منهم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم فى الأرض كما استخلف الذين من قبلهم ويمكّن لهم دينهم الذى ارتضى لهم وليبدّلنهم من بعد خوفهم أمنا يعبدوننى لا يشركون بى شيئاً ﴾ فقد وعد الله فى هذه الآية المؤمنين الذين يعملون الصالحات من أمة القرآن أن يستخلفهم فى الأرض وأن يمكّن لهم دينهم الذى ارتضى لهم - الإسلام - وأن يبدّلهم من بعد خوفهم أمنا ومعنى الاستخلاف فى الأرض القيام على عمارتها والإصلاح فيها وتحقيق العدل بين الناس وليس بالهدم والقتل والإفساد .

ومعنى تمكين الدين ترسيخه فى قلوب المؤمنين حتى يقوموا بشئونه إيماناً واعتقاداً لا شبهة فيه ، ومن تمكين الدين أيضاً التبصر فى شئون الحياة من زراعة وصناعة وتجارة حتى تستقر حياة المسلمين ويظهر الدين ويصير أمر المسلمين من الخوف إلى الأمن ، وقد روى أن سبب نزول هذه الآية : أن رجلاً من الصحابة قال يا رسول الله : أبداً الدهر ونحن خائفون هكذا ، أما يأتى علينا يوم نأمن فيه ونضع عنا السلاح . فقال رسول الله ﷺ : لن تصيروا إلا يسيرواً حتى يجلس الرجل منكم فى الملأ العظيم ليست فيه حديدة وأنزل الله هذه الآية . وأظهر الله نبيه ﷺ على جزيرة العرب كلها ، فأمنوا ووضعوا السلاح ، وظلوا كذلك آمنين فى إمارة أبى بكر وعمر وعثمان ، حتى كانت الفتنة فى عهد هذا الأخير فأدخل الله عليهم الخوف .

ومن هذا يتضح أن تفسير الشاهد للتمكين فى الأرض بقوله هو أن يستطيع الإنسان بناء الدولة المسلمة المخاطبة أو المتحدثة عنها ، هذا التفسير لا يلتقى مع منطوق ذات الآية والآية الأخرى فى سورة النور ومع أسباب النزول على الوجه الذى تقدم (").

هذا ولقد كان قول الشاهد في ذات الموضوع : ومن المناسب أن نقول أن
 النبي ﷺ : نهى عن سب الأصنام قبل أن يتمكن وأمر بتحطيمها بعد أن تمكن
 ثم ساق قول الله سبحانه : ﴿ وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا
 اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ وكأنما يريد الشاهد حسب سياق أقواله أن ينتهي إلى
 أن حكم هذه الآية قد انتهى بفتح مكة وتحطيم الأصنام^(١) وذلك خطأ في
 التأويل والتفسير^(٢) ، فقد اتخذ علماء أصول الفقه هذه الآية حجة على
 العمل بسد الذرائع فإذا أدى إزالة منكر إلى الوقوع في أشد منه وأفحش
 كان الواجب ترك هذا المنكر القليل اتقاء لما هو أشد منكراً منه^(٣) ، وهذا هو
 ما جرت به أحاديث رسول الله ﷺ في باب سد الذرائع ، من هذا قوله
 ﷺ : في الحديث الذي رواه عبد الله بن عمر « إن من أكبر الكبائر أن
 يلعن الرجل والديه قيل يارسول الله وكيف يلعن الرجل والديه ؟ قال يسب
 الرجل أبا الرجل فيسب أباه ويسب أمه » فالآية الكريمة : ﴿ وَلَا تَسُبُّوا
 الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ أية محكمة لم ينته
 حكمها بفتح مكة كما قال الشاهد^(٤) ، وإنما هي أصل كبير من الأصول التي قام
 عليها التشريع الإسلامي على ما هو مبين تفصيلاً في كتب أصول الفقه .

إمارة المسلمين والشروط الواجب توافرها في الأمير

ما مثل الشاهد : هل لديك معلومات عن الشروط التي يجب توافرها فيمن
 يعين أميراً على المسلمين ؟ أجاب بإجابة عامة لا تفصل شرطاً ولا تمنع
 محظوراً .

-
- (١) وكما من غائب قولاً صحيحاً وافقه من الفهم الصحيح !!!
 (٢) لا أريد ذلك ولا عسى حتى ذلك وإنما سبوا من ذلك من فهم سليم بتصيد عبارات لم
 تشهد فيها شهادتي من قريب ولا من بعيد .
 (٣) بل خطأ منكم في الفهم .
 (٤) فإن آمنت الاضرار فقد وجب تغيير المنكر وهذا . فعلمه الرسول من تحطيم الأصنام يوم الفتح
 لأكثر . فإذ ذلك أثر أخف الضررين مع الحديث الذي جاء به الخبر ... العجيب !!!
 (٥) أنه لا أقل ذلك .

ولما أعيد سؤاله محمداً : ألا يوجد شرعاً ما يعين معه أن يكون الأمر مبصراً ؟ أجاب : يقول الله تعالى : ﴿ فإيها لا تعسى الأبصار ولكن تعسى القلوب التي في الصدور ﴾ ولقد عين رسول الله عبد الله بن أم مكتوم الأعشى أميراً على المدينة في غزوة من الغزوات ، وكان دائماً يجله ويقره ويلقاه بقوله : أهلاً بمن عاتبني فيه ربي ... إلخ الإجابة على السؤال التالي . وهذه الإجابة لا تتفق مع الأحكام الشرعية لا جملة ولا تفصيلاً .. ذلك لأنه من الأمور المتفق عليها بين فقهاء المسلمين أن الشروط المعتبرة في الإمام أبي الخليفة أو الوالي الحاكم سبعة منها سلامة الخواص من السمع والبصر والنسب ليصح معها مباشرة ما يدرك بها ، وقد عبر ابن قدامة في المغنى في حديثه عن شروط القاضي : الكمال وهو نوعان كمال الأحكام وكمال الخلق ثم قل : أن يكون متكلماً ، سميعاً لأن الأخرس لا يمكنه النطق بالحكم ولا يفهم جميع الناس إشارته والأصم لا يسمع قول الخصمين ، والأعشى لا يعرف المدعى من المدعى عليه والمقر من المقر له والشاهد من المشهود له .

وهذا الشرط سنده أن القضاة^(١) الذين ورد ذكرهم في القرآن^(٢) كلهم كانوا من المبصرين ، وأن رسول الله ﷺ لم يعين قضاة إلا من أصحاب البصر أما ما أشار إليه الشاهد بالنسبة لابن أم مكتوم وقد كان أعشى واستخلفه رسول الله ﷺ على المدينة أكثر من مرة فذلك نقل غير صحيح ، ويدل على أن ابن أم مكتوم لم يستخلف أميراً وإنما استخلف إماماً للصلاة على ما جاء في كتب السيرة وغزوة بني سليم .

ولما قدم رسول الله ﷺ المدينة من بدر لم يبق إلا سبع ليال حتى غزا بنفسه - يزيد بنى سليم - واستعمل على المدينة سباع بن عرفة الغفاري أو ابن أم مكتوم ، وفي رواية أنى داود وأن استخلاف ابن أم مكتوم إنما كان

(١) تركوا القول في إمارة المسلمين إلى القول في القضاء .

(٢) من هم القضاة الذين ورد ذكرهم في القرآن ؟ وهل يندرج في يعقوب بن نوح بن إسحق بن

على الصلاة بالمدينة دون القضايا والأحكام، فإن الضرب لا يجوز له أن يعكف على الناس لأنه لا يدرك الأشخاص ولا ينبت الأعيان ولا يدري لمن يعكف ولا على من يعكف.

وجاء بالهاتم في ذات الغزوة: واستعمل على المدينة سباع بن عرفة الغفاري وعلى الصلاة ابن أم مكتوم، بل كل غزوة استخلف فيها ابن أم مكتوم فهو على الصلاة فقط بناء على أن قضاء الأعمى غير صحيح.

وفي سيرة ابن هشام واستعمل ابن أم مكتوم على الصلاة بالناس هذا وقد روى أبو داود وأحمد وابن حبان بسند حسن عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ استخلف ابن أم مكتوم يوم الناس وهو أعمى ولا تفيد كلمة «يوم» إلا الإمامة في الصلاة.

وإذا كانت هذه هي نصوص كتب السنة والسيرة وكلها ناطقة بأن ابن أم مكتوم إنما كان يستخلفه الرسول ﷺ في الصلاة، لإمامة الناس، وليس على الولاية على المدينة والقضاء فيها حال غيابه، كان ما أجاب به الشاهد غير دقيق وما استشهد به من واقعة ابن أم مكتوم لا يشهد له، بل ينقضه الثابت في كتب السنة والسيرة.

شروط المجتهد، وما يجب توافره في العالم الذي يتصدى للفتوى:

وجهت إلى الشاهد الأسئلة التالية :-

١ - ما هي الشروط الشرعية الواجب توافرها في عالم مسلم يتأهل

للفتوى؟

٢ - ما هو المطلوب للعالم من العلم حتى يفتى؟

٣ - ألا يشترط في المسلم الذي يكون له حق الفتوى أن يكون كاملاً في دينه وخلقه ولا يخشى في الحق لومة لائم؟

٤ - هل يوجد في جمهورية مصر العربية عدد من العلماء المسلمين تتوافر فيهم شروط الاجتهاد الشرعية؟

٥ - هل توجد إجازة رسمية للأزهر تعطى للحاصل عليها حق الإفتاء والاجتهاد؟

٦ - يفهم من إجابتك السابقة أن شهادات التخصص للأزهر الشريف
تفسح الطريق أمام الحاصل عليها للبحث والتنقيب ثم الاحتفاء؟

والظاهر من الأسئلة الثلاثة الأولى أنها في حمتها قد طلبت من الشاهد
بيان العناصر المؤهلة للفتوى، والمصادر التي يعتمد عليها، أو يأخذ منها، وما
يجب أن يكون عليه المتصدي للإفتاء .

وفيما يلي الإجابة عن ذلك... عن الأسئلة ١ . ٢ . ٣ . ومضمونها.
(من يتصدى للإفتاء؟)

من يتصدى للإفتاء في الإسلام؟

إن أمر الدين خطير وعظيم، من أجل هذا حرم الله القول فيه بغير علم،
بل وجعله في المرتبة العليا من التحريم، ذلك - والله أعلم - قوله
سبحانه: ﴿ قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم
والبغي بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً وأن تقولوا على
الله ما لا تعلمون ﴾ وذلك أيضاً - والله أعلم - قوله تعالى : ﴿ ولا تقولوا
لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب
إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون ﴾ .

ففي الآية الأولى : رتب الله الحكم في تشريعه المحرمات بادئاً بأخفها
الفواحش ثم ميّنا ما هو أشد الإثم والظلم - ثم بكبيرها ﴿ وأن تقولوا على
الله ما لا تعلمون ﴾ وهذا عام في القول في ذات الله وصفاته ودينه
وتشريعه .

وفي الآية الأخرى : أبان الله سبحانه أنه لا يجوز للمسلم أن يقول هذا
حرام وهذا حلال إلا إذا علم أن الله سبحانه وتعالى حرمه أو أحله وقد نبى
رسول الله ﷺ في الحديث الصحيح أميره « بريدة » أن ينزل عبده إذا
حاصرهم على حكم الله وقال : « فإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم
أم لا ، ولكن أنزلهم على حكمك وحكم أصحابك » وفي سنن أبي داود
من حديث مسلم بن يسار قال : سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله
ﷺ - « من قال على ما لم أقل فليتبوأ ثباتاً في جهنم ومن أفتى بغير علم

كان إثمهم على من أفناه ومن أشار على أخيه بأمر يعلم الرشد في غيره فقد
خافه ، ومن هذا نعلم خطر الفتوى بدون علم ، لأن الفتوى تعتبر شريعة
عامة تشيع بين الناس فتعم المستفتى وغيره ، فوجب الالتزام بالإفتاء
بنصوص الشريعة والتوقف إذا عجز البيان .

ولقد كان من ورع الأئمة المجتهدين إطلاق لفظ الكراهة على ما يروونه
محرمًا تحريزاً من القول بالتحريم الظاهر في أمر لم يقطع به نص شرعي
وخرجوا من مظنة الدخول في نطاق قول الله سبحانه : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا
أَنزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مَنزُوقٌ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى
اللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴾ الخلال ما أحله الله ورسوله والحرام ما حرمه الله ورسوله .

آراء فقهاء المذاهب في مدى الأهلية للإفتاء

ومن ثم كان حتماً أن تتوافر فيمن يتصدى للإفتاء الأهلية التامة وقد
اختلفت كلمة فقهاء المذاهب في مدى الأهلية للإفتاء .

ففي الفقه الحنفي : إنه لا يفتى إلا المجتهد .

فقد استقر رأي الأصوليين على أن المفتي هو المجتهد : فأما غير المجتهد ممن
حفظ أو يحفظ أقوال المجتهدين ، فالواجب عليه إذا سئل أن ينسب القول
الذي يفتى به لقاتله على جهة الحكاية عنه ، وطريق نقل أقوال المجتهدين أحد
أمرين :

الأول : أن ينقله من أحد الكتب المعروفة المتداولة نحو كتب محمد بن
الحسن وأمثالها من التصانيف المشهورة ، لأنه وقتئذ بمنزلة الخبر المتواتر
والمشهور .

الثاني : أن يكون له سند فيه بأن تلقاه رواية عن شيخه ..

وفي الفقه المالكي : قال ابن رشد في صفة المفتي : إن الجماعة التي
تنسب إلى العلوم وتتميز عن جملة العوام بالحفظ والفهم ثلاث طوائف .

الأولى : طائفة تبعت مذهب مالك تقليداً بغير دليل فحفظت مجرد أقواله وأقوال أصحابه في مسائل الفقه دون التفقه فيها للتعرف على صحيحها والبعيد عن سقيمها ..

الثانية : طائفة تبعت المذهب لما بان لها من صحة الأصول التي انبنى عليها وحفظت أقوال إمامه وأقوال أصحابه في مسائل الفقه معانيها وعلمت صحيحها وسقيمها ولكنها لم تبلغ درجة معرفة قياس الفروع على الأصول .

الثالثة : طائفة تبعت المذهب لما انكشف لها صحة أصوله لكونها عامة بأحكام القرآن والسنة عارفة بالناسخ والمنسوخ والمفصل والمجمل والعام والخاص والمطلق والمقيد جامعة لأقوال العلماء من الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار . حافظة لما كان موضع وفاق وما جرى فيه الخلاف ...

ولا تجوز الفتوى للطائفة الأولى وإن كان لها العمل بما علمت وللطائفة الثانية أن تفتى بما علمته صحيحاً من قول إمام المذهب وغيره من فقهاء .

أما الطائفة الثالثة فهي الأهل للفتوى عموماً :

وفي الفقه الشافعي : أن المفتين قسمان : مستقل وغير مستقل .

الأول : المفتي المستقل ، وشرطه معرفة أدلة الأحكام الشرعية من الكتاب والسنة والإجماع والقياس ، وما يشترط في هذه الأدلة ، ووجوه دلالتها واستنباط الأحكام فيها على ما هو مفصل في علم أصول الفقه ، واشتراط حفظ مسائل الفقه إنما هو في المفتي الذي يتأدى به فرض الكفاية ولا يشترط هذا في المستقل المجتهد .

الثاني : المفتي غير المستقل ، وهو المنتسب لأحد المذاهب ، تكون فتواه نقلاً لقول إمام المذهب أو أحد أصحابه المجتهدين ويتأوى به فرض الكفاية وله أن يفتى بما لانص فيه لإمامه تخريجاً على أصوله ، إذا توافرت فيه شروط التخريج وجملتها : علمه بفقه المذهب وأصوله وأدلته تفصيلاً ووجوه القياس .

أما من يحفظ مسائل فقه المذهب دون بصر بالأدلة والأقيسة ، فهذا لا

فحوز له الفتوى إلا بما يحده منقولا عن إمامه وتفريعات المجتهدين في المذهب ، وما لا يوجد منقولا ويندرج تحت قاعدة عامة من قواعد المذهب ، أو يلتحق بفرع من فروعه ظاهراً لما أخذ حازرت له الفتوى وإلا أمسك عنها .

وفى فقه مذهب الإمام أحمد بن حنبل : أن المجتهد الظن بالحكم لا يقلد غيره وأن من توافرت لديه أهلية الاجتهاد ولكنه لم يجتهد ، يختلف فيه ، والأظهر أنه لا يقلد ويلحق به من اجتهد بالفعل ولم يظن الحكم لتعارض الأئمة أو غيره .

أما المتسكن في بعض الأحكام دون البعض ، فالأشبه أنه يقلد لأنه عامي من وجه ويحتمل أن لا يقلد لأنه مجتهد من وجه وفى أعلام الموقعين لابن القيم : « ولما كان التبليغ عن الله سبحانه يعتمد العلم بما يبلغ والصدق فيه ، لم تصلح مرتبة التبليغ بالرواية والفتيا إلا لمن اتصف بالعلم والصدق فيكون عالماً بما يبلغ صادقاً فيه ويكون مع ذلك حسن الطريقة مرضى السيرة عدلاً فى أقواله وأحواله وأعماله متنشاه السر والعلانية فى مدخله ومخرجه وأحواله .

وأن يعلم قدر المقام الذى أقيم فيه ، ولا يكون فى صدره حرج من قول الحق والصدق به ، فإن الله ناصر وهاديه .

خمس خصال لازمة لمن يعرض نفسه للفتيا

وقد روى عن الإمام أحمد بن حنبل قوله « لا ينبغي أن يجيب المفتى فى كل ما يستفتى فيه ولا ينبغي للرجل أن يعرض نفسه للفتيا حتى يكون فيه خمس خصال .

إحداها : أن يكون له نية أى أن يخلص فى ذلك لله تعالى ولا يقصد رياسة أو نحوها .

الثانية : أن يكون على علم وحلم ووقار وسكينة ، وإلا لم يتمكن من بيان الأحكام الشرعية .

الثالثة : أن يكون قوياً على ما هو فيه وعلى معرفته .

الرابعة : الكفاية وألا ييغضه الناس ، فإنه إذا لم يكن كفاية احتاج إلى الناس وإلى الأخذ مما في أيديهم فيتضررون منه

الخامسة : معرفة الناس .. أى يجب عليه أن يعرف نفسية المستفتى ، وأن يكون ذا بصيرة نافذة يدرك بها أثر فتواه وانتشارها بين الناس .

ولقد أبرز الإمام الشاطبي ما ينبغي أن يكون عليه المفتى ، باعتباره هادياً ومرشداً وأن فتواه مدار لإصلاح الناس فقال : المفتى البالغ ذروة الدرجة هو الذى يحمل الناس على المعهود الوسط فيما يليق بالجمهور ، فلا يذهب بهم مذهب الشدة ، ولا يميل بهم إلى طريق الانحلال .

والدليل على صحة هذا أنه الصراط المستقيم الذى جاءت به الشريعة ، لأن مقصد الشارع من المكلف الحمل على التوسع من غير إفراط ولا تفريط ثم أورد الأدلة على هذا المذهب من سنة رسول الله ﷺ وأضاف أن الميل إلى الرخص فى الفتوى بإطلاق يكون مضاداً للسبيل على التوسط كما أن الميل إلى التشديد مضاد له أيضاً .

ومن ثم كان على المفتى أن يعالج حال الناس بالرخص التى سهل الله بها لعباده كإباحة المحظورات عند الضرورات . فإذا أدت العزيمة إلى الضيق كانت الرخصة أحب إلى الله من العزيمة ﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾ ﴿ وما جعل عليكم فى الدين من حرج ﴾ والذى يحذره المفتى أن يتحرى الفتوى بالقول الذى يوافق هوى المستفتى ، لأن اتباع الهوى ليس من المشقات التى يترخص بسببها .

والخلاف بين المجتهدين رحمة ، والشريعة حمل على الوسط ، لا على مطلق التخفيف ولا على مطلق التشديد ، ثم قال الشاطبي : إذا ثبت أن الحمل على المتوسط هو الموافق لقصد الشارع ، وهو الذى كان عليه السلف الصالح ، فلينتظر المقلد أى مذهب كان أجرى على هذا الطريق ، فهو أحق بالاتباع وأولى بالاعتبار ، وإن كانت المذاهب كلها طرقاً إلى الله ولكن الترجيح فيها لا بد منه لأنه أبعد من اتباع الهوى .

هذا ، فإذا كان المفتى لم تتوافر لديه أدوات الاجتهاد وشروطه فهل له أن يتخير من أقوال فقهاء المذاهب ما يكون أيسر للناس ؟

لا نزاع في أن المفتى إذا استطاع أن يميز بين الأدلة ويختار من فقه المذاهب المنقولة نقلاً صحيحاً على أساس الاستدلال كان له أن يتخير في فتواه ما يراه مناسباً ولكن عليه أن يلتزم في هذا بأربعة قيود .

الأول : ألا يختار قولاً ضعيف سنداً ..

الثاني : أن يختار ما فيه صلاح أمور الناس والسير بهم في الطريق الوسط دون إفراط أو تفريط .

الثالث : أن يكون حسن القصد فيما يختار مبتغياً به رضا الله سبحانه ، متقياً غضبه ، وغير مبتغٍ إرضاء حاكم أو هوى مستفت .

الرابع : ألا يفتى بقولين معا على التخيير مخافة أن يحدث قولاً ثالثاً لم يقل به أحد ، ولا يجوز الفتوى في علم الكلام .. بل ينهى عنها ، ولا يجوز للمفتى أن يفتى فيما يتعلق باللفظ كالطلاق والأيمان والأقارير بما اعتاده هو من فهم تلك الألفاظ أو بمعناها لغة وإنما عليه أن يتعرف عرف أهلها والمتكلمين بها ويعملها على ما اعتاده وعرفوه ، وإن كان الذي اعتاده مخالف لحقائق هذه الألفاظ اللغوية ، لأن الأيمان وأمثاله مبناها العرف بمعنى أن ما تعارف عليه الناس من معنى اللفظ مقدم على حقيقته المهجورة ، وتحقيق المفتى أن يكثر الدعاء بالحديث الصحيح « اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل فاطر السموات والأرض ، عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون . أهدني لما اختلفت فيه من الحق بإذنك إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم »

ويقول إذا أشكل عليه شيء « يا معلم إبراهيم علمني » للخبر الوارد في ذلك .

المصادر التي يعتمد عليها المفتى والقاضي غير المجتهد :

قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام : وأما الاعتماد على كتب الفقه

الصحيحة الموثوق بها فقد اتفق العلماء في هذا العصر على جواز الاعتماد عليها لأن الثقة قد حصلت فيها ، كما تحصل بالرواية ولذلك ، فقد اعتمد الناس على الكتب المشهورة في السحر والنعة والطب وسائر العلوم لحصول الثقة وبعد التدليس .

ومن اعتقد أن الناس قد اتفقوا على الخطأ في ذلك فهو أولى بالخطأ منهم . ولولا جواز ذلك لتعطل كثير من المصالح .

ومثل هذا ذكره القرافي في كتابه الأحكام في تمييز الفتيا عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام قال : كان الأصل يقتضي ألا تجوز الفتيا إلا بما يرويه العدل عن المجتهد الذي يقلده المفتي حتى يصح ذلك عند المفتي كما تصح الأحاديث عن المجتهد ، لأنه نقل في دين الله في الموضعين ، وعلى هذا كان ينبغي أن يحرم ذلك غير أن الناس توسعوا في هذا العصر فصاروا يفتون من كتب يظالعونها من غير رواية وهو خطر عظيم في الدين وخروج عن القواعد غير أن الكتب المشهورة لأجل شهرتها بعدت بعداً شديداً عن التحرير والتزوير فاعتمد الناس عليها اعتماداً على ظاهر الحال .

ونقل المواق في التاج والإكليل قول ابن عبد السلام : مواد الإجتihad في زماننا أيسر منها في زمن المتقدمين لو أراد الله بنا الهداية . وقال الكمال بن الهمام الحنفى : إن طريق النقل عن المجتهد أحد أمرين : أما أن يكون له سند فيه أو يأخذه عن كتاب معروف تناولته الأيدي نحو كتب محمد بن الحسن لأنه بمنزلة الخبر المتواتر أو المشهور ، وبمثل هذا قال ابن نجيم المصرى الحنفى في كتابه البحر الرائق شرح كنز الدقائق التحقيق من الصلاحية للفتوى : روى الخطيب أبو بكر الحافظ البغدادى بسنده عن أنى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « يخرج في آخر الزمان رجال - وفي رواية قوم رءوس جهال يفتون الناس فيضلون ويضلون » .

وروى بسنده أيضاً عن مالك قال : « أخبرنى رجل أنه دخل على ربيعة ابن عبد الرحمن فوجده يبكى فقال : ما يبكيك ؟ وارتاع لبكائه فقال : أدخلت عليك مصيبة ؟ فقال : لا ولكن استفتى من لا علم له وظهر في الإسلام أمر عظيم » .

ثم عقب الشيخ أبو بكر الحافظ رحمه الله بقوله : ينبغي لإمام المسلمين أن يتصفح أحوال المفتين ، فمن كان يصلح للفتوى أقره عليها ومن لم يكن من أهلها منعه منها ، وتقدم إليه بالألا يتعرض لها وأوعده بالعقوبة إن لم ينته عنها وقد كان الخلفاء من بني أمية ينصبون للفتوى بمكة في أيام الموسم قوماً يفتونهم ويأمرون بالألا يستفتى غيرهم .

وروى أيضاً بسنده عن محمد بن سماعة قال : سمعت أبا يوسف يقول : سمعت أبا حنيفة يقول : من تكلم في شيء من العلم وتقلده وهو يظن أن الله لا يسأله عنه ، كيف أفنيت في دين الله ؟ فقد سهلت عليه نفسه ودينه .

وفي ذات الموضوع أيضاً قول الإمام أبي حنيفة : لولا الفرقُ من الله تعالى أن يضيع العلم ما أفنيت أحداً يكون له المهناً وعلى الوزر .

وقد نقل ابن نجيم الحنفى في البحر الرائق عن الروض أنه ينبغي للإمام أن يسأل أهل العلم المشهورين في عصره ممن يصلح للفتوى لمنع من لا يصلح ويتوعده بالعقوبة إذا عاد .

كما نقل البيهقي الحنبلى في كتابه كشف القناع قول الخطيب البغدادي : وينبغي للإمام أن يتصفح أحوال المفتين ، فمن صلح للفتيا أقره ومن لا يصلح نهاه ومنعه وحكى ما نقل عن الإمام مالك من أقوال في هذا الشأن .

ومن هذا الفقه نستبين أن الفتوى خطيرة الأثر . وقد قيل : إن حكم الله ورسوله يظهر على أربعة ألسنة : لسان الراوى ، ولسان المفتى ، ولسان الحاكم (القاضى) ، ولسان الشاهد .

فالراوى يظهر على لسانه حكم الله ورسوله ، والمفتى يظهر على لسانه معناه وما استنبطه من لفظه والحاكم يظهر على لسانه الإخبار بحكم الله وتنفيذه ، والشاهد يظهر على لسانه الإخبار بالسبب الذى يثبت حكم الشارع^(١) .

(١) وأنا شاهد بالجنة شيخ الأزهر الشيخ جاد الحق على حاد الحق !!!!

والواجب على هؤلاء الأربعة أن يحرموا بالصدق المستند إلى العلم
فيكونوا عالمين بما يخبرون به صادقين في الأخبار به ، ومن التزم الصدق
والبيان منهم في مرتبته نوره الإله في علمه وورقه ودينه وديناه ، وكان مع
النبيين والصادقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا ، ذلك الفصل
من الله وكفى بالله علما .

هذه هي الشروط الواجب توافرها في المفتي :

والخلاصة : أنه يتعين على من ينظر في الأدلة الشرعية لاستنباط
الأحكام منها سواء كان مجتهداً مطلقاً أو مقيداً أن تتوفر فيه الأمور التالية

أولاً : الشروط العامة : وهي البلوغ والعقل والإسلام

ثانياً : شروط المجتهد المطلق : أن يعرف اللغة العربية معرفة تمكنه من
تفسير القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، وكما قال الإمام الغزالي في
ذلك : حتى يميز بين صريح الكلام وظاهره ومجمله وحقيقته ومجازه وعامه
وخاصة ومحكمة ومتشابهة ومطلقة ومقيدة ونصه وفحواه ثم قال : « وعلى قدر
فهم الباحث في الشريعة لأسرار البيان العربي تكون قدرته على فهم واستنباط
الأحكام الشرعية من نصوصها » هذا وليس المراد من العلم باللغة العربية
واشترط هذا في المجتهد أن يكون حافظاً وجامعاً كالمقدمين من أئمة اللغة إنما
المراد أن يكون فهمه صحيحاً على وفق أساليب اللغة .

٢ - أن يكون على علم بالقرآن الكريم ، لأنه الأصل في التشريع
الإسلامي بأن يفهمه لغة وشريعة ويحيط به ، ولا يشترط حفظه لجميع آيات
الكتاب الكريم ، بل يكفيه في ذلك أن يعرف مواضع آيات الأحكام الشرعية
العملية في القرآن الكريم .

وقد عني بعض العلماء بجمع آيات الأحكام وتفسيرها في كتب خاصة ،
ومنهم أبو بكر أحمد بن علي الجصاص المتوفى سنة ٣٧٠ هـ وأبو بكر بن العربي
المتوفى سنة ٥٤٣ هـ وأبو عبد الله القرطبي المتوفى سنة ٦٧١ هـ في كتابه الجامع
لأحكام القرآن ، وقد اختص آيات الأحكام بمزيد من العناية بأبان الأحكام
المستفادة من كل آية منها مع بيان مذاهب العلماء .

وبذلك جعلوا الأزهر قبلة علمية ، ومنازة إسلامية في العالم كله حتى
مدحهم أمير الشعراء بما لم يمدح بمثله الملوك ، لهذا الجهاد الحليل في العلم
والعمل جميعا ، فقال رحمه الله :

واخشع مليا واقض حق أئمة طلوعوا به زهرا وماجوا أبجرا
من كل بحر في الشريعة زاهر ويريكه الخلق العظيم غضنفر
كانوا أجل من الملوك جلالة وأعز سلطانا وأعظم مظهرا
زمن المخاوف كان فيه جنابهم حرم الأمان وكان ظلهم الذرا

فلم يكن مصادفة أن يقارع العلماء الظلم والطغيان ، وإنما كان تطبيقا
وتحقيقا وصدعا بأمر الله وكتابه .

ولم يكن مصادفة أن يقود العلماء الثورات المتتالية على « نابليون » وهو
يحتل أرضهم بجيوش هائلة .

بل لم يكن غريباً أن يقتل سليمان الخلي — وهو طالب أزهرى من
الشام — « كليبر » خليفة « نابليون » لأنه يدنس أرضا إسلامية ، لا أرضا
قومية .

ومن هنا استحق علماء الأزهر مكانتهم العظيمة ، فكانوا أجل من
الملوك ، لأنهم قاموا بأمانة الله في أرض الله دعوة ، وجهادا ، وعلما ،
وعملا .

ثالثا : أوضاع مقلوبة :

ثم تسلت الدسائس السياسية ، والمصالح الشخصية إلى هذا الحصن
العريق فقادته إلى وضع بئيس غير مسبوق في تاريخه الطويل مع الأسف
الشديد !!

لقد انتهى الأمر بالأزهر إلى أن صار في أعين الناس وكأنه بوق تنفخ فيه
السلطة — أى سلطة — كلما حزبها أمر ، ثم تهمله بعد ذلك ولا تلقى له

وقد عنى فقهاء كثيرون بجمع الآراء في دراستهم الفقهية ، فمنهم من جمع أقوال الصحابة واختلافهم ومنهم من جمع أقوال فقهاء الأمصار ، من هذه الكتب : المغنى لابن قدامة الحنبلي ، والمغلي لابن حزم الأندلسي والمهذب للشيرازي وشرحه للنووي ، وشرح سنن الأحكام ، ونداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد .

٥ - معرفة القياس :

قال الإمام الشافعي : إن الاجتهاد هو العلم بأوجه القياس وطرائقه ..
ويقتضى ذلك معرفة ثلاثة أمور :

أولها : العلم بالأصول من النصوص والعلل التي قامت عليها أحكام هذه النصوص .

ثانيها : معرفة قوانين القياس وضوابطه ، مثل أوصاف العلة .

ثالثها : معرفة الطرق التي سلكها السلف في تعرف علل الأحكام والأوصاف التي اعتبروها أساساً لاستخراج الأحكام الفقهية .

٦ - معرفة مقاصد الأحكام :

وتتمثل هذه المقاصد في الشريعة الإسلامية في الرحمة بالعباد ، إذ هي المقصد الأصلي للرسالة المحمدية ، يشير إلى هذا قوله تعالى ﴿ وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين ﴾ وهذه الرحمة التي جاءت في هذه الآية على سبيل الحصر رحمة عامة اقتضت أن تكون شريعة الإسلام قائمة على رعاية المصالح بالمراتب الثلاث : الضروريات ، ثم الحاجيات ثم التحسينات وكذلك اقتضت تخيير اليسر ورفع الحرج .

٧ - العلم بأصول الفقه مع صحة الفهم .

وبدون ذلك لا يصل الفقيه إلى استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية ومع كل ذلك لا بد من صحة الفهم وحسن التقدير ، لأن ذلك

أداة المجتهد الذاتية التي تمكنه من استخدام كل المعلومات والعلوم التي حصلها.

هل في مصر علماء تتوافر فيهم شروط الإفتاء ؟

وبعد أن أوضحنا فيما سبق ما يتعلق بالأسئلة الأولى الموجهة إلى الشاهد عن الشروط الواجب توافرها فيمن يتصدى للفتوى وما يجب أن يكون عليه المسلم الذي له حق الفتوى من أهلية علمية وخلقية ودينية^١ نتحدث عن باقي الأسئلة التي وجهت للشاهد في هذا الصدد وهي :

- هل يوجد في جمهورية مصر العربية عدد من العلماء الذين تتوافر فيهم شروط الاجتهاد الشرعية ؟

- هل توجد إجازة رسمية للأزهر تعطى للحاصل عليها حق الإفتاء والاجتهاد ؟

يفهم من إجابتك السابقة أن شهادات التخصص للأزهر الشريف تفسح الطريق أمام الحاصل عليها للبحث والتقيب ثم الاجتهاد ؟

وواقع الأمر أن التعرف على هؤلاء العلماء الذين تتوافر فيهم شروط الاجتهاد شرعاً أمر ليس باليسير ، ومع هذا فإنه يوجد من أعضاء مجلس مجمع البحوث الإسلامية نخبة من العلماء المؤهلين للاجتهاد بشروطه سالفة الذكر . كما يتوافر لدى الكثير من العلماء الأهلية للفتوى فيما يطرأ للناس من أمور دينهم المنصوص عليها في العبادات والمعاملات التي يمكن الرجوع في شأنها إلى مصادرها الموثوق بها من كتب الفقه الإسلامي وأصوله التي مارسوها دراسة وتديساً واستظهروا مصطلحاتها . هذا وقد درجت القوانين المنظمة للأزهر على النص على الصلاحية للإمامة والخطابة والتدريس في المساجد والقرى والأمصار للجائز على شهادة العالمية وتولى وظائف القضاء والإفتاء إذا كان حنفى المذهب .

(١) وهكذا فصلنا في مقام البحث والدرس وأحملت في مقام الشهادة .

ونص القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ على إنشاء كليات الشريعة وأصول الدين واللغة العربية وإنشاء أقسام التخصص لها .

كما نص على الشهادات الدراسية التي تمنحها هذه الكليات وأقسام التخصص وعلى أن الحائزين للشهادة العالمية يكونون أهلاً للتدريس في المساجد ووظائف الخطابة والإمامة وأن الحائرين لشهادة العالمية من قسم التخصص في التدريس يكونون أهلاً للتدريس في المعاهد الدينية وفي مدارس الحكومة ، وأن الحائزين لشهادة العالمية من قسم التخصص في القضاء يكونون أهلاً للوظائف القضائية بالمحاكم الشرعية والإفتاء ، وإن الحائرين لشهادة العالمية من قسم التخصص في الوعظ والإرشاد أهل لوظائف الوعظ والإرشاد .

ولا شك أن أهلية القيام بهذه المهام الفنية الدينية أو العلمية الثابتة بتلك القوانين تستتبع أهلية الإفتاء للعامة في الأمور الدينية من هؤلاء العلماء الذين حصلوا على تلك الشهادات الدراسية ومارسوا وتمرسوا بعلوم الشريعة .

مهام الدعوة للعلماء المؤهلين

هذا وقد صدر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها ونص في المادة ٣٠ على أن من مهام جامعة الأزهر ان « .. وتعمل على تزويد العالم الإسلامي والوطن العربي بالعلماء العاملين الذين يجمعون إلى الإيمان بالله وبالثقة والنفس وقوة الروح والتفقه في العقيدة والشريعة ولغة القرآن كفاية علمية وعملية ومهنية لتأكيد الصلة بين الدين والحياة والربط بين العقيدة والسلوك .. »

وهذا النص يستتبع أن يتولى هؤلاء العلماء مهام الدعوة إلى الله بالوعظ والإرشاد والافتاء وذلك بعد أن يكونوا قد تأهلوا بالدراسة التخصصية والممارسة العملية فوق ما ينبغي توافره من حسن الفهم والقصد وقوة الدين مما يتحتم أن يكون عليه العالم المتخصص في علوم الإسلام وشريعته حيث أشار القرآن الكريم إلى أن هذا العالم المتخصص هو المراد للمسلمين في

الفتوى والتعليم .. ﴿ ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه
الذين يستنبطونه منهم ﴾ وقوله تعالى .. ﴿ فلولوا نفر من كل فرقة منهم
طائفة ليثقفوها في الدين ولينبذوا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلمهم
يحذرون ﴾ .

فهذه النصوص وغيرها ترحص للعالم الذي تأهل ومارس العلوم الشرعية
أن يقول للناس في الإسلام قولاً حسناً ، وبذلك تكون هذه الشهادات مجرد
مسوغ للممارسة ، مع الاستمرار في الدراسة ، وصولاً إلى الإجازة
والتمعق في الفهم والاستيعاب أملاً في حسن التطبيق لأحكام الإسلام ، كما
تشير إليه هذه الآيات من القرآن الكريم ، وكما جرى عليه أصحاب رسول
الله ﷺ فما كان يتصدى للفتوى ويأمر بالحكم الشرعي إلا من تأهل لذلك
بملازمة الرسول والاستماع إليه ، واشتهر بحسن الفهم وقوة الحفظ والمعرفة
بمقاصد الشرع ، وإلا فكم من طبيب أجهز على مريضه بسوء طبه ، وقلة
خبرته ، وانحرافه عن فهمه ، فيحذر الذين يخافون عن أمر الله ، ويقولون
في الإسلام بغير علم ، ﴿ وليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو
يصيبهم عذاب أليم ﴾

ذلك ما أبحث إليه المذكرة الإيضاحية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ حيث
تحدثت عن ذات المادة ٣٠ منه في شأن مهمة جامعة الأزهر فقالت :
« تعمل على تزويد العالم الإسلامي والوطن العربي بالعلماء الذين يجمعون
الشفقة في العقيدة والشريعة ولغة القرآن كفاية علمية وعملية ومهنية تؤهلهم
للمشاركة في كل أنواع النشاط والإنتاج والريادة والقدوة الطيبة والدعوة
إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة ..

ونص المادة يعطى - بصفة عامة ، وعلى ما أفصحت عنه المذكرة
الإيضاحية في هذه الفقرة وغيرها - الإطار العام الذي ارتآه القانون لمهمة
العلماء الذين يتخرجون في جامعة الأزهر في مجال العمل العام في الثقافة
والدعوة والإفتاء إلى جانب العمل الوظيفي التخصصي المنوط بهم ، والذي
حددت القوانين الأخرى ، فهذا النص في حملته وعمومه قد حوى ما

أشارت إليه القوانين السابقة على هذا القانون من مهام لعلماء الأزهر التي أشير إليها فيما سبق .

قانون الأحوال الشخصية والعلماء الثلاثة

رابعاً- قانون الأحوال الشخصية رقم ٤٤ لسنة ٧٩ وحديث الشاهد عنه .

لقد قال الشاهد : إن العلماء الثلاثة الذين أيدوا قانون الأحوال الشخصية المرقوم قد اجتهدوا في موضع النص مع أنه من المقرر أنه لا اجتهد مع النص ، وبذلك عطلوا النص ، وحفظوا المباح شرعاً وأباحوا المحظور شرعاً ، وليس هذا خلافاً في الرأي ، وإنما خطأ ترتب عليه تعطيل النص الشرعي « القرآن » برأى شخصي لا سند له .

والشاهد إنما يتحدث عن نص الفقرة الثانية من المادة « ٦ مكرر » من القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ التي حرت بأنه « ويعتبر إضراراً بالزوجة اقتران زوجها بأخرى بغير رضاها ولو لم تكن اشترطت عليه في عقد زواجها عدم الزواج عليها ، وكذلك إلحاق الزوج على زوجته الجديدة أنه متزوج بسواها ، وهذا النص جاء استمراراً لما جرى عليه التشريع في مصر منذ صدور القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ومن بعده القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بإجازة طلب التطلاق للضرر وغيره مما استفاد هذان القانونان من أقوال من غير فقه المذهب الحنفي الذي يعد القانون الموضوعي لمسائل الأحوال الشخصية على نحو ما جرت به عبارة المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ .

وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية للقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ :
ولما كانت مشكلة الجمع بين أكثر من زوجة مشككة اجتماعية فإن المشروع رأى اعتبار الجمع من قبيل إيذاء الزوجة أو الزوجات القائم

(١) هل فيما أباحه الله من تعدد الأزواج « الزوجات » يتروطه الشرعية ضرر ؟؟

رواجهن فعلاً فأعطاهما وأعطاها الحق في طلب التفريق^(١) ، إذا أخفى الزوج وقت الزواج الحديد أنه متزوج ، وما اختاره المشروع بمنزله بأنه في نطاق الشريعة ، ولا يخرج على أصولها^(٢) ، وهو في الوقت ذاته لا يبقى على مشكلة تعدد الزوجات إلا برضا الزوجات أنفسهن ، ومستند هذا ما أوضحه ابن القيم تخرجاً على قواعد الإمام أحمد رحمه الله وقواعد فقه أهل المدينة بناء على الحديث الشريف الذي رواه مالك في موطأه وأخرجه ابن ماجة والدارقطني في مسندهما ، وهو قاعدة من قواعد الإسلام ، فقد أوتي رسول الله ﷺ حوامع الكلم فقال « لا ضرر ولا ضرار »^(٣) .

وهذه قاعدة من أركان شريعة الإسلام تشهد لها نصوص كثيرة من الكتاب والسنة ، وهي سند لمبدأ الاستصلاح في درء المفاسد وجلب المصالح ، وهي عدة الفقهاء وعمدتهم وميزانهم في تفعيد الأحكام الشرعية للحوادث يأخذ منها الفقه في كل زمن ما يظهر صنوف الضرر والضرار .

وحين نعود إلى الفقه المالكي نجد أنه قد تواردت الكتب على هذه القاعدة في شأن الطلاق وإن اختلفت في بيان الأمثلة بين مقل منها ومكثر ، فهي أمثلة للقاعدة وليست حصراً لأحكامها ولا لمدى انطباقها بل ذلك إلى حوادث الزمن ومقتضيات الأحوال ، ففي الفقه قول بعضهم^(٤) « ولا التطلاق طلبة بائنة بثبوت الضرر ، وإن لم يتكرر ، ومثلوا له بقولهم : كقطع كلامه عنها أو تولية وجهه عنها في الفراش » .

وجاء في مواهب الجليل شرح مختصر خليل وعلى هامشه كتاب التاج والإكليل : « ولها التطلاق للضرر ، قال ابن فرحون في شرح ابن الحاجب : الضرر قطع كلامه عنها وتحويل وجهه في الفراش عنها^(٥) ، وإيثار

(١) لا بأس أن يكون التفريق بطريق الخلع لا بطريق التطبيق على الزوج والفرق بينهما كبير والأول حلال مشروع والثاني باطل قطعاً وهو ما أتاحه الغالبون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ .

(٢) كذب واقتراء أدائه تقرير مفوض الدولة ورجع عنه أخيراً مجلس الشعب .

(٣) إذا كان التعدد ضرراً وضراراً فلما ذا فعله رسول الله ﷺ .

(٤) أين المصطوف عليه . وما هذا الكلام الممزق ؟

(٥) ما معنى وإهزروهن في المضاجع ؟

امراً عليها ، وضربها ضرباً مؤلماً ، وليس من الضرر معها من الحمام
والنزهة وتأديبها على ترك الصلاة وفعل الشرى . وفي ذات الموضوع من
الهامش من كتاب التاج والإكليل - بعد نقل مثال ما سبق - قال : والنظر
إذا كان لها شرط في الضرر ، قال في السليمانية : إذا قطع كلامه عن
الزوجة أو حول وجهه عنها في فراشها ، فذلك من الضرر بها ، ولها الأخذ
بشرطها . وقال والمتطى إذا أثبت أنه يضر زوجته وليس لها شرط ، فقل
إن لها أن تطلق نفسها ، وإن لم تشهد البينة ب تكرار الضرر . قال : ويستوى
على القول الأول من شرط الضرر ومن لم بشرط .

وهذه قاعدة فقه للإمام مالك ومبها يتضح ما قاله المذكرة الإيضاحية
من أن هذه المادة تخرج على قواعد أهل المدينة ، و فرق بين التخرج والنص .
وفي فقه الإمام أحمد بن حنبل جاء في كتاب المغنى لابن قدامة بعنوان
مسألة :

وإذا تزوجها وشرط لها ألا يخرجها من دارها وبلدها فلها شرطها ، لما
روى عن النبي ﷺ إنه قال : « إن أحق ما أوفيت به من الشروط ما
أستحلهم به الفروج » .

وإن تزوجها وشرط لها ألا يتزوج عليها فلها فراقه إذا تزوج عليها ، وبعد أن
تحدث ابن قدامة في الشروط في النكاح وبيان المخالفين والمذاهب في هذا الموضوع
قال وقولهم إن هذا يحرم الحلال ، قلنا : لا يحرم حلالاً ، وإنما يثبت للمرأة خيار
الفسخ إن لم يف لها ، وقولهم : ليس من مصلحته «أى العقد» قلنا : لا نسلم
ذلك . فإنه من مصلحة المرأة ، وما كان من مصلحة العاقد ، كان من مصلحة
عقده .. ولا شك أن هذه القول من فقه المذهبيين تشير إلى أن هذا الحكم جاء
تخرجاً على قواعد الأمامين الجليلين ، مالك وأحمد بن حنبل ، بل إن الفقه
المالكي يجيز للزوجة في حال الضرر وثبوته «الطلاق» ولو لم تشرطه ،
والتخرج غير النص ، وهو اصطلاح أصولي . ومؤداه أن ما تهدي إليه قواعد
فقه المذهب أو فروعه يجرى عليه حكمها وغير كالتصوص .

هل حقاً أعملوا الرأى فيما فيه نص

وإذا كان ذلك^(١) فإن ما أثاره الشاهد الشيخ صلاح أبو إسماعيل بقوله :
« إسم أعملوا الرأى فيما فيه نص ، مما ترتب عليه حظر المباح ، وإباحة
المحظور »...

يعتبر هذا القول منه ادعاء لا سند له ، ولا أساس له من الصحة ..
هذا فضلاً عن أن الضرر المعنى في هذا الحكم معياره شخصي ، ولما كانت
المرأة سريعة الانفعال غالباً ، فقد وقت لها القانون فترة تنزوى فيها وبعدها
عاطفتها ، وقد يذهب غضبها ، وتستقر مع زوجها بالرغم من تزوجه بأخرى
فليس الضرر - وإن افترض النص وقوعه - إلا مجزئاً لطلبها التخليق إذ لم يجعل
النص ذات العقد - عقد الزواج بالأخرى - فرقاً بين الزوجين^(٢) .

وقد يقال - وقد قيل فعلاً - إن هذا لم يفعله رسول الله ﷺ ولا
أصحابه ولا التابعون ، وذلك حق واقع ، لأن هؤلاء كانوا يتزوجون
علانية^(٣) بل كان أحدهم يزوج ابنته أو أخته إلى صاحبه وترضى الأولى أو
الأوليات - شأن البيعة فإذا امتد الزمن وجاءت زوجة لا ترضى بأن تكون
لها ضرة ، قيل لزوجها ، بل أمسكها وقل لها من الحتم أن تكون لك هذه
الضرة ، ونهتد بذلك القواعد العامة في الإسلام دفع الضرر والضرار .
﴿ لا ضرر ولا ضرار ﴾ ﴿ ولا تمسكوهن ضراراً لعتدوا ﴾^(٤) فليس

(١) لم يكن ذلك صحيحاً .

(٢) لكن النص القانوني ألزم القاضي أن يحكم بالطلاق وإن رفض الزوج ذلك متى طلبته الزوجة
الأولى دون أن تتوفر الأسباب الشرعية

(٣) إن العلانية تتحقق بشهادة شاهدي عدل .. وهذا الشرط قائم وإن أخفى الزوج عن امرأته
الأولى لسبب أو الآخر .

(٤) أفما شرعه ﷺ ضرر ؟ أفما شرعه الله ضرر ؟ ما هكذا هو الإمساك ضراراً ؟ ولا حول ولا
قوة إلا بالله العلي العظيم !!!

من العشرة بالمعروف المأمور بها في القرآن لإمسك الزوجة بالرغم عنها ،
وليست كل زوجة تقبل أن تكون لها شريكة أو شريكات في زوجها^(١) .

وذلك هو الأساس الفقهي لنص المادة (٦ مكرر) من القرار بقانون رقم
٤٤ لسنة ١٩٧٩ ويبدو أنه لم يتضح في نظر الشاهد واحتفظ عليه أمر
الطلاق للضرر ، بالخلع ، وهذا الأخير له حكمه ومواقفه المبينة في محلها
من كتب الفقه ، فيرجع إليها خشية الإطالة ، كما يبدو أنه لم يستوعب
نصوص الفقه في هذا الموضوع^(٢) ، إذ قد أعمل القانون نصوص الفقه إعمالاً
أصولياً أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون وردت كل حكم إلى
مصدره . وننبه إلى أن الشاهد ومن نحا نحوه بالنسبة لهذا القانون ، إنما كان
المثير عندهم الإجراءات، التي صدر بها القانون قبيل انعقاد مجلس الشعب
والقصور العلمي^(٣) في شأن جواز استمداد الأحكام من مذاهب الفقه
الإسلامي أو عدم جوازه ، وهي مسألة أصولية تحدث عنها علماء أصول
الفقه تحت عنوان «التلفيق والتقليد» فليرجع من شاء إلى هذه القاعدة في
مصادرها .

هل الشاهد أفقه من سيدنا عمر؟

على أن الشاهد قد كرر كثيراً كلمة إن «الثلاثة الكبار» قد انتهوا إلى
تحريم ما أحل الله وإباحة ما حرم الله ، وتحدث كذلك عن المباح وحظره
وأضاف بالنص : المباح قسمان : مباح بنص شرعي ، وهذا النوع لا يجوز
لأحد ولو كان رسول الله ﷺ أن يخول هذا المباح إلى محظور ، أما المباح
للترخيص على إباحته فهو كالمأكولات والمشروبات وتنظيم شؤون المجتمع
بقوانين تضع قيوداً على دخول الجامعات أو الكليات أو نحو ذلك .

(١) لما أن تخرج من عصمته خلعا لا طلاقا .

(٢) رمتى بدائها وانسلت .

(٣) الحمد لله ان علماء الجامعة الأزهرية وغيرهم ظاهروا موقفى فهل هم قاصرون عن المستوى

العلمي الذى بلغه شيخ الأزهر ولجته ؟

والخلاف بيني وبينهم أنهم أعملوا الرأي فيما فيه نص فعملوا النص وترتب
على موقفهم حظر المباح شرعاً وإباحة المخطور شرعاً ... الخ .
وهذا الذي أفاض فيه الشاهد ، وردده - ومايرال - خطأ واضح يدل
على محارفته في هذا القول بغير تثبيت مما يقول : لقد نقل القرطبي في تفسيره
الجامع لأحكام القرآن أن عمر بن الخطاب منع كبار الصحابة من تزوج
الكنائيات وقال : **أما لا أحرمه ، ولكني أحتج بالإعراض** ^(١) عن الزواج
بالمسلمات ، وفرق بين كل من طلحة وحذيفة وزوجتيهم الكنائيتين ، مع
أن زواج المسلم بالكنائية مباح بنص قطعي محكم في القرآن في قوله تعالى
﴿ وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من
المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا آتيتموهن
أجورهم محصنين غير مسافحين ولا متخذي أخدان ﴾ ومع هذا النص
المحكم منع عمر الزواج بالكنائيات ، بل فرق بين من تزوج من الصحابة
وبين زوجته الكنائية ^(٢) .

أليس هذا حظرا لمباح بنص شرعي ، قرره ونفذه عمر ^(٣) .

فهل يرى الشاهد أنه أفقه في دين الله من عمر بن الخطاب ؟

إلا أن للعلماء في حظر المباح كلمة على من يتصدر لهذا الأمر ،
والحديث فيها أن يكون على علم بها ، وإلا صدق عليه قول الله ﴿ فمن
أظلم ممن افترى على الله كذبا ليضل الناس بغير علم ﴾ ومع هذا فإن
القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ لم يحظر المباح ، فلم يمنع الرجل المسلم من
الزواج بأكثر من واحدة ، وإنما أجاز للزوجة أو الزوجات اللاتي على عصمته
طلب الطلاق ^(٤) إذ تضررت أو تضررن من اقترانه بالأخرى عملاً

(١) وأنتم ماذا تحشون والتعدد في مجتمعنا يقل عن واحد كل أربعة آلاف وأن الأزمة الحقيقية هي
عجز الشباب عن الزواج وليست تعدد الزوجات .

(٢) أنتع عمر أم تبع عمدا النبي الأُمي الذي تزوج مارية القبطية وصفيّة اليهودية إعمالاً لنص
القرآن ؟

(٣) إما أن تكون الراوية مختلفة وأما أن يكون عمر محظوظاً .

(٤) ليس لها طلب الطلاق لهذا السب بل لها طلب العراق حلها ولو لغير سب .

بقواعد شرعية لإمامين مجتهدين - مالك ، وأحمد - مستندين لنصوص في القرآن والسنة ونسأل الله الهداية للصواب ..

الرأى الشرعى فى كامب ديفيد

خامساً : الصلح مع إسرائيل وإبرام المعاهدة معها :

قال الشاهد متحدثاً عن الرئيس السابق ، ثم يطلب الرأى فى كامب ديفيد ولا يقف عند حدود النص الشرعى ... إلخ .

وليبيان موقع كلام الشاهد من وجهة الفقه الإسلامى نقرر .

إن القرآن الكريم قد بين أن العلاقة الأساسية بين الناس جميعاً هى السلم وقد ردهم جميعاً إلى آدم وحواء ليشتيع بينهم المودة والتعاون على الخير باعتبار أنهم انحدروا من أصل واحد فقال سبحانه : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾

وكانت كلمة الإسلام إلى غير المسلمين أنهم إذا سلموا "سلموا" وكانوا سواسية مع المسلمين فى نظر أحكام الإسلام ، وأنه إذا وقعت الحرب بين المسلمين وغيرهم وجنح هذا العير "إلى السلم" وجب حقن الدماء لأن الحرب فى ذاتها ليست هدفاً فى الإسلام ، ذلك قول الله سبحانه ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ قال القرطبى فى كتاب الجامع لأحكام القرآن فى تفسير ضرر يدفعونه فلا بأس أن يبتدىء المسلمون إذا احتاجوا إليه ، وقد صالح رسول الله ﷺ أهل خيبر على شروط نقضوها "فنقض صلحهم ، وهادن قريشا عشرة أعوام

(١) فهل سالفنا الصهيونية أيها العقلاء ؟

(٢) هل جنحت الصهيونية إلى السلم أيها العقلاء ؟

(٣) كم نقضت الصهيونية من عهود ؟

حتى تقضوا عهده إلى أن قال : «وما زالت الخلفاء والصحابة على هذه
سبل التي شرحناها سالكة والوجوه التي شرحناها عاملة». ثم نقل قول
الإمام مالك رضي الله عنه : «تجوز مهادنة المشركين السنة والستين
والثلاث إلى غير ذلك».

ويقول القرطبي في التوقيف على تفسير الآيتين ٨٩ ، ٩٠ من سورة
النساء عقب قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ اعْتَذَرُواكُمْ فَلَمْ يقاتلواكم وألقوا إليكم
السلم فما جعل الله لكم عليهم سبيلاً ﴾ يقول القرطبي : في هذه الآية
دليل على إثبات المهادنة بين أهل الحرب وأهل السلام إذا كان في المهادنة
مصلحة للمسلمين .

وفي فتح الباري لابن حجر العسقلاني شرح صحيح البخاري في باب
المهادنة والمصالحة مع المشركين تعليقاً على الآية الكريمة .. ﴿ وإن جنحوا
للسلم فاجنح لها ﴾ ان هذه الآية دالة على مشروعية المصالحة مع
المشركين .

وفي نيل الأوطار للشوكاني في الحديث عن غزوة الحديبية : «إن
مصالحة العدو ببعض ما فيه ضيم على المسلمين جائز للحاجة والضرورة دفعاً
مخظور أعظم». ذلك الذي قال الشوكاني عن عقد صلح الحديبية الذي
انعقد بين رسول الله ﷺ وكفار قريش .

وفي سيرة الرسول وأصحابه نماذج كثيرة للمعاهدات مع غير المسلمين ،
فقد عقد الرسول ﷺ عهداً مع يهود المدينة وتحالف معهم في مبدأ
الهجرة إليها وعاهد خالد بن الوليد أهل الحيرة وصالحهم ، وصالح عمر بن
الخطاب أهل إيلياء وكان يستدعى زعماء غير المسلمين ويشاورهم .

وعلى هذا الأساس اتفق فقهاء المسلمين - على اختلاف مذاهبهم
الفقهية، على أن لرئيس الدولة المسلمة أن يهادن ويصالح محاربيه من غير

(١) هل حدث منهم ذلك يارحال العلم والدين ؟ أم يعتدوا على المسجد الأقصى ومسلمي فلسطين
ولبنان وسوريا ؟ أم يضربوا المفاعل الذري العراقي أم يتوسعوا في بناء المستوطنات ؟ أم يساندونهم العالم
وتساعدهم أمريكا بحق القيتو ؟ وكل ذلك بعد كامب ديفيد ؟ فأي جنوحهم للسلام ؟

المسلمين ويوقف الحرب معهم مادام هذا في مصلحة المسلمين . . . بعد
الفقهاء في كتبهم أبواباً أُنشئت فيها أحكام المهادنة والمصالحة مع غير
المسلمين ، وكان عمادهم فيما قرروا من أحكام قول الله سبحانه : ﴿ وَإِنْ
جَنَحُوا لِلْإِسْلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا ﴾ . . . وإلى صالح الرسول ﷺ مع أهل مكة عام
الحديبية .

واستظهر الفقهاء في أقوالهم أن الصلح والمهادنة (جهاد معنى) إذا كان
خيراً للمسلمين لأن المقصود هو دفع الشر الحاصل بالحرب .

ومن شاء الاستزادة في هذا الحكم فليراجع كتاب البحر الرائق لآب نجيب
ج ٥ ص ٧٨ وما بعدها ، وكتاب بدائع الصنائع للكاساني ص ٧ ص ١٠٨
وكتاب مجمع الأنهر ج ١ ص ٦٤٥ وهي من كتب فقه مذهب أبي حنيفة ،
والمغنى لابن قدامة الحنبلي ج ١٠ ص ٥١٧ وحاشية الدسوقي فقه مالك ج ٢
ص ٢٣٢ وحواشي تحفة المحتاج ج ٩ ص ٣٠٤ وكتاب قواعد الأحكام في
مصالح الأنام للعز بن عبد السلام الشافعي ج ١ ص ١٠٣ .

كامب ديفيد أعادت الأرض والثروة

فإذا عرضنا اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل « كامب ديفيد » على
قواعد الإسلام التي أصلها القرآن وفصلتها السنة وبينها فقهاء المذاهب
جميعاً - على نحو ما أشير إليه - نجد أنها قد انضوت تحت لواء الأحكام
الشرعية باعتبار أنه بمقتضاها عادت أرض مصرية مسلمة هي سيناء بعد أن
احتلتها إسرائيل في حرب ١٩٦٧ ، وعاد المواطنون المسلمون فيها إلى مصر ،
وعادت ثروات سيناء تستفيد بها مصر بدلاً من أن يستنزفها اليهود في
إسرائيل .

فهل استرداد الأرض والثروة مما يأمر به الإسلام أو مما ينهى عنه ،
وهل في هذا مصلحة محققة للمسلمين أو شر ماحق لاحق بهم ؟ . . . وهل
في عودة المواطنين الذين تحررت أراضيهم إلى دولتهم - مصر - ترعى
شئونهم من تعليم وصحة وتجارة ، بل تحفظ عليهم دينهم الإسلام وتؤدي

إليهم الدولة كل مسئوليتها نحوهم ؟ هل هذا أمر أمر به الإسلام أو مما نهي عنه ؟^(١)

وحين نعرض هذه المعاهدة في ضوء مسئوليات الحاكم المسلم في نظر الفقهاء المسلمين نجد أن رئيس مصر السابق قد نصح للأمة وقام بالمسئولية فحافظ على الرعية واسترد الأرض ، فحين وجد أن لا مندوحة عن الحرب حارب ، بعد أن استعد وأعد العدة ، وفلّوض وسالم حين ظهر أن لا مفر من السلم وأنه يستطيع الوصول إلى الحق سلماً لا حرباً .

والحرب في الإسلام ليست حرفة ولا غاية ، وإنما هي ضرورة دفاع أو وقاية . فما قال به الشاهد في صدد اتفاقيات كامب ديفيد - مع ظهور الضرورة الداعية إليها - لا سند له في فقه الإسلام^(٢) ، بل كلمة الفقهاء جميعاً تنفيه وتقر ما استقر وتم على نحو ما أشير إليه فيما سبق ، بل لعل الشاهد قد نقض إدعائه في شأن هذه المعاهدة حين استشهد في أقواله في ص ١١٧٨ بمعاهدة الرسول ﷺ مع يهود المدينة^(٣) وبموقف عمر في الامتناع عن الصلاة بالكثيثة بالقدس .

ولا بأس أن نعيد القول بأن الله سبحانه يحب اللين^(٤) في القول وفي الفعل . كما يجب الأخذ بالأسهل في أمور الدين والدنيا ومعاشرة الناس فإذا استعصت الحرب كوسيلة لاسترداد الحق ، وتيسر السلم كان هو الأولى .. وروى الطبراني والبيهقي أن رسول الله ﷺ قال : « إن الله جعل السلام تحية لأمتنا ، وأماناً لأهل ذمتنا »^(٥) .

(١) بآية أغلال وأفعال عادت هذه الأرض؟ وهل عادت محررة أم عادت بشروط مجحفة؟ وهل بقيت لنا سيادتنا على هذه الأرض؟ وهل بقيت لنا صلاتنا بإخواننا العرب والمسلمين أم اتخذنا عدو الله وعدونا أولياء؟

(٢) وإن ضاع المسجد الأقصى بأرجال العلم والدين؟

(٣) كيف وهي معاهدة لم تدر قبلها رضى الحرب بل كانت ابتداء تنظيم بين عنصرى الأمة في المدينة المنورة وعمر كان الفاتح المنتصر .

(٤) ألم يقل سبحانه ﴿ يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم عن الكفار وليجدوا فيكم غلظة ﴾ وعلموا أن الله مع الظفين ﴿ إن الله يحب اللين ﴾ في موضعه وليس بإطلاق .

(٥) فهل الصهيونية من أهل ذمتنا؟

سادساً : الأزهر وتقنين الأحكام الشرعية والمطالبة بتطبيقها :

سئل الشاهد : هل كان للأزهر الشريف أو مجمع البحوث الإسلامية نشاط بخصوص الشريعة الإسلامية وتطبيقها ؟

فأجاب الشاهد : الأزهر وأنا واحد من علمائه كان يؤمن بأن تطبيق الشريعة الإسلامية لا يتوقف على تقنينات ، إلى أن قال : تطبيق الشريعة الإسلامية في نظرنا نحن رجال الأزهر لا يحتاج إلا إلى الرأس الذي يستوعب القرآن والسنة وعرف بقدرته على الاستنباط وذلك كله في إطار من التقوى والورع . لذلك كان الأزهر ولا يزال يستنكر تعليق التطبيق على التقنين .

والشاهد يتحدث بهذا المنطق المتناقض^(١) (عن نفسه) وليس عن الأزهر ، فإن الأزهر يسعى لتطبيق الأحكام الشرعية في كل أمور الحياة في مصر وغيرها من الأقطار الإسلامية بمنطق الإسلام لأن الأزهر ليس غائبا عما تعرضت له مصر من استعمار عسكري وثقافي وقانوني منذ أكثر من قرن من الزمان ، والأزهر لا يميل ولا يتراخى عن السعي في هذا السبيل بالحكمة والموعظة الحسنة ونداءاته مستطورة في قلوب الشعب وفي صحفه وكتبه ، وسيظل يوالى المسعى بعون الله حين تصير كلمة الله هي العليا في هذا البلد وغيره من بلاد المسلمين في إطار الدعوة الإسلامية الرشيدة التي جاء بها القرآن ﴿ ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن ﴾ .. ومع ذلك فإننا نوضح للشاهد وغيره أنه يكفي تناقضه في قوله هذا دليلا على ضرورة التقنين^(٢) تمهيدا للتطبيق الصحيح المشروع .

ولنفذ إلى قول الشاهد في هذا الموضوع : « تطبيق الشريعة الإسلامية في نظرنا نحن رجال الأزهر لا يحتاج إلا إلى الرأس الذي استوعب القرآن والسنة وعرف بقدرته على الاستنباط » . أليس هذا القول أدعى لربط التطبيق

(١) أين التناقض يا رجال المنطق السليم ؟
(٢) لو كان تقنين الشريعة الإسلامية شرطا ضروريا لتطبيقها فإين هذا التقنين حين أرسل النبي ﷺ معاذ بن جبل قاضيا باليمن لتطبيق الشريعة الإسلامية ؟

بالتقنين ، أى وضع الأحكام الشرعية فى الصيغة القانونية المألوفة التى اعتاد القضاء على تطبيقها ، ولا يقل أن نقول للمحامين والقضاة أمامكم القرآن والسنة احكموا بما فيهما والكثيرون لا يحفظون القرآن ولا يعرفون طرق الاهتمام إلى صحيح السنة ، وإن حفظوه فقد درسوا ومارسوا فى التطبيق تقنيات لا تحتاج إلى كثير جهد حيث أحكامها مجتمعة وفى صورة ميسرة ، إن الخليفة الثانى عمر بن الخطاب دون الدواوين ونقل أنظمتها من بلاد فارس والروم بعد أن دخلت فى الإسلام ، فتلك نظم ميسرة للعمل ، عاصمة فى الأغلب من الخطأ لاسيما أن العرب الآن قد علت لغة القرآن وأساليبه على أفهامهم وأصبحوا فى حاجة إلى تخصص بدراسات مجتهدة للاستنباط سبق إليها الأولون قريبو العهد بنزوله وبلسان أهل عصره^(١).

ليس هذا موافقة من الأزهر على البطء والتراخى فى تقنين الأحكام الشرعية واستصدارها أمراً بتطبيقها تنفيذاً لحكم الله وشريعته ، فالأزهر يستحث المسئولين على الإسراع إلى إتمام هذا العمل الجليل الخطير^(٢) الذى تسترد به الأمة الإسلامية ذاتها وسماتها ، بعد أن أرخى عليها الاستعمار - على اختلاف صنوفه - ضلاله ، ونسج لها من صنعه قوانين لتدور فى فلكه ثقافة وتشريعاً وتطبيقاً^(٣).

وحتى يتضح أن الأزهر بهيئته الرسمية لا بشخص الشاهد أو بغيره عمل ويعمل جدياً وعملياً لوضع المسئولين فى الدولة على الطريق الصحيح فقد قرر مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر بتاريخ ٨ مارس ١٩٦٧ بالجلسة ٢٧ أن من مهام المجمع العمل على إيجاد مشروعات قوانين مستمدة من الفقه الإسلامى شاملة لكافة فروع القوانين^(٤).

(١) ومع كل هذا فقد تم تقنين الشريعة الإسلامية بالفعل فأين تطبيقها إن كنتم صادقين ؟
(٢) لقد تم هذا العمل الجليل الخطير وراجع الأزهر ولم تأت سنة ١٩٨٤ إلا وكل التقنيات للشريعة الإسلامية قد اكتملت ومع ذلك فأين التطبيق أن كنتم صادقين .

(٣) أليس ذلك متناقضاً مع ما سبق أن قلتموه فى صدر التقرير من أن الشريعة الإسلامية مطبقة فى مصر فعلاً ؟

(٤) وهل الأزهر إلا فى وبغى ؟

ثم أوصى المؤتمر الرابع لعلماء المسلمين المتعقد بمجمع البحوث الإسلامية في ١٩٦٨/٦/٢٧ بتكليف لجنة من رجال الفقه الإسلامي ومن رجال المسؤولين في مصر وسائر البلاد الإسلامية الأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية في فروع القانون المختلفة كالعقوبات والمدنى والتجارى والبحرى وغيرها ، ثم وافق مجلس مجمع البحوث الإسلامية بجلسته ٦٢ في ١٩٧٠/١/٧ على الخطة المرحلية لأعمال اللجان التى أنيطت بها هذه المهمة ضمن خطة لجنة البحوث الفقهية التى أقرتها بجلستها رقم ٢٠ في ١٩٦٩/٩/١١ .

ثم أصدر المرحوم فضيلة الإمام الأكبر الشيخ عبد الحليم محمود القرار رقم ٣ لسنة ٧٦ بتشكيل لجنة عليا بالأزهر لتعديل القوانين الوضعية إلى ما يطابق أحكام الشريعة الإسلامية .

كما أصدر فضيلة المرحوم الإمام الأكبر الشيخ محمد عبد الرحمن بيصار القرار ٨٤ لسنة ١٩٨٠ بإعادة تشكيل هذه اللجنة تدعيماً للقيام بالمهمة المنوطة بها ، وقد انتهت هذه اللجنة بعد المداولات إلى إنه أصبح لزاماً عليها أن تبدأ بإعداد تشريعات مستمدة من أحكام وفقه الشريعة الإسلامية أخذاً من مختلف المذاهب الفقهية بمراعاة ضوابط وأصول التشريع الإسلامى ، وما تقضى به المصلحة العامة ، على أن تفرغ لجان أخرى لتقنين فقه كل مذهب من المذاهب الأربعة تيسيراً للدراسين وتقريباً للفقه الإسلامى إلى طرق الدراسات القانونية المعاصرة ، وقد قطعت هذه اللجان شوطاً طيباً وأنجزت الكثير من مهمتها .

وتفرغت اللجنة العليا إلى ما عهد إليها به فأنجزت مشروع قانون الحدود الشرعية مع مذكرته الإيضاحية ، وقدمته مشيخة الأزهر إلى الجهات المعنية «رياسة الوزراء ووزارة العدل ومجلس الشعب واللجنة التشريعية به» وكان ذلك في شهر ربيع الآخر ١٣٩٨ هـ ٢٨ إبريل سنة ١٩٧٧^(١) . وغنى عن

(١) سبحانه الله وضع مشروع قانون الحدود يستغرق من الأزهر عشر سنين كاملة مد قرار
١٩٧٧ إلى ٢٨ إبريل سنة ١٩٧٧ .

اليك أن مجلس الشعب قد أخذ على عاتقه القيام بهذا الأمر كله وشكلت
لجان من علماء الأزهر ورجال القانون والاقتصاد والاجتماع لاقتراح ووضع
مشروعات القوانين المختلفة يكون استمدادها أصلاً من أحكام الشريعة
الإسلامية ، وقد اتخذت هذه اللجان أعمال اللجنة العليا بالأزهر واللجنة
التي شكلتها وزارة العدل بمحكمة النقض وشارك في عضويتها أعضاء لجنة
البحوث الفقهية بجمع البحوث الإسلامية ، وأعمال لجنة تجلية مبادئ
الشريعة الإسلامية بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية من حيث كانت هذه
اللجنة قد بدأت في تقنين أحكام المعاملات (المدني) وقطعت شوطاً كبيراً
اتخذته لجنة المعاملات بمجلس الشعب أساساً لمشروع قانون المعاملات المدنية
الذي تم إعداده أساساً لعملها ، وقد أنجزت كل هذه المشروعات^(١).

أليس هذا من عمل الأزهر وجهده وسعيه الدائب لتيسير تطبيق أحكام
الشريعة الإسلامية ، واشتراك علمائه في كل اللجان وبذلهم من الجهد
والوقت ما وفقههم الله إلى بذله ابتغاء مرضاته .

نضع هذه اللمحة عن عمل الأزهر وسعيه في هذا المضمار لأن ذلك
واجبه ومن أهم رسالته ومهامه ، ليس باسم شخص أو أشخاص وليس
كذلك غمطاً لجهد أحد وإنما إيضاحاً لما سئل عنه الشاهد :

هل كانت للأزهر الشريف أو مجمع البحوث الإسلامية نشاط
مخصوص الشريعة الإسلامية وتطبيقها^(٢) ؟

فكانت إجابته على ما هو ثابت بالمحضر غمطاً للجهد وحديثاً عن الذات
وتناقضاً^(٣).

نسأل الله العصمة عن الخطأ وعن القول في دين الله بغير علم والقول

(١) أين التطبيق إذن ؟

(٢) أين التطبيق حتى الآن ؟

(٣) التناقض في تقريركم الذي أكد في صدره أن الشريعة الإسلامية مغلقة وأوضح في عجزه
عجزكم وقصوركم وانسلاخ المجتمع من أحكام الشريعة الإسلامية .

على الناس بغير علم والأزهر بهذه المناسبة يدعو كل المسئولين إلى المبادرة باستصدار التقنيات التي تم إعدادها ومراجعتها مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية فقد استوفيت درساً وفحصاً وإعداداً بمعرفة أصحاب الرأي من رجال الأزهر والقانون^(١)، ففى هذا إيقاف هؤلاء الذين إختلوا هذا الأمر بضاعة وصناعة^(٢)، وهو بالدرجة الأولى طاعة لله ورسوله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾.



-
- (١) هل يتفق ختم التقرير في شأن الشريعة مع بداهته ؟ انظروا بأولى الألياب !
 (٢) ما أجل أن تكون بضاعتنا الدعوة إلى تطبيق شرع الله ! أليس حيراً من أن تكون البضاعة دفاعاً بالباطل عن أوضاع تغضب الله ورسوله ؟؟؟.

رد

الشيخ صلاح أبو إسماعيل
على تقرير الأزهري

أسأل الأزهر : هل صحيح ما أورده في تقريره أن تطبيق الشريعة يظل
بلاد المسلمين على مدى أربعة عشر قرناً من الزمان زاهية زاهرة
مستقرة ؟

لا صراع بين العمام :

ما كنت أحب أن يدور صراع بين العمام البيض على صفحات
الخرائط .. ولكنها معركة فرضت نفسها علينا ، ولا مفر من خوضها ..
وأبدأ بإذن الله نقرر أن هذه المعركة لن تشغلنا عن غايتنا العظمى .. التي
هى : تطبيق الشريعة الإسلامية لتغير ما بأنفسنا على ضوئها .. ولعل الله
يغير ما بنا إلى خير الأحوال .. وأقول قول المولى عز وجل : ﴿ ربنا افتح
بيننا وبين قومنا بالحق . وأنت خير الفاتحين ﴾

إلى هذا الحد كان الأمر شاقاً على نفسى وقد ترددت في خوض هذه
المعركة - هكذا اسمها - إلا أن إحساساً عاماً فرض نفسه بضرورة ردى
على تقرير فضيلة شيخ الأزهر . وهكذا أصبح على أن التقرير ليس تقرير
الأزهر ، إنما هو وحسب تقرير شيخ الأزهر وحده ، وإن ذكرت معه
خمسة آخرين من العلماء أوضحها مدخل التقرير الذى نشرته «النور» في
العدد رقم ٧٨ بتاريخ ٧ سبتمبر ١٩٨٣ . وهم الأستاذ الدكتور السعدى
فرهود رئيس لجنة الأزهر ووكيل الأزهر والأستاذ الدكتور الأحمدي
أبو النور والأستاذ الدكتور أحمد عمر هاشم والدكتور مصطفى غلوش
والمستشار عبد العزيز هندی المستشار القانونى لشيخ الأزهر .

الإفصاح واجب والكتان إثم :

ومرة ثانية ما كنت أحب أن يدور صراع بين العمام البيض . ولكننى
توقفت طويلاً أمام قول الله تبارك وتعالى : ﴿ والله ما فى السموات وما فى
الأرض . وإن تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله . فيغفر لمن
يشاء . ويعذب من يشاء . والله على كل شئ قدير ﴾ .

وتساءلت : كم في النفس من معانٍ وخواطر وأفكار .. فإن كانت حيرا
فمن الله ، أترجمها إلى سلوك . وأحرص عليها كحسبات . وأطمع من
ورائها في رضوان الله رب العالمين .. وإن كانت شرأ فمسي ومن الشيطان :
أقاومها ، وأنجيها عن نفسي ، وأستغفر الله عز وجل منها . وذلك هو جهاد
النفس الذي أطمع من ورائه أيضا في رضوان الله رب العالمين .

ومع ذلك فإنه يبقى أن الإنسان مسئول تماماً عما يكتف في أعماق نفسه حين
يصير الإفصاح واجبا ، والكتان إثماً .. وذلك لا يكون إلا في مقام الشهادة
التي نجد نبأها قبل هذه الآية مباشرة في قول ربنا عز وجل : ﴿ ولا تكتموا
الشهادة .. ومن يكتمها فإنه آثم قلبه . والله بما تعملون عليم . ﴾

فإذا تعين على الشاهد أن يفصح ولو أساء إلى غيره ، فإنه في رحاب
قول الله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو
على أنفسكم أو الوالدين والأقربين .. ﴾

وفي ذلك متسع كبير يدفع إليه تأثيم من كتم الشهادة ، ويدفع إليه
وعيد الله ورسوله لشاهد الزور .

ولقد دُعيت للشهادة أمام محكمة أمن الدولة العليا كشاهد نفى ، طلب
منى أن أجيب عن أسئلة لم تكن في حسابي ، كما لم أرتب لها قبل إلتفائها إجابة ،
إلا بعد أن كان يلقي إلى السؤال . فإذا تصورنا أن الأسئلة كانت مرتبة ، فلا بد
أن نتصور أن الإجابة كانت مرتجلة .. غير أن القلب الذي صدرت عنه هذه
الشهادة كان مليئاً بالإيمان بالواجب ، في الجهر بكلمة الحق ، وبالواجب في
البعد عن الكتان ، وبالواجب في اجتناب قول الزور .. وبالإيمان بأن الله
يسمع ويرى .. حيث استغرقت أقوالى خمس ساعات في الجلسة الأولى ،
وتسع ساعات في الثانية ، ونشرتها جريدة النور الغراء في الأعداد ٦٤ ، ٦٥ ،
٦٦ .

النيابة استثمرت خلافاً للاجتهادات

ومن البديهي أن النيابة العامة . وأن نيابة أمن الدولة العليا بخاصة ،

ضد المتهمين .

وفي هذه القضية تطالب نيابة أمن الدولة برفاق ٢٩٩ متهما .. فلا بد أن تكون نيابة أمن الدولة العليا ضد شاهد النفي ، لأنها ترى أن شهادته تعرقل ما تصبو إليه من رفاق هؤلاء المتهمين . وما تتعطش إليه من دمائهم على أساس أنها ترى أنهم في نظرها يستحقون الإعدام .. «وهذه واحدة» .
لذلك كان عجبياً أن تلجأ نيابة أمن الدولة العليا إلى شيخ الأزهر رغم أن هيئة المحكمة لم تضمن قراراتها العديدة التي اختتت بها سماع شهود الإثبات ، ومرافعة النيابة ، وشهادة شهود النفي ، قرارا تطلب فيه تقريراً من الأزهر الشريف عن هذه الشهادة . «وهذه ثانية» .
يضاف إلى كل ذلك ، الاعتبار التي أوردتها الأستاذ الحمزة دعيبس تقديماً لنشر هذا التقرير .

اجتهادات مختلفة عن ظهور الهلال

أما عن علاقتي بشيخ الأزهر الشيخ جاد الحق على جاد الحق شخصياً فقد حفلت بمواقف ثلاثة اختلفنا فيها في مجالات رسمية :
أولها : كان بمناسبة تقرير الشيخ جاد الحق على جاد الحق حينما كان مفتياً مصر وقد تجاهل ثبوت الهلال «هلال رمضان» في العراق والكويت واليمن . وهالنا أن يظهر الهلال في سماء هذه الشعوب وتقضي به قضاة ومحاكم ، ويصدر به قرار من ولي الأمر هناك ، ويصوم على ضوئه ملايين المسلمين ، ويقر مجمع البحوث الإسلامية الممثل فيه خمسون دولة من دول الأرض ، أنه إذا ثبت الهلال في بلد فقد وجب على جميع البلاد التي تشترك مع بلد الرؤية في جزء من الليل أن تصوم ، ثم يأتي المفتي الشيخ جاد الحق على جاد الحق لكي يتجاهل الهلال الذي ثبت ، وقرار مجمع البحوث الإسلامية ، ونجر مصر إلى تأخير العمل بركن من الأركان الخمسة التي بنى عليها الإسلام وهو الصيام .

فلما حدث منه هذا كان لابد أن نساخه ، وكان لابد أن أستجوبه ،

والدستور والقانون ولوائح مجلس الشعب تحتم أن تكون المساءلة لوزير العدل باعتبار أن دار الإفتاء تابعة له ، فقدمت استجوابي في هذا الشأن لوزير العدل ، ويشهد إخواني النواب أن موقف الشيخ جاد الحق على جاد الحق الذي وافق المجلس على حضوره جلسة مجلس الشعب ليتولى الدفاع عن نفسه كان موقفاً واهياً^(١).

ورأيت يومها أنه من واجبي أن أنادي الأمة من فوق منصة مجلس الشعب أن هلال رمضان قد ثبت ، وأن اليوم الذي أفطره الناس بناء على فتوى الشيخ جاد الحق على جاد الحق يوم يجب قضاؤه . وأنه يوم من أيام رمضان .

وأحمد الله أن المجلس كان يقرر في كل الاستجوابات التي توجه ضد وزير أو عضو في الوزارة، إغلاق المناقشة وشكر الحكومة . ولكن لم يسعه أن يشكر الحكومة في هذا الاستجواب ، وفي الصمت ما يكفي .

والثانية : في العيوب السبعة :

أما الاختلاف الثاني فكان في شهر يوليو ١٩٧٩ حينما أصدر السادات قراره الذي له قوة القوانين في غيبة مجلس الشعب وهو القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ الخاص بالأحوال الشخصية ، وهذا القانون فيه ما فيه من العيوب السبعة الخطيرة التي يبينها في مجلس الشعب ويبتها في محكمة أمن الدولة العليا ، وكنت الذي حمل لواء المعارضة لإسقاط هذا القانون ، وكان الشيخ جاد الحق هو الذي حمل لواء التأييد لهذا القانون ، إذ هو الذي كتب مذكرته التفسيرية .

ولا يفوتنا أن نعرض رأينا الشرعي الذي عارضنا به ما أيله الشيخ جاد الحق بشيء من التفصيل إحقاقاً للحق وإجلالاً لما طمس وتوضيحاً لما غمض ، عندما يأتي دور ذلك في تقرير شيخ الأزهر ولجنته .

(١) نثبت هنا مقال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز في يوم الشيخ جاد الحق في هذا الموضوع في العدد العاشر من مجلة البحوث الإسلامية بآجر الكتاب .

والقائلة : الفريضة الغائبة في قضية الجهاد :

أما الاختلاف الثالث مع الشيخ جاد الحق فقد دار في محكمة أمن الدولة العليا في قضية الجهاد ، عندما سألتني هيئة المحكمة عن رأيي في تقريره عن كتاب - « الفريضة الغائبة » فرحت أقرر أن ما تأخذه نيابة أمن الدولة العليا على كتاب الفريضة الغائبة قد أقره الشيخ جاد الحق في تقريره عن هذا الكتاب بل بلغ إلى مدى أبعد مما وصل إليه الكتاب . ولكن الشيخ جاد الحق استطاع أن يقدم تأييده في صورة الاعتراض ، وعند أهل البلاغة ، تأكيد المدح بما يشبه الذم ، كقول القائل :

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم

بين فلول من قراع الكتائب

وهناك أيضا التليس في القول ، فقد ورد في النواذر أن خياطاً بعين واحدة اسمه « عمرو » خاط قباء « كسوة » لرجل ، فجاء القباء بشكل أغضب الرجل ، فقال :

خاط عمرو لي قباء ليت عتيه سواء

وراح بهذا التليس يتركنا في حيرة ، أهو راض عن هذا القباء فتكون الدعوة لصالح عمرو الخياط أن تصير العين العوراء كالسليمة ، أم أنه غاضب على هذا القباء فتصير العين السليمة كالعوراء .

بهذا التليس وبهذا الخلط جاء تقرير الشيخ جاد الحق وهو مفت « المفتى » عن كتاب « الفريضة الغائبة » فلنا ندري ، أهو معه أم هو عليه .. ولكن النظرة الدارسة ، الفاحصة ، تدري وتعلم أن تقرير المفتي في جوهر الموقف مع الكتاب ، ولكنه في ظاهر الأمر يبدو وكأنه حرب عليه .. فكان موقفى كشاهد نفى في القضية أن أوضح أن الشيخ جاد الحق كان مع الكتاب في واقع الأمر المخالف لظاهره .. وهذا الظاهر موقف خدعت به الدولة .. وأقول إن هذا الكتاب إذا كنا نأخذ عليه مأخذاً واحداً ، فإننا نأخذ على تقرير المفتي مأخذين ، وتفصيل ذلك فيما نشر من شهادتي على صفحات جريدة النور الغراء (١).

(١) أنظر كلام المشنري بنفس الكتاب .

وقد لاحظت « ولم يفتنى » أن تقرير شيخ الأزهر خلو من أية إشارة أو تعليق على رأيي عن رده على كتاب الفريضة الغائبة . فهل سلم بما قلت ؟!

إن مثل هذه المواقف الثلاثة « الهلال - الأحوال الشخصية - تقرير الفريضة الغائبة » .. تمثل خلافاً موضوعياً بيني وبين فضيلة شيخ الأزهر .

ومن ناحية أخرى فإنه للاعتبارات القانونية التي كتبها الأستاذ الحمزة دعبس في تقديمه لنشر هذا التقرير على صفحات جريدة النور .. والحمد لله أنه ليس في الإسلام رجال معصومون بل علماء دين يخطئون ويصيبون .. وأستأنس في هذا المقام بكلام الرجل المتجرد المجاهد الكبير صاحب الفضيلة الشيخ عبد اللطيف مشتهري عن شهادتي^١ والذي نشر في تحقيق صحفي معه ، بجريدة النور الغراء في العدد رقم ٧٦ بتاريخ ٢٤/٨/١٩٨٣ م جزاءه الله كل خير الجزاء .

هذا وقد توسع تقرير شيخ الأزهر في الكلام عن أمور بدهية يعرفها الخاص والعام ولسنا بحاجة إليها وأجل القول في أمور كنا نحب أن يبسط القول فيها تبصرة للناس الذين ينتظرون حكم الله عز وجل فيها فهل تعمد كتمان الحق لأنه يصادم ذا سلطان ؟ وإلا فما هذا الكلام الكثير في غير قضية ؟!

إن القضية ليست قضية تبليغ الرسالة ، ولكنها قضية تطبيق الشريعة الإسلامية والدعوة إلى ذلك ..

إن التقرير لم يتناول واقع الأمور ، مع أن أسلوب النبي ﷺ في الدعوة كان يتناول واقع الأمور ..

إنني أتساءل : لماذا لم يقل شيخ الأزهر ولجنته رأى الإسلام وحكم الشرع الشريف للسادات وهو يزعم أنه لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة ؟

لقد رأيتهم يحملون على الزبا ، وعلى القمار في تقريرهم ، ويتناسون أن

(١) المأخذ بشهادة الشيخ صلاح في رأيه في كتاب الفريضة الغائبة .

المؤلة أبا حنهما ، ولم يستكروا عليها ذلك بصراحة ووضوح ؟ لأنهم لا
يحبون الشجاعة على مواجهة قانون أو ذى سلطان .. وإنما هم يتشجعون
على الإجهاز على الجرىء

التيار الإسلامى والتحدى القائم :

رأيهم فى التقرير أفضأ يتحدثون عن الشريعة الإسلامية فيقولون عنها :
« وما زالت بحمد الله تظل بلاد المسلمين على مدى أربعة عشر قرنا من
الزمان زاهية زاهرة بأصولها المستمرة المستقرة ، متجددة بفروعها التى لا
يعقلها إلا العالمون . ولا يزال المسلمون يسعون إلى التجويد فى تطبيقها
ورفع أعلامها فى كل شأن من شئون الحياة وممارسة أحكامها علما
وعملا .. »

وأنتى أسائل كتاب التقرير : أتعحدثون بهذا عن مجتمعنا ؟ أم عن مجتمع
آخر ؟

فى مجتمعنا .. أين الشريعة الإسلامية فى السلطة التشريعية التى تعطى
النص الشرعى بالرأى الشخصى ؟

لا الحدود الشرعية مقامة ، ولا الخمر محظورة ، ولا الربا ممنوع ، ولا
القمار ولا الرقص ولا القبلات ممنوعات .. والجهد معطل بمقتضى قول
السادات : « حرب ٧٣ هى آخر الحروب ».

وأين الشريعة الإسلامية الزاهية ، الزاهرة ، فى السلطة القضائية وهى
تعكم بغير ما أنزل الله ؟

وأين الشريعة الإسلامية بأصولها المستقرة المستمرة ، فى السلطة التنفيذية
وهى تجند نفسها لحماية القانون الوضعى لا الشرعى ؟ عن أى مجتمع
تحدثون ؟

التقرير يردد قول الله تعالى : ﴿ ولو رده إلى الرسول وإلى أولى الأمر
منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ﴾

ثم لم يفسر المقصود بكلمة أولى الأمر منهم ، ويحرم التقرير قتال من

نطق بالشهادتين ولا يبصر قرارات سبتمبر ١٩٨١ التى ألفت التيار الإسلامى فى السجون والمعتقلات .. ولا يبصر رئيس مجلس الشعب وقد وصف هذه القرارات بأنها ثورة ثالثة فجرها وقادها أنور السادات .. ولا يبصر أن مجلس الشعب صفق لهذه القرارات .. ثم قام القضاء الموقر فى مصر بسحق هذه القرارات ونقضها واحدا فى اثر الآخر .. حفظ الله بعنايته كل قاض يحمى الحق من تيارات الضلال . يا كتاب تقرير شيخ الأزهر : أتعظون السجين ولا تعظون السجان ؟ مالكم كيف تحكمون ؟

متى يجوز الخروج على الحكام ؟

وفى العلاقة بين الراعى والرعية أسند التقرير إلى ابن حجر قوله : «ووقع فى رواية للثورى : تؤدون الحق الذى عليكم ، أى بذل المال الواجب فى الزكاة والنفس والخروج إلى الجهاد عند التعين ونحو ذلك.» أعجب أن يأتى التقرير بهذا القول الواقع عن رواية للثورى وينسى التقرير فى ذات الوقت أن الجهاد قد تعين علينا ضد الصهيونية ، ومع ذلك طبعنا العلاقات معها . ورضينا بمعاهدة لها السيادة على ما عداها عند التعارض .. وبمقتضى هذه المعاهدة قامت علاقتنا ببيجين وناقون وكل صهيونى ، أقوى من أى علاقة بأى مسلم .. فما فائدة العلم بهذه النصوص ... إن إيرادها الذى يتضمن العلم بها حجة على كاتبها ﴿ قل اللهم فاطر السموات والأرض ، عالم الغيب والشهادة ، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون . ﴾

ومثل ذلك ما أورده التقرير فى أسلوب تغيير المنكر مما رواه مسلم من حديث أم سلمة رضى الله عنها أن الرسول ﷺ قال : « يستعمل عليكم أمراء ، فتعرفون وتمكرون ، فمن كره فقد برىء ، ومن أنكر فقد سلم ، ولكن من رضى وتابع .. قالوا : يا رسول الله ألا نقاتلهم ؟ فقال : لا ماصلوا . »

نقول هنا أيضاً .. نسى التقرير أن الصلاة التى لا تنهى عن الفحشاء والمنكر لا وزن لها .. وعندما يضيف التقرير إلى ما سبق :

«وأضاف النوى : أن في الحديث دلالة على أنه لا يجوز الخروج على
الحكام والولاية بمجرد ظهور الظلم أو الفسق ما لم يغيروا شيئا من قواعد
الإسلام .»

عند ذلك يكون التقرير قد أعطى الور الأخضر الذي يسمح بالخروج
على الحكام والولاية - في مثل حالنا - لما يأتي من التفاصيل المندرجة تحت
هذا الاجمال وهو من كثير تركه التقرير .

اليهود أعز أصدقائه : . وأناتورك قدوته :

١ - أنور السادات طبع العلاقات مع أشد الناس عداوة للذين آمنوا ،
والله تعالى يقول : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ
أَوْلِيَاءَ ﴾

٢ - أنور السادات قال : «مصطفى أناتورك قدوتي» ... ومصطفى
أناتورك هو الذي اقلع الخلافة الإسلامية من تركيا وحولها من دولة إسلامية
إلى دولة علمانية .

٣ - أنور السادات هو الذي أقر بأن الإسلام دين ودولة ، ثم ضرب
علاقة الإسلام بالدولة في قوله : « لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة »
وضيق الخناق على الدعاة والخطباء ..

٤ - أنور السادات أهدر حدود الله ، وأقر التعامل بالربا ، وأباح الخمر
بترخيص ، وشجع على الرقص ، وصفق للعناق والقبلات ، ورأس حزب
الغالبية الذي استباح تعطيل النص الشرعي بالرأى الشخصي ، وبطش
بالحرية في قرارات سبتمبر ١٩٨١ .

٥ - أنور السادات أحدث تغييرات جوهرية في قواعد الإسلام وأخضع
المجتمع للقانون الوضعي على رغم القانون الشرعي .

٦ - هكذا أسعف تقرير الأزهر كل الخارجين على السادات بهذه
الحجة - أو تلك الحجج - لا الاجماع :

أما ما ذكره التقرير من أنه «لا يجوز الخروج على الحاكم والولاية بمجرد ظهور الظلم أو الفسق ما لم يغيروا شيئاً من قواعد الإسلام» فذلك رأى النووي كما يقولون !!

إلا أن هناك من خالفه في وجوب الخروج على الظالم الفاسق وإن لم يغير شيئاً من قواعد الإسلام . مثل :

الشافعي - البغدادى - الماوردى - الجوينى - الشهرستانى - أبو حامد الغزالى - الرازى - الإيجى - ابن حزم .. وغيرهم «انظر رسالة الدكتوراه عن نظرية الدولة الإسلامية للدكتور حازم الصعبدى ص ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤

بل إنه في أحكام القرآن لأبوبكر بن الجصاص ج ١ ص ٨١ أن أبا حنيفة أوجب الثورة عند المقدرة على الإمام الظالم ، وأجمعوا على مناهضة الحاكم إذا غير شيئاً من قواعد الإسلام أو وقع منه كفر صريح .. والتقرير يذكر ذلك بإجمال ، ويفر من إبراد التفاصيل .

تقرير شيخ الأزهر حجة عليه وعلى لجنته :

وما أروع قول التقرير عن الإسلام : «فهو يفرض مبدأ السمع والطاعة مادام الحاكم لا يأمر بمعصية ، فإذا أمر بالمعصية التى عليها برهان لا يحتمل التأويل أو المعلوم من الدين بالضرورة فلا سمع ولا طاعة .»
وأسائل الذين كتبوا التقرير عن رأيهم في وجوه المخالفة بين القوانين الوضعية والأحكام الشرعية ، تلك التى صدق عليها الحاكم فصارت قوانين يحكم بها ويكفل تنفيذها على حساب الدين .

وأقول لهم : أتموا مسيرتكم وزودوا الأمة بتفاصيل شافية ..

يا علماء الدين إن سيد الحكماء بعد رسول الله ﷺ هو سيدنا أبو بكر الذى قال بعد أن بويع بالخلافة : «أيها الناس أئى وليت عليكم ولست بخيركم فإن أحسنت فأعينونى ، وإن أخطأت فقومونى ، أطيعونى ما أطيعت الله فيكم ، فإن عصيته فلا طاعة لى عليكم»

الإستابة والتوبة والنفاق المفضوح .

وعندما يقول التقرير أن مصطلح الاستابة الذى أورده الشاهد هو من مصطلحات الخوارج .. والتوبة عندهم «طقس» خارجى لا يطلب إلا من صاحب العصمة فيهم .. إن أقل ما يمكن أن نرد به أن كلام التقرير عن استابة المرتد يثر في أنفسنا هذا السؤال :

إذا ارتد أحد عن الإسلام ؟ أيستاب أم لا ؟

وإن قلت يستاب فقد اتفقنا ، وإن قلت لا يستاب أحلتك إلى «المنفى لابن قدامة ج ٣ فصل ٣ ص ١٢٤ تحت عنوان استابة المرتد» .

وإذا تقرر بإجماع الفقهاء أن من بدل دينه يقتل بنص الحديث النبوى الشريف - لكن بعد الاستابة التى تستمر ثلاثة أيام أو شهرين على خلاف فى المدة .

إذا تقرر ذلك فما هذا الذى أورده قول التقرير عن الاستابة ؟

أما عن مصطلح الاستابة وأنه من مصطلحات الخوارج وأنه عندهم طقس من طقوسهم ثم يذكر التقرير بعد ذلك مباشرة جناية الخوارج على الإمام «على» رضى الله عنه وكرم الله وجهه .. فأقول : مالكم ؟ كيف تحكمون ؟ وإلى أين تذهبون ؟ وأى حبال تنسجون ؟ نعوذ بالله من كيدكم ونرمى بقوة الله فى غوركم .

هل ورد فى شهادتى التى ابتغيت بها وجه رضى ما يبرر هذا ؟ مرة أخرى : مالكم ؟ .. كيف تحكمون ؟ وأسائلكم بدورى عن واجب الدولة الإسلامية تجاه المرتدين :

- أقاتلهم أبو بكر أم ترك لهم الجبل على الغارب ؟

- هل استتابهم أبو بكر أم لا ؟

- وعقاب المرتد : أهو من الحدود الشرعية أم لا ؟

- وهل تقيم دولتنا هذا الحد مع واجبها فى إقامة حدود الله الأخرى ، أم تهدر هذا الحد وغيره ؟ .

وأقول لكتاب التقرير ما قاله رب العزة :
﴿ ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحاً وقال إنني من المسلمين ﴾ :

من يصلح الملح إذا الملح فسد ؟

أما القول بغير ذلك الدليل الشرعي من « بينة » و « إقرار » فهو كلام من لا علم له بالواقع من قضايا التعذيب والتشكيل الذي لم تعرف البشرية له نظيراً ، ومما قال القضاء فيه كلمته في قضايا سابقة ، حيث قضى بمائة ألف جثية تعويضاً لبعض المعذبين من الأبرياء ، وقالت المحكمة : إن المظلومين لو طلبوا أكثر من مائة ألف جثية لأجابتهم المحكمة إلى طلبهم .

كما قضت محاكم أخرى بعشرات الألوف من الجنابات تعويضاً لمن انتهكت حرمانهم وحررياتهم .. وتقرر أن قضايا التعذيب لا تسقط بالتقادم في دستور البلاد المادة ٤٧ لسنة ١٩٧١ .

ذلك واقع الأمر : وأنا شخصياً قد ذقت مرارة السجن والاعتقال ، ولست من المنحرفين ، ولا من المخرمين ، وشطب اسمي من كشوف الناجين ، وعزلت عزلاً سياسياً دون أن أكون مجرماً .. وكل ذنبي أنني من دعاة الإسلام .

فإذا سئلت : عن حكم العدول عن الإقرار الذي يؤخذ من المتحفظ عليهم كرهاً ، فماذا يكون الجواب ؟. ماذا يكون ؟. وصور الإكراه بشعة مرعبة ؟.. أجيبوني يا رجال « الأزهر !! » يا علماء الشرع .. ياملح البلد ..

من يصلح الملح إذا الملح فسد ؟

إن الله أباح للمكره أن يكفر ، ولا يضيره الكفر الذي يستهدف الإفلات من قبضة الإكراه مادام مطمئن القلب بالإيمان .

ألا يلزم أن يكون المقر حراً غير مكره كشرط للأخذ بإقراره كما علمتم من أقوال الفقهاء ؟ وما أوردتموه من قول الرسول ﷺ لمن تبعوا المقر بالزنا حين هرب من إقامة الحد : « هلا تركتموه » ...

إن في هذا لدليلاً على أنه يجوز العدول عن الإقرار الإختياري فضلاً عن جوار العدول عن الإقرار الاضطراري ، تحت الضغط والإكراه .. يا علماء الدين تلفتوا إلى الحياة من حولكم لتعرفوا كيف تسير الأمور . واتقوا الله لعلمكم تفلحون .

إن مساءلة الرسول ﷺ لـ (ماعز) الذي أقر بالزنا إنما كانت لاستبانة حقيقة الزنا الموجب للحد .. وبعد الاستبانة والحكم بالحد والشروع في إقامته فتح له الرسول ﷺ باب العدول عن الإقرار بكلمة «هلا تركتموه» وقد هرب من إقامة الحد فتنبعوه بالرجم حتى قتلوه . رأيتم ؟؟ إن دليلى ضد تقريركم كامن في كلامكم !!!

في مجتمعنا يباح الخمر ويناهض الشرع

ولما أورد التقرير قول إمام الحرمين رحمه الله : «ويسوغ لأحاد الرعية أن يصد مرتكب الكبيرة إن لم يندفع عنها بقوله ، ما لم ينته الأمر إلى نصب قتال وشهر سلاح . فإذا انتهى الأمر إلى ذلك ، ربط الأمر بالسلطان»

..هنا أسأل علماء الدين وكاتبى التقرير : ما رأيكم فيمن وضعوا قوانين إباحة الخمر والربا والقوانين الوضعية ، المناهضة للأحكام الشرعية ؟ أهؤلاء سلطان شرعى يربط به أمر المعروف والمنكر ؟ مالكم ؟.. كيف تحكمون ؟

إذا كنتم من علماء الرواية ، فلتكونوا من علماء الدراية ، ولتكونوا من العلماء الذين يقفون في وجه المنكر وقفة الله تعالى ولو باللسان !! أو بالقلب وذلك أضعف الإيمان . وآية القلب المؤمن أن يكف عن نفاق الحاكم الظالم على الأقل .

شروط الدراية :

وقف التقرير عند إجابتي عن المراد بالتمكين في الأرض أمام المحكمة ، وفحواها أن الإنسان - في أى موقع كان هذا الإنسان ، الجنس ، الإنسان

المسلم ، الإنسان المعهود إسلامه - يستطيع بناء الدولة المسلمة المتحدثة
عنها في قول الله تعالى : ﴿ الَّذِينَ إِنْ مَكَانَهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ ،
وَأَتَوْا الزَّكَاةَ ، وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾
فأطنب التقرير إطناباً ذكرني برجل دخل مسابقة ذكاء فسئل : -
« سام بن نوح » .. من أبوه ؟

فتوقف الرجل ولم يستطيع الإجابة ، فأعطوه فرصة لإعادة الاختبار ،
فراح يجمع المراجع ، ويظيل فيها النظر .. وتصادف أنه كان يستذكر في
حديقة ، فسأله عامل الحديقة عن حاله ، فقال الرجل :

- إنهم سألوني عن « سام بن نوح » من أبوه ؟ فلم أعرف .

قال العامل : أنا مثلاً أحمد بن محمد بن محمود .. من أوى ؟

قال الرجل : أبوك محمد بن محمود .

قال العامل : إن هذه مثل تلك .

ففرح الرجل وجمع مراجعه وأودعها مكتبته ، وذهب للامتحان
فسأله : - سام بن نوح .. من أبوه ؟

أجاب الرجل : محمد بن محمود .

وهكذا لم ينفعه طول النظر في الكتب ، ولم يغن عنه شيئاً أمام شرط
الدراية .

استغيث بالرأى العام

أننى أشهد الرأى العام ، إن عز على أن أجد حكاما من العلماء بينى
وبين كتاب التقرير من خلال ما يلي :
قالوا في التقرير : « هذا ولقد كان قول الشاهد في ذات الموضوع : ومن
المناسب أن نقول ان النبي ﷺ نهى عن سب الأصنام قبل أن يتمكن ،
وأمر بتحطيمها بعد أن تمكن ، ثم ساق قول الله سبحانه : ﴿ وَلَا تَسْبُوا
وَأَمْرٌ بِتَحْطِيمِهَا بَعْدَ أَنْ تَمَكَّنَ ، ثُمَّ سَاقَ قَوْلَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ وَلَا تَسْبُوا

الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدواً بغير علم ﴿١١٢﴾
نعم .. فلما كان فتح مكة وقد قويت شوكة النبي والذين آمنوا معه ،
حطم رسول الله الأصنام وهو يردد : « جاء الحق وزهق الباطل . إن
الباطل كان زهوقاً »

أيها القارئ الكريم : أغلّى هذا القول غبار ١١٢ فماذا كان تعقيب
التقرير على هذا الكلام ١١٢ ؟
قال التقرير : « وكأنما يريد الشاهد .. أن ينتهي إلى أن حكم الآية قد
انتهى بفتح مكة وتحطيم الأصنام . »

أستحلفك بالله أيها القارئ الكريم :
أبجزو التحدث عن إرادتي - أنا كشاهد - التي هي في أعماق قلبي
بهذه الصورة وبهذا الأسلوب ؟

- وهل في كلامي ما يعطى سنداً لما فهموه خطأً من هذا الكلام ؟
ثم بعد أن قال هؤلاء العلماء الأفاضل بغير حق : « وكأنما يريد
الشاهد إلخ » يستطردون :

« فالآية محكمة لم ينته حكمها بفتح مكة كما قال الشاهد .. »

- هل أحد من القراء قرأ في شهادتي مثل ذلك ؟ .. أنا لم أقل ذلك ،
وليس في كلامي ما يعطى ذلك ، ولكنهم تخيلوا فخالوا وهموا بما لم ينالوا .
وأُسندوا إليّ ما لم أقل . ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

أمر الدين فوق أمر الدنيا

أما عن الشروط الواجب توافرها في الأمير فنقول :

لما انتقل التقرير إلى شرط البصر في الأمير ، خلطوا بين الكلام في شروط
الأمير ، والكلام في شروط القاضي .. ونقلوا مذاهب ، وأهملوا مذاهب ،

في الموضوع الواحد ، بل وفي المرجع الواحد نفسه الذي نقلوا منه ما نقلوا ... وأهملوا ما قاله من قال من فقهاء الشافعية بجواز أن يكون القاضي أعمى ، بل وأن يكون أخرس إن فهمت إشارته : «المغنى لابن قدامة ج ٩ ص ٤٠»

فقيما يتصل بجواز أن يكون الأمير أعمى ، فاتهم ما ورد في سيرة ابن هشام «ج ٣ ط : دار إحياء التراث العربى فى بيروت ص ٤٦» :

قال ابن هشام فى غزوة بنى سليم :

«واستعمل رسول الله ﷺ على المدينة - سباع بن عرفة ، وابن أم مكتوم» ، وعبد الله ابن أم مكتوم أعمى .

فمن أين أذن جاءوا بما يخص هذا العام فقالوا أن النبى ﷺ قد استخلفه على الصلاة ؟

ومع ذلك .. فإن استخلاف أبى بكر على الصلاة فى مرض الرسول ﷺ كان أقوى الاعتبار المرشحة لاختيار أبى بكر خليفة ، إذا قالوا : «رَضِيَهُ رسول الله لدينا ، أفلا نرضاه لدينا !!!»

وهكذا كان أمر الدين عندهم أهم من أمر الدنيا ، ومرشحا لأعلى مناصبها ، فمنهم من لم يشترط البصر ، بل أجاز أن يكون الأمير أعمى أميا !! والمهم ، العدل والقدرة إلى جانب الشروط الأخرى .

وما دامت هناك أقوال لفقهاء لهم وزنهم وعلمهم وقدرهم تؤيد ما قلت فى شهادتى ، فلماذا يفصحون عما يناسب أهواءهم من الآراء ، ويكتُمون ما يتعارض مع الأهواء لتشويه شهادتى التى ما أقمتها إلا لوجه الله رب العالمين .

إنهم يفتون بأن الرضاع لا يحرم الزواج ما لم يصل إلى خمس رضعات مشبعات متفرقات اتباعا لمذهب تخالفه مذاهب فلماذا يتبعون هنا مذهبا ويخالفون غيره مع أنه لا يحتج بمذهب على مذهب .

مالككم ؟.. كيف تحكمون ؟..
وهب أن الأمير مبصر ونظر في بعض القضايا .. أينظر فيها بعينه ، أم
بأعين الشهود ؟.. إن النبي ﷺ قال : « شاهدك قاتلاك » .. وقال :

« إنما أنا بشر مثلكم ، وأنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن
بمحنته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع - هكذا على نحو ما أسمع
منه فمن قضيت له بحق أخيه فإنما أفضى له بقطعة من النار » .

وهناك أمثلة نبوية كثيرة .. لقد كان يعقوب نبي الله بن نبي الله حفيد
خليل الله ، يحكم نبوته أعظم من أمير في قومه ، فهل سقطت إمارته حين
ابيضت عيناه من الحزن ؟ أم أن بياض عينيه « فقد البصر » لم يقدح في
نبوته ولا في إمارته ..

ولقد قيل : كان شعيب رسول الله ﷺ أعمى وقد لقبه النبي الخاتم بأنه
خطيب الأنبياء ، فهل قدح عماه في نبوته التي هي أعظم من الإمارة ؟..
مالككم ؟.. كيف تحكمون ؟..

هل تبيأت النفوس لتذوق قول الله تعالى :

﴿ فَإِنهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ، وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾

خامساً : قانون الأحوال الشخصية

نعم أم لا ؟ هذا ما يدافع عنه الشيخ جاد

حسبي في هذا المقام ، أن أجمع الأصول التي اعتمد عليها الشيخ جاد
الحق : وهذه الأصول هي بنصها الواردة في تقريره عن شهادتي دفاعاً عن
نص الفقرة الثانية من « المادة ٦ مكرر » من قرار السادات بالقانون رقم
٤٤ لسنة ١٩٧٩ ونصها الذي يدافع عنه الشيخ جاد الحق حتى الآن
يقول :

« يعتبر إضراراً بالزوجة اقتران زوجها بأخرى بعد رضاها ولو لم تكن
اشتعلت عليه في عقد زواجها عدم الزواج عليها .. وكذلك إحصاء الزوج
على زوجته الجديدة أنه متزوج بسواها. »

كما أرجو القارئ أن يحفظ هذا النص عن ظهر قلب ، ليعتمد على
ذاكرته وهو يرى ما حشده الشيخ جاد الحق من الأصول الفقهية التي رآها
في زعمه أصلاً لدفاعه عن هذه الأباطيل ..

كما أرجو من القارئ الكريم كذلك ، أن يتذكر أن قرار السادات الذي
صار قانوناً يحمل رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ، يلزم القاضي بتطبيق الزوجة
الأولى متى طلبت الطلاق من زوجها الذي تزوج عليها ولو كان هذا الزوج
عادلاً قادراً وفيما بسائر حقوقها بل ولو رفض الزوج تطبيق زوجته الأولى .

دفاعاً عن باطل

هذا هو الذي يدافع عنه الشيخ جاد الحق لجعل الزوجة الأولى وهي في
عصمة زوجها الأول الذي لم يطلقها ، لجعلها مطلقة بلسان القاضي ،
حلالاً للأزواج بعد عدتها المزعومة من زوجها الذي لم يطلقها ولتكون هذه
المرأة جامعة بين الزوجين ، وهو الأمر الذي لا يحل في الإسلام ولا المسيحية
ولا اليهودية ولا الجاهلية .

معادلة منطقية

يقول الشيخ جاد الحق : إن الإسلام يجيز التطلق للضرر .
وأسأله : هل في القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ أنها لا تجاب لطلب الطلاق
إلا إذا ثبت الضرر ؟

إن قلت « نعم » .. فإنني أطالبك إن تخرج لنا هذا القيد في القانون .
وإن قلت « لا » .. فقد اعتبرت أن تعدد الزوجات ضرر بإطلاق .

وهذا الاعتبار «المرفوض» يجعل الرسول ﷺ «عندك» - لا في واقع الأمر - متناقضاً مع رسالته .. لأنه عليه الصلاة والسلام القائل : «لا ضرر ولا ضرار» في حين تعدد الزوجات عندك «ضرر» والنبي عدد الزوجات !! فكيف خالف فعل النبي قوله ؟؟ .. وأيه نتيجة هذه ؟؟.. إن الانتهاء إلى هذا الاعتبار يجعل تعدد الزوجات في الإسلام حراماً إذا تقرر منطق الشيخ جاد الحق على النحو التالي :

- تعدد الزوجات ضرر .. وحيث أن كل ضرر حرام ..

إذن .. فتعدد الزوجات حرام

- هكذا بإطلاق !!

- فكيف يستقيم هذا مع قول الله تعالى : ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ، فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ والعدل المطلوب إنما يكون في المأكل والمشرب والمسكن والنفقة والمبيت ، ولا إثم في ميل القلب ما لم يترتب عليه ميل عن العدل في التعامل ، وهذا هو قول الله تعالى : ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوا كَالْمِثْقَالَةِ﴾ .

ومع أن علام الغيوب نفى القدرة على العدل القلبي فإنه لم يرتب على ذلك منع التعدد ، وإنما رتب على ذلك تحريم الميل الظاهري عند توزيع الحقوق على الزوجات في المأكل والمشرب والكسوة والنفقة والمبيت .

وكيف يستقيم منطق الشيخ جاد الحق مع تعدد أمهات المؤمنين وزوجات الصحابة وعلى رأسهم العشرة المبشرون بالجنة !!؟

حلال قبل يوليو ١٩٧٩ ... حرام بعده

إن الطلاق للضرر شيء ، غير الطلاق لمطلق العدد ، وهو ما قرره القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ للزوجة الأولى ، ولو لم تكن قد اشترطت عليه في عقد زواجها عدم الزواج عليها !!..

إن الشيخ جاد الحق رأى أنه لا حق للزوجة الأولى في طلب الطلاق
فجرد اقتران زوجها بأخرى ، إلا إذا كان التعدد قد حدث بعد يوليو
١٩٧٩ ، أى أنه حلال قبل هذا التاريخ ولو اعترضت عليه الزوجة الأولى ،
ولكنه حرام بعد هذا التاريخ إن اعترضت عليه الزوجة الأولى بغير سبب
شرعى . ويكفى أن يقوم في نفسها تحريره .

وهكذا صارت الأهواء بإذن من الشيخ جاد الحق متحكممة في شريعة
الله ، اللهم إلا إذا ادعى أن نبيا بعث بعد يوليو ١٩٧٩ . وجاء بشرع
جديد . ونحن نؤمن أنه لا نبي بعد محمد بن عبد الله ﷺ .

الفراق خلعا ، والفراق طلاقاً

وانظر معي أيها القارئ الكريم في قول الشيخ جاد الحق يستشهد بقول
البشر على التحريف في شريعة رب البشر ، يقول : «وقد جاء بالمذكرة
الإيضاحية - وهو كاتبها - للقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ، ولما
كانت المشكلة الجمع بين أكثر من زوجة «وهي بنسبة واحد كل ألفين في
مصر» مشكلة اجتماعية فإن المشروع رأى اعتبار الجمع من قبيل إيذاء
الزوجة أو الزوجات القائم زواجهن فعلا ، فأعطاهما وأعطاها الحق في طلب
التفريق ..» .

وأقول : لا بأس بطلب التفريق خلعاً على أساس من قوله تعالى :
﴿ الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ، ولا يحل لكم أن
تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله فإن خفتم ألا
يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به ، تلك حدود الله فلا
تعتدوها ، ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون ﴾ .

والخلع هو رغبة المرأة عن البقاء في عصمة زوجها وإن يكن متين
الخلق ، متين الدين ، فهي ترد إليه ما دفعه لها من مهر على أن يطلقها .
وهذا هو ما طلبته امرأة ثابت بن قيس وقضى به رسول الله ﷺ .

وواضح أن الفرق هائل جدا بين الفراق خلعا ، والطلاق .. فالخلع طلاق على مال ترده المرأة إلى الرجل يسقط معه كل حق للمرأة بعد طلاقها ، مادامت هي التي طلبت الطلاق من زوجها الذي لا تعيب عليه خلقاً ولا ديناً .. بينما الطلاق الذي يوقعه القاضي على الزوج وإن رفض الزوج الطلاق الذي تطلبه الزوجة الأولى لاقتران زوجها بأخرى يوجب لها نفقة العدة ومؤخر الصداق . ونفقة متعة أقلها سنتان ولا حد لمداها الأعلى مع أن تطبيق القاضي على الزوج المكره لسلطان القانون آنذاك ليس بطلاق شرعى مالم يكن إنقاذاً من ضرر بالمقاييس الشرعية وليس تعدد الزوجات ضرراً مبيحاً للطلاق .

وفضلاً عن أن هذا ليس طلاقاً شرعياً وإن ترتب عليه ظلماً آثار الطلاق تنفيذاً لإرادة السادات ، فكل ذلك يفرضه القانون على الرجل وإن كان عدلاً ، وإن كان متين الخلق ، متين الدين ، وإن كان ينشد الذرية ، لأن زوجته الأولى لا تنجب مثلاً .

فأى دين هذا يا علماء الشرع ؟.. أى دين هذا ياجمع البحوث الإسلامية ؟.. أى دين هذا يالجنة الفتوى بالأزهر ؟.. أى دين هذا يارب العالمين ؟

﴿ إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون ﴾ صدق الله العظيم .
إن مشكلة مصر هي عجز الشباب عن الزواج ومتطلباته . وليست المشكلة تعدد الزوجات التي لا تزيد نسبتها عن نصف في الألف ..؟..
﴿ فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً ، فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل مما يكسبون ﴾ .

إن الشيخ جاد الحق يرى أن قاعدة لا ضرر ولا ضرار سند لتحريم التعدد الذي أباحه الله بشروطه ..!! فأهواء النساء مستندة لإباحة التعدد في زعمه عند رضاهن ، وتحريمه عند رفضهن .. وعلى ذلك فلا نستبعد حل التعدد في بيت ، وتحريمه في بيت ، مع التوافق في كل شيء إلا في موقف الزوجة الأولى داخل كل بيت .. إن الشيخ جاد الحق يروى كما قرأتم في

تقرير شيخ الأزهر ما نقله من حاشية حجازي على شرح مجموع الأمير
«الجزء الأول - باب الخلع» هذه العبارة:

«ولا التطليق طلقة بائنة بثبوت الضرر ، وإن لم يتكرر ، ومثلوا له
بقولهم ، كقطع كلامه عنها أو تولي وجهه عنها في الفراش».

هكذا أبها القارئ الكريم أنت العبارة ضمن تقرير شيخ الأزهر عن
شهادتي ، فهل فهمت منها شيئاً ؟..

- أين المعطوف عليه يا فضيلة الشيخ ؟ وأين الضرر الذي اشترطه
قانون السادات لإيقاع الطلاق ؟؟

- وأين باب الخلع من باب الطلاق ؟؟

- ومن هذه التي قطع كلامه عنها أو ولي وجهه عنها في الفراش ؟

- أهي من الصالحات القانتات الحافظات للغيب بما حفظ الله ؟؟

- أم هي ممن تخافون تشوزهن فيجوز لكم شرعاً وعظماً وهجرهن في

المضاجع وضربهن ؟؟

وهكذا يتوغل الشيخ جاد الحق في خصومته ناسباً أنه يأخذ أحكام
الفقهاء المترتبة على ما ارتأوه من قيود وشروط وضوابط فيرتضيها أحكاماً
لقانون أهدر كل هذه القيود وكل تلك الشروط والضوابط فيقول : «وجاء
في مواهب الجليل شرح مختصر خليل ، وعلى هامشه كتاب التاج
والإكليل : (ولها التطليق للضرر) . قال ابن فرحون في شرح ابن
الحاجب : بالضرر قطع كلامه عنها وتحويل وجهه في الفراش عنها وإيثار
امرأة عليها وضربها ضرباً مؤلماً .. الخ».

- وأسأل الشيخ جاد الحق :

- هل وضع قانون السادات لتطليق المرأة هذه الضوابط ؟

- أم أنه أعطاهما حق الطلاق بمجرد اقتران زوجها بأخرى ولو لم يقطع
كلامه عنها ، ولو لم يحول وجهه في الفراش عنها ، ولو لم يؤثر امرأه
عليها ، ولو لم يضربها ؟؟؟

هذا سؤال يجب الإجابة عليه ، لوجه الله وحده !!

هل يقبلون التحكيم

ولم يكتف الشيخ جاد الحق فيقول مما نقله : « وليس من الضرر منعها من الحمام والنزهة وتأديبها على ترك الصلاة وفعل الشرك » .

وأسأل الشيخ جاد الحق :

- هل أباح قانون السادات للرجل أن يمنع المرأة من الخروج دون إذنه أم أعطاهما الحق في الخروج من بيته دون إذنه ؟

وأسأل الشيخ جاد الحق :

- هل تقبل التحكيم بيني وبينك في قولك أن المادة « ٦ مكرر » تخريج على قواعد أهل المدينة ؟

أنا أقول ان قواعد أهل المدينة براء من أن تكون سنداً لهذه المادة .. بل مدى علمي أن المحكمة الدستورية أمامها عشرات القضايا للتضرر من مخالفة هذا القانون للدستور لأن هذا القانون مخالف للإسلام .. وندعو أنفسنا جميعاً أن نتقى الله يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .

ولم يكتف الشيخ جاد الحق بل يواصل استشهاده بما لا صلة فيه بين المقدمة والنتيجة فيقول : « وفي فقه الإمام أحمد بن حنبل : جاء في كتاب المغنى لابن قدامة بعنوان : مسألة وإذا تزوجها وشرط لها [انتبه إلى كلمة وشرط لها] ألا يخرجها من دارها وبلدها ، فلها شرطها لما روى عن النبي ﷺ أنه قال : إن أحق ما أوفيتم به من الشروط ما استحلتتم به الفروج .

وإن تزوجها وشرط لها « انتبه إلى كلمة وشرط لها » ألا يتزوج عليها فلها فراقه إذا تزوج عليها » ثم يقول : « ولا شك أن هذه النقول من فقه المذهبين ، تشير إلى هذا الحكم » يعني الذي أقره قانون السادات لمن لم تشترط على زوجها ألا يتزوج عليها « جاء تخريجاً على قواعد الإمامين الجليلين مالك وأحمد بن حنبل !! » ..

والأستاذ : أليس يتم أيها القارئ الكريم تطبيق حكم له حيثيات معينة
في قضية خالية تماماً من هذه حيثيات ؟ وأستاذ أيضاً : أراه إلى مطلق
الشيخ جاد الحق ولجنته إحماسية ؟

ثم يقول الشيخ جاد الحق : « بل إن الفقه المالكي يحجز للزوجة في حال
الضرر وثبوتها » وانظر إلى هذا القيد - في حال ثبوتها » الطلاق ولو لم
تشرطه »

وأسأله : هل علق قانون السادات حق المرأة في الطلاق على وقوع
الضرر وثبوتها ، أم أن المادة « ٦ مكرر » التي أوردتها في تقريرك تقول :
« يعتبر إضراراً بالزوجة افتراء زوجها بأخرى بغير رضاها ولو لم تكن
اشتترطت عليه في عقد زواجها عدم الزواج عليها ؟ »

إن قانون الأحوال الشخصية حرم التعدد الذي أباحه الله بشرط العدل
والفطرة ، وأطلق التحريم ، ولم يلاحظ حكم الله في ذلك . بل لاحظ فقط
منافع المرأة ورغبات ذوي السلطان ، وظلم التخرج المزعوم إذ شد نتائج
فقهية من شعرها وضعت لمقدمات حافلة بقيود واضحة وشروط مشرقة ،
موضعها مطلقة من كل قيد ومن كل شرط ظلاماً وزوراً وعلى رغم الإسلام
والمسلمين ..

وما قتلوه وما صلبوه :

وأؤكد أنني كنت أقرأ لكاتب غير إسلامي استشهاداً لما يذهب إليه من
فكر غير إسلامي في مسألة صلب المسيح ، أن هذا الذي يكتبه دفاعاً عن
عقيدته النصرانية « يزعم أنه » نقله حرفياً من تفسير الفخر الرازي ، لقول
الله تعالى : وما قتلوه وما صلبوه ، ولكن شبه لهم .. فعجبت كيف يقرر
الفخر الرازي ما يعد خروجاً على ما قرره القرآن الكريم ، وتناولت تفسير
الفخر الرازي ، فرأيت فيه ما جاء به الكاتب غير الإسلامي حقاً ونصاً ..
ولكنه خان أمانة القلم ، فأسند القول الباطل إلى الإمام الفخر الرازي ،
وحجب الحقيقة وهي أن الفخر الرازي رضي الله عنه نقل هذا القول عن
الكافرين ليفنده ويظهر بطلانه « ومن يكسب خطيئة أو أثماً ثم يرم به بريئاً

فقد احتمل بهانا وإثماً مينا ..

يأهل المشارق والمغارب .. ما رأيكم ؟

ثم يقول الشيخ جاد الحق : « وقد يقال - وقد قيل فعلاً - إن هذا «أى قانون السادات» لم يفعله رسول الله ﷺ ، ولا أصحابه ولا التابعون ، وذلك حق واقع ، لأن هؤلاء كانوا يتزوجون علانية !!! » انتهى كلام الشيخ جاد الحق ..

وأسأله : هل أعفى قانون السادات الذين يتزوجون علانية من مسؤولياتهم التي حددها القانون المتحدث عنه ؟ .. أم أنه مطلق !!!
- وما رأى جاد الحق فيمن يتزوج اليوم علانية إذا اعترضت الأولى أمام قانون السادات ؟ ..
أجبتني واثق الله ..

- وبألجنة الفتوى بالأزهر .. وبالمجمع البحوث الإسلامية ..
وباعلماء الإسلام في المشارق والمغارب ..

ما رأيكم في قول الشيخ جاد الحق في تقريره عن شهادتي ؟
وما رأيكم في هذا الذي ورد في المذكرة التفسيرية للقانون المذكور والتي كتبها الشيخ جاد الحق .

« فإذا امتد الزمن وجاءت زوجة لا ترضى بأن تكون لها ضرة «أى ولم تشترط على زوجها عدم الزواج عليها كما هو نص القانون » ، قيل لزوجها : بل أمسكها ، وقل لها : من الحتم أن تكون لك هذه الضرة وتهدر بذلك القواعد العامة في الإسلام في دفع الضرر والضرار «وهكذا» - لا ضرر ولا ضرار - ﴿ ولا تمسكوهن ضراراً لاعتدوا ﴾

هكذا هو الضرر في نظر الشيخ جاد الحق ولا حول ولا قوة إلا بالله
العلي العظيم .. ثم يواصل كلامه ، عقب ذلك مباشرة فيقول :

«فليس من العشرة بالمعروف المأمور بها في القرآن ، إمساك الزوجة بالزعم عنها «كذا» وليست كل زوجة تقبل أن تكون لها شريكة أو شريكات في زوجها» .

هكذا يخرج الشيخ جاد الحق القانون الظالم على غير القواعد الإسلامية وعلى ما لم يفعله رسول الله ﷺ ولا أصحابه ولا التابعون .. وكل الأساس الذي بنى عليه تأييده للقانون أن الزمن قد امتد ، وأن نساء هذا العصر قد استبحن لأنفسهن أن يقبلهن الرجال حضارة وتحية وتقديراً علانية أمام أزواجهن وأمام شاشات التلفزيون على رغم أنف الإسلام .. فليطوع الشيخ جاد الحق دين الإسلام لهذا العصر على هذا النحو الذي لم يفعله رسول الله ﷺ ولا أصحابه ولا التابعون .

وقال تعالى حاكياً فقال الرسول ﷺ : ﴿ يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا ۝ ﴾ ..

فقه القرن العشرين :

ومن العجيب أن الشيخ جاد الحق يذكرني بالمثل العربي القائل : رمتني بدائها وانسلت » فيرميني بالقصور العلمي ، واختلاط أمر الطلاق عندى بأمر الخلع ، وينسى أن قانون السادات الذي أده هو وزميله بيسار والنمر ولجنته الخماسية قد خلا تماماً من أحكام الخلع ، ويرميني بأنى لم أستوعب نصوص الفقه مع أن الشيخ جاد الحق هو الذي جانب أصول الفقه ، إذ أيد هذا القانون من طريق التلفيق والتقليد !! وما هو من التلفيق ولا التقليد في شيء . وإنما هو فقه من اختراع القرن العشرين ، لا يستند إلى كتاب ولا إلى سنة .

وقديماً رأى «عمر» أن يضع حداً أعلى للمهور فعارضته بالقرآن امرأة فرجع عن رأيه إلى كتاب الله من فوره وقال : «أصابت امرأة وأخطأ عمر . كل الناس أفقه منك يا عمر ..» .

وكذلك رجع عمر عن رأيه في مقاتلة مانعي الزكاة حين رأى أن رأيه معارض بنص الحديث .

إسرائيليات القرطبي :

ومع كل ذلك يزعم الشيخ جاد الحق أن زواج الكتايات المباح بخص
 قرآني في سورة المائدة قد عطله عمر بالرأى الشخصي ، ولا يستقيم أن
 نصدق ذلك عن عمر وإن روى ذلك في تفسير القرطبي ، فكم في القرطبي
 من إسرائيليات ، لو شئت أن أعددتها ما اتسع المقام وعلى صفحات
 «النور» رفضت ما ورد في القرطبي من تفسير لقوله تعالى عن يوسف
 ﴿وهم بها لولا أن رأى برهان ربه﴾ مما لا يتفق ومقام النبوة ، قلت
 ذلك في مقام رد على توفيق الحكيم في مقالاته حديث مع الله ، وبدلاً من
 أن يقوم شيخ الأزهر بواجبه في تكوين لجنة لتنقية كتب التراث من
 المدسوس عليها إذا هو يستشهد بالمدسوس على القرطبي وعلى عمر ، وإلا
 فكيف يحل الله ويحرم عمر ؟... وكيف نقول يا شيخ الأزهر أن عمر منع
 الزواج بالكتايات وأنت الذي تقول في تقريرك أن عمر قال : «أنا لا
 أحرمه».

إنني أدعوك يا شيخ الأزهر إلى التمهيز والتحقيق والتحقق ، وإلا
 فكيف يستقيم عندك عتاب الله لرسوله بقوله : ﴿يأيها النبي لم تحرم ما
 أحل الله لك ؟﴾ .. وأنت تدعى تعطيل النص المقدس بالرأى ؟..
 - أترى أن يعاتب الله نبيه على ما حرمه على نفسه بالرأى مما أحله الله له
 بالنص القرآني الصريح ، ثم ترك هذا إلى ما تزعمه الروايات المدسوسة من
 أن عمر حرم بالرأى ما أباحه الله بالنص !!؟

لقد رحت ترتب على الرواية المعطوبة المختلقة على عمر وتقول عنى :
 «فهل يرى الشاهد .. أنه أفقه في دين الله من عمر بن الخطاب ؟»
 وعلى حد هذا التساؤل ، أسألك أنا :

- بأى منطق تتحدث يا رجل وأنت ترى أن عمر يحرم بالرأى
الشخصى ما أحل الله بالنص القرآنى - !!؟

من افترى على الله كذباً !!؟

وأخيراً راح شيخ الأزهر الشيخ جاد الحق يحاول أن يسلكنى فى سلك
من عناهم الله بقوله : ﴿ فمن أظلم ممن افترى على الله كذباً ، ليضل
الناس بغير علم ﴾

إن الشيخ جاد الحق يعد كل الذى تقدم يقول ::

« ومع هذا فإن القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ لم يحظر المباح ، فلم يمنع
الرجل المسلم من الزواج بأكثر من واحدة ، وإنما أجاز للزوجة أو الزوجات
اللاتى على عصمته طلب الطلاق إذا تضررت أو تضررن من اقترانه
بالأخرى ».

وأسأله : أى حظر للمباح يدانى ما ينزله القانون المذكور بمن تزوج
بأخرى من تطليق الأولى وغيرها ؟..

والحكم عليه بمؤخر الصداق ومتعة لا تقل عن سنتين لكل واحدة ؟
وترك المسكن لها إن كانت حاضنة^(١).

- الا ترى ذلك فى قوة المنع للمباح ؟..

- أليس للضرر والضرر المنهى عنهما عندكم من معايير ؟..

- إذا كان تضرر المرأة تضرراً شخصياً برغم أن الزوج عدل قادر ،
أىكون للقانون حق إرغامه على الطلاق ، فإن أى كان على القاضى بحكم
القانون أن يطلق عليه امرأته ؟؟

(١) تراجع الشيخ عبد المنعم اشمع عن مناصرة هذا القانون ولكنه زعم أنه شرعى غير أنه لا
يناسب ما يعاينه المجتمع من أزمات !!

- أهذا هو شرع الله المؤسس على مذهب مالك وأحمد بن حنبل ؟
بل أنا يا شيخ الأزهر الذى أردد قول رفاعة جلاله : ﴿ فمن أظلم ممن
افترى على الله كذباً ليضل الناس بغير علم ﴾ ٢٢٢.

ثم ما أكثر ما فى القانون المشنوم من مثالب عدا ما تقدم ، وحسنا ما
تقدم ، ونحن نعرض على الموضوع والإيجاز ، نرى ما وراء هذه النقطة ، وما
أكثر ما يجزنا إليه هذا الموضوع من عراك ، وحسنا الله ونعم الوكيل .

وفتواك شاهد صدق عليك :

أما المفاجأة التى وعدت بها ، فهى تثير عجب كل عاقل ذى منطق
سليم .. فبرغم ما تقدم من قول ورد ، ومن مد وجزر ، ومن مساجلة
ومصارعة .. برغم كل ما تقدم بخيره وشره ، أقول إن ما فات كان رداً على ما قاله
الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر ولجنته الخماسية فى تقريرهم المقدم إلى نيابة
أمن الدولة العليا بتاريخ ٢٧ رمضان ١٤٠٣ هـ رداً على شهادتى أمام المحكمة
فى القضية الشهيرة باسم قضية الجهاد .. التى ما قلتها إلا ابتغاء مرضاة الله
وحسب .. أعود فأقول .. أما المفاجأة فهى تلك التى احتوتها الصفحتان :
الصفحة ٢٩ ، ٣٠ - الفقرة «ب - ١» من سلسلة الفتاوى الإسلامية
التي يصدرها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - المجلد الثامن - الجزء ٢٥
الصادر فى أول رجب ١٤٠٣ هـ .. أى المنشور قبل التقرير الذى نحن
بصدده بشهرين أو أكثر»

المفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق «س ١٠٥ - ٢٧٤م»
تاريخ الفتوى : ٧ جمادى الآخرة ١٤٠٠ هـ - ٢٢ إبريل ١٩٨٠ هـ .
(ب) موضوع الفتوى : عن المادة السادسة مكرراً : (١) - «اقتران
الزوج بزوجة أخرى بغير رضا الأولى ، لا يعتبر إضراراً بها ولا يحرم ما أحله
الله» .

وبقولك الحق كان مخرجنا

ياشيخ الأزهر .. وبالجمة شيخ الأزهر :

- ألا ترون أن هذا القول الذى قاله الشيخ جاد الحق فى سلسلة الفتاوى الإسلامية ضد قانون الأحوال الشخصية الذى أيدته شيخ الأزهر الشيخ جاد الحق يوم كان مفتياً ؟

- ألا ترون فى هذه الفتوى الصادرة من الشيخ جاد الحق مخالفة لما قرره الشيخ جاد الحق فى مجلس الشعب ؟

- ألا ترون أن فضيلته قال فى مجلس الشعب سنة ١٩٧٩ قولاً يناقضه ما قاله فى هذا الكتاب المسمى سلسلة الفتاوى الإسلامية والصادر فى أول رجب ١٤٠٣ هـ مايو ١٩٨٣ تقريباً ؟

- ألا ترون فى هذه الفتوى الصادرة من الشيخ جاد الحق مخالفة لما قرره جاد الحق ؟

- إننى أرى أن الرجل منطقى مع نفسه فهو مع دين الله ما لم يصادم بهذه المعية رغبة حاكم أو هوى ذى سلطان !! أترون مثل هذا الرجل أميناً على لقب الإمام الأكبر شيخ الأزهر !!؟

إننا نحمد الله أن قوله الأخير ناسخ لقوله الأول ، وأنه يلتقى به مع موقفنا منذ اللحظة الأولى ضد قانون الأحوال الشخصية ..

ولو أنه سكت عند هذا المدى لانتهدت المعركة ، ولكنه نسخ هذا النسخ بتقريره عن شهادتى فى القضية الشهيرة بقضية الجهاد .

فكيف أفهم ؟ وكيف أخرج من حيرتى ؟ وكيف يخرج الناس معى من هذا التضارب العجيب ؟

والله لا أجد مخرجاً إلا قول النبى ﷺ : « أيها الناس إن لكم معالم فانتبهوا إلى معالمكم » وحسبى أن بعض أقوال الشيخ جاد الحق تؤيد

وتنقض قوله السابق واللاحق ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .
وهكذا جعل لنا الله مخرجاً آخر على يد الشيخ جاد الحق نفسه ، وفي
كتاب يشرف على إصداره بصفته رئيساً لمجمع البحوث الإسلامية و « إن
ربي لطيف لما يشاء » ..

ذهب السادات .. وبقي رب السادات :

ما سبق كان الفقرة [ب - ١] من فتوى شيخ الأزهر .. فماذا تقول
[پ - ٢] عن المادة السادسة مكرراً :

تقول : « القول بأن هذا - أى القول بأن اقتران الزوج بزوجة أخرى
بغير رضا الأولى يعتبر اضراً بالأولى كنص من قانون الأحوال
الشخصية - لم يفعله الرسول ﷺ وأصحابه والتابعون ، قول حق . »

- يا شيخ الأزهر .. ماذا بعد الحق إلا الضلال ؟

- يا شيخ الأزهر .. هل قلنا غير هذا الحق في رفضنا لقانون الأحوال
الشخصية الذى دافعت عنه مؤيداً له ؟

يا شيخ الأزهر .. هل لك أن تراجع نفسك بنفسك بعد أن أوردت هذا
القدر من الحقيقة بعد إقرارك لقانون الأحوال الشخصية ودفاعك عنه سنين
طوالاً ؟

يا شيخ الأزهر .. هكذا يأبى الله إلا أن يتبين لعباده ما هو الحق .. أو لم
يكف بربك أنه على كل شيء شهيد ..

ياشيخ الأزهر .. لقد مات السادات صاحب القرار الجمهورى ، وبقي
رب السادات رب العالمين ، فهل هذا هو السر فى عدولك عن موقفك على
هذا النحو ؟ ثم لماذا عدلت عن العدول فى تقريرك عن شهادتى ؟!!

ياشيخ الأزهر .. على كل ، إن الرجوع إلى الحق خير من التماهى فى
الباطل ، وحسبى الله ونعم الوكيل !! وحسابك أنت ولجنتك الخامسة
عند الله علام الغيوب .

سادساً : معاهدة الصلح بين ييجن والسادات

« عندما تخلت السلطات عن نصر الله ، تخلى الله عنها » .

إن الأمل الأكبر الذي ننشده لمصر والإسلام له عوامله المتعددة التي أجملها قوله سبحانه وتعالى : ﴿ إِنْ تَنْصَرُوا لِلَّهِ يَنْصِرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ ﴾ . ولقد تخلت سلطتنا التشريعية عن نصر الله ، إذ اتخذت هذا القرآن مهجورا وتخلت سلطتنا القضائية عن نصر الله التي حكمت بالقوانين الوضعية على حساب الأحكام الشرعية وتخلت سلطتنا التنفيذية عن نصر الله ، إذ قامت على تنفيذ أحكام القوانين الوضعية وإن عارضت شريعة الله .

وتخلى أعلامنا عن نصر الله إذ دعا إلى السفور والعناق والقبلات وما يشتر الشهوات ، وكلمات الأغاني الخليعة ، وغير ذلك .

وليت سلطات المجتمع إذ تورطت في ذلك كله تركت الدعاة يبصرون الناس ويذكرون الحكام ، ولكن مجلس الشعب أيد قوانين الطوارئ عامين كاملين حتى الآن ، ثم أيده أخيرا للعام الثالث ثم لعام رابع وخامس .. وشرع من القوانين ما يحظر على الخطباء أن يقولوا ولو داخل دور العبادة ، ولو على سبيل النصيحة ولو من فوق المنابر ما يعارض قانونا وضعا أو قرارا إداريا ، ومن فعل ما يخالف هذا القانون فالحبس وغرامة قدرها خمسمائة جنيه مصرى .. فإن قاوم فالسجن وغرامة قدرها ألف جنيه مصرى !!

إذن فقد منع المجتمع بكل مؤسساته أن يأخذ أحد بأسباب النصر على هذا النحو الذي تبين .. فلحساب من كل هذا ؟ وأين أنت ولجنتك الخماسية يا شيخ جاد الحق من كل هذا البلاء ؟ لعلكم أخذتم في مجال نصيح أصحاب السلطان بقول الفائل :

ياقوم لا تتكلموا إن الكلام محرم

ناموا ولا تستيقظوا ما فاز إلا التَّوَم

ثمن كارثة كامب ديفيد :

ومن هنا تمثلت الكارثة في كامب ديفيد .. وعليه : نظر الشيخ جاد الحق إلى استرداد سيناء ، ولم ينظر إلى ثمن ذلك .. هل ندرى ما ثمن ذلك يا شيخ الأزهر ؟؟؟ وهل ندرى الثمن لجنتك الخماسية ؟؟

● ثمن ذلك موافقة مصر على ألا يكون لها شرق القناة سوى فرقة واحدة فقط من الجيش على شريط طوله حوالى ١٧٥ كيلومترا وعرضه خمسون كيلومترا .

● ثمن ذلك أن الجندى المصرى لا تسمح له إسرائيل أن يطاءً بقدمه أرض سيناء التى يزيد بعدها عن خمسين كيلومترا شرق القناة .

● ثمن ذلك أن مصر لا تسمح لها إسرائيل بجعل مطاراتها فى سيناء عسكرية ، ويمكن أن تكون مدنية وبشرط أن تستخدمها إسرائيل .

● ثمن ذلك أن تكون مياه خليج العقبة دولية وهى فى واقع الأمر أضيق من أن تكون إقليمية .

● ثمن ذلك أن الصهيونى يجوز له أن يدخل مصر كلما أراد ، ولا يجوز أن يدخل الفلسطينى بلده وأرضه إلا بموافقة الصهاينة وهيئات أن يوافقوا .

● ثمن ذلك أن الحد الذى كان بين مصر وفلسطين صار هو نفسه الحد الذى بين مصر ودولة إسرائيل المزعومة !!

● ثمن ذلك أن هذه الاتفاقية لها الأرجحية على غيرها عند التعارض ، فهى أرجح من ارتباطنا بالعرب وأرجح من ارتباطنا بالمسلمين .

● ثمن ذلك تطبيع العلاقات مع أشد الناس عداوة للذين آمنوا .. اليهود .

● وهناك أثمان أخرى كثيرة !!! لا يتسع المقام لذكرها !!!

● ولذلك .. تعد إسرائيل أن من مفاخر ييجين ، أنه بهذه المعاهدة وضع مصر فى جيبه ، وضرب بعدها المفاعل الذرى العراقى ، متهاكاً أجواء

السعودية والأردن ذهاباً إلى العراق وعودة منه .. وضرب لبنان .. وضرب الثورة الفلسطينية .. وضرب سوريا .. والإيغال في الأرض العربية بإنشاء ما شاءوا من مستوطنات وعدوانهم المتلاحق على المسجد الأقصى ومدينة القدس ورفعهم عودة اللاجئين إلى بلادهم .. والبقية تأتي .

أتدري ما البقية ياشيخ الأزهر ؟

إن البقية هي مُلك إسرائيل الذين يحلمون بامتداده من النيل إلى الفرات .. وإذا كانوا قد تركوا لنا سيناء اليوم ، فقد وضعوا كل هذه الأعلا في أقدامنا وأيدينا وقدراتنا وطاقاتنا ، ومزقوا كل رابطة بيننا وبين العرب والمسلمين ، ليضربوا كل شعب على حدة ونحن نتفرج في هذه المرحلة ليكتفى الآخرون غداً بموقف المتفرج حين تضربنا إسرائيل !!

ولن يقف أمام أحلامهم دفاعكم اليوم عن كامب ديفيد واعتبارها فرصة ذهبية وإنما يقف أمام أحلامهم أن تغيروا ما بأنفسكم وأن تقولوا الحق ولو كان مرا .. و ﴿ إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ﴾

كلام الله الحق أريد به باطل :

تقولون في تقريركم ، مدافعين عن كامب ديفيد :

«إن القرآن الكريم قد بين أن العلاقة الأساسية بين الناس جميعاً هي السلم .»

● أي سلم تقصد ياشيخ الأزهر ؟

● سلم دير ياسين ؟

● سلم صبرا وشاتيلا ؟

● سلم ١٩٦٧ وبحر البقر وأبو زعبل وليمان طره والسجن الحرني وسجن القلعة ؟

● سلم كامب ديفيد الذي جنح إليه السادات في ذل ، وتمنع منه بيجين في صلف وغطرسة ؟

١٠٠ سلم فرسة قيسية ؟
١٠١ أم سلم الشريفة أصبحت الأرض وطردتهم من فلسطين ومطاردتهم
والقضاء عليهم ؟

ياشيخ الأزهر .. هل جنحت الصهيونية إلى السلم لنجنع لها ؟ أم هو
تلاعب بكتاب الله ممن يرجى لنصرة دين الله ؟

إن الكرسي الذي تجلس عليه رفيع القدر ، عظيم الخطر ، جليل
الشان .. أسألك بالله : هل من الحق أن نجيز للمسلم ورحى الحرب
دائرة أن يفتح للمسلم والله تعالى يقول :

﴿ فلا تنهوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون ، والله معكم ولن يتركم
أعمالكم ﴾

ولا يجوز لنا أن نخون سيرة النبي ﷺ بإيراد معاهداته ^{مترجمة} مفصلة
عن جوهرها وظروفها ، فإن صلح الحديبية كان يوحى من الله ، وقد انقطع
الوحي بعد خاتمة النبيين سيدنا محمد ﷺ ، وقد سماه الله فتحا مبينا .

ومعاهداته مع اليهود .. كانت حين كان المسلمون في عزة .. فلما خان
اليهود عهدهم صفى النبي ﷺ وجودهم في المدينة المنورة .

والمهادنة التي أجازها الإمام مالك سنة أو سنتين أو ثلاثاً ، لم تكن مثل
كامب ديفيد التي قال السادات في تقديسه لها : « إن حرب أكتوبر ١٩٧٣
هي آخر الحروب » واستشهادك بآية النساء التي يقول الله فيها : ﴿ فإن
اعتزلوكم فلم يقاتلوكم وألقوا إليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم
سيلاً ﴾ هو استشهاد في غير محله ، لأن الاعتزال والمسألة المقصودين
بالآية ، ليسا لشعب على حساب سائر الشعوب الإسلامية ، وإنما لأمة
الإسلام كلها ، والمؤمنون اخوة .. وأسألك بالله : أترى أن الصهيونية
القت إلينا السلم وهي تغتصب المسجد الأقصى وتعدى على أراضي العرب
والمسلمين وأعراضهم وحقوقهم .

لقد رفضنا كامب ديفيد .. فإذا العزل السياسي في مصر طوق لكل من
رفض هذه المعاهدة وذلك أنه لا يسمح له بإنشاء حزب سياسي لمن رفض

أن يقطع العلاقات مع إسرائيل - ولقد رفضت «جيشولا كوهين» الصهيونية، معاهدة كامب ديفيد .. ورأيهاها تمزقها على شاشة التلفزيون، فما عزلت هناك سياسياً .. وإنما تمتعت بحريتها .. ولم يعترضوا رغبتها في تكوين حزب تنزعه ، ولم يسقطوها في الانتخابات بالتزوير .

- وخبروني .. أين الأقطاب الذين رفضوا كامب ديفيد في مصر ؟
- وهل كان سقوطهم في الانتخابات بحق أم بغير حق ؟
- وهذه المعاهدات والمصالحات التي عقدها أولئك الأعلام من أسلافنا الصالحين أى معاهدة منها كانت مثل كامب ديفيد ؟
- وهل كان للعدو في أى معاهدة من تلك المعاهدات عدوان على مسلم واحد فضلاً عن هذه المذابح الجماعية التي تقيمها إسرائيل لإخوتنا من المسلمين والعرب ؟
- وهل تعرفون نبأ الثور الأبيض الذي حزن عليه الثور الأحمر ، لكن بعد فوات الأوان ؟

فتوى الأزهر القديم تحرم مهادنة المعتدين

وتجرم الصلح معهم

- هل جنح الصهيانية للسلم طرفة عين ياشيخ الأزهر ؟
- وهل تعرف أنهم حتى لو جنحوا للسلم لما كان علينا شرعاً أن نجنح لها إلا إذا خرجوا من ديار الإسلام والمسلمين ، وأنها اعتداءهم في كل صورة من صورته ؟

وبعد هذا كله .. قلتم عنى : «فما قال به الشاهد في صدد اتفاقيات كامب ديفيد - مع ظهور الضرورة الداعية إليها - لاسند له في فقه الإسلام ، بل كلمة الفقهاء جميعاً تنفيه وتقر ما استقر على نحو ما أشير إليه فيما سبق بل لعل الشاهد قد نقض ادعاءه في شأن هذه المعاهدة حين

استشهد في أقواله بمعاهدة الرسول ﷺ مع يهود المدينة وموقف عمر و
الامتناع من الصلاة بالكنيسة بالقدس ؟»

أقول : أكان موقف يهود المدينة من رسول الله ﷺ إذ عاهدوكم موقف
الصهيونية التي سألها السادات ؟ لعلنا لا نذكر أن الأزهر له فتوى بتحريم
وتحريم الصلح مع الصهاينة .. وهذه الفتوى قالها الفقهاء من أهل الحق
والجهاد .. فكيف أخرجتهم ونسيت دورهم ؟ .. ولعل لجنة الأزهر .. وهي
تذكر أن معاهدة النبي ﷺ مع يهود المدينة ، وموقف عمر في الامتناع من
الصلاة في الكنيسة بالقدس ، لعلها لا تذكر أن يهود المدينة الذين عاهدهم
رسول الله ، لم يكن بينه وبينهم حالة حرب ، وقد كانوا مسلمين فسلمهم ..
وإلا فلماذا صفى وجودهم بعد ذلك .

ولعلنا لا نذكر أن نصارى الشام لم يصلحوا عمر ليضربوا مسلماً آخر ؟
وإلا فما أجهلنا بجوانب الفروق ونواحي القياس !! وعطاء التاريخ !!

● ألم تقرأ في شهادتي يا شيخ الأزهر التفريق بين من سالم .. ومن
حارب ؟ .. ولنتذكر هنا حديث النبي ﷺ : « يشيب ابن آدم ويشب
معه خصلتان : الحرص وطول الأمل . »

سادساً : أين الأزهر من تقنين الشريعة

يالجنة الأزهر : ألم يرسل النبي ﷺ معاذ بن جبل قاضياً إلى اليمن ؟ .. ألم
يقول له : بم تقضى بين الناس ؟ قال معاذ : بكتاب الله عز وجل .

فقال الرسول ﷺ : فإن لم تجد ؟ قال معاذ : فبسنة رسول الله ﷺ ...

فقال الرسول ﷺ : الحمد لله الذى وفق رسول الله لما يرضى الله
ورسوله ؟!

ألم يحدث ذلك يالجنة شيخ الأزهر ؟

وإذا كان ذلك قد حدث ، فهل ترون فيه أن تطبيق شرع الله توقف على

تقنين ؟

وإذا لم يتوقف التطبيق على التفتين ، فهل من المنطقي تعليق تطبيق شرع الله على التفتين ، ومصانع الخمر مثلا تعمل على قدم وساق ، ولا يحتاج الأمر بالنسبة لها إلا إلى قرار بإغلاق هذه المصانع ؟
ومع ذلك .. فلو كانت هناك رغبة في التطبيق لشرع الله ، فلماذا ألغى تخصص القضاء الشرعي ؟

وإذا كان لابد من التفتين كضرورة للتطبيق ، فهل ترون أن ستة عشر عاما مضت حتى الآن على بدء مظالمة مجمع البحوث الإسلامية بتطبيق الشريعة الإسلامية ، كما يدل على ذلك تقرير الأزهر عن شهادتي ..
هل ترون تلك المدة غير كافية ، وقد نزل الوحي كله وطبق وشرق وغرب في ثلاثة وعشرين عاما ، ونحن منذ عام ١٩٥٢ نقول بالاتجاه إلى تطبيق شرع الله ، وقد مضى أكثر من ثلاثين عاما على هذه المتاجرة بأقدس المقدسات بتطبيق شرع الله جل علاه ..

أى تناقض منطقي هذا يا لجنة شيخ الأزهر يامن تبررون تعويق تطبيق الشريعة الإسلامية ؟

وأى استعمار هذا الذى يمنعنا الآن من إغلاق حانات الخمر وإقامة حدود الله ؟ وإذا قد عرفتم ذلك .. فماذا نحن فاعلون للقرآن والسنة ، وقد أراد أعداء الإسلام تدمير الأزهر باسم تطويره ، وانفلت التيار الطلاى من الكليات الأزهرية القديمة التى تخدم الكتاب والسنة وعلومهما إلى ما استحدثت من كليات جديدة تباعد بين الأزهر وخريجيه بعد المشرقين ، واستولوا على أوقاف الأزهر ومعاهده وبيوت الله ؟ .. ومع ذلك قبلت أن تكون وزيرا للأوقاف المنهوبة السلبية المغصوبة !!؟

تطعننى وأنا أطالب بالشريعة

ثم أراك تستشهد بما فعله الخليفة الثانى عمر بن الخطاب من تدوين الدواوين ونقل أنظمتها من فارس والروم

● وأسائلك : ما علاقة ذلك بتعليق تطبيق الشريعة الإسلامية على نقيبها؟

هل توقف التطبيق في عهد عمر على التقنين ؟ وإن كان عمر قد قنن ،
فأين تقنينه ؟ فإن كان قد طبق بغير تقنين ، فقد سقطت حججك ،
وانكشف الشرود في النقاش ..

إن الباطل لا يغنى من الحق شيئاً يا لجنة الأزهر .. وأسأل : ما
الذي يحتاجه منع الرقص والمراقصة وتبادل القبلات من قوانين إن كنتم
صادقون ؟ على أن مرحلة تقنين الشريعة الإسلامية بالفعل في ميادين :
الجناي والمال والاجتماعي والاقتصادي والمرافعات والتجاري والبحري ..
فأين تطبيق الشريعة الإسلامية أن كنتم صادقون ؟

ثم نقول : « وحتى يتضح أن الأزهر ببيئاته الرسمية لا بشخص الشاهد
أو بغيره عمل ويعمل جدياً وعملياً لوضع المسؤولين في الدولة على الطريق
الصحيح ، فقد قرر مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر بتاريخ ٨ مارس ١٩٦٧
بالجلسة ٢٧ أن من مهام المجمع العمل على إيجاد مشروعات قوانين مستمدة
من الفقه الإسلامي شاملة لكافة فروع القوانين .. »

● وأسائلك يا لجنة شيخ الأزهر :

- أين النتيجة ، وقد مضى على هذا القرار حتى الآن أكثر من ستة عشر
عاماً !!! لعلنا نرى بصيصاً من الأمل في الدورة القادمة بمجلس الشعب
بمناسبة قرب الانتخابات تفننا في ذر الرماد في العيون .

وأعتقد أن الصدق صدق ، والكذب كذب ، ولا بد أن يستبين الحق
من الباطل ... ولا بد أن يشرق الصبح لدى عيني .. والله تعالى لا يقبل من
العمل إلا ما خلص لوجهه وابتنى به رضاه .

إنني أعتبر أن تقرير لجنة شيخ الأزهر بمثابة إهداء لي في سبيل الله . كنت
أنتظر أن تهب رياحه من غير شيخ الأزهر ، ولكن شاء الله أن يكون ما
كان .

ولا زلت على يقين بأن الأزهر شيء عظيم جداً ، وشيخ الأزهر ولجنته

نفي آخر .. وسوف نطعن على الطريق حتى تكون كلمة الله هي العليا .

حتى الفريضة الغائبة .. غابت عنك

وبرغم طول التقرير « ٥٠ صفحة فولسكاب » عجبت كل العجب .. ونساءلت كثيرا : فكم كنت أحب أن أقرأ ولو سطرا واحداً في التقرير تعليقا من شيخ الأزهر على تناولي لتقريره عن كتاب الفريضة الغائبة .. ولكنه لم يفعل .

وختاما .. أذكرك !!

وختاماً .. أسأل الشيخ جاد الحق على جاد الحق :

لقد ورد اسمك مطلوبا كشاهد نفي ، فلماذا تقاعست .. والله تعالى يقول : ﴿ وأقيموا الشهادة لله ﴾ .. ويقول : ﴿ ولا تكتُموا الشهادة ومن يكتُمها فإنه آثم قلبه ﴾ ويقول : ﴿ إن الذين يكتُمون ما أنزلنا من الينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب . أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون ﴾ وقانا الله شر الدنيا ، وبريقها ، وجعلها في أيدينا لا في قلوبنا .. وهدانا لطلب رضوانه الأكبر في جنات النعيم .. وجعلنا ممن يسترشدون بأنواره في قوله تعالى : ﴿ يا أيها الناس إن وعد الله حق ، فلا تفرنكم الحياة الدنيا ، ولا يفرنكم بالله الغرور .. إن الشيطان لكم عدو فاتخذوه عدوا .. إنما يدعو حزبه ليكونوا من أصحاب السعير ﴾ ..

هاجم الملك حسين . ثم فعل فعلته وأكثر

وتعالى معي يا شيخ الأزهر ومن خلفك لجنتك الخماسية بعد هذا المشوار الطويل نتجول بين سطور قرارات مجمع البحوث الإسلامية في مؤتمره السابع ، على سبيل المثال لا الحصر ، نبحث عن الحق الذي ضاع .

وتعال معي بدءاً لنقرأ معا ما قاله السادات يوم ٦ إبريل ١٩٧٢ أمام
المجلس الوطني الفلسطيني : «إن تعديلات كل يوم تفرض علينا وعليكم
يقصد - المجلس الوطني الفلسطيني - وليس لنا أن نترك ذرة من شك
تدخل قلوبنا أو عقولنا ..

إننا جميعاً واجهنا المشروع الذي يحمل اسم الملك حسين وهو في الحقيقة
من وضع الجيرال «آلون» .. ونحن نرى أن ذلك المشروع ، خروج عن
الخط العربي لا يمكن قبوله ..

إن أشرف أهداف نضالنا معروضة للبيع والشراء كما يشاء الأعداء ، أو
كما تشاء الأهواء ... وإن جمهورية مصر العربية قد قررت قطع كل علاقاتها
مع النظام الأردني .. وإننا لا نستطيع أن نترك التأمر يصل إلى غايته ،
وتتحول أرض الأردن إلى ثغرة ، وتتحول خطوطه التي أردناها جبهة قتال ،
إلى بوابة تسلل وإلى جسور مفتوحة « أه »

ومن عجائب الأمور أن يتورط السادات في كامب ديفيد ويرفضها
الملك حسين والفلسطينيون !!! وهكذا يتضح لنا موقف السادات السابق
من الصلح المنفرد مع إسرائيل أو تقديم أي معونة أو معاهدة بين حاكم عربي
وبين إسرائيل . فماذا كان الحال بعد ذلك ؟؟؟

أقرأ معي ياشيخ جاد

ثم اقرأ معي ياشيخ جاد الحق هذا الحوار الإذاعي :

رداً على سؤال يوجهه المذيع الإسرائيلي لضيف برنامجه «مع بريد
المستمعين» من إذاعة «صوت إسرائيل يوم ٦/١٠/١٩٧٣»

يقول السائل : لماذا رفضت إسرائيل مبادرة ريجان التي قبلتها مصر ،
وقبلت معاهدة كامب ديفيد ؟

تقول الإجابة : إن مبادرة ريجان تقول بتقسيم القدس ، أما معاهدة
كامب ديفيد فهي تبقئها على ما هي عليه . «ولهذا تفصيل نورده بعد انتهاء

الإحاة» كما أن مبادرة ريجان تريد كيانا مستقلا للفلسطينيين في الضفة وعزه ، أما كامب ديفيد فتبقيه مرتبطا بإسرائيل حتى بعد الفترة الانتقالية .
● أما تفصيل تقسيم القدس فبيان كالاتي :

١ - رسالة من بيجين إلى كارتر أرسلها بدوره إلى السادات ونصها : «إن البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) أصدر قانونا في ٢٨ حزيران يونيو ١٩٦٧ يقضى بأن يكون من سلطة الحكومة عن طريق مرسوم تصدره ، اخضاع أى جزء من أرض إسرائيل الكبرى للقانون والقضاء والسلطة الإدارية للدولة على النحو المين بالمرسوم .

وقد قامت حكومة إسرائيل على أساس هذا القانون بإصدار مرسوم في يوليو ١٩٦٧ ينص على أن القدس مدينة واحدة غير قابلة للتقسيم ، وأنها عاصمة لدولة إسرائيل ..»

٢ - قبل السادات هذه الرسالة ولم يرد عليها . إذ كان مرفقا بها رسالة من الرئيس كارتر يوضح موقفه من قرارا إسرائيل ويقول :

«إن موقف الولايات المتحدة بشأن القدس يظل هو نفس الموقف الذى أعلنه السفير «جولد بيرج» أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ يوليو ١٩٦٧ وهو ما أكدته من بعده السفير «بوست» أمام مجلس الأمن في أول يوليو ١٩٦٧»

٣ - بالرجوع إلى ما أعلنه السفير «جولد بيرج» نجد أن موقف الولايات المتحدة يلخصه هذا النص من بيان السفير :

لقد أصدر اليت الأبيض البيان التالى :

«إنه من وجهة نظرنا يجب أن يكون هناك اعتراف ملائم بالمصالح الخاصة لثلاث ديانات عظيمة في الأماكن المقدسة في القدس .. أما بالنسبة للتدابير المحددة ، التى لا يمكن اعتبارها الكلمة الأخيرة في القضية .. ونحن نصر على اعتبارها تدابير مؤقتة وتمهيدية ولا تمثل حكما مسبقا على الوضع النهائى والدائم بالقدس ...

٤ - أنه أن أى خطاب متبادل بين كارتر وبيجين والسادات يعتبر قانونيا ارتباطا وثيقا له نفس القيمة القانونية للمعاهدة ، وفقا للقانون الدولى .

- الاتفاق فى صورة خطابات متبادلة هو واحد من أشكال المعاهدات الدولية التى أقرتها اتفاقية « فيينا » لقانون المعاهدات فى ١٩٦٩/٥/٢٣ .
- إن مرور خطاب بيجين إلى السادات بنفس إجراءات إبرام معاهدة السلام عن طريق كارتر يؤكد أن الطرفين قد قررا الربط بينهما ترابطا لزوميا .
- إن الرسائل المتبادلة بين الرؤساء الثلاثة بشأن القدس هى بمثابة اتفاق دولى شكلا وموضوعاً .

أنا بأوصل المياه للقدس

أعود وأقول يا شيخ الأزهر : تعالى معى نتجول بين سطور قرارات مجمع البحوث الإسلامية السابع نبحث عن الحق الذى ضيعه أنور السادات وأيدته أنت مستتبلا دون أن يهتز وجدانك لقولته السوداء فى حديثه للإذاعة والتلفزيون يوم احتفاله بميلاده فى ١٩٧٩/١٢/٢٥ إذ يقول :

« أنا بأوصل مياه النيل للقدس علشان أسهل مهمة السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل . »

الجهاد حتى تتحرر القدس

فماذا تضمنته قرارات مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر صاحب الكلمة العليا فى كل ما يصدر عن الأزهر على حد تعبيرك يا شيخ الأزهر ؟

أولا : إعلان هام :

يؤكد المؤتمر السابع للبحوث الإسلامية ما سبق أن أعلنه فى دوراته

السابقة من أن الجهاد بالأنفس والأموال أصبح فرضاً عينياً على كل قادر من المسلمين ، ولا يجوز أن يتخلف عنه من ينتسب إلى هذا الدين القويم . وإن هذا الواجب لا ينتهى إلا بعد تحرير الأرض ، القدس الشريفة ، والمسجد الأقصى ، وجميع الأراضي الإسلامية العربية التى احتلتها إسرائيل .

لا تصح تسوية ، لا تعيد القدس

ثانيا : بخصوص فلسطين :

يقرر المؤتمر أن العدوان الصهيونى على فلسطين والبلاد العربية الأخرى ، لا يزال هو الموضوع الرئيسى الذى يشغل مؤتمر علماء المسلمين في مجمع البحوث الإسلامية ، حتى يزول العدوان ، ويعود الحق إلى نصابه ، وتصان المقدسات الإسلامية والمسيحية ، ويطمئن المسلمون وباقي المواطنين في ديارهم .

وبما أن إسرائيل ممعنة في عدوانها وغطرستها واستهانتها بكل القيم الإنسانية والقرارات الدولية ، دائبة في مظالمها ، بقصد القضاء على آثار الحضارة الإسلامية والعربية ، وتشويه معالمها ، فإن المؤتمر يوصى بما يأتي :

(١) يقرر المؤتمر

(٢) يقرر المؤتمر

(٣) يقرر المؤتمر أنه لا يصح ولا يقبل بأى حال من الأحوال أى حل أو تسوية لا تعيد القدس إلى سيادتها الإسلامية والعربية ، ولا تعيد كذلك الأراضي العربية المحتلة ، ولا تعيد سائر الحقوق العربية الإسلامية إلى أصحابها .

لا اعتراف بصهيون :

وتستطرد قرارات المؤتمر التى أوصى بها ، فاقراً معى يا شيخ الأزهر هذه الفقرة :

«إن المسلمين يجب ألا يعترفوا بأى كيان إسرائيلى صهيونى فى فلسطين أو أى بقعة أخرى من ديار الإسلام والعروبة لأن وجودهم فيها غير شرعى، ولا يستند إلى حق مطلقاً.»

الجهاد بالأنفس والأموال

ثم هذه الفقرة وهى الأخيرة التى أوردتها «إليك يا شيخ الأزهر وإلى جنتك الخماسية»، من قرارات مجمع البحوث الإسلامية، الذى قلت إنه صاحب الكلمة العليا فى كل ما يصدر عن الأزهر: وعلى مستوى العلماء:

قرر مجمع البحوث الإسلامية، أنه لا يجوز أن يقتصر دور علماء المسلمين فى مقام مجاهدة الصهيونية على الفتوى، وإصدار القرارات، بل يجب أن يساهموا عملياً فى الجهاد بأنفسهم وأولادهم وأموالهم، وليذكروا موقف شيخ الإسلام ابن تيمية رضى الله عنه فى مقاومة التار، وموقف شيخ الإسلام العز بن عبد السلام رضى الله عنه، وموقف شيخ عز الدين بن القسام رضى الله عنه فى محاربة الانجليز حتى استشهد فى سبيل الله، وليذكروا مواقف الصحابة الأخيار الذين جادوا بأنفسهم وأموالهم فى سبيل الله.

حتى متى المسكين .. وراء خط النار

ثم ولا حرج يا شيخ الأزهر والإمام الأكبر أن أنقل بك وبلجنتك الخماسية إلى بيت، التكريس المسيحى محلوان مادما نجد هناك ما يعضد الحق .

فى كتاب تحت عنوان : «ما وراء خط النار» يقول القمص «متى المسكين» - ص ١١ - «إن حرب إسرائيل مع البلاد العربية بحجة تثبيت كيانه الدينى كامتداد لإسرائيل القديمة الذى تتصوره الشعوب الغريبة هو باطل من أساسه ، وبالتالى تكون أى معونة عسكرية أو مادية أو أى دفاع منطقى عن موقفهم أو أى تواطؤ سرى أو علنى أو حتى تعاطف من جهة

الضمير .. هو ضد الإيمان .. وبناء عليه تكون مساندة الشعوب الأمريكية والبريطانية المساهرة لدولة إسرائيل المزعومة .. مساندة لا بقرها الإيمان المسيحي .

إنسانية العرب .. درجة أولى

وأنتقل بك وبلحنتك الحماسية يا شيخ الأزهر في نفس الكتاب إلى ص ١٣ لأقرأ لكم : «فإن كان الحماس الشعبي الأمريكي لمساندة إسرائيل له مبررات دينية إنسانية في نظرهم جعلهم في حل من الضمير لكي يشرّدوا العرب ويسكنوا إسرائيل محلهم ، ثم هيات لهم مشروعية العداء والغدر والخيانة .. التي تسببت في قتل عشرات الألوف من العرب وتشريد فوج آخر من اللاجئين ، فلماذا إذن يستنكرون على هؤلاء العرب أنفسهم شعورهم الإنساني الصرف في مناصرة هؤلاء اللاجئين ومحاولة استعادة وطنهم ؟

... أية إنسانية هذه التي تقتل إنسانا عربيا نائما في بيته ، آمنا في وطنه ، لكي تأق بيهودى أمريكى ليعيش موضعه ويغتصب وطنه ؟

ولا يزال الكلام «لمنى المسكين» : وفي نفس الوقت نحن لا يمكن أن ننك أبدا في إنسانية العرب الصافية التي تدفعهم لإراقة دمايتهم والمخاطرة بحياتهم وبلادهم وأموالهم في سبيل إعادة هؤلاء المشردين ، هي إنسانية حقيقة بالدرجة الأولى».

سنة النهضات البشرية

واقرا يا شيخ جاد الحق على جاد الحق ومعك لجنتك الحماسية ما يندى له الجبين :

يستطرد «منى المسكين» قائلا :

« لقد زرعت بريطانيا وأمريكا إسرائيل ، لكي تحطم قوى العرب وتفرق شملهم وتستنزف جهودهم وأموالهم وأرواحهم حتى تضع عليهم فرص التحالف في مستقبلهم العرفي الموحد .. ولكن فات .. » عليهما « أن سنة النهضة البشرية والرقى الإيديولوجي ، إنما هي الأزدهار تحت الاضطهاد والظلم والعسف والتهديد ، بل والخسارة والانحزام بأسرع جداً مما ينمو به تحت ظروف العز والرخاء .

... وإزاء هذا الكيان الشاغل الكبير الرائع حقاً سنبداً تصغر إسرائيل وتصغر إلى أن تتلاشى حتى ولو بقيت في مكانها!! »

ضرب مصر وقناة السويس

وياحسرة على العباد ياشيخ الأزهر وياجنة شيخ الأزهر .. « منى المسكين » أيضاً وفي كتاب آخر بعنوان « ميناء إيلات وصحراء النقب » يكتب في الصفحة الرابعة :

أما لماذا نحن نهتم جداً بإيلات ويجنوب صحراء النقب ، فلأن إسرائيل ومعها أمريكا وبريطانيا يهتمون بإيلات ويجنوب صحراء النقب جداً ، ولأن أميركا ألقت بكل ثقلها السياسي والعسكري للاحتفاظ بإيلات ويجنوب صحراء النقب « وهو ما حققته معاهدة كامب ديفيد للصهيونية ، وبحرية الملاحة في خليج العقبة » ... فهي تمنى نفسها بضربة توجهها إلى مصر ، ضربة مستعمر منتقم مقتدر ، وذلك بإقامة قناة أخرى للملاحة تشقها ما بين إيلات على البحر الأحمر ، وغزة على البحر الأبيض ، فتضيع على مصر وعلى قناة السويس أهميتها السياسية والاقتصادية معا ، وتضيف إلى إسرائيل وإلى نفسها استراتيجية ممتازة تؤمن بها مصالحها وتطيل أزمته الاستعماري .

وكيرلس السادس ياشيخ الأزهر وبالجنة شيخ الأزهر :
استكر ويستكر :

ذلك ما قاله « منى المسكين » ياشيخ حاد الحق ، فهل يتسع لنا صدركم
لتعرفوا ما قاله « كيرلس السادس » : بابا وبطربرك الكرازة المرقسية في واحد
من أعياد رأس السنة الميلادية .. يقول كيرلس السادس :
بخصوص القدس .. نحن استكرنا ونستكر ونستكر وسوف نستكر دائما
إحتلال إسرائيل للقدس ، واعتداءها على مقدسات المسيحيين والمسلمين ،
وانتهاكها للحرمت في الأراضي المقدسة .

ولقد أبرزنا رأينا واضحا صريحا أننا نريد القدس في الأيدي العربية التي
كالت دائما تصونها برعاية ساهرة وسماحة وحرية كاملة .. ولذلك قررنا
الامتناع عن الحج إلى القدس احتجاجا على الوضع الراهن .

.. كما أنني أبارك كل الجهود التي تبذل لبيان الحق العربي والوقوف في وجه
الأطماع الصهيونية والاستعمارية .. وليتأكد العرب أن عدوهم مهما أوتى
من أساليب ومهما توفر لديه من إمكانيات ، فلن يستطيع أن يطفىء نور الله
الذى خص به هذا البقاع المباركة من أرضه ، وعلينا أن نتحد وأن نزود أنفسنا
بالإيمان بالله وباللقة في نصره لنا .

والمطران كابوتشى .. هل تذكره ياشيخ الأزهر ؟

ولعل موقف المطران كابوتشى وجهاده كان تطبيقا عمليا لهذه التوجيهات ،
وأبناء نضاله تملأ أسماع العالمين .. فهل تذكر ما فعله من أجل القضية ؟

وثائق للتاريخ :

وكفاني هذا من كبار رجال الكنيسة ياشيخ الأزهر ، لأعود بك إلى حيث
أفتى علماء الإسلام ، ودون أى تعليق منى أعرض عليك خمس وثائق

تاريخية موقعاً عليها كتابة ، أكثر من ثلاثين عالماً من كبار علماء المسلمين ... وهى :

١ - جواب لجنة الفتوى بالأزهر الشريف يوم ١٨ جمادى الأول ١٣٧٥ هـ « وهى موجودة داخل هذا الكتاب »

٢ - فتوى صاحب الفضيلة الشيخ حسن مأمون مفتى الديار المصرية الأسبق ثم شيخ الأزهر الأسبق .

٣ - بيان من علماء الأزهر الشريف .

٤ - فتوى لإمام الشيعة فى النجف والأشرف .

٥ - فتوى مفتى الموصل بالعراق سابقاً .

وأخيراً « إن الحكم إلا لله يقص الحق وهو خير الفاصلين » والسلام على من اتبع الهدى

آراء العلماء

في حديث صحفى لجريدة النور

مع فضيلة الشيخ عبد اللطيف مشتهرى

رئيس العام للجمعية الشرعية

العدد ٧٦ السنة الثانية

● سأل مندوب النور «أحمد عبد الله» : فضيلة الشيخ عبد اللطيف مشتهرى .. امتداداً لهذا الموضوع - لا استقامة ولا صلاح بغير شرع الله -

س : هل لى أن أسألكم رأيكم فى شهادة فضيلة الشيخ صلاح أبو إسماعيل أمام قاضى قضية «الجهاد» ؟
أجاب فضيلته :

شهادة الشيخ صلاح ، هى أقوى كلمة حق نطق بها عالم معاصر أمام القضاء ، كان على كل عالم بمصر وغيرها أن يقولها ، ولكن أحدا لم يفعل ، خاصة أنها قيلت فى ظروف ، وفى مكان ، قد يكون صعباً على بعض النفوس التى تتأثر .. نشرت هذه الشهادة السامية التى انفردت بنشرها جريدة النور الإسلامية - فى الأعداد ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ..

وأعتقد أن الشيخ صلاح أبو إسماعيل بما شهد وبما قال وبما بلغ ، قد ناب عن إخوانه العلماء جميعاً بالعالم الإسلامى بما كان يجب عليهم .. وكان هو الوحيد الذى «علق الجمل فى عنق القط»... فصانه الله وحفظه من أن يمس بسوء على الأقل حتى الآن .. وقد يكون سبباً فى رفع البلاء عن العلماء الكائمين ..

نشرت جريدة النور في عددها رقم ٦٥ - السنة الثانية .. هذا التعليق:

شكرا للنور .. وتحية للشاهد الجليل

شكراً لصحيفتنا الإسلامية «النور» على انفرادها بنشر شهادة فضيلة الأستاذ الشيخ صلاح أبو إسماعيل أمام محكمة أمن الدولة العليا .. وهى شهادة رائعة وقيمة، وكان المفروض أن تتلففها الصحف جميعها - قومية أو حزبية - على الأقل تلبية لرغبات قرائها وتحقيقاً لما يرجون من سماع كلمة الحق التى تضيق بها الصدور ولا تنطلق بها الألسنة .. ولكن التعقيم الإعلامى حول هذه الشهادة يؤكد اتجاهات الإعلام المصرى والمسيطرين عليه ، والموجهين له فى غير طريق الإسلام كمنهاج شامل لإصلاح الدنيا والدين ، والسبيل الوحيد لحل جميع مشاكل هذا المجتمع .

غير أن هذه الصحف تخصص مساحات وصفحات دينية للفتاوى والعبادات من صلاة وصيام وحج فقط ، وهى تعتبر كل محاولة لتوعية المسلمين خروجاً عن الإطار الذى تريد هذه الصحف للدين أن يبقى فيه ، لأنها تحرص على أن تعمل فى ظل المفهوم الغربى وخلافه ، بما لا يتفق مع أصول الأحكام الإسلامية الرشيدة .

أما شيخنا وعالمنا الجليل الشيخ صلاح أبو إسماعيل ، فقد كان قمة . وقلوة يتأذى بها كل داعية وكل عالم ، إذ أنه ضرب المثل فى النهوض بواجب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وإسماع كلمة الحق للحاكم والمحكومين على السواء .

وقد رسم فضيلته صورة باهرة لما يجب أن يكون عليه الداعية المسلم .. جزاك الله خيراً عن الإسلام والمسلمين أيها العالم الأجل وأجزل لك المثوبة

والأجر لقاء ما أنلحت به صدوراً صاقت بالخرج الشديد بين واحدٍ وآخر دينها وولائها للدولة ، مع ما يظهر من التناقض بين ما يعلن أو يدّعي امتصاصاً لمشاعر الناس واحتواءً لعواطفهم نحو دينهم وبين ما يجري به العمل وسبق إليه التخطيط .

أيها السادة المستولون .. اتقوا الله في دينكم وأمتكم وشعوبكم .. إلى الله اتجهوا .. وبالإسلام أعملوا ، فلن تجدوا خيراً منه حلاً للمشاكل وتفرجاً للكربات وتحقيقاً للنصر ، ﴿ ولينصرون الله من ينصره ﴾ .

مختار عبد العليم

رد على لجنة الأزهر من

فضيلة الشيخ موسى شاهين لاشين :

هناك ٤ مغالطات خطيرة في قانون الأحوال الشخصية وأحذر نساء الأمة الإسلامية من العمل به .

ما كنت أفكر في إعادة الخوض في موضوع قانون الأحوال الشخصية بعد أن أدليت فيه بدلوى وجاهرت بحكم الإسلام ورددت على الثلاثة الكبار في الصحف ، ونالني بسبب هذا الموقف ما نالني .

ما كنت أفكر في إعادة الخوض في موضوع قانون الأحوال الشخصية بعد أن اتضح لكل ذي عقل منصف ولكل مسلم أن القانون مخالف للشرعية الإسلامية نصاً وروحاً .

ما كنت أفكر في الدفاع عن رأى الشيخ صلاح أبو إسماعيل لأنه قادر على الدفاع عن رأيه ، ولأنه على الحق والحق يعلو : ﴿ ويريد الله أن يحق الحق بكلماته ﴾ .. ولأنه عالم بعيد عن الهوى ، ولا يخاف في الله لومة لائم ، وله عقل ولسان يزن عقول وألسنة المعارضين المغرضين .

لكن الذى أخرجنى عن صمتى وغير عزميتى وقصدى أمران :

الأول منهما : أن أهل الباطل تبجحوا بباطلهم ولم يستحيوا من الله ولا من الناس فعادوا يرفعون الراية الحمراء المجللة بدماء الشريعة الإسلامية التى

اغتالوها ، وراحوا يجهرون بساطلهم كما لو كان حقاً .. وكنت أظن أنهم في داخلهم ندموا على موقفهم وأنابوا إلى ربهم وتسترأ بالصمت وبصمت الناس عنهم ونسبائهم أو تناسيهم .

وثاني الأمرين : أنهم أشاروا إلى موقفى بالغمز واللمز ، وعرضوا لى ، وطعنوا فى فهمى وعلمى حين قالوا فى تقريرهم الهزيل : « ونبه إلى أن الشاهد - أى الشيخ صلاح أبو إسماعيل - ومن غما نحوه بالنسبة لهذا القانون - أى قانون الأحوال الشخصية - إنما كان المثير عندهم الإجراءات التى صدر بها القانون قليل إنعقاد مجلس الشعب والقصور العلمى فى شأن جواز استمداد الأحكام من مذاهب الفقه الإسلامى أو عدم جوازه » .

التقرير يتخذ المسلمون بالأباطيل وينقل من النصوص ما يوافق الهوى ، ويترك منها ما ينص على الحق ، كما يقرأ القارىء « ويل للمصلين » ويترك « الذين هم عن صلاتهم ساهون »

أُنقل النص الذى أخذوا بعضه وتركوا بعضه ليلمس القارىء بنفسه تحريف الكلم عن مواضعه فى فقه الإمام مالك فى كتاب الشرح الكبير - الجزء الثانى ص ٣٤٥ - ما نصه : « وللزوجة التطليق على الزوج بالضرر ، والضرر هو فعل ما لا يجوز شرعاً ، كهجرها بلا موجب شرعى أو ضربها أو سبها ، وليس من الضرر منعها من الحمام أو من النظرة ، وليس من الضرر تزوجه عليها » .

نقلوا الفقرة الأولى « وللزوجة التطليق على الزوج بالضرر » وحذفوا الفقرة الثانية « والضرر هو فعل ما لا يجوز شرعاً » ونقلوا الفقرة الثالثة « كهجرها بلا موجب شرعى أو ضربها أو سبها » وحذفوا الفقرة الأخيرة « وليس من الضرر تزوجه عليها » .

فانظر أيها القارىء ، كيف يخرفون الكلم عن مواضعه ؟ ونسوا حظاً مما ذكروا به ، ولا تزال تطلع على خائنة منهم ؟

أنظر أيها القارىء ، كيف يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض ؟ وكيف يبرزون بعض القول ويخفون بعضه ؟

لقد لجأوا إلى مذهب المالكية لأنه هو الذى يميز التطبيق للضرر ، ولكن حتى مذهب المالكية لا يساعدهم ولا يؤيدهم فى أن الزواج بالثانية صير ، بل يناقضهم وينص على أنه ليس بضرر ، فأصبح القانون فى ناحية ومذهب المالكية فى ناحية أخرى مضادة ، القانون يقول : « يعتبر إضراراً بالروحة اقتران زوجها بأخرى » .

ومذهب المالكية المستدل به يقول : « ليس من الضرر تزوجه عليها » .
فهل هذا من ذاك ؟

الشيخ صلاح أبو إسماعيل يستغيث بالرأى العام ليكون حكماً بينه وبينهم ، وأنا معه أهيب بكل العقلاء أن يزنوا كلامهم ويكشفوا ريفهم وما هو يخاف على أبسط العقول ...

إن المالكية وجميع المذاهب الإسلامية يتفقون على أن الضرر الشرعى هو فعل ما لا يجوز شرعاً ، والمشرعون للقانون يقولون : الزواج بالثانية إضرار بالأولى . ولو ركبنا قياساً منطقياً من الشكل الأول قلنا :

الزواج بالثانية إضرار وكل إضرار لا يجوز شرعاً .

إذن الزواج بالثانية لا يجوز شرعاً .. وهذا مخالف لصريح القرآن الكريم وللجنة النبوية وإجماع الأمة من أول الرسالة المحمدية إلى يوم ظهور قانون الأحوال الشخصية سنة ١٩٧٩

أما المغالطة الثانية :

فهى أدهى وأمر .. إذ يقولون : « وإن القانون مستمد من فقه الحنابلة .. » فلننظر إلى الحنابلة .. يقولون بالنص الحرق الذى تعلقوه فى تقريرهم :

« وإذا تزوجها وشرط لها أن لا يخرجها من دارها وبلدها فلها شرطها ، وإن تزوجها وشرط لها أن لا يتزوج عليها فلها فراقه إذا تزوج عليها » .

واضح من هذا النص أن الحنابلة يحترمون الشروط الواردة فى عقد

النكاح ولو كانت مع المباح ، ومعنى ذلك أنه تزوجها وشرط لها لا يأكل
بصلا لأنها تكره البصل ، فلها فراقه إذا أكل بصلا .. فهل يستتبع من ذلك
أن كل زوجة أكل زوجها بصلا لها فراقه ولو لم تشترط في العقد ؟
القانون يقول : لو اقترن زوجها بأخرى فلها فراقه ولو لم تشترط في
العقد . والمخاللة يقولون : لها فراقه إن شرطت ذلك في العقد .
- فهل القانون مستمد من مذهب المخاللة كما يخادعون ؟ أو بينهما بعد
المشرقين ؟

المغالطة الثالثة :

استدلال التقرير بتقييد «عمر» للمباح في منع الزواج من الكنايات ،
وأسأل أصحاب التقرير من من المشرعين لقانون الأحوال الشخصية مثل
«عمر» ؟

والعجب أنهم يقولون : جاء في القرطبي أن «عمر بن الخطاب» منع
كبار الصحابة من تزوج الكنايات وقال : «أنا لا أحرمه ولكن أخشى
الأعراض عن الزواج بالمسلمات» وكنت أحب أن يكون أصحاب التقرير
أسماء في الفل ، فعارة القرطبي في الجزء الثالث ص ٦٨ هي : «لا أزعج
أنها حرام ولكني أخاف أن تعاطوا المومسات منهن» .. والفرق بين العبارتين
كبير وكبير جدا .. فعمر رضى الله عنه رغب في المحسنات العفيفات ،
ونفر من الكنايات متى اشتهرن بالزنا وشاع فيهن ، فقوله إن عمر عطل
نص المحكم ومنع نكاح الكنايات هذا القول مغالطة ليمنعوا به تعدد
الزواجات خلال الطيب بص القرآن الكريم : ﴿ فانكحوا ما طاب لكم
من النساء مثنى وثلاث ورباع ﴾ ..

المغالطة الرابعة :

إنهم يقولون : «إن القانون لم يحظر المباح وإنما أجاز للزوجة التي في
عصمته طلب الطلاق إذا تضررت من اقترانه» . والمغالطة في كلمة «إذا

تضررت» .. هل مرادهم إذا تضررت بالافتراق نفسه فقط على معنى إذا
غضبت من مجرد زواجه بأخرى ؟ إذا كان هذا مرادهم - وهو نص القانون
وروجه وتطبيقه - فهو مخالف للنصوص الشرعية القطعية ولم يقل به أحد
من العلماء قبلهم إذا غضبت الزوجة الأولى من اقتران زوجها ثانية لا عبرة
به في نظر الشرع مادام حقاً للزوج شرعاً ، وقد غضبت عائشة رضي الله
عنها وتأملت من اقتران رسول الله ﷺ بالسيدة ريب بنت حنشل ،
وبالسيدة جويرة بنت الحارث .. وما اعتبر الإسلام هذا الغضب ضرراً ..

وتزوج الخلفاء الراشدون ثانية وثالثة ورابعة ، وما اعتبروا آلام الزوجة
الأولى ضرراً شرعياً .. وظل الأمر على ذلك حتى طلع علينا قانون الأحوال
الشخصية بدین جديد لم يسبق إليه ، يعتبر مجرد الزواج بالثانية إضراراً
بالأولى ، ولو حافظ الزوج على العدل والقسم في كل ما يملك .

والطامة الكبرى في هذا القانون أن يستباح المحرم الذي علم من الدين
بالضرورة تحريمه ، واستباحة المحرم الذي علم من الدين بالضرورة تحريمه
كفر .. وبيان ذلك أن زواج المرأة من رجل وهي في عصمة رجل آخر
حرام معلوم من الدين بالضرورة ، وإباحة هذا الزواج وتعليله وتشريعه في
قانون ، استباحة محرم علم من الدين بالضرورة ، والقانون يفعل ذلك .

لقد قلت ١٩٧٩ يوم صدر هذا القانون في ردى عليه تحت عنوان :
« تنبيه وفتوى لنساء الأمة » ما نصه :

وإني أحذر نساء الأمة الإسلامية من العمل بهذا القانون ، فلو تزوج
رجل بزوجة ثانية غنية فطلبت الأولى الطلاق فتم يطلق الزوج وقال : إني
قادر على الإنفاق وعلى العدل في كل ما أملك ، فطلق عليه القاضي ،
فطلاق القاضي هذا باطل باطل ، وهو فيه آثم آثم آثم ، فالتقضاء بغير حق
عمداً أو خطأ لا يحول الحلال حراماً ولا الحرام حلالاً ، فرسول الله ﷺ
يقول : « فمن قضيت له بحق أخيه فإنما هي قطعة من النار فليأخذها أو
فليدها » .. وما دام طلاق القاضي في هذه الحالة خطأ حيث لا مبرر له
شرعاً فهو باطل بلا خلاف .
ولو أبغنا للقاضي أن يطلق بدون سبب شرعى لأمكن أن يطلق نساءنا

جميعاً ، ونحن في بيوتنا ، إن القاضي الواعى لما يقول : سيطلق وهو يعلم أنه
يفسد القانون المحرف وليس الشرع المستقيم ، لأنه لم يقل أحد من العلماء
المسلمين منذ فجر الرسالة حتى صدور هذا القانون : « إن الرواح بالثانية
يسمح للقاضي أن يطلق الأولى » ..

وإذا كان طلاق القاضي باطلاً شرعاً فالزوجة مازالت في عصمة زوجها
الأول ، فإذا ما تزوجت زوجاً آخر فرواحها الثاني باطل وزنا وسفاح .
قلت ذلك ونشر في جريدة الشعب يوم ١٤ أغسطس ١٩٧٩ وكذلك
قلته في التحقيق الصحفي الذي أجراه معي الأستاذ أحمد السيوفى لجريدة
الشعب أيضاً ديسمبر سنة ١٩٨٣ .

وقانون الأحوال الشخصية الذى ابتدعه من لقي ربه وأفضى إلى ما قدم
ووافق عليه ثلاثة من العلماء كبار المناصب .. هذا القانون يسمح للزوجة أن
تتزوج رجلاً آخر وهى في عصمة زوجها الأول ، فهو يستحل ما حرم
الله ، ويستحل ما علم من الدين بالضرورة حرمة ، ويصير المحرم حلالاً ،
وهذا كفر من مشرعه وكفر ممن علم حرمة واستحلّه .

ولا يغنى عن كفرهم اعتمادهم على طلاق القاضي ، فهو كما بينا واضح
البطلان ، كما قلت في أغسطس ١٩٧٩ : إن الزوجة في هذه الحالة تبقى في
عصمة زوجها الأول ولا يستطيع ملء الأرض من مثل فضيلة المفتى أن
يخرجها من عصمته ..

فلماذا يدافع أصحاب المناصب أو طلاب المناصب عن قانون يخالف
الشريعة الإسلامية نصاً وروحاً ؟

إن الدنيا لا تغنى عن الآخرة شيئاً ، ﴿ فما متاع الحياة الدنيا في
الآخرة إلا قليل ﴾ .

أ.د. موسى شاهين لاشين

نائب رئيس جامعة الأزهر سابقاً

ورئيس قسم الحديث بكلية أصول الدين

تعقيب على رد لجنة شيخ الأزهر على
شهادة الشيخ صلاح أبو إسماعيل
أمام محكمة أمن الدولة العليا

أفتونا يا علماء الإسلام أفادكم الله ما الحل في نظر اللجنة وقد سد
حكام هذا العصر كافة الوسائل المشروعة في وجه دعاة الإسلام وسدوا
كل السبل القانونية للوصول إلى إقامة دولة إسلامية .

د. فتحي السيد لاشيسن

المستشار بمحاكم الاستئناف

سيقتصر هذا التعقيب على عدد من المسائل التي أعتبرها جوهرية وعهم
جمهور المسلمين في مصر خاصة ، وبلاد العالم الإسلامي عامة ، إذ يقوم
على غموض الأمر فيها والتباسه ذلك التناقض القائم بين الحركات الإسلامية
الحديثة وأنظمة الحكم القائمة حالياً في بلاد الإسلام .

والمسلمون جميعاً بحاجة ماسة إلى توضيح الحكم الشرعي فيها بخلاء
ووضوح حتى يمكن لكل مسلم تحديد العلاقة التي تربطه بهذه الأنظمة ،
وتحديد كثير من الواجبات والحقوق التي تربطه بالرعية .

ودعاني إلى هذا التعقيب ما لاحظته من أن رد اللجنة الموقرة قد منس
هذه المسائل على استحياء شديد ، وفي خفاء أحياناً كثيرة ، كما عمدت
اللجنة إلى سرد المبدأ الشرعي من الناحية النظرية وهو غالباً لا خلاف
عليه ، ولكنها أغفلت عن عمد أو عن سهو ربط هذه المبادئ الشرعية
بالواقع الذي يعيشه المسلمون في هذا العصر حتى يكونوا على بينة من أمر
هذا الواقع الذي يهمهم بالدرجة الأولى ومعرفة حكمه ليتصرفوا على ضوء
هذه المعرفة .

وبقرر علماء أصول الفقه أن المفتى أو القاضى أو الحاكم ، أو كل من
يتصدى لبيان الأحكام الشرعية ، إلى جانب فهمه للحكم الشرعى ،
يجب أن يكون على دراية كاملة وفهم عميق بالواقع ليعطى هذا الواقع نصيبه
من الحكم الشرعى المناسب له .

وبناء عليه سيقصر كل منا أيضاً على مجرد إبراز صورة حقيقية للواقع
الذى يعيشه المسلمون ولععض الناقض فى المبادئ التى أوردتها اللجنة ،
وفى انتظار بيان شاف ومفصل من اللجنة وسائر علماء المسلمين عن حكم
الله فى تلك المشكلات العملية لأنها قضية العصر دون جدال .

ونتناول عرض تلك المسائل التى رأينا لها أهمية خاصة فيما يلى :

أولاً : العلاقة بين الراعى والرعية .

أوردت اللجنة ، وهى تصدق بيان هذه العلاقة ، الأحاديث الآتية :

١ - حديث أم سلمة أن رسول الله ﷺ قال : « يستعمل عليكم
أمراء ، فتعرفون وتكفرون ، فمن كره فقد برئ ، ومن أنكر فقد سلم ،
ولكن من رضى وتابع . قالوا : يارسول الله ألا نقاتلهم ؟ قال : لا ..
ماصلوا » .

وذكرت شرح الإمام السوى لهذا الحديث وأن فيه دليلاً على أن من
عجز عن إزالة المنكر لا يأثم بمجرد السكوت ، وإنما يأثم بالرضا والمتابعة ،
وأن فى الحديث دلالة على أنه لا يجوز الخروج على الحكام والولاء بمجرد
ظهور الظلم أو الفسق ما لم يغيروا شيئاً من قواعد الإسلام .

٢ - حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : « من كره من أميره
شيئاً فليصبر ، فإنه من خرج من السلطان شراً مات ميتة جاهلية » .

وفى رواية : « من فارق الجماعة .. وذكرت اللجنة تعليق ابن حجر
على هذا الحديث بأن المراد بالمفارقة السعى فى حل عقد البيعة التى حصلت
لذلك الأمير ولو بأذى شئ ، فكفى عن ذلك بمقدار الشبر ، لأن الأخذ فى
ذلك يؤول إلى طاعة السلطان المتغلب ، والجهاد معه ، وأن طاعته خير من
الخروج عليه لما فى ذلك من حقن الدماء وتسكين الدهماء ، ولم يستثنوا من

ذلك إلا إذا وقع من السلطان كفر صريح ، فلا تجوز طاعته في ذلك ، بل
تجب مجاهدته لمن قدر عليها .

٣ - حديث جنادة بن أمية عن عبادة بن الصامت قال :

«دعانا النبي ﷺ فبايعناه ، فكان فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع
والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا ، وأثرة علينا وألا ننازع الأمر
أهله إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان» . وفي رواية أخرى
عن جنادة : «مالم يأمرؤك بإثم بواحاً» وفي رواية حبان بن أبي النضر :
«إلا يكون معصية لله بواحاً» .

وذكرت أن النووي علق على هذا الحديث بقوله : «وأما الخروج عليهم
وقتلهم فحرام بإجماع المسلمين ، وإن كانوا فسقة ظالمين ، وأجمع أهل السنة
على أن السلطان لا يتعزل بالفسق ، وأن سبب عدم إنعزاله وتحريم الخروج
عليه ، ما يترتب على ذلك من فتنة وإراقة الدماء ، وفساد ذات البين ،
فتكون المفسدة في عزله أكثر منها في بقاءه .

ونسوق على هذا الرأي الملاحظات الآتية :

اللجنة كتمت الحق واكتفت بالرأى الذى يوافق هوى الحكام :

١ - أن الرأى الذى اعتنقته اللجنة وهو تحريم الخروج على الحكام ، وإن
كانوا فسقة ظالمين ، وعدم انعزالهم بظلمهم وفسقهم ، ليس هو الرأى
الوحيد في الإسلام ، وأن هناك رأياً آخر للعديد من الأئمة المجتهدين يرى
نقيض هذا الرأى وقد أورده الشيخ صلاح أبو إسماعيل في رده ، وتسانده
نصوص صحيحة وصریحة في السنة النبوية ، وأقوال ماثورة للخلفاء
الراشدين ، كلها تربط وجوب طاعة الإمام بوجوب طاعته هو الله
ورسوله ، فإذا عصى الله ورسوله أو أمر بمعصية فلا سمع له ولا طاعة ..
ومتى انتفى واجب السمع والطاعة عن عاتق المسلم حل له مجاهدة الإمام
بكل سبيل مشروعة .

واللجنة بالتأكيد لا تعيب عنها هذه الآراء ، وكان الإنصاف والأمانة العلمية تقتضى ذكرها إبراء للذمة !! ولكن اللجنة اكتفت بالرأى الذى يوافق هوى الحكام !! أما ادعاء الإجماع على هذا الرأى فلا قيمة له طالما أن الرأى الآخر موجود ومعلوم ووجوده ينقض دعوى الإجماع .

ومن المعروف فى الفقه الإسلامى أن كثيراً ما يحكى العلماء دعوى الإجماع فى غير محلها لعدم إطلاعهم وقتها على آراء المخالفين .

٢ - فى بعض روايات حديث أم مسلمة ، عبارة « لا ، ما أقاموا فيكم الصلاة » بدلا من « لا ماصلوا » والأمر يختلف !!... وكان الأجدر باللجنة ذكر هذه الرواية أيضاً ، والتعبير بـ « أقاموا فيكم » يستوجب أدائها صحيحة مكتملة الأركان والخشوع مع الالتزام بأثرها وحقوقها التى تظهر فيكم ، بالانتهاء عن الفحشاء والمنكر وعدم ارتكاب المعاصى ويقتضى الأمر بإقامتها على هذا النحو إقامة مائر أوامر الدين وتواهيه .

٣ - إن هذه الأحاديث التى ساقتها اللجنة والشرح الذى ارتضته ، تشترط لتحريم الخروج على الإمام شرطين جوهرين :

أولهما : ألا يأمر بشئ يعد كفراً أو إثماً أو معصية بواحاً عند المسلمين فيها من الله برهان ، أى معصية ظاهرة بادية ، مقطوع شرعاً بأنها كذلك دون شبه أو تأويل .

ثانيهما : أن يقتصر الأمر على ظلم الإمام أو فسقه دون أن يغير شيئاً من قواعد الإسلام ، والظلم هو منع حقوق الناس أو الإضرار بهم دون وجه حق ، والنسق هو ارتكابه المعاصى يؤيده ماجاء فى روايات عديدة عن رسول الله ﷺ أنه قال : « وإذا رأيتم من ولايتكم شيئاً تكرهونه ، فاكرهوا عمله ولا تنزعوا يدا من طاعة » .

وقوله ﷺ : « إنكم سترون بعدى أثره وأمورا تنكرونها ، قالوا فما تأمرنا يا رسول الله ؟ قال : أدوا إليهم حقهم وسلوا الله حقكم » .

وقوله ﷺ : « إنكم سترون بعدى أثره ، فاصبروا حتى تلقوني » . والأثره هى الاختصاص بالشئ من أمور الدنيا ، أى أن الأمر يقتصر

على عدم إقامة العدل بين الناس بأن يأخذ ماله عليهم من حقوق ولا يؤدي لهم حقوقهم ويؤثر نفسه وحاشيته ومن يلوذ به ينشئ من أمور الدنيا ، أو يرتكب المعاصي .

ومؤدى ذلك أنه يشترط لعدم الخروج أن يكون النظام العام في الدولة والمجتمع والقوانين والأنظمة السارية قائمة على الأحكام الشرعية والقواعد والقوانين الإسلامية . غير أنه مع ذلك قد يتصور الإمام في بعض تصرفاته الشخصية فيكون ظالماً ، أو يرتكب بعض المعاصي فيكون فاسقاً ، أما إذا غير الإمام شيئاً من القواعد والأحكام الشرعية التي تحكم المجتمع ، حار الخروج عليه بإجماع الآراء .

واللجنة وإن أوردت هذا الرأي غير أنها مرت عليه سريعاً وعلى استحياء ، رغم أنه أساس المشكلة الإسلامية القائمة الآن بين الحكام والشعوب ، كما أغفلت اللجنة تطبيق هذا الرأي على الواقع الذي يعيشه المسلمون الآن ، وهل حكام هذا العصر يحكمون وفقاً للقواعد الشرعية ، ولم يغيروا شيئاً من قواعد الإسلام وأحكامه ونظمه وأهم يدخلون فقط في دائرة الظلم أو الفسق بمعناه المتقدم ، فيكون القول بعدم حواز الخروج عليهم صحيحاً ، أم أنهم بدلوا وغيروا الأحكام الشرعية إلى أحكام وقواعد وأنظمة استوردوها من بلاد غير إسلامية ، وتعتبر خروجاً صريحاً على أحكام وقواعد الإسلام ، وإثماً بواحاً ، فيحوز خروج المسلمين عليهم طلباً لتطبيق أحكام دينهم ؟

استفتاء :

وتستعرض اللجنة حال المسلمين وواقع أمرهم ، وترك لها الرأي الشرعى الذين ينطبق على هذا الواقع .

إنَّ حكام الدول الإسلامية قاطبة يفرضون على مجتمعات المسلمين التعامل بالربا في صورة الفوائد المصرفية والقانونية ، وهو ما قرره مجمع البحوث الإسلامية في دورته الأولى في مايو سنة ١٩٦٥ كما قرره كافة المجامع واللجان الفقهية حتى الآن .

ويعطلون حدود الله ، ويبيحون الميسر والزنا وتعري النساء ، واختلاط الرجال بالنساء ، ويدفعون الناس بواسطة أجهزة الإعلام المختلفة والصحف والمجلات إلى طريق الفساد ، وإشاعة المنكر والفاحشة .

وينادون جهراً بفصل الدين عن الدولة ، وأن الدين لا شأن له بأمور الحياة ، وهم بذلك ينكرون معلوماً من الدين بالضرورة وبالنصوص القاطعة وهو عموم الرسالة المحمدية لسائر أمور الحياة .

وينظمون مجتمعاتهم وإداراتهم وثقافتهم وسياساتهم ومعاملاتهم وسائر شئونهم على أوضاع ونظم ومبادئ وعقائد تخالف الكثير من أحكام الإسلام وقواعده .

وهم يفرضون كل هذه المنكرات على المسلمين ويضفون عليها الحماية ، ويضمنون لها الذبوع والشيوع في المجتمع بقوة القانون وسطوة الدولة وأحكام القضاء ، ويمنعون القضاة قسراً وإرهاباً من تطبيق شرع الله على خلاف تلك القوانين والقواعد والنظم التي وضعوها من عند أنفسهم وألزموا بها المسلمين .

وإذا حاول أحد من المسلمين التصدي لهذه المنكرات بالمنع أو التغيير أو حتى بالنقد والنصيحة وطالب بتطبيق شرع الله ، تعرض للتعذيب والتشريد والاعتقال ، والمصادرة ولفقت له التهم ، ويكفى أن كل من يطالب بتحكيم الإسلام وإنفاذ أحكامه وإقرار نظامه يكون متهماً في القانون بمعاداة نظام الحكم والعمل على قلبه جزاؤه الإعدام أو السجن المؤبد . وجوهر الوعظ الشرعي الرسمي في المساجد وعلى المنابر في زاوية ضيقة لا تُظهِر حقاً ولا ترد باطلاً ولا تقدم نصحا لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم ، وصدرت القوانين بالعقاب الرادع بالسجن والتشريد ضد كل من يتطرق في خطبة الجمعة من العلماء والوعاظ وغيرهم لتقديم النصيح للحكام أو انتقاد ما يصدر منهم أو من أجهزتهم مخالفاً شرع الله .

هذا أيها السادة أعضاء اللجنة العلماء ، هو واقع الحال لمجتمعات المسلمين اليوم ...

أحيوا أيها العلماء في لجنة شيخ الأزهر :

ونطلب منكم ونرجو ، ونسأل في الطلب ، أرجاء أن تبنوا لنا حكم الله في ذلك من واقع النصوص الشرعية التي أوردناها في ردكم ، وهل يعد ذلك تغييراً لقواعد الإسلام ؟ أم هو مجرد ظلم وفسق من الحكام ؟ والمسلمون جميعاً في انتظار جوابكم .

نريد أن نخبرونا بركم : ما هو الحل المقدر شرعاً لتغيير الحاكم الظالم أو الفاسق ، إذا استمرى ظلمه أو فسقه ، وأصبح وبلاً على الأمة ، ولم يفلح نصلاً ولا مصلحاً بالحكمة والموعظة الحسنة ، وهم أمر كثير الوقوع وذاق منه المسلمون المر والعاقم ، على مدار التاريخ ..

هل من حل سوى الأحل بالرأى الآخر الذي يقرر أن الحاكم ينعزل بظلمه وفسقه ليحل محله الإمام العادل الصالح ، وإلا أهدرت مصالح الأمة وضاعت مجتمعات المسلمين ؟

إن غلة الحكم الذي اختارته اللجنة ، كما جاء في ردها هي انقضاء صفك الدماء ، وانقضاء الفتن التي لويد مقاسبتها على المفسدة الحاصلة من ظلم السلطان أو فسقه ، وهي تقضي أن الخارج إذا كان لديه من القوة والصر بعواقب الأمور ما يمكنه من تفادي فتن وفساد الدماء إلا ما تقتضيه الضرورة بعزل الحاكم الظالم الفاسق ، انتفت العلة وكانت المصلحة التي تتحقق للمسلمين من وراء ذلك أعظم كثيراً من المفسدة التي تحدث في سبيل الوصول إليها ، لأن مفسدة بقاء الحاكم الظالم أو الفاسق أشد كثيراً من مفسدة الإضرار ببعض الخاصة في سبيل المصلحة العامة ، والمقرر في أصول الفقه أن الضرر الخاص يتحمل في سبيل إزالة الضرر العام ، ويؤيد هذا الرأي ما نقلته اللجنة من الإجماع على طاعة السلطان المتغلب والجهاد معه ، لأن هذا السلطان المتغلب ما هو إلا خارج أحسن استخدام القوة المتاحة له بحيث استطاع انتزاع السلطة من السلطان ذي البيعة ، فإضفاء الشرعية عليه إقرار بشرعية خروجه ، وبعض العلماء يقرر هذا المعنى صراحة فيما

بقفه ابن التين عن الدا ودى فى كتاب فتح البارى باب الفتن قال : « الذى عليه العلماء فى أمر الجور أنه إن قدر على خلعه بغير فتنة ولا ظلم وجب وإلا فالواجب الصبر » هذا فى أمراء الجور ، فما بالك بمن بدل وغير قواعد الإسلام ؟!

وفى العصر الحديث توجد وسائل كثيرة تنظيمية مقررة فى الشرع والقانون على السواء تؤدى إلى عزل الحاكم الطام أو الفاسق ، ويكون الأخذ بالرأى الآخر الذى أغفلته اللجنة أكثر اتفاقاً ومصلحة للمسلمين وروح العصر الحاضر ، خاصة وأن الرأى الذى اعتنقته اللجنة بالاستسلام المطلق للحاكم ولو كان ظالماً فاسقاً جاء وليد ظروف زمنية واجتماعية تختلف كثيراً عن الظروف السائدة فى هذا العصر .

وثبت تاريخياً مدى عقم هذا الرأى وإضراره بالمصلحة العامة للمسلمين وكما كان سبباً فى وجود حكام سفهاء الأحلام لا يصلحون للتصرف فى شئون أنفسهم فضلاً عن شئون ملايين المسلمين .

ومع كل ذلك فما هو الحل فى نظر اللجنة إذا ما سد حكام هذا العصر كافة الوسائل المشروعة فى وجه دعاة الإسلام .. بالمنع من الاجتماعات العلنية ومصادرة الأموال وإغلاق المؤسسات الخيرية والاجتماعية وتحريم إصدار الصحف والمجلات وتحريم تكوين الأحزاب والجمعيات ، وإسقاط كل من يرشح نفسه منهم للمجالس الشعبية ، وسد كل السبل القانونية للوصول بالمجتمع المسلم إلى إقامة الدولة الإسلامية التى تطبق شريعة الله كاملة غير منقوصة ؟

ماذا يفعل دعاة الإسلام حينئذ ؟ ... أفتونا يا علماء الإسلام فى لجنة شيخ الأزهر أفادكم الله .

عقد البيعة شرعاً :

أوردت اللجنة مبدأ تحريم سعى المسلم فى حل عقد البيعة التى تربطه بالأمير وذلك دون أن تبين اللجنة مضمون عقد البيعة وشروطه حتى يكون

المسلمون على بيعة من أمرهم والشفق عليه شرعاً ساء على النصوص الصريحة في الكتاب الكريم والسنة النبوية ، أن عقد البيعة يقتصر مضمونه على الحكم بكتاب الله وسنة رسوله ، وأن عقد البيعة لا يتعقد إلا على هذا الأساس فلا يجوز شرعاً لمسلم مبايعة حاكم على الحكم بغير ما أنزل الله .

والسؤال الذي يطرحه على اللجنة : هل البيعة بمفهومها الإسلامي هذا موجودة وقائمة الآن بين المسلم وحكامه في هذا العصر ؟؟

إن أنظمة الحكم القائمة الآن في الدول الإسلامية أنظمة علمانية مقتبسة من النظم الغربية القائمة على مبدأ الفصل بين الدين والدولة ، والذي ساد أوربا لظروف خاصة بها وبالمبادئ الكنسية التي يقوم عليها الدين المسيحي ، وحكام المسلمين يعلنون في كل وقت إيمانهم بهذا المبدأ وأنهم يحكمون وفقاً له وأنه لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة .

وهذا المبدأ يعتبر خروجاً صريحاً على مبدأ معلوم من الدين بالضرورة ، والنصوص القطعية في الكتاب والسنة وإجماع علماء المسلمين كافة ، وهو عموم رسالة الإسلام لأمر الدين وشئون الحياة ، وأن الإسلام منهج حياة كامل ينظم سائر شئون المسلمين في دنياهم .

وحكام المسلمين الآن لم يتقدموا لحكم الأمة باسم الإسلام ولا وفقاً لقواعده وأحكامه ، ولم يطلبوا من الرعية مبايعتهم على هذا الأساس .

وبناء على ذلك ، ليقبل لنا أعضاء اللجنة : — أين عقد البيعة الإسلامية حتى نؤاخذ المسلمين ببيعته .. وهل هناك شرعاً طاعة في علق مسلم لحاكم لم يبايعه ، ولم يتعقد بينهما عقد بيعة ، خاصة وأن هذا الحاكم لا يحكم بالإسلام ، بل ولا يريد أن يحكم به ؟ افترنا بأعضاء اللجنة وباعلماء المسلمين أثابكم الله .

الجهاد ووسائل تغيير المنكر

ذكرت اللجنة حديث « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده » ، فإن لم

يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلمه ، وذلك أضعف الإيمان .

وأه رتب وسائل تغيير المنكر فبدأ باليد فإن كان في ذلك ضرر له أو لغیره انتقل إلى التغير باللسان بنفس الشرط ، وإلا انتقل إلى الإنكار فغلب وكراهية هذا المنكر وفاعله ، ونقلت اللجنة عن إمام الحرمين بأنه يسوغ لأحد الرعية أن يصدر مرتكب الكبيرة أن يندفع عنها بقوله ، ما لم ينته الأمر إلى نصب قتال ، وشهر سلاح ، فإذا انتهى إلى ذلك ربط التغيير بالسلطان .

وعقبت على ذلك بقولها : « ومن هنا نأخذ أن إزالة المنكر باليد والقوة إنما هي إلى ولي الأمر صاحب السلطة في ذلك والإنكار باللسان هو واجب كل مسلم له أهلية التمييز بين المنكر والمعروف ولا سيما العلماء الذين أشار إليهم القرآن في قوله : ﴿ فلولوا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون ﴾ .

هذا ما قلناه اللحنة ، وأغفلت وجهة نظر أخرى تمثل مأزقاً لا بد من العثور له على مخرج وإجابة شافية هو : — ما الحل في نظر اللجنة لو أن السلطان نفسه انحاز إلى جانب المنكر ، وحمل سلطة الدولة أو كاد الفساد والفاحشة ، وأهدر أحكام الله وحدوده ؟ .

ما الحل حينئذ في ضوء قول الرسول ﷺ : « مثل القائم على حدود الله والواقع فيها ، كمثل قوم استهموا على سفينة فصار بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها - وكان الذي في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم فقالوا لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقاً ولم نؤذ من فوقنا . فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً ، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً » .

وقوله ﷺ في حديث طويل نعى فيه على اليهود عدم نهيم عن المنكر : « كلا والله لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر ولتأخذن على يد الظالم ولتأطرنه على الحق أطراً ولتقصرنه على الحق قصراً ، أو ليضربن الله بقلوب بعضكم على بعض ثم ليعنكم كما لعنهم » وقوله ﷺ : « إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أو شك أن يعصمهم الله بعقاب منه ... »

هل شرك المجتمع يعرف بالجميع ؟ أم لا . أم هي وسيلة الإلزام الحاكم الآن على
المسكر ويشجع وسائل إعلامه الفساد والمخاض ، ويعطل حدود الله
وأحكامه .. والرسول ^{صلى الله عليه وسلم} يأمر أمراً حارماً بالأحد على يد الظالمين والواقع
في حدود الله ، فكيف بعد أمر الشارع الحكيم وبقد مهنعات المسلمين ؟

ثالثاً : شروط إمارة المسلمين

ذكرت اللجنة أن المتفق عليه بين فقهاء المسلمين : أن الشروط المعنوية
في الإمام أي الخليفة أو الوالي أو الحاكم ، سبعة ، منها : سلامته :
(الأولى) من السمع والبصر واللسان .

اللجنة تهرب من إيراد الحقيقة

والسؤال الذي نطرحه على اللجنة هو : — لماذا لم تذكر اللجنة باقي
الشروط حتى يكون الناس على بينة من أمر دينهم في هذا الخصوص ،
وليعرفوا مدى انطباق هذه الشروط على حكام هذا العصر ؟ ..

أم أن اللجنة لم ترد إخراجاً لأحد فأثرت عدم ذكر باقي الشروط ، ثم
اكتفت بذكر شرط سلامة الخواص لغرض لا يغيب عن الكثيرين ؟

رابعاً : الرأي الشرعي في اتفاقية كامب ديفيد

استعرضت اللجنة بعض الأدلة الشرعية الدالة على أنه يجوز شرعاً
الموادعة بين أهل الحرب وأهل الإسلام إذا كان في الموادعة مصلحة
للمسلمين .. وأوردت مقالته الشوكاني عن صلح الحديبية بأن مصالحة
العدو ببعض ما فيه صميم على المسلمين للحاجة والضرورة ، دفعاً

مخطوّر أعظم ، ويبت أن هذا الرأى محل اتفاق الفقهاء ، وانتهت من ذلك إلى إبداء رأبها فى اتفاقية كامب ديفيد بقولها : « وإذا عرضنا اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل « كامب ديفيد » على قواعد الإسلام التى أصلها القرآن وفصلتها السنة وبها فقهاء المذاهب جميعاً على نحو ما أشر إليه ، نجد أنها قد انضوت تحت لواء الأحكام الشرعية باعتبار أنه لم يقتضها عادت أرض مصرية مسلمة هى سيناء بعد أن احتلها إسرائيل فى حرب ١٩٦٧ م وعاد المواضون المسلمون فيها إلى مصر ، وعادت تروى سيناء لتستفيد بها مصر بدلاً من أن يستنزفها اليهود فى إسرائيل » .

وحرصت اللجنة على أن تقول : « ومنى عرض هذه المعاهدة فى ضوء مسؤوليات الحاكم المسلم فى نظر فقهاء المسلمين نجد أن رئيس مصر السابق قد لصح الأمة وقام بالمسئولة فحافظ على الرعية واسترداد الأرض » .

ومواقفته اللجنة بشأن الصلح بين أهل الحرب وأهل السلام ، لانتعاق لنا عليه من الناحية النظرية ، غير أن اللجنة لم تنصف عند هذا الحد كما فعلت من قبل ، ولكنها تطرقت إلى تطبيق هذا المبدأ على الواقع فبنت حكم اتفاقية كامب ديفيد ، ومسئولية الرئيس السابق ، وبالبنتا ما فعلت .

إن الرأى الذى سافته اللجنة عن الصلح بين أهل الحرب وأهل الإسلام وعن مصلحة المسلمين من ورائه . ومفهوم هذا المبدأ بوضوح أنه يتحدت عن مصلحة المسلمين كافة فى مواجهة المخربين باعتبار أن الدولة الإسلامية وقت إبداء هذا الرأى كانت دولة واحدة من أقصى المشرق إلى أقصى المغرب ، وتقوم عليها جميعاً سلطة إمام واحد هو خليفة المسلمين ، وذلك واضح بخلاء من التعبير بأهل الحرب وأهل الإسلام ، وبمصلحة المسلمين لا بمصلحة القطر ، ولا فقة على حساب مصلحة الفئات الأخرى من المسلمين ، وباعتبار أن ذلك هو المبدأ الإسلامى العام الذى قرره الرسول ﷺ فى قوله : « المسلمون تتكافأ دماؤهم : ويسعى بذمتهم أدناهم ، وهم يد على من سواهم » .

وبالرغم من وضوح هذه الرؤية لكل عالم بالإسلام ، وهم علماء كبار :
فقد تحدثت اللجنة عن المصلحة في العودة سيئاً إلى مصر وأغلقت عمداً
قضية المسلمين الأساسية ، وهي اغتصاب جزء عزيز من أرض الإسلام هو
أرض فلسطين المسلمة ، وما تبعه من تشريد وقتل لأهلها المسلمين ،
مما يجعل الجهاد فرضاً على كل مسلم ومسلمة وأنه يجب ليكون التطبيق
صحيحاً ، ولكي نطوى الإتفاقية تحت لواء الأحكام الشرعية كما تقول
اللجنة ، أن يكون الحل شاملاً ، يحقق السلام للمسلمين العرب كافة ويحقق
لشعب الفلسطيني مصلحته في استرداد حقوقه المعصومة في أرضه وإقامة
دولته ، وهو ما كان يعد به الرئيس السابق ويؤكد على سماع من الكافة .

إن أى مدرك لمؤامرات السياسة العالمية المؤازرة لليهود ، يدرك أن الغرب
وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية التي تحمل لواء العداء والبغضاء
وتشن الحرب الخفية والعلنية على العرب والمسلمين ، كان يهدف منذ
عشرات السنين إلى إخراج مصر بثقلها الحرف والبشرى والقومى من
المواجهة مع العدو الصهيونى بأى ثمن لينفردوا بالإجهاد على القضية
الفلسطينية بعد ذلك ، ولأن كسر أكبر وأصلب جزء من الحلقة العربية
المحيطة بإسرائيل كفيل بتداعى باقى الأجزاء ، وتم لهم ما أرادوا بتلك الاتفاقية
اللعينة .

ورغم وعود السادات المؤكدة بأن الحل حل شامل كامل فقد ظهر أنه
كان يخدع الشعب المصرى ، ويكذب عليه حيناً أو همه بذلك ، وأن الحل
هو حل جزئى محدود وثمن بخس بجانب ماضحت به مصر من دماء عشرات
الآلاف من الشهداء ، وملايين من عرق جبين أبناء مصر ، وأصبح دور
مصر هو دور المتفرج ، فإذا شاركت فبمجرد التشدد بالكلام ، وأصبحت
قوة الجيش المصرى موجهة ضد غير اليهود من جيران مصر وأشقائها خدمة
للمخططات الأمريكية ، وعربدت إسرائيل فضمت القدس والجولان
والضفة وغزة ، وضربت المفاعل العراقى ونشطت في توطين اليهود في كل
أرجاء فلسطين وأخيراً غزت لبنان وفتكت هى والصليبية الحاكمة بالمسلمين

على أرضهم ، كل ذلك تحقق دفعة واحدة في سنوات ما بعد الاتفاقية .
وهو ما لم يتحقق قبلها منذ عشرات السنين .

وبالنسبة لمصر فإن سيادتها على سيناء منقوصة بل ومهددة ، وسلطة إسرائيل وأمريكا عليها وفقاً لنصوص الاتفاقية أكثر مما لمصر .. ومهياة لأن تحتجزها إسرائيل في ساعات وباشتراك أمريكا المباشر إذا لزم الأمر ، وبقيت طاباً محل نزاع حتى الآن وأهم ما في سيناء كان قد تم استرداده بالحرب وبتضحيات أبناء الشعب كله في الجيش المصري . وبالاتفاقية استبدلت مصر الأخوة العربية والإسلامية بموالاة أعداء العرب والمسلمين ومدهم بأهم أسباب القوة ، وهو طاقة البترول ، مضمونة ورخيصة ، وامتلاّت مصر عن آخرها بجواسيس اليهود في صورة سائحين حتى قال شارون يوماً انه لو لم تحقق تلك الإتفاقية إسرائيل إلا حصول كل سائح على معلومة لكانت كافية ..

وآل أمر الاقتصاد المصري إلى الأمريكان وبدلاً من الرخاء ومشروع مارشال الذي كان يعد به الرئيس السابق ، زاد الكرب واستفحل التضخم وارتفاع الأسعار .

فأى مصلحة للمسلمين حققتها الاتفاقية ؟ وأى وجه للقياس بين تلك المآسى والأضرار الرهيبة التي حاقت بالمسلمين وبين صلح الحديبية ؟

ألم تقرأ لجنة شيخ الأزهر من مذكرات كيسنجر ومحمد إبراهيم كامل وإسماعيل فهمي ، بل وجريدة الشعب ومقالات الدكتوراة نعمات فؤاد ، وسائر الدراسات التي أجريت عن تلك الإتفاقية ؟ ..

ألم تقرأوا كيف فرط الرئيس السابق ، وتهالك على الحصول على أى اتفاق بأى ثمن حفاظاً على زعامته وراثته ؟ ..

ألم تقرأوا أنه كان ألوبة في يد اليهود والأمريكان يبتزون منه التازل إثر التازل بعبارات الإطراء الجوفاء والوعود الكلامية الفارغة من أى ضمان ؟

.. ووصل به الأمر إلى حد أنه كان يبنى مطالب اليهود وينسبها لنفسه
كافتراحات صادرة منه وأنه لم يكن يستمع لأى نصيحة في هذا الشأن من
مستشاريه وخبرائه ؟

ألم تقرأوا عن مجمع الأديان في سيناء والذي رفضه ييجين في آخر
لحظة ، إمعانا في إذلال الرئيس واستهانة به ؟

ألم تقرأوا عن هدية ماء النيل التي كانت ستقدم مجاناً لليهود ؟

.. إن كانت اللجنة تدرى كل ذلك ثم قالت فتلك مقصية .. وإن كانت
لا تدرى فالمقصية أعظم .. وبأويل الإسلام والمسلمين ، زيادة على ما ينصب
على رؤوسهم من ويلات ومصائب ، إذا كان ذلك هو مبلغ علم علمائهم
بوقائع الحياة وحقائق الأمور !؟

خامسا : تقنين الشريعة الإسلامية والمطالبة بتطبيقها

قالت لجنة الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر في بداية ردها
إن الشريعة الإسلامية ما زالت بحمد الله تظل بلاد المسلمين على مدى أربعة
عشر قرناً من الزمان زاهية زاهرة بأصولها المستقرة المستمرة .

وفي نهاية الرد قالت اللجنة : « إن الأزهر يسعى لتطبيق أحكام الشريعة
في كل أمور الحياة بالحكمة والموعظة الحسنة ، وإن نداءاته مستطورة في
قلوب الشعب وفي صحفه وكتبه » .

وأخت اللجنة إلى ضرورة تقنين الشريعة الإسلامية تمهيداً للتطبيق
الصحيح ، بعد أن نسج ، الاستعمار للأمة من صنعه قوانين تدور في فلكه
ثقافة وتشريعاً وتطبيقاً ، ثم استعرضت جهود الأزهر في تيسير تطبيق أحكام
الشريعة الإسلامية المتمثلة في اللجان التي شكلها أو شارك فيها لتقنين
الشريعة الإسلامية وذلك منذ ١٩٦٧ حتى الآن .

نلاحظ على هذا الرد ما يلي :
١ - هل يتفق مقالته اللجنة أولاً من أن الشريعة تظل بلاد المسلمين زاهية

مستقرة مع ما انتهت إليه من أن الاستعمار قد نسج للأمة من صنعه
قوانين تدور في فلكه ثقافة وتشريعاً وتطبيقاً ، وأن الأزهر يسعى الآن
لتطبيق الأحكام الشرعية في كل أمور الحياة في مصر وغيرها من
الأقطار الإسلامية ١٩.

ليس ذلك في غاية التناقض والإضطراب ؟ .. أما كان أولى باللجنة
أن تبرز هذا الواقع الحزن من أول الامر بدلاً من إخفائه هكذا بين طيات
سطور جهود الأزهر لتطبيق الشريعة الإسلامية ؟

٢ — تقول اللجنة ان نداءات الأزهر لتطبيق الشريعة الإسلامية مسطورة في
قلوب الشعب وصحفه .. ونسأل : أين هي تلك النداءات ؟ ..
ومتى وأين قيلت ؟ .. ومن قالها ؟ ..
وبأى وسيلة نشرت على الناس ؟

يا علماء الإسلام لقد أصبحت كلمات التقين والتدرج مجرد مشجب
لتعطيل تنفيذ الإسلام عشرات السنين ، بينا الفساد والفجور والمنكرات
والاغلاص من ريقة الدين ، تترسخ وتتسع وتنتشر يوماً بعد يوم بتوجيه
وحماية الدولة ووقوف الحكام إلى جانب أعداء الإسلام ومحاربتهم المستمرة
للدعاة إلى الله .

فهل تقولونها قوية ناصعة كفلق الصبح ، ياورثة الأنبياء ، وحملة
الرسالة ، والأمناء على الدعوة يامن أخذ الله عليكم الموائيق المغلظة لتبينه
للناس ، ولا تكتُمونه ، والساكت عن الحق شيطان أخرس ، وأفضل
الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر ؟

نأمل ونرجو أن يشفى الله بإجاباتكم صدور قوم مؤمنين ، وأن تقدروا
أمانة العلم التي تحملونها لا تخشون في الله لومة لائم ، ولتذكروا جميعاً يوماً
تعرض فيه أعمالنا على الديان الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور .

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ وَاخْشَوْا يَوْمَ لَا يَجْزِي وَالِدٌ عِنْدَ وَالِدِهِ
وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَنِ وَالِدِهِ شَيْئاً ، إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ الْحَيَاةُ
الدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِاللَّهِ الْغُرُورُ ﴾
— صدق الله العظيم —

رد على تقرير لجنة شيخ الأزهر

من فضيلة الدكتور عبد الستار فتح الله
رئيس قسم التفسير - كلية أصول الدين - القاهرة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وأصحابه ومن
والاه (أما بعد) :

فقدما قيل : « الحقيقة هي أول ضحايا الحرب »

وهذا قول صحيح لأنه في حلبة المعارك يغور الجدل ، ويكثر المراء
والادعاء ، وتصبح غلبة الخصم شهوة لاتخضع لحجة أو منطق سليم .

وفي الجانب الفكرى لا يصلح هذا اللون أسلوبا لتناول القضايا الكبرى
في حياة الأمم ، لأنه يقوم على الانفعال والتشنج النفسى .

أما الجانب الدينى فالأمر أعظم وأخطر لجسامة ما يترتب على الافناء من
حل أو حرمة فى الدماء ، والأعراض ، والأموال ، والعقائد ، والأخلاق ،
فضلاً عن المسئولية بين يدى الله تعالى .

ولا ريب أن قضية العودة إلى تطبيق شريعة الله بعد أن رحل الكفار عن
أرض الإسلام — هى قضية كل مسلم ، وهى فريضة لازمة لا خيار فيها
ولا بديل عنها ، ولا يقبل فيها شرعاً أنصاف الحلول ، ولا التبعيض
والتجزئة — ولا ريب أيضاً أن معركتنا مع الطوفان اليهودى هى بالنسبة لنا
قضية وجود ومصر ، ومسألة حياة أو موت ، ومشغلة حاضرة ومستقبل فى
ديننا ودياننا معاً .

ومن هنا فلا مجال قط لمعالجة أمثال هذه القضايا بأسلوب المجاملات ،
أو المداهنات ، أو التعمل فى إصدار الفتاوى والأحكام ، ناهيك عن
تخریف الكلام ، أو التلاعب بالنصوص الشرعية المحكمة .

أقول هذا بمناسبة ماقرأناه في جريدة « التور » من تقرير عجيب مريب ،
مسبب إلى بعض شيوخ الأزهر ، ردا على شاهد في محكمة !

وقد طوفوا فيه على كثير من المواقف الحاطنة بالتهجير والدفاع مستخدمين
الأدلة الشرعية ، وبأسلوب تنبذ في الخصومة ، وكأنها معركة شخصية
بينهم وبين الشاهد وكان حقه أن يشكروه لأنه أسقط عن العلماء « فرض
الكفاية » بعد أن تقاعسوا عنه ، ثم يراجع فيما يثبت بالدليل الشرعي أنه
أخطأ فيه .

ولن أتعرض لكل ماجاء في تقرير الشيوخ لطلوله ، ولأن فيه بداهة قضايا
صحيحة لا خلاف عليها ، ولكنني سأحدث — إن شاء الله — عن مسألتين
هما :

- ✽ قضية تطبيق الشريعة وما أثاره التقرير حولها .
- ✽ قضية علاقتنا باليهود ، وموقف الإسلام منها .

ونود ابتداء أن نثبت بعض الملاحظات الضرورية قبل الدخول في صلب
الموضوع .

أولا : لا يضار كاتب ولا شهيد .

ذلك لأن الله قد ندب الناس للشهادة ، وحشم عليها ، ونهاهم نهيًا
جازما عن كتمانها فقال تعالى : ﴿ ولا يأبى الشهداء إذا مادعوا ﴾ سورة
البقرة / ٢٨٢ ﴿ ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه ﴾ سورة
البقرة / ٢٨٣

وفي مقابل ذلك حمى الله تعالى الشهود ، ونهى نهيًا صارما عن مضارعتهم
بسبب شهادتهم .. قال تعالى :

﴿ ولا يضار كاتب ولا شهيد ، وإن تفعلوا فإنه فسوق بكم واتقوا الله
ويعلمكم الله ﴾ سورة البقرة / ٢٨٢

والخلاصة لمن تأمل هذه الآيات البينات :

إن الشيخ صلاح أبو اسماعيل ، قد أقام الشهادة بأمر الله ، وما كان
يملك كتابها بعد أن دعت المحكمة إليها امتثالاً لأوامر القرآن الصريحة .

وبالتالي كان يجب على لجنة شيخ الأزهر أصحاب القبر ألا يضلوا
الشاهد بهذا الرد المعيب ، والذي تضمن كثيراً من العبارات الحادة ضد
الشاهد بلذاته ، وجاء سابقة خطيرة يساق بها الأزهر العريق إلى هذا
المستوى المروّع في مخالفة بدهيات القرآن ، حين يعمل شيوعه حملاً على
تقنين شهادة شاهد في محكمة بغير الطريق الشرعي الصحيح .

والطريق الذي يليق بأهل العلم : أن يقدموا بأنفسهم إلى المحكمة ذاتها ،
ويطلبوا إقامة الشهادة لله تعالى ، ويردوا على ما يرونه خطأ شرعياً في شهادة
الشاهد وحينئذ تناقشهم المحكمة كما ناقشت الشاهد ، فتظهر الحقائق
للناس ، وللنباية ، وللمحامين ، بل وللمحكمة نفسها قبل أن تنطق بأحكام
تتعلق بدماء المتهمين ، وحريةاتهم ، وأموالهم ، وأهليهم ، والمتهم — كم تعلمون —
بريء حتى تثبت إدانته .

والعجب — كل العجب — أن يصل الحال بلجنة شيخ الأزهر إلى
التأثير — أو محاولة التأثير — على القضاة باسم الدين ، وباسم سمعة
الأزهر ، وكان أدنى ما يقبل منهم أن يطالبوا بكافة السبل المحاكمة العادلة هؤلاء
المتهمين ، حتى لا يظلم بريء ، أو يهدر حق !!

ثانياً : جلال العلماء وتاريخ الأزهر .

وهذه قضية كبرى أيضاً ، وعلى جانب عظيم من الخطر ، ذلك لأن
الأزهر له ثقل تاريخي مشهور ، وهو قد استمد مكانته من خدمته لدين
الله تعالى ، وقيامه على حياته ، والنزود عن معاني الحق والعدل التي جاء
بها الإسلام العظيم .

ومن هنا كان علماء الأزهر أئمة في كل نازلة ، وقادوا الأمة في معاركها
الضارية ، وقارعوا كل مظاهر الانحراف عن دين الله غاية جهدهم ..

وبذلك جعلوا الأزهر قبلة علمية ، ومنازة إسلامية في العالم كله حتى
مدحهم أمير الشعراء بما لم يمدح بمثله الملوك ، لهذا الجهاد الحليل في العلم
والعمل جميعا ، فقال رحمه الله :

واخشع مليا واقض حق أئمة طلوعوا به زهرا وماجوا أبحرا
من كل بحر في الشريعة زاهر ويريكه الخلق العظيم غضنفر
كانوا أجل من الملوك جلالة وأعز سلطانا وأعظم مظهرا
زمن المخاوف كان فيه جنابهم حرم الأمان وكان ظلهم الذرا

فلم يكن مصادفة أن يقارع العلماء الظلم والطغيان ، وإنما كان تطبيقا
وتحقيقا وصدعا بأمر الله وكتابه .

ولم يكن مصادفة أن يقود العلماء الثورات المتتالية على « نابليون » وهو
يحتل أرضهم بجيوش هائلة .

بل لم يكن غريباً أن يقتل سليمان الخلي — وهو طالب أزهرى من
الشام — « كليبر » خليفة « نابليون » لأنه يدنس أرضا إسلامية ، لا أرضا
قومية .

ومن هنا استحق علماء الأزهر مكانتهم العظيمة ، فكانوا أجل من
الملوك ، لأنهم قاموا بأمانة الله في أرض الله دعوة ، وجهادا ، وعلما ،
وعملا .

ثالثا : أوضاع مقلوبة :

ثم تسلت الدسائس السياسية ، والمصالح الشخصية إلى هذا الحصن
العريق فقادته إلى وضع بئيس غير مسبوق في تاريخه الطويل مع الأسف
الشديد !!

لقد انتهى الأمر بالأزهر إلى أن صار في أعين الناس وكأنه بوق تنفخ فيه
السلطة — أى سلطة — كلما حزبها أمر ، ثم تهمله بعد ذلك ولا تلقى له

بالأ ، وهذه للأسف حقيقة مرة مهما حاولنا إنكارها ، أو نحجب بعض الناس من المصارحة بها .

والدليل على ذلك أنه ناشد الحكومات المختلفة لتطبيق الشريعة فلم تدم له أى حكومة وزرا حقيقيا ، فلا تزال القوانين الوضعية هى الحاكمة المهيمنة ، ولا تزال المفاصد والمبادل تملأ ربوع البلاد فى المرافق ، والحمايات ، ودور اللهو المأجّن ، ووسائل الإعلام الرسمية من صحافة وإذاعة ... إلخ .

إنها ليست قضية شخصية تتعلق بهذا أو ذاك من الشيوع .. وإنما هى قضية تتعلق بالأزهر العريق كله ، والدين الذى يمثل ، وبالحق الذى ينبغي أن يقوم عليه ..

وإن الأسى والأسف ليغمران كل غيور على مكانة الأزهر الإسلامية حين يرى هذا الصرح الشامخ الذى سعى بجهاد العلماء ، وجهود القرون ، يراه وهو يساق فى كل مناسبة ليكون صوتا لتبرير الأخطاء ، وتبرير الخطايا السياسية ، ومحاولة كسوتها بستار من الشرعية الدينية ، التى يعلم أصحاب الفتاوى قبل غيرهم أنها كثنوى زور فى أصلها ، وفى تبريرها والدفاع عنها !!

رابعا : يا علماء الإسلام انتبهوا :

فإن هذا الوضع على غاية الخطأ والخطر جميعاً ، ذلك لأن الفرض أن يجهر العلماء بالحق ، فإذا لم يستطيعوا ذلك — خوفاً أو عجزاً — فالصمت هو أضعف الإيمان .

لكن تبرير الأخطاء أو الخطايا باسم الدين هو كارثة كبرى تترى بالعلماء جميعاً ، بل تعود بأفدح الأضرار على الدين ذاته ، لأنها تصمه بما هو منه براء !

وإننا نقول للمسارعين فى هوى السلطة دائماً أن انتبهوا لمخاطر هذه المغامرة الصعبة ، فإنها لعب بالنار ، وإغراء للإلحاد ، واقرأوا التاريخ

حيدا .. أليس مثل هذا هو ما حمل عصر النهضة الأوروبية إلى الكفر بالدين
جملة ، ومصادمة كل اتجاه ديني في الأرض ؟!

أليس مثل هذا هو الذي أطلق الفوضي في فرنسا باسم الثورة حتى كان
شعارها اشتقوا آخر ملك بأمعاء آخر قسيس ؟

أليس هذا هو الذي حمل الملحدين والشيوعيين إلى القول بأن « الدين
هو أفيون الشعوب » ؟ والله يشهد وتاريخ الإسلام كله شاهد صدق على أن
الإسلام العظيم غير هذا كله ، لكن إذا طال الأمد ، وتفاقت الفتاوى ،
وسكت بقية العلماء عن قول الحق ، فستجلبون على الإسلام مثلما جلبته
الكنيسة الأوروبية على دينها !!

خامساً : أمثلة تاريخية متتابعة :

ولنأخذ بعض الأمثلة حتى تتضح الأبعاد الخطيرة لهذا العمل ، وحتى
يفكر كل إنسان ألف مرة قبل أن يغامر بالفتوى في دين الله عز وجل ، لأنها
ليست مجرد كلمات تقال ، وإنما هي مسئولية دينية ، وتاريخية على غاية
الخطورة :

١ — حين تصدى الملك السابق وأحزابه لضرب التيار الإسلامي لحساب
القوى الصليبية واليهودية سارع بعض العنماء الرسميين — مع الأسف —
إلى إصدار الفتاوى التي تؤيد الظلم والظالمين وتتهم الإسلاميين بأنهم
خوارج ، وبلغت الجراءة غايتها حين استشهدوا بالآية الكريمة : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ
الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا
أَوْ يَصَلَّبُوا أَوْ تَقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ ... ﴾

وعجب الناس يومئذ أشد العجب !

هل محاربة الدعارة الخلقية والسياسية ، وهل مقارعة الاحتلال
العسكري والفكري وهل حرب اليهود بالسلاح ... هل كل ذلك حرب لله
ورسوله ؟ ...

ولم تخض إلا سنوات معدودات حتى انفضحت الحقائق ، واسودت وجوه
الذين افتروا على الله الكذب حين سقط النظام الفاسد بما جعل من أورار
وأثام ..

ولكن عرف القاصي والداني — حيث — أن بعض الشيوع قد جددوه
باسم الدين وأن الفتاوى قد أصبحت تفصل لحساب السلطة ، وانشرت نقمة
الجمهور في العلماء .. وأصبح الناس لا ينفون في قولهم ولو كان حقا مع
الأسف الشديد ، وتغول التيار الشعبي عن الأزهر وعلمائه إلى جهات شتى ،
من الشيوعية إلى جماعات التكفير ، والبقية تأتي ..

٢ — حين قام الاستبداد الغشوم بشر ، اشتراكه المستوردة ، وجعل سدتها
الماركسيين اللينين وأضرابهم . انطلقت أوراق كدوية حريضة على الله ورسوله
تزعّم أن ذلك من الإسلام .. وعجبت الناس أشد العجب يومئذ !!

كيف يؤيد الإسلام الحراسات ، والمصادرات ، وأكل أموال الناس
بالباطل ، وسوق الناس ألّوفا بعد ألّوف إلى السجون والمذابح ، والخذل
والتعذيب ، وهتك الأعراض ، واستباحة الحرمات .. !

إن العدالة الاجتماعية في الإسلام فوق هذا العتب كله ، ولا يغني عن
أصحاب الفتاوى ادعاؤهم الجهل بخفيات الأمور يومئذ ، فلقد جعل دعاة
الاشتراكية في كل بيت مخزنة ، وفي كل قلب مخبئة ، وفي كل عنق كريم
مذلة .

فلماذا لم ير هذا كله أصحاب الفتاوى الدينية ! ولماذا انطلقوا هنا ،
وصمّموا هناك ! أو ليس من بدهيّات الإفتاء أن يكون المفتي بصيرا بأحوال
الأفراد والجماعات ، وظروف الحوادث والوقائع قبل أن يرفع عقبرته ليقول كلمة
باسم الإسلام !

٣ — حين حاول الاستبداد الغشوم مساندة نفسه فكريا حين أنشأ ما أسماه
« الميثاق » ليكون مرجعا ومهيّما على سائر أوضاع الناس ، ولقد سمعت من
كبار الشيوخ من يحاضر في مزايا الميثاق ، وأنه اعترف بالقيم الروحية !!

وسمعت من يستشهد بنصوصه في خطبه ومحاضراته كأنه قرآن جديد !! بل لقد لقت جهات مشبوهة طلاب البعوث الأزهرية ، لقنوههم شعارات فاسدة كان منها « الميثاق دستورنا » فلما ذهب الزيد جفاء ، وانجلت الغمة ، وساخت قوائم العهد الأسود بما حملت من أوزار تبين للناس أن محتهم الكبرى قد شارك في صنعها بعض الشيوخ بسوء الإفتاء ، وانحيازهم للباطل باسم الدين العظيم ، الذي جاء ليقيم الحق والعدل في أرض الله ، وليزهد الباطل والطغيان اللذان سخرا واستهزأ بالعلماء على رؤوس الأشهاد ، واتهمهم بالبطنة والرشوة على دين الله .

٤ — حين وضع قانون الأحوال الشخصية (١٩٧٩) في ظروف مريبة كل الريبة ، ولأغراض خبيثة معروفة سارع بعض الشيوخ في هوى السلطة ، ولووا أعناق النصوص الشرعية ليا غليظا ، حتى صار مأحله القرآن من الزواج ضرا فادحا يستجلب التطليق على الزوج رغم أنه ، وهذه مسألة ذاعت وشاعت من كثرة ما كتب فيها فلا نطول بذكرها .

لكننا نسأل :

— هل هذا القانون أعده وقدمه شيخ الأزهر ومن شايعه وفاء بحاجات المسلمين ؟!

— أم أن هذا القانون بيت بليل ، واتمست له الفتاوى القاسما ؟!
— ثم ماحصيلة ذلك كله في قلوب الناس وسلوكهم حين يرون الدين يمتن للسلطة .. وحين يرون بعض العلماء يسوقون الأزهر إلى مصير فاجع أليم ؟!!

٥ — حين انتهت الأوضاع والدسائس الدولية بالمنطقة إلى معاهدة « كامب ديفيد » هزلت السلطة ببعض الشيوخ ليساندوا التيار ، وليقوموا بالتبوير ، والتخريج ، والانتفاء ، وامتهان النصوص الشرعية ، حتى تضفى على عمل سياسى تحت ثيابا دينية ، وشرعية إسلامية ، وهذا عمل غير مسبوق في تاريخنا كله فيما نعلم ، الله تعالى أعلم !!

لو صمت الشيوخ — خوفا أو عجزا — لانتهم لهم الأعذار .

لو قالوا ضرورة مفروضة ، أو هدنة موقوتة تقدر عليها لكانوا على شاكلته
من الصواب وإن اختلفنا معهم في تقديرهم ، لأنه بذلك لا تخدع الأمة ،
ولا تبطل حمية الجهاد في سبيل الله تعالى ، ولا تختلط على الناس الأمور حين
صور لهم العدو الكاشح بصورة صديق أو حليف ، أو جائع للسلم ، فيما
هو لم يرفع يده عن الزناد ولم يتخل عن مطامعه وأحقاده وعدوانه على العراق
والجولان ، والقدس والضفة ولبنان أبلغ شاهد .

ثم هو لا ينكر أحد من قادته قط تصميمهم على إقامة « إسرائيل الكبرى »
ولن يقيموها بداهة في عطارده أو المريح ، وإنما يريدون إقامة على أرضنا ، وفوق
حطامنا وأنقاضنا من « النيل إلى الفرات » !!

٦ - ثم قاصمة الظهر الآن هذا التقرير العجيب المريب والمنسوب إلى بعض
شيوخ الأزهر الرسميين ، والذي يأتي بلا ضرورة ليدافع ويستدل على هذه
الخطيئة البينة .

انه كما قلنا يأتي في غير موضعه الصحيح ، لأنه رد على شاهد في محكمة
وفي محاكمة ، « وما هكذا يساعد تورد الإبل » كما يقول العرب .
وهو يأتي في أعقاب الأمور بعد أن أظهرت الأحداث مزيداً ومزيداً من نيات
الشر التي استحكمت في قلوب اليهود .

ثم هو يأتي بعد أن ضج العالم كله من جرائم اليهود على المفاعل الذرية
العراقية ، وضم القدس إلى دولتهم الباغية ، وزرع الضفة بالمستوطنات
المسلحة وغزو لبنان ، وقتل الألوف من الأطفال والنساء في صبرا وشاتيلا
وغيرهما !!

فليسمع الشيخ جاد الحق على جاد الحق ولجنته الخماسية

فليدافع من شاء بالرأى أو بمنطقه الخاص عن معاهدة اليهود ، وليدافع
من شاء بالهوى أو بالألعاب السياسية ومضامعها .

لكن دفاع بعض علماء الإسلام عنها ، وباسم الإسلام والقرآن هو والله
فاسمة الظهور ومعة الدهور على كل منتسب للعلم والعلماء ، فضلا عن
مخالفة ذلك لدين الله وكتابه كما سنبين إن شاء الله .

ياإخواننا

إن القضية أكبر وأخطر من أن تكون خصومة مع شاهد نحسبه أقام
الشهادة لله ، وهو مأجور أصاب أو أخطأ ، ولكل مجتهد نصيب .

إن القضية ترجع ابتداء إلى تقوى الله حين تنطلق الألسنة ، وتخط الأقدام
وتعود إلى حقوق هذا الدين وحقائقه التي ينبغي أن تصان عن الامتهان إلى
هذا الحد المروع الخفيف .

ثم هي ترجع إلى حقوق الأزهر العريق في أعناق أهله ، فلا يهدر هذا
التاريخ لعرض من أعراض الدنيا الزائلة ..

ثم إن القضية هي قضية جلال العلم والعلماء ، الذين أخذ الله عليهم
الميثاق أن يقولوا الحق ولا يكتُموه ، ولا يعرفوه ، ولو فعلوا لكانوا أعلى وأجل من
أهل الدنيا جميعا ، وكلنا يعلم الآيات المشهورة :

ولو أن أهل العلم صانوه صابهم ولو عظموه في النفوس لعظما
ولكن أهانوه فهان وذنسوا محياه بالأطماع حتى تجهما
أغرسه عزا وأجنية ذلة ؟ إذن فاتباع الجهل قد كان أحزما

وقديما قال الحسن البصري رضى عنه محدثاً :

« ياأى الله إلا أن يذل أهل معصيته ، وإن هملجت بهم البراذين ، وطققت
بهم البغال ... »

مناقشة موضوعية في أخطاء التقرير

بسم الله الرحمن الرحيم

عمدا لاتناقش بعض القضايا

وهي التي لها مساس بالقضية المعروضة على المحكمة التي انتدبت الشيخ صلاح أبو اسماعيل للشهادة عليها ، وذلك مثل قضايا التكفير ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، وتكرار الإقرار ، وحجم إقرار المنكر ، وشروط الإمارة .. إلخ

ذلك لأن تناول مثل هذه القضايا في غير نطاق المحكمة هو إخلال خطير بحق المتهمين ، والدفاع عنهم ، بل ونقض المحكمة ذاتها التي لا يصلح — شرعاً — القيام بأدنى محاولة للتأثير عليها سلباً أو إيجاباً ، وأظن أن النيابة نفسها إذا كانت حريصة على تحقيق العدالة تؤيد هذه الوجهة المتجردة .. لكن إذا انتدبت المحكمة أحداً للشهادة ، أو تطوع بها هو حذراً من كتمانها كان عليه أن يصدع بالحق تبصيراً للمحكمة ، ومعاونة لها على معرفة الحقائق ، والمحكمة — حينئذ — لن تقع تحت تأثير الشاهد لأنها تستحلفه ، إن شاءت ، وتستوضحه ، وتناقشه في أقواله ، وتقرن كلامه بكلام غيره ، وتواجهه بهم إذا لزم ... إلخ . وبذلك تتحقق العدالة بأقصى ما يمكن للبشر .

ومن هنا أمسك قلبي عن هذا حتى لأقع فيما وقع فيه « أصحاب التقرير شيخ الأزهر ولجنته » الذين لاشك أن لهم تأثيراً بحكم مناصبهم الرسمية والدينية .

وبارب كلمة يقولها قائل نكون — والعياذ بالله — سبياً في إهدار دماء ، أو مصادرة حريات ، أو فتنه مسلم في دينه ، أو عرضه ، أو ماله ، ثم ينسى الناس ، والديان لا يموت ، ﴿ وما كان ربك نسيا ﴾ — سورة مريم : ٦٤

وبما عجبنا لأصحاب التقرير :

لقد أحسوا النقل عن الأئمة ، فأين التطبيق ؟ يقولون :

« ... عن محمد بن سماعة سمعت أبا يوسف يقول : سمعت أبا حنيفة يقول : من تكلم في شيء من العلم ونقله وهو يظن أن الله لا يسأله عن كيف أفيت في دين الله ؟ فقد مهلت عليه نفسه ودينه »

وعن أبي حنيفة أيضاً :

« لولا الفرق من الله تعالى أن يضيع العلم ، ما أفيت أحداً ، يكون له المهنا وعلى الوزر »

(راجع جريدة النور — العدد ٨٠)

ولا يغنى على الشيوخ هنا أن كثرة العلم شيء مختلف عن أمر القضاء والرد على الشهود ، ولذلك رفض أبو حنيفة القضاء رفضاً صارماً ، لأنه كان يعنى كل حرف قاله ، وأن أن يبيع آخره بدياً غيره .

قانون الأحوال الشخصية

ولقد كنا نظن أن « أصحاب هذا القانون » أتواكم أنه سواء بحسب سننها ، أو أنه ربه يسألون الله معصيتها ، وبما « أصحاب التقرير » عهدوا أنفسهم — بعدما تير — في الدعوى ، والتبر ، وسنة الأقوال المستورة إلى أئمة المالكية والحنابلة ، وعمدة الشرح على طهارة « التدليس العلمى » ١١

ولقد رأوا على ذلك حين جعلوا أحكام القرآن الصريحة ، محصورة في الأئمة والأئمة ، محكومة بالبيات والأحرف ، فصحبوا بذلك باباً واسعاً للفتنة والتأويلات والتجريحات ، وهو الباب الذى خرج منه أهلاء الإسلام قديماً وحديثاً لحقق أحكامه ، وإهدار شرائعه تحت ستار الحاجة ، والتيسر — وغيرها من الدعوى .

يقول أصحاب التقرير : (جريدة النور — ٨١) :

وقد يقال — وقد قيل فعلا — إن هذا لم يفعله رسول الله ﷺ ولا أصحابه ولا التابعون ، وذلك حق واقم ، لأن هؤلاء كانوا يتزوجون علانية ، بل كان أحدهم يزوج ابنته أو أخته إلى أصحاب الزوجات ، وترضى الأولى أو الأوليات — شأن البيعة فإذا امتد الزمن ، وحامت زوجة لا ترضى بأن تكون لها صرة قيل لزوجها بل أمسكها وقل لها من الحتم أن تكون هذه الصرة وغير ذلك القواعد العامة في الإسلام في دفع الضرر أو الضرر ..

وتعليقا على هذا :

١ — لقد اعترفتم بأن قانونكم وقوانينكم يخالفان عمل رسول الله ﷺ وأصحابه والتابعين ، وهذا عين ما حذر منه ﷺ حين قال : « ... فعليكم يستتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين .. عضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الأمور ، فان كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار » — رواه أبو داود وغيره .

٢ — من أين لكم أن الزوجات جميعاً في هذا العهد الزاهر كن يرضين بالزواج التالي ؟ ولماذا أسموها صرة إذن ؟ ثم كيف جعلتم هذا الفرض الاحتمالي قيدا على شريعة الله تعالى ولقد كان رسول الله ﷺ أعذل الناس وأتقاهم ، فهل لديكم دليل أنه كان يستشير زوجاته السابقات في أمر اللاحقات ؟

ولقد كان يقع بين أمهات المؤمنين رضى الله عنهن أحيانا ما يقع بين الضرائر ، حتى كسرت عائشة إناء لصفية رضى الله عنها حين بعثت طعاما لرسول الله ﷺ وهو في بيت عائشة فحكم عليها بإناء وطعام مثلهما .
(رواه أبو داود)

فهل كنتم رسول الله ﷺ شيئا من شريعة الله حين لم يعلم النساء هذا القيد (المبتدع في دين الله تعالى ؟)

٣- ثم القاعدة الشرعية هي : إن الله تعالى يشرع لعباده ما شاء من الأحكام ،
وقال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴾ — أول سورة المائدة —

وقد صاغ القرآن العظيم حكم التعدد بأسلوب ينفي الريب والخرج عن
فاعله إذا اتقى الله وعدل : ﴿ فَانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى
وثلاث ورباع ﴾ النساء : ٣ . ومضى على ذلك التطبيق النبوي وما تلاه من
عصور الخير ، ولم يقل قائل قط شيئاً مما جئتم به ، أعنى جعل مجرد الزواج
الثاني (ضرراً) يبيح للمرأة أن تطلب الطلاق ، وإلا طلق القاضي على
زوجها !!

٤- ومن أصوليات قواعد الشريعة أن الشرع قد يهدر المنفعة في الشيء إذا علم
أن فيه مضرة تزيد على المنفعة ، كالخمر والميسر ﴿ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ
لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا ﴾ — سورة البقرة : ٢١٩ —

وقد يتجاوز عن بعض المضرة في الشيء إذا كان فيه منفعة راجحة يعلمها
الله تعالى ، صاحب العلم المحيط ، والحكمة المطلقة .

ومع ما في التعدد من بعض الضرر إلا أن منفعته الخاصة والعامة تربو على
كل ضرر محتمل في إباحته ، خاصة في مجتمع مسلم يحرم الزنا تحريماً قاطعاً
ويكلف أتباعه بالجهاد في سبيل الله تعالى فيموت الألوف من الرجال ..

وهنا تكون المنفعة للمرأة ذاتها قبل الرجل ، لأن التعدد حينئذ يكون سترًا

لعرضها وشرفها في بيت رجل حلال ، وإلا فالبديل ما علم الناس وذاقوا من
شيوخ الزنا ، وانهار الأخلاق ، وكثرة اللقطاء كثرة ترغم المجتمع على الاعتراف
بهم كظاهرة اجتماعية ، بل قد يصبح « أولاد الحرام » أغلبية كما جاء في تقرير
للأمم المتحدة عن هذه المشكلة التي بلغت نسبة المواليد الحرام ٣ : ١ في
بعض الدول الغربية ، وأمريكا اللاتينية ، وهذا التقرير نفسه يثبت أن البلاد
الإسلامية أقل دول العالم في اللقطاء .

ومن العجيب أن تقرير الأمم المتحدة يرجع ذلك إلى إباحة تعدد الزوجات
(كما ورد ذلك تفصيلاً في كتاب الإسلام بنحدي)

هذه المنافع وأكثر منها يهدرها أصحاب التقرير الأزهرى لضرر محتمل ، أو
واقع أحياناً ، وينسون أن أحكام الشريعة قد قامت على أهم ضروب الموازنة بين
المنافع والمضرات ، خاصة في باب المعاملات .

ومع ذلك جعل الله تعالى للمرأة مخرجاً لا يلغى منافع التعدد :

فليها أن تطلب الطلاق من زوجها لا من القاضي ، فإن أتى ردت إلى
الزوج نفقاته ، وهو نظام « الخلع » ، فإن أتى الزوج ووجدت لديها سبباً
شرعياً صحيحاً للطلاق طلق القاضي على الزوج ، وإذا لم يكن لديها سبب
شرعى فلا يطلق القاضي ، وعليها الصبر وإصلاح نفسها هي ، وإلا تحطمت
البيوت لأوهى الأسباب ، كما حدث في ظل القانون المبتدع !!

إننا نرفع الصوت عالياً من أجل حماية المرأة المسلمة من عبث كثير من
الأزواج وظلمهم ، ولكن ذلك لا يكون إلا بمزيد من تطبيق الشريعة ،
لا بالالتواء بأحكامها ، أو اهدارها .

يا أصحاب التقرير :

أنتم أعلم أم الله ؟!

إننا متفقون جميعاً على الجواب ، فاستغفروا ربكم من تفصيل أحكام
القرآن بالزمان ، أو البيئة ، أو الثقافة ، أو أهواء بعض النساء والرجال ،
وإلا فسيقول المبطلون تبعاً لفتواكم :

● في الحجاب ضرر للنساء في هذا العصر ، « وقواعد الإسلام تنفي
الضرر » .

● في تحريم الربا مضرّة بالغة بالمال والمجتمع ، ولا ضرر ولا ضرار في الإسلام .

● في قطع يد السارق ضرر بليغ على أسرته فأبطلوه باسم الإسلام .

● في صيام رمضان انقاص للإنتاج الذي يقوم عليه اقتصاد الأمة ، ولا ضرر

ولا ضرار في الإسلام ؟! لقد قالها المبطلون وأكثر منها من قبل !

لكن الخطر كل الخطر أن يضع بعض شيوخ الأزهر في أيدي المطلقين
المسوغات والمبررات وحجج « التلطيف والتفليد » التي أحدثتها التفسير ،
والتي قام عليها قانون الأصول المتخصصة في مبادئ المتكثرة !!
إننا لا نصدركم عليكم حكمكم في أن تقولوا ما شئتم ، فإنكم ستلقون ربكم
وسنلقاه جميعاً بلا حاجب ولا ترجمان كما شاء في الصحيح .
ولكننا نعتزم أن ينشر ذلك باسم الأزهر ، وفي وثيقة تقدم إلى محكمة ،
وترد على شاهد .. حتى لا نحمل الإسلام نتائج الأخطاء .

قضية تطبيق الشريعة :

يقول أصحاب التقرير « جريدة النور عدد : ٨١ » :

« سئل الشاهد : هل كان للأزهر الشريف ، أو مجمع البحوث
الإسلامية ، نشاط بخصوص الشريعة الإسلامية وتطبيقها ؟

فأجاب الشاهد : الأزهر ، وأنا واحد من علمائه ، كان يؤمن بأن تطبيق
الشريعة الإسلامية لا يتوقف على تقنيات .. إلى أن قال : تطبيق الشريعة
الإسلامية في نظرنا نحن رجال الأزهر لا يحتاج إلا إلى الرأس الذي يستوعب
القرآن والسنة ، وعرف بقدرته على الاستنباط وذلك كله في إطار من الورع
والتقوى ، لذلك كان الأزهر ولا يزال يستنكر تعليق التطبيق على التقنين » .

ثم يعلق على ذلك أصحاب التقرير :

« والشاهد يتحدث بهذا المنطق المتناقض « عن نفسه » ، وليس عن
الأزهر ، فإن الأزهر يسعى لتطبيق الأحكام الشرعية في كل أمور الحياة في
مصر وغيرها من الأقطار الإسلامية بمنطق الإسلام ، لأن الأزهر ليس غائبا
عما تعرضت له مصر من استعمار عسكري وثقافي وقانوني منذ أكثر من قرن
من الزمان .. ومع هذا فإننا نوضح للشاهد وغيره أنه يكفي تناقضه في قوله
هذا دليلا على ضرورة التقنين تمهيدا للتطبيق الصحيح المشروع .. أليس هذا

القول أدعى لربط التطبيق بالتقنين ، أى وضع الأحكام الشرعية فى الصيغة القانونية المألوفة التى اعتاد القضاء على تطبيقها ولا يقبل أن نقول للمحامين والفقهاء أمامكم القرآن والسنة احكموا بما فيها ، والكثيرون لا يحفظون القرآن ، ولا يعرفون طرق الاهتداء إلى صحيح السنة ، وقد درسوا ومارسوا فى التطبيق تقنيات لا تحتاج إلى كثير جهد حيث أحكامها مجتمعة وفى صورة ميسرة . إن الخليفة الثانى عمر بن الخطاب دون الدواوين ، ونقل أنظمتها من بلاد فارس والروم بعد أن دخلت فى الإسلام ، فذلك نظم ميسرة للعمل . عاصمة فى الأغلب من الخطأ ، لاسيما أن العرب الآن قد علت لغة القرآن وأساليبه على أفهامهم أو أصبحوا فى حاجة إلى تخصص بدراسات مجتهدة للاستنباط ...»

سبحانك ربنا ما أحلمك !

لو قيل لإنسان ما : أجهد نفسك ، واستخرج أنكى سخائم قلبك ، وجادل لتخذل شريعة ربك مازاد على ذلك كثيرا ..

وليعلم المسلمون فى مشارق الأرض ومغاربها أن الأزهر يرى من هذا القول . ولو كان أمرهم شورى بينهم - كما أمر القرآن - لعلم الناس أن جمهرة الأزهر لا تزال على أوفى الوفاء لشريعة ربها ، وأن هذا القول الخطير لا يمثل إلا رأى أصحابه ، ولو تصدروا من الأزهر مقاعد للإفتاء .

وياعلماء الأزهر تكلموا قبل أن توصموا ، ولا تسكتوا فى مواقف البلاغ والإشهاد فإن الساكت عن الحق شيطان أخرس !

ثم لنناقش هذا الكلام الخطير :

١ - بطلان شرط التقنين :

لقد بعث الله تعالى رسوله ﷺ بشريعته السمحة ، فبلغ الرسالة وطبق ما أمر به على نفسه ، وعلى أمته أفرادا وجماعات ، فور نزول الأحكام عليه ﷺ ، ومضى رسول الله ﷺ إلى الرفيق الأعلى ، فسار الخلفاء الراشدون المهديون على نهجه فى التطبيق ، واتسعت الوقائع فى عهودهم ،

وحدث قضايا وأحداث فزلوها على دين ربهم . وأخضعوها لحكم الشريعة
التي لم يحتاجوا معها إلى غيرها قط ، ولم يتسولوا على موائد دول الحضارة
يومئذ متلمسين القضايا والأحكام .

فهل عندكم حجة أو شبهة تبين أن رسول الله ﷺ أو من تبعه بإحسان
إشترطوا لتطبيق الشريعة زائداً عليها مثل «التقنين» ، أو «التدوين» ، أو
«التبويب» ، أو «التأليف» أو غير ذلك ؟!

إن شريعة الله تعالى واجبة التطبيق على كل حال :

● حين كانت نصوصاً محفوظة في الصدور ، كما في عهد رسول الله ﷺ
وفي عهد الخلفاء .

● ثم حين كتبت بعد ذلك في السطور ، كما كانت في أول عهد التدوين .

● ثم حين وضعت لها بعض القواعد والأصول الاصطلاحية .

● ثم حين فصلت في كتب الفقهاء أبواباً ، وفصولاً ، ومسائل .

هل سمعتم قط أن قائلاً قال يجوز إيقاف تطبيق شرع الله حتى يستكمل
مرحلة من «التطور الفنى» لأساليب التطبيق ؟

هل أوقفت الشريعة حتى دونت ؟

هل عطلت إلى أن جاء الإمام الشافعى ليؤصل قواعد علم الأصول ؟

هل استعار المسلمون قوانين فارس والروم إلى أن يقوم أبو حنيفة ومحمد
ابن الحسن وأضرابهما بهذه الجهود الفقهية البالغة ؟!

فكيف - يابعض علماء الأزهر - تجعلون التقنين شرطاً للتطبيق ؟!
وبأى كتاب ، أو سنة ، أو أثر - ولو موضوع - تثبتون هذا الادعاء
الخطير ؟!

يقول الله تعالى : ﴿ وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً
أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضللاً
مبيناً ﴾ الأحزاب : ٣٦

وقال تعالى : ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ سورة
المور : ٥١

فهذه الآية الكريمة يلزم الله تعالى عباده بطاعة أمره ، وقبول حكمه
بلا تردد أو اختيار ، وبحكمه بالفضال المبين على من عصى ورفض شيئاً من
شريعة الله ، ولم يجعل لذلك شرطاً ما من الشروط المدعاة ؟!

ويقول تعالى مخاطباً رسوله ﷺ : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ
لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنَ لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً ﴾ سورة
النساء : ١٠٥ . وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم
واحذرهم أن يقتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك فإن تولوا فاعلم أنما
يريد الله أن يصيبهم ببعض ذنوبهم وإن كثيراً من الناس لفاسقون .
أفحكم الجاهلية يبغون ، ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون ﴾
المائدة : ٥٩ ، ٦٠

فقد رتب الله تعالى الحكم بين الناس بشريعته على مجرد إنزالها على رسول
الله ﷺ ، ولم يشترط القرآن لتطبيق شرع الله شرطاً زائداً .

ولذلك نهى الله تعالى ورسوله أن يتبع أهواء الذين يريدون تعطيل
« بعض الشريعة » ويُبَيِّن سبحانه وتعالى أن كل بديل للشريعة هو « حكم
الجاهلية » بل هو تطاول على الله صاحب الحكم والأمر الأحسن .

فأين يا أصحاب التقرير شرط « التقنين » في كتاب الله تعالى ؟ وكيف
طأوا عتكم أقلامكم وقلوبكم لتقرروا - ولو ضمنا - بقاء الأمة تتمرغ في
أحوال القوانين الوضعية . التي سماها القرآن « حكم الجاهلية » إلى أن تفرغ
اللجان من التقنين ؟! ثم يهيا المسرح السياسي لقبول ذلك ، ثم تدور
المناورات والمساومات في حلقات مفرغة ، وتتخذ من فتاوى وأمثالها حججاً
تتوكل عليها ، وتخدع بها الأمة التي طال شوقها إلى تحقيق ذاتها بالعودة إلى
شريعة ربها ومولاها ؟!

منطق الإسلام : الحكم الفورى بما أنزل الله :

ومن هنا يتضح أن أى خطأ وقع فيه أصحاب التقرير حين قالوا « إن الأثره يسعى لتطبيق الشريعة بمنطق الإسلام » وهذا منطقهم هم لا منطق الإسلام فالقرآن كما رأينا يوجب فورية التطبيق ويصف البديل بأنه « حكم الجاهلية » ويتوعد الذين يتخذون الشريعة أجزاء وتفاريق بخزى الدنيا وعذاب الآخرة ﴿ أفؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض ؟ فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب ﴾ سورة البقرة / ٨٥

٣ - كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل :

وأمن في الخطأ قوفهم : « ضرورة التقنين تمهيداً للتطبيق الصحيح المشروع » أى أن كل تطبيق بغير « تقنين » لا يكون - الآن صحيحاً ولا مشروعاً !! مع أن العكس هو الصحيح المشروع ، لأن القرآن كما قلنا لم يشترط شرطاً ما ، خاصة هذا الشرط الحادث المبتدع !

« والتقنين » - يأصحاب التقرير - في أحسن الأحوال أسلوب عصرى ، أو وسيلة مستحدثة تيسر تطبيق الشريعة ، وتقوم خادماً لها ، لا مهيمنة عليها ، وما سمعنا قط أن الوسيلة تصير غاية لذاتها فوق الغاية نفسها إلا في دعواكم هذه !! ففاقد الماء يتييم ويصلى ، وفاقد الطهورين - جدلاً - يصلى بغيرهما ، لأن الوضوء واليتم وسيلتان لاستباحة الصلاة ، فلا تسقط الغاية بفقدهما ، مع أن الوضوء وصاحبه فرضان لا يقارن بهما « تقنينكم » إلا على سبيل ضرب الأمثال ، « وما يعقلها إلا العالمون » .

وقد خطب رسول الله ﷺ فقال : .. ما بال رجال يشترطون شروطاً

ليست في كتاب الله ؟ ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، وإن كان مائة شرط .. قضاء الله أحق ، وشرط الله أوثق ، وإنما الولاء لمن أعتق » رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ عَائِشَةَ ، بَابُ الشُّرُوطِ فِي الْوَلَاءِ ج ٣ ص ٢٥١ .

فتنة تدع الحليم حيران :

ومن هنا يتضح مدى الجرأة على دين الله في قول التقرير :

« ولا يقبل أن نقول للمحامين والقضاة أمامكم القرآن والسنة ، احكموا بما فيها .. »

وهذا الذي لا يقبلونه هو الفرض الملزم في دين الله ، فلا تُدْعَوُا بِأَمْعَاشِرِ الْغَمَامِينَ وَالْقَضَاةِ ، فَلَنْ يَغْنَى عَنْكُمْ أَحَدٌ مِنْ دُونِ اللَّهِ شَيْئاً .. لقد أنزل الله تعالى كتاباً منيراً ، وترك لنا سنة رسول الله ﷺ على المحجة البيضاء ، ليلها كنهارها ، لا يزيغ عنها إلا هالك ، وهو القائل ﷺ ما معناه : « تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي : كتاب الله وسنتي »

ويقول تعالى : ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ ، وَيُخْرِجُهُم مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾

المائدة ١٥ ، ١٦

أما الجوانب الفنية التخصصية في الكتاب والسنة ، فقد يسر العلماء جوانبها لمن يطلبها ولم تكن هذه بحوثاً نظرية ، وإنما شرائع تطبق على الناس ، وتحكم المجتمع الإسلامي إلى قرن واحد من الزمان .

وقد كانت الدولة العثمانية تطبق - على سبيل المثال - مذهب أئمة حنيفة ، وله كتب ميسرة مشروحة ، فكان أولى ثم أولى أن يطالب أصحاب التقرير بتطبيق مذهب إسلامي ، أي مذهب - لأنه يقوم في أصوله وفروعه على شريعة الله ، بدلا من أن يجهدوا أنفسهم في استخراج رخصة شرعية تبرر الحكم « بالقوانين الوضعية » المنقولة من الكفار ، إلى أن تتجهز اللجان وتمطى في « تقنين » شريعة الله !!

فمن الذى لا يُقبل - بأصحاب التقرير - قوله ؟

ومن الذى تجرأ على دين الله وشرعه ؟

وأى الفريقين أحق بالأمن إن كنتم تعلمون ؟

والى أى راية تتحازون فى هذا المعترك الضئيل الذى تحاط به شريعة رب العالمين ؟

٥ - عراقيل يصنعها التقرير فى وجه الشريعة :

لقد كان المفروض البدهى أن يدعو التقرير بصراحة ووضوح إلى تطبيق الشريعة ولا يجعل من هذه القضية الإسلامية الأساسية محل خصومة بينه وبين الشاهد ، حتى وصفه بالتناقض ، والخلط ، والذاتية الأنانية ... إلخ .

وقد تأملت التقرير مليا فوجدت فيه وجهها غريبا ، واتجاهها مزعجا ، حتى إنى لأستريب أحيانا ، وأكاد أنكر أن يكتبه أحد من علماء المسلمين . ذلك لأن التقرير - وإن لم يقصد أصحابه - ألقى صخورا وعراقيل فى وجه تطبيق الشريعة عدا ما ذكرنا سابقا ومن ذلك :

استشاهدتهم على ضرورة « تدوين الدواوين » فى عهد عمر رضى الله عنه ، وهذا استشهاد تحار فيه العقول :

تدوين الدواوين مسألة تنظيمية إدارية ، وليست قضية تشريعية فقهية ، فأخذ عمر بها هو اقتباس للنافع المفيد ، فى باب الوسائل والأساليب ، كما قال رضي الله عنه : « الحكمة ضالة المؤمن فحيث وجدها فهو أحق بها » رواه الترمذى وابن ماجه من حديث أنى هريرة .

والسؤال هنا : هل كان عمر يطبق الشريعة قبل التدوين ، أو آخرها حتى دون الدواوين ؟

وهل كان يطبق الأحكام الشرعية قبل تمصير الأمصار أو هو آخر التطبيق حتى أقام الأمصار الكبرى ؟

هل كان عثمان يطبق شرع الله أو آخر ذلك حتى جمع المصحف في
الكتبة الأخيرة ؟ الوسائل شيء ، والمقاصد شيء آخر ، كما يعلم الشيوخ
جيداً .. المبادئ واجبة التنفيذ فوراً . والوسائل تأتي تبعاً .. وتتجدد أو
تبلى .. وتتوخد أو تترك حسبما تقتضيه مصلحة الشريعة نفسها ، في تطبيقها
وتنفيذها ..

ب : الادعاء بأن العرب قد عسرت عليهم أماليب القرآن الآن « راجع ما
نقلناه عن التقرير في أول الفقرة » .. وهذا الادعاء شر مستطير ، وحجة يلقيها
التقرير للمبطلين ، وقد نهينا أن نلقن الكذوب الحجة !! ذلك لأن الكلام
تعليق لتطبيق الشريعة على ما هو أعسر من « التقنين » لأن التقنين قد تولى
له لجان ، ويمكن الفراغ منه في سنين معدودة لو صحت النيات ، وصدقت
العزائم .

أما لو أخرنا التطبيق حتى يرجع العرب إلى سابق عهدهم في اللغة فذلك
يجعلنا ننتظر دهوراً ، أو نمشي وراء سراب يحسبه الظمآن ماء !!

بيد أننا يسهل علينا تبديد هذه الخدعة الجديدة إذا علمنا أن العرب -
والمسلمين جميعاً - لديهم الآن من العلوم الإسلامية ، والتفاسير ... والجامع
العلمية في الفقه والأصول ما لا يتيسر مثله للأمم الأرض جميعاً .. بل إنهم
يملكون من ذلك ما لم يملكه أصحاب رسول الله ﷺ .. ولكن الفارق بيننا
وبينهم جد خطير ويكفي فارقاً : أن علماءهم كانوا يموتون دفاعاً عن شريعة
الله ، وبعض علمائنا لا يصمتون في مواضع الجحد ، بل ينددون بمن أقام
الشهادة لله ؟!

وليس الإيمان بالتمنى ، ولكن ما وقر في القلب وصدقه العمل .

٦ - جَلَدُ الفاجر ، وعجز المؤمن :

وإن الأسى ليغمر كل مسلم غيور على دينه حين يرى هذا « التعقل
المفرط » من بعض الشيوخ الرسميين في قضية القضايا ، ورأس الأمر كله ..

وهل يقارن هذا كله بما فعله الكفار في أرضنا حين فرضوا علينا قوانينهم
بالخيلة والقوة جميعا ؟ .. وحين أرغموا أمتنا على التحاكم إلى القانون الفرنسي
بنصه اللغوى فى المحاكم المختلطة عام ١٨٧٥ م ؟

بل أين هذا « التعاقل » من فرض الإنجليز هذا القانون ذاته على مصر بعد
ترجمته إلى العربية ، وجعله قانونا لما سمي بالمحاكم « الأهلية » ؟ وقد كان ذلك عام
١٨٨٣ أى بعد دخول الإنجليز مصر بأشهر معدودات ؟
فيا عقلاء الأزهر أجيئونا :

هل الكفار أخلص لجاهليتهم منا لديننا ؟

هل شريعتنا غريبة وافدة من وراء البحار فحتاج إلى تمهيد ، وإعداد
صبور ، وتقنين وتهيئة يشرف عليها الأزهر بلجانه ، وهيئاته ، ومجامعه كما
تقولون ؟

هل القانون الفرنسى حين يطبق على أمتنا فجأة ، وبأوامر إدارية
فاجرة ، كان قريبا إلى القلوب ، واللغة ، والعادات ، والبيئة ؟!

﴿ قل اللهم فاطر السموات والأرض ، عالم الغيب والشهادة ، أنت
تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ﴾
ألا وقد بلغت .. اللهم فاشهد ...

٣ - رد على القضايا الآتية :

تعليق على التقرير المنسوب للأزهر

- معاركنا مع اليهود :
- قضية دين واعتقاد ، لا سياسة أو اقتصاد .
- الدليل الشرعى على بطلان أدلة التقرير .
- المبادئ فوق المصالح !

الدكتور : عبد الستار فتح الله سعيد

يقول التقرير « كما جاء في جريدة النور العدد رقم ٨١ » تحت عنوان :

«الرأى الشرعى فى كامب ديفيد»

خامسا : الصلح مع إسرائيل وإبرام المعاهدة معها :

... وليبان موقع كلام الشاهد من وجهة الفقه الإسلامى نقرر :

إن القرآن الكريم قد بين أن العلاقة الأساسية بين الناس جميعا هي السلم .. وإنه إذا وقعت الحرب بين المسلمين وغيرهم وجنح هذا الغير للسلم وجب حقن الدماء لأن الحرب ليست هدفا في الإسلام ، وذلك قول الله سبحانه :

﴿ وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله إنه هو السميع العليم .. ﴾ ١ . هـ

« فأصحاب التقرير » يريدون وزن المعاهدة بميزان « الشرع .. والفقه الإسلامى .. والقرآن الكريم ... إلخ »

ومن ثم يصبح قولهم حجة شرعية ملزمة للعرب والمسلمين لسببين :

١ - أن هذا هو حكم دينهم القطعى الذى لا شبهة فيه .

٢ - وأنه صادر من أعظم مرجع ديني في العالم الإسلامي وهو : «الأمر الشريف»

ويا لله للمسلمين !!!

فلقد عاد «التقرير» يبكأ جراحا غائرة في ضمائر المسلمين ، وما أحسبها تندمل حتى يأتي وعد الله الحق بإذنه وفضله ..

وفي غمار الرد على «الشاهد» ضاعت الحقيقة الدينية الكبرى حين تناول التقرير هذه القضية - البالغة غاية الخطر - في استعجال مدهش ، واستسهال مزعج بل نقول مع الأسف في سطحيه مروعة ، بلا تعمق في أعماق وأبعاد هذه المعركة الضروس ، التي توشك أن تعصف بقلب العالم الإسلامي عصفاً غير مسبوق حتى ولا في الحروب الصليبية القديمة !

إنها الآن معركة مركبة الأحقاد ، مثلثة العداوة ، يتآزر فيها الإلحاد العالمي ، والبعغى الصليبي ، والحقن اليهودي على سواء !!

ولقد وعدنا الله تعالى بالنصر والظفر إن اتقينا وجاهدنا ، ونصرنا دينه وكتابه ، ﴿ وما النصر إلا من عند الله العزيز الحكيم ﴾ آل عمران / ١٣٦ ولكن الطامة أن يخرج علينا بعض قادة الدين بهذا الكلام الذي يتسلل إلى مقاتل الأمم من داخلها ، ويسوقها إلى حتفها بدعاوى من دينها ، وهو من هذا كله براء !!

ومن هنا نرى أن الرد «فريضة دينية» لا سبيل إلى كتمانها ، أو المداينة فيها ، وهي لازمة على العلماء جميعاً حتى يخرجوا من العهد الذي أخذه الله عليهم .

والقضية - كما قلنا أكبر وأخطر وأجل من أن نتناول من خلال الرد على شاهد ما !

إنها قضية عقيدتنا وديننا ، ومعركة وجودنا ومصيرنا ، وحاضرنا ومستقبلنا ، نكون أو يكون اليهود في هذه الديار من قلب العالم الإسلامي ، التي هي مصلر هديه ، وموطن عواصمه ومساجده المقدسة التي تشد إليها الرحال ،

والتي استولى اليهود منها على أولى القبلتين . وثالث الحرمين . ومبصرى السي
محمد عليه السلام ، ثم يتوجهون في المطالبة بأرض أسلافهم المعادين في المدينة المنورة
وما حولها - حرسها الله من رجسهم - بل يترجموها ضمن حدود دولهم
الموعودة حتى ميناء ينبع كما نعلم جميعاً !!

وما هكذا شأن المفتى حين ينشأ في مسألة صغيرة ، ماهيك عن أحقر
القضايا ، وأبعدها أثراً في ديننا ودنيانا ، ولقد نقول في تقريرهم عن الإمام أحمد
ابن حنبل مسائل هامة منها :

● « ولا ينبغي أن يخيب المفتى في كل ما يستفتى فيه ، ولا ينبغي للرجل أن
يعرض نفسه للفتيا حتى يكون فيه خمس حاصل .. الخامسة : معرفة
الناس .. أى يجب أن يعرف نفسية المستفتى ، وأن يكون ذا بصيرة نافذة
يدرك بها أثر فتواه وانتشارها بين الناس » - عدد النور رقم ٧٩ .

● أحسنتم النقل والله ، فأين من هذا تقريركم حين تناول هذه القضية تعمل
تام عن حقائقها الخطيرة ؟ وأين راغت الأبصار عن إدراك مردود هذه الفتاوى
العاصفة ؟ وأثرها في قلوب المسلمين وعقولهم ؟!

الحقائق الأساسية قبل الإفتاء .

وهي الحقائق التي راعاها المفتون قبل ذلك فصعدوا بالحكم الشرعى طول
السنين الماضية ، وحرّموا الصلح الكلى مع اليهود بأوضاعهم العدوانية الراهنة .
والتي نشرت « النور » الغراء بعضها على لسان العلماء ، كلجنة الفتوى
بالأزهر ، ودار الإفتاء ، وهيئة كبار العلماء ، وغيرهم من علماء المسلمين في
كل مكان . وتتلخص هذه الحقائق فيما يلي :

● أولاً : قضية دينية إسلامية :

وهذه أولى الحقائق التي تحكم الفتوى ، والتي ينبغي أن تعيها العقول
والقلوب ، إذا أردنا أن نضع هذه القضية في موضعها الصحيح لأنها صدام
بين أصول الإلحاد وأئمة الإفساد من جانب ، وبين حقائق الوحي الإلهي المنير
وأصحابها من جانب آخر .

«وسنعود إلى بيان ذلك تفصيلا إن شاء الله في موقف القرآن من اليهود».

● ثانيا : اليهود أعدى أعدائنا شرعا :

وقد كفانا القرآن في ذلك مئونة الجدل والخلاف ، أو الاجتهاد الخاطيء في موطن لا يحتمل الخطأ ، لأنه خطأ فادح النتائج ، فاحش الأثر ، وهذا من فضل الله علينا إذ بين لنا ، ولم يتركنا لشطحات الأفكار أو الأهواء .

قال تعالى في شأن اليهود :

﴿ ألم تر إلى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب يشترون الضلالة ويريدون أن تضلوا السيل . والله أعلم بأعدائكم وكفى بالله وكفى باله نصيرا . من الذين هادوا يخفون الكلم عن مواضعه ... ﴾

سورة النساء : ٤٤ : ٤٦

وتأتى آية المائدة : (٨٢) نصا وتصريحا مبينا بدرجة عداوة اليهود لنا : ﴿ لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا ﴾ وتقديم اليهود في العداوة على المشركين حقيقة مقصودة ، لأنهم لا يتحولون أبدا عن عداوتهم لنا ، وقد يتحول المشركون بالإسلام ، بل لقد أسلم ملايين المشركين ، ولم يسلم من اليهود إلا نفر يعدون على الأصابع .

● ثالثا : اليهود معتدون علينا فعلا :

وعداوتهم صارخ رهيب ، فقد جاءوا من كل فج عميق يحملون حزازات الشتات ، وأحقاد القرون ، وغزوا بلادنا ، واستباحوا حرماننا واستولوا على مقدساتنا ، وقتلوا ألوف مؤلفة من المسلمين ، بلا ذنب ولا جريمة ، وإنما بغيا وعدوانا ، وإنكارا وجحودا لنعمة الإسلام عليهم حين حماهم وآواهم يوم كانوا يذبحون في أوربا ذبح النعاج .

● رابعا : التخطيط العلني لدولتهم الكبرى :

وهذا أمر يعلنونه ولا يسكروه ، وقد صدروه في حرائط رسمية ، وكتبوه شعاعا في « الكنيست » اليهودي ، بل جعلوه قضية مقدسة لا مراجعة فيها ولا مساومة باعتبارها وعدا من « التوراة » في رسمهم ، ومن ثم فهم في جهاد مقدس لابتلاع أرضنا من النيل إلى الفرات ، وطرد المسلمون منها ، وقتل من يقاومهم فيها ... إلخ

فليس هذا احتلال جيوش مؤقتة ، وإنما هو امتيلاء ، واستيطان نهائي !!
هذه الحقائق البديهية لا بد أن توضع في الميزان قبل استخراج حكم شرعي يهون فيه من شأن العدوان اليهودي ، أو تخدع الأمة المسلمة به حين يقال لها إن اليهود قبد جنحوا للسلم فاجنحوا لها كما أمركم القرآن العظيم !!

لم ولن يجنح اليهود للسلم .

وإننا نسأل « أصحاب التقرير » : متى جنح اليهود للسلم ؟!

بل هل يتصور - بعد هذه الحقائق - أن يجنحوا للسلم ويتركوا ما زعموه وعد « التوراة » لهم « بملكة إسرائيل من الفرات إلى النيل » ؟!

● هل تنازل اليهود ولو شكلا ، أو مؤقتا عن دعوهم الصريحة ، وتخطيطهم العلني لإقامة ما يسمونه « إسرائيل الكبرى » ؟

● وهل من السلم التي جنحوا إليها ضرب المفاعل الذري العراقي ؟ وغزو لبنان ؟ ومذابح صبرا وشاتيلا التي اعترفت بها اللجنة اليهودية ذاتها ؟ ثم التخطيط الجاد لضرب المفاعل الباكستاني باعتباره قوة إسلامية !
ربما تقولون جنحوا بالنسبة لنا نحن في مصر .

● فهل السلم أن يستولوا على « طابا » ، ويقيموا بها الفنادق ، ويستقبلوا فيها السائحين وهي أرض مصرية ؟!

● هل من السلم نسف « ياميت » بأحجارها وأشجارها وهي في أرض مصر ؟

● وهل التصريحات التي تهدد كل يوم بالاستيلاء على سيناء مرة أخرى عمل من أعمال السلام الذي جنحوا إليه ؟

● وهل المقالات التي تكتبها الصحافة ، والأحاديث التي تنشرها الإذاعة اليهودية ضد مصر وشعبها عمل من أعمال السلم ؟

كان يمكنكم - قبل الفتوى - أن تطلبوا تراجع لهذا كله من وزارة الخارجية المصرية ، أو من الجهات التي استنفرتكم لكتابة هذا التقرير الخطير !!

بل اسألوا وزارتي الخارجية «والدفاع» عن تحريض اليهود في ضراوة لدول العالم ضد تسليح الجيش المصري ، حتى تظل مصر ضعيفة بينا هم مدججون بكل أنواع السلاح ، الذي ابتزوا به ألمانيا وغيرها من دول العالم .

حجج التقرير باطله شرعا :

قد نفهم - وإن كنا لا نوافق - أن يقول السياسيون هذه مصلحتنا ، أو ضرورة فرضتها الظروف علينا ، والمصالح في السياسة متغيرة متقلبة ، وقد اقتضت المصالح أخيرا سحب السفير المصري من تل أبيب .

لكن تأصيل «الضرورة» باسم الدين هو تفريغ خطير لضمائر المسلمين من وجوب مقارعة الطغيان ورد العدوان .

ولو كان هذا حكم الإسلام لسمعنا وأطعنا .

ولكن التقرير - مع الأسف الشديد - يسوق الحجج والبراهين من الكتاب والسنة وأقوال العلماء في غير موضعها ، بل على عكس موضعها ومن ذلك :

١ - بطلان استشهادهم بآيات القرآن الكريم :

● الاستشهاد بالآية الكريمة ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ ... ﴾ بطلاننا مبينا لأن اليهود - كما رأينا لم يجنحوا للسلام ، بل إن يجنحوا للسلام في المستقبل إلا إذا أرغمتهم القوة على ذلك ، وما أظن أحدا يستطيع المجادلة في بدهيات

العدوان اليهودي المتكرر ، وهي حقائق يومية تدور في الأفق ، وتغرق عيون الناصحين ، وتغرق في أركان العاصم ، وبأبلى مقصدًا للحقيقة القرآنية القاطعة : ﴿ لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود .. ﴾
● الاستشهاد بآيات سورة النساء مثل ﴿ فإن اعتزلوكم فلم يقاتلوكم وألقوا إليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم سبيلا .. ﴾

فمتى اعتزلنا اليهود فلم يقاتلونا ؟ لقد احتلوا فلسطين ، وسبنا والجولان ، والقدس ، ولبنان ، والعدوان مستمر على العرب والمسلمين وعليها معهم كما قررنا ، فكل حكم قرره أو فلتهمه في تفسير الآية الكريمة لا تقوم به حجة ، لأنه مبني على وهم - لن يكون أبداً كما علمنا القرآن العظيم - وهو وهم جنوحهم للسلم ..

٢ - بطلان الاستشهاد بمعاهدات الرسول لليهود والمشركين :

● حين دخل رسول الله ﷺ المدينة وجد اليهود فيهم ديار وحصون وأموال وزروع ملكوها قبل الإسلام فأقرهم عليها ، وعقد معهم معاهدة عادلة .

ولما نقضوا عهودهم ، واعتلوا على أفراد من المسلمين حاربهم ، وطردهم من المدينة ، بل لما خانوا في غزوة الأحزاب قتل مقاتليهم جميعاً وباتوا من هذا :

أن عدوان اليهود كان هو سبب فسخ المعاهدات معهم - وهي معاهدات صحيحة في أصلها - فكيف يصح الآن عقد معاهدة معهم ، وهم على أنكر ضروب العدوان والطغيان ؟!

● أما مصالحة «أهل خير» التي استشهد بها التقرير فقد كانت بعد هزيمتهم النهائية ، والاستيلاء على حصونهم وأموالهم ، ودخولهم في طاعة المسلمين ، وحينئذ صالحهم رسول الله ﷺ - متفضلاً ليزرعوا الأرض نظير مقابل من غلتها .

وكانت هذه هي المصلحة المحققة للمسلمين أنفسهم لأن اليهود بذلك كانوا في خدمة «الاقتصاد الإسلامي» بزراعة الأرض ومباشرة الشجر والخيول وكانوا في خدمة «الجهاد الإسلامي» حين وفروا على المجاهدين الاشتغال بالزرع والأرض التي غنموها من اليهود .

فهل توجد أدنى شبهة تسوغ «قياس» اليهود المعاصرين المعتدين الباغين ،
بأهل خير المهزومين الخاضعين ؟!

فهذا قياس مع الفارق كما يقول أهل العلم ، وهو فارق يبطل به كل
استدلال أو برهان .

● أما معاهدة «الحديبية» مع المشركين ، فكانت هدنة محدودة «بعشر
سنين» فقط ، فكيف تقاس عليها معاهدة ممدودة إلى غير أجل ، ويقال فيها
أن حرب رمضان هي آخر الحروب ؟!

وشتان شتان بين «هدنة» كانت فتحا أدى إلى مكة المكرمة ! وبين
«معاهدة» كانت فاتحة ابتلاع القدس الشريف حتى يستعيده جند الله بإذنه
وفضله !!

٣ - بطلان استشهاد التقرير بأقوال العلماء :

ذلك لأن فقهاء الإسلام جميعا يفرقون بين «الهدنة»، و«الصلح الكلى»
تماما بل هذا هو عين ما نقله «أصحاب التقرير» عن الأئمة الأعلام
كالقرطبي ، ومالك وابن حجر ، والشوكاني وأمثاهم .
وهذا معنى كلمة الإمام مالك التي نقلوها .

«تجوز مهادنة المشركين السنة والستين والثلاث إلى غير ذلك»

وهذا هو معنى كلام الشوكاني الذي نقلوه أيضا مستدلين به خطأ لأنه
يقول : «إن مصالحة العدو ببعض ما فيه ضيم على المسلمين جائز للحاجة
والضرورة دفعا لمحذور أعظم»

فهو يقول «ببعض ما فيه»، وهو يجعل ذلك من باب «الحاجة
والضرورة» التي تقدر بقدرها ، ولا تجاوز حدها .

محل النزاع إذن هو «الصلح الكلى» الذي لا يجوز قط في أحكام الإسلام
إلا إذا أعطى العدو الجزية صاغرا .

وليس محل السراخ «المصالحة الجريئة» . أو «الهدنة الموقوتة» التي تحدث عنها الفقهاء ، ثم جاء «أصحاب التقرير» فاستشهدوا بها على أنها أقول واردة في «الصلح الكلي» !

ويا عجباً لأصحاب التقرير :

كيف يسوون - شرعاً - بين الهدنة المحدودة ، والمعاهدة الممدودة ؟
«الهدنة المحدودة» تشريع حكيم قصد به إعطاء المسلمين فرصة يلتقطون فيها أنفاسهم ، ويرتبون مصالحهم . وهم على نية مواصلة الجهاد حتى يفتح الله بينهم وبين عدوهم بالحق .

«والمعاهدة الممدودة» يعترف فيها أصحابها بالعدو ، ويطلبون معه العلاقات ، ويتبادلون معه السفارات ، والزيارات ، والتجارات ، ويقال لهم «الحرب الماضية هي آخر الحروب» . بل تشترط ملاحق «كامب ديفيد» تغيير المناخ الفكرى والتفانى فى التعليم ووسائل الإعلام .. أى بصراحة موجعة تغيير بضع مئات من آيات القرآن العظيمة التى نددت باليهود فى كل العصور ، وأقامت فى ضمير المسلم كل معانى التحذير من الخطر اليهودى الرهيب !!

فهذه المعاهدة لا تجوز شرعاً فى قول أحد من علماء هذه الأمة الذين ساق «أصحاب التقرير» أقوالهم فى غير موضعها الصحيح .

٤ - الإجماع على عكس ما يقول التقرير :

ومن هنا تظهر حقيقة الادعاء الخطير الذى قاله أصحاب التقرير من أن الإجماع الفقهى يؤيد هذه المعاهدة أو بعبارتهم هم :

«وعلى هذا الأساس اتفق فقهاء المسلمين - على اختلاف مذاهبهم الفقهية - على أن لرئيس الدولة المسلمة أن يهادن ويصالح محاربيه من غير المسلمين ...» عدد جريدة النور رقم ٨١

وهذا ضرب غليظ من الخلط في الأحكام الشرعية ، بل هو في الحقيقة خداع علمي حطير ، لأن أحدا من الفقهاء لا يؤيد هذه المعاهدة قط ، بل كلامهم - كما قلنا - في الصلح الجزئي ، أو الهدنة الموقوتة ، التي حددتها سورة التوبة في أواخر العهد المديني كـ قال تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتَقُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مَدَّتِهِمْ ۚ ۝٤ التوبة/٤

فقد جعل الله تعالى أربعة أشهر مهلة للمشركين جميعا إلا بنى ضمرة فقد أمر الله رسوله وأصحابه أن يتموا إليهم العهد إلى نهاية المدة المحدودة - وكان باقيا عليها تسعة أشهر فقط - لشدة وفائهم بالعهد ، فكل عهد لا بد أن يرتبط بمدة .

بل يعلم «أصحاب التقرير» جيدا أن الفقهاء مجمعون - بلا مخالف - على وجوب رد العدوان ، ومقاتلة المعتدين ، وعدم إقرارهم على ما اغتصبوه من أموال المسلمين وديارهم ، بل يجب استخلاص ذلك منهم مهما طال الزمن ، وإمتدت الحروب ، وفي خلال هذه المدة التي قد تطول تجوز الهدنة ، أو الصلح الجزئي إلى حين ، وليس المعاهدة الكلية الشاملة التي هي محل النزاع .

إجماع العلماء المعاصرين :

وكان هذا الحكم هو عين ما انتهى إليه المعاصرون جميعا ، في هذه القضية بذاتها قبل معاهدة اليهود الأخيرة .

وعلى ذلك استقرت لجنة الفتوى بالأزهر نفسه .

وفتوى مفتى الديار المصرية .

وفتوى إمام الشيعة بالنجف ، ومفتى الموصل بالعراق ، وغيرهم من كبار شيوخ الأزهر وعلمائه .

وقد جاء ذلك مفصلاً في كتاب بعنوان «حكم الإسلام في قضية فلسطين» المطبوع في دار الكتاب العربي بمصر عام ١٣٧٥ هـ «١٩٥٦ م»

مثال واحد وحكم صارم :

ولنأخذ مثالا واحدا من هذه الفتاوى المبكرة يغنى عن كل مثال :

جاء في صفحة ٢٠ - ٢٢ من هذا الكتاب :

... اطلعت لجنة الفتوى بالأزهر الشريف على الاستفتاء المقدم إليها عن حكم الشريعة الإسلامية في إبرام الصلح مع إسرائيل التي اغتصبت فلسطين من أهلها وأخرجتهم من ديارهم ...

ونفيد اللجنة أن الصلح مع إسرائيل - كما يريد الداعون إليه - لا يجوز شرعا لما فيه من إقرار الغاصب على الاستمرار في غصبه ، والاعتراف بحقية يده على ما اغتصبه ، وتمكين المعتدى من البقاء على عدوانه .

وقد أجمعت الشرائع السماوية والوضعية على حرمة الغصب ، ووجوب رد المغصوب إلى أهله ، وحثت صاحب الحق على الدفاع والمطالبة بحقه ..

ثم تنتهي اللجنة إلى هذا الحكم الخطير :

«... ومن قصر في ذلك ، أو فرط فيه ، أو خذل المسلمين عنه ، أو دعا إلى ما من شأنه تفريق الكلمة ، وتشتيت الشمل ، وتمكين الدول الاستعمارية والصهيونية من تنفيذ خططهم ضد العرب والإسلام ، وضد هذا القطر العربي الإسلامي فهو في - حكم الإسلام - مفارق جماعة المسلمين ومقترف أعظم الآثام...»

وقد وقع هذه الفتوى سنة من علماء الأزهر ، بل من هيئة كبار العلماء وقتئذ وهم : « كما جاء في ص ٢٧ من الكتاب المذكور » :

١ - حسنين محمد مخلوف : رئيس لجنة الفتوى ، وعضو جماعة كبار العلماء ، ومفتى الديار المصرية سابقا .

٢ - محمود شلتوت : عضو لجنة الفتوى ، وجماعة كبار العلماء

«الحنفي المذهب»

- ٢ - عيسى متون : مدير الوعظ والإرشاد وعضو لجنة الفتوى .
وجماعة كبار العلماء «الشافعي المذهب»
- ٤ - محمد الطيحي : مدير الوعظ والإرشاد وعضو لجنة الفتوى
وجماعة كبار العلماء «المالكي المذهب»
- ٥ - محمد عبد اللطيف السبكي : مدير الفتوى بالأزهر وعضو لجنة
الفتوى ، وجماعة كبار العلماء «الحنبلي المذهب»
- ٦ - زكريا البري : أمين الفتوى .

ملاحظة ومقارنة :

ويلاحظ على هذا :

أولاً : أن الشيوخ الذين أصدروا هذه الفتوى يمثلون المذاهب الفقهية
الأربعة المشهورة في العالم الإسلامي .

ثانياً : أنهم عدا الأخير من أعضاء هيئة كبار العلماء التي حلت في عهد
الاستبداد العاشم .

ثالثاً : معظمهم من المعروفين بالتحصص العلمي في الفقه الإسلامي
وأصوله لا في فروع أخرى من علوم الإسلام واللغة .

رابعاً : معظمهم كانوا على رأس المؤسسات الدينية في دار الإفتاء
والأزهر نفسه .

كل هذا يجعل لفتاوىهم أهمية قصوى ، لمن أراد أن يعرف حقيقة موقف
الأزهر العريق من هذه القضية الخطيرة .

فإذا قارنا ذلك بما جاء في التقرير المريب المنسوب إلى الأزهر نجد ما
يأتى :

أولاً : أن المشايخ الأربعة^(١) الذين نسب التقرير إليهم ليس فيهم واحد
متخصص في دراسة «الفقه الإسلامي وأصوله» ، مع احترامنا لكل

التخصصات الدينية واللغوية ، ولكن لكل مجاله ، وإلا وقع الخلط والخطأ في الأحكام الشرعية كما حدث في التقرير .

ثانيا : الخامس ممن نسب إليهم التقرير هو «المستشار القانوني» أي أن تخصصه الأصلي هو «القانون الوضعي» ، ومع احترامنا لشخص الرجل فإن دراسته للشرعية لا تؤهله للإفتاء في هذه القضايا الخطيرة الصعبة .

وما كان للشيوخ أن يقبلوا أبدا الزج بالأستاذ «المستشار» في تقرير يتصدى للإفتاء في دين الله ، وينسب إلى الأزهر العريق ، الذي كان قبلة المسلمين العلمية .

بل ما كان للأستاذ نفسه أن يقبل هذا وهو يعلم خطورة القضايا .. و«المستشار مؤتمن» كما قيل بحق !!

ثالثاً : إذا لاحظنا هذه الأمور مجتمعة فيمنا لماذا وقع «الخلل العلمي» الخطير في هذا التقرير المنسوب للأزهر !!

«وعلى هذا الأساس اتفق فقهاء المسلمين - على اختلاف مذاهبهم الفقهية - على أن لرئيس الدولة المسلمة أن يهادن ويصالح ...»
وقد رأينا أن كلام فقهاء المسلمين في واد آخر غير الذي يذهب إليه أصحاب التقرير ..

ومثل قولهم : «فما قال به الشاهد في صدد اتفاقيات «كامب ديفيد» - مع ظهور الداعية إليها - لا سند له في فقه الإسلام ، بل كلمة الفقهاء جميعاً تنفيه ...» !!

(١) وهم الدكتور : محمد السعدى فرهود والأختى أم النور وأحمد عمر هاشم ومصطفى علوش وخامسهم المستشار عبد العزيز هندى وهؤلاء هم خلف شيخ الأزهر الشيخ جاد الحق على حدة الحق !!

وارحمته لكم - يـأصحاب التقرير - حين يسألـكم ربنا غدا .

بل وارحمته لكم حين نسألـكم عن أى فقهاء تتحدثون ؟

هل فقهاء القانون الوضعى ؟

أم فقهاء الإسلام ؟

وقد رأيت فقهاء المذاهب الإسلامية ، شيوخنا وشيوخكم ، يقولون فى فتواهم أكثر مما قال الشاهد ، وفى هذه القضية بعينها !

فكلام من الذى لا سند له فى فقه الإسلام والأئمة جميعاً ؟

وكلام من الذى تنفيه كلمة الفقهاء جميعاً ؟

٦ - المبادئ والمصالح :

بقيت مسألة فى غاية الخطورة أثارها أصحاب التقرير المريب فى الأذهان على أنها حجة شرعية ، وهى : تبرير المعاهدة بالمصالح التى ترتبت عليها فيقولون :

فإذا عرضنا اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل « كامب ديفيد » على قواعد الإسلام التى أصلها القرآن ، وفصلتها السنة ، وبينها فقهاء المذاهب جميعاً - على نحو ما أشير إليه - نجد أنها قد انضوت تحت لواء الأحكام الشرعية باعتبار أنه بمقتضاها عادت أرض مصرية مسلمة هى سيناء .. وعاد المسلمون فيها إلى مصر ، وعادت ثروات سيناء تستفيد بها مصر بدلاً من أن يستنزفها اليهود .

فهل استرداد الأراضى والثروة مما يأمر به الإسلام أو مما ينهى عنه ؟ وهل فى هذا مصلحة محققة للمسلمين أو شر ماحق للاحق بهم ...

فما قال به الشاهد فى صدد اتفاقيات « كامب ديفيد » مع ظهور الضرورة الداعية إليها - لا سند له فى فقه الإسلام ، بل كلمة الفقهاء جميعاً تنفيه ، وتقر ما استقر وتم على نحو ما أشير إليه فيما سبق ... »

إنا نقول ما علمنا الله ﴿ سبحانك هذا بهتان عظيم ﴾ !

أولاً : فقد أثبتنا أن قواعد الإسلام كلها من كتاب وسنة لا تقرر أمثال هذه المعاهدة من قريب ولا من بعيد .

ثانياً : فقد رأينا فقهاء المذاهب جميعاً ، وفي هذه القضية بالذات - لاغيرها - يحرمون الصلح مع اليهود ، ويجعلون صاحبه مفارقاً لجماعة المسلمين .

ثالثاً : لم يبق لأصحاب التقرير إلا دعاوى المصلحة التي تحققت .. ألح أجل والله : لقد صدقتم في حصول مصالح للعباد والبلاد ، وعودة ثروات وأرض إلى مصر .

لكن كان ينبغي على « الفقهاء البصرياء » الذين استنفروا للرد على الإفتاء أن يوازنوا بين المصالح التي تحققت ، والأضرار الماحقة التي وقعت من جراء : المعاهدة مع اليهود ، على نمط ﴿ قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس ... ﴾ . لقد أهدرتم حكم القرآن في إباحة التعدد بحجة أنه ضرر بالزوجة الأولى يعطيها الحق في طلب الطلاق ..

فكيف لم تروا - بعد كل ما حدث - الأضرار الماحقة التي أوقعها المعاهدة اليهودية بأمتنا ؟

وإذا كانت المسألة محل نزاع في تقدير « المصالح والأضرار » والموازنة بينهما إلى هذا الحد العاصف فكيف تجربتم على القول بأن هذه المعاهدة تتفق قطعياً ونهائياً مع حكم الإسلام ، وقواعد القرآن والسنة ؟!

بل كيف تجاهلتم - كلياً - الثمن الباهظ الذي تقاضاه « المرابون » اليهود في مقابل المعاهدة ؟ وهو أفدح من كل مصلحة تحققت إلى الآن ؟

ومن ذلك على سبيل المثال فقط :

١ - الاعتراف الرسمي القانوني بدولة العدو الباغية المعتدية اعترافاً صريحاً صحيحاً ، وهذا لإقرار لها على باطلها بمنحها « شرعية » نهائية ، تدخل بها في

جسد المنطقة كعضو منها . بل تنيم المسلمين عن مجرد الشعور بظلمها ، فضلا عن مقاومته ورده ! بخلاف فرض هذا الاعتراف بحكم الواقع ، أو نعد السلاح فإنه يجعل الأنفس دائما متحفرة ، ملونة ليوم الثأر والخلع من مهمما طال الزمن ، وهذا هو فرق ما بين « الهدنة » على دوح ، وما بين المعاهدة على رضا وتقبل .

٢ - اشتراط بقاء سيناء مكشوفة عارية من السلاح إلا في بضع أميال منها ، وبعدد محدود من الجيش ، وبشروط بالغة السوء تجعلها كالغرائب في أرضنا العائدة إلينا .

٣ - اشتراط وجود قوى عازلة متعددة الجنسيات لا تسحب إلا باتفاق جميع الأطراف ، وبذلك صارت سيناء رهينة في أيدي الدول الكبرى ، أو المشتركة في هذه القوات .

٤ - ضمن اليهود بهذه الشروط « عرب مصر » وراء أحلام المعاهدة وانكشاف سيناء من السلاح ، ومراقبة القوات الأجنبية ، وبذلك يتفرغون لتنفيذ مخططاتهم في الجانب الشرق والشمالى لإقامة ما يسمونه - بصراحة تامة - « إسرائيل الكبرى » .

ولذلك سارعوا بعد المعاهدة مباشرة بزرع الضفة بالمستوطنات المسلحة علاوة على ما كان فيها قبل المعاهدة .

ثم انطلقوا لضرب المفاعل الذرى العراقى ، وقاموا بغزو لبنان ، والبقية آتية لا محالة لمن يعرف اليهود جيدا ، وما نحن نرى بأعيننا في هذه الأيام .

٥ - ثم يعلم المسئولون المصريون أنفسهم أن اليهود يربتون للقفز على سيناء العارية المكشوفة في أى وقت ، والجيش المصرى لا يغفل الآن عن مراقبة « الصديق » الجديد الغادر ، من كثرة تصريحات زعماء اليهود الوقحة الصريحة بذلك !؟

وبذلك يتحقق شعار الصريح الذى لا ينكرونه ولا يقبلون فيه مساومة وهو « إسرائيل من الفرات إلى النيل »

ولما ذكرناهم والشعار عديهم يحمل كل معاني القداسة الدينية ، والعقيدة
الملتزمة باعتبارها - في زعمهم - وعد التوراة !

أرايتم « المصلحة » بأصحاب التقرير التي أعطاهما لكم عنه الله
وعدوكم ؟ إنها تقدير مؤقت ليأكل الضعفاء هناك ، ثم يحكم بكم هنا .. « وإنما
أكلتم يوم أكل الثور الأبيض » !!

تعلموا من عدوكم أين المصلحة :

يأصحاب التقرير : ساعدكم الله ، فإن الإسلام - والله - هو أسمى وأجل
مما تقولون ... وأوعى وأقطن مما تظنون .
ولئن فانكم - لظروف لا نعلمها - صحة تقدير المصلحة الحقيقية ، فخلوا
هذه العبرة من عدوكم العنيد « مناحم بيجن » .

فلقد حاول « السادات » أن يجمعه من إعلان ضم « القدس » إلى دولتهم
الباغية ، وإعلانها عاصمة أبدية ضم كما زعموا ، وكان سلاح « السادات » في
ذلك هو إغراء « بيجن » بحملة من المصالح منها : مدّ مياة النيل إلى صحراء
النقب ، والتي يمكن أن تبعث فيها الحياة والتماء ، وتبيها لاستيعاب ثلاثة
ملايين يهودى مهاجر ... إلخ

ولقد تفتطرت قلوبنا وأكبادنا ونحن نقرأ رد اليهود الخبيث ، والذي نشرته
الصحف وقتئذ وخلاصته :

« ياسيادة الرئيس .. أما وعدك بمدّ مياة النيل إلينا فهي منة لا ننساها
لك .. ولكن القدس ياسيدى الرئيس - مسألة مبدأ ، والمبادئ لا تباع
بالمصالح » !! صدق والله وهو الكذوب .

فهل يرى أصحاب التقرير أن مبادئنا نحن هي التي تخضع لضروب
المزايدات وممارسات الأسواق والمصالح ؟ وتزل بها حتى عن مستوى إخوان
القردة والخنازير ؟!

ولقد يكون للسياسة منطقها « خاصة بعد أن جردها أصحابها من

(الدين) فنقول ما شاء لها لاهوى والغرض. ولكن ليس من العلم ولا الإنصاف أن يقدم الدين قربانا على مذابح السياسة ليؤصل أخطارها ، أو يستر خطاياها ، أو يجعل سيئاتها حسنات يكال لها المدح .

التقرير يعمل لمصلحة اليهود !

وهذه مع الأسف الحقيقة المرة ، وإن لم يقصدها أصحابه ، وإنما عميت عليهم في حمية الرد على الشاهد المسكين .

يقول أصحاب التقرير بلا فائدة ولا ضرورة في نهاية كلامهم :

« ولا بأس أن نعيد القول بأن الله سبحانه يحب اللين في القول وفي الفعل .. كما يجب الأخذ بالأيسر الأسهل في أمور الدين ، والدنيا ، ومعاشرة الناس ، فإذا استعصت الحرب كوسيلة لاسترداد الحق ، وتيسر السلم كان هو الأولى .

روى الطبراني والبيهقي أن رسول الله ﷺ قال : « إن الله جعل السلام تحية لأمتنا ، وأماناً لأهل ذمتنا ، وإننا لنصرخ - بأعلى أصواتنا - إن هذا اللين الذى تدعون إليه لا يحبه الله عز وجل ، ولا يقبله ، لأنه لين مع أعدائه ، ويسر وسهولة مع المعتدين الباغين ، ولم يجعل الله من «أهل ذمتنا» من سلب أرضنا ، وشرد المسلمين والمسلمات . واستعنى في أرض الإسلام بغير الحق !!!

فلمصلحة من يقذف في قلوب المسلمين أمثال هذه المعانى من اللين والرحمة أو اليسر ، والسهولة . بإزاء عدوهم الذى سفك واغتصب وهتك حرمتهم ؟!

أليس في هذا تلمين لشكيمة المسلمين حتى يزدادوا ضعفاً وخوراً ؟!

(١) ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً وَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴾ ..

أليس في هذا تخذيل ، وتعويق ، وتكبيط - باسم الدين - لحماية المعتدى عليهم ، فيناموا على الضيم ، ويصبرون على الذل ؟!

والمستفيد بداهة هم اليهود المعتدون الداغون ، ثم الكارثة الكبرى أن يكون هذا «التنويم» باسم الدين ، والقرآن ، والسنة ، وهى الأمل الوحيد في انبعاث المسلمين يوماً ما ، بعد أن دمرتهم مذاهب الشرق والغرب الجاهلية .

ألم تجدوا شيئاً يحبه الله عز وجل في هذا المعترك الضنك إلا اللين والمودة وحسن المعاشرة لأعداء الله ؟!

ألم يقل ربنا جل شأنه ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًا كَانَهُمْ بَنِيَانٍ مَرْصُوعِينَ ﴾ سورة الصف / ٢ ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ، أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ .. ﴾ سورة المائدة / ٥٤ ﴿ فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَتْرَكَ أَعْمَالَكُمْ ﴾ سورة محمد / ٣٥ ..

وأمثال هذه الآيات كثيرة لا تحصى وفي السنة المطهرة أمثالها ، فكيف تركتم هذا كله ، وذهبت - بلا فائدة ولا ضرورة - تصبون في أعماق أمتكم معاني الاستكانة والتراخي ، واتهماؤا أمام الأخطار الداهية ؟!

إن الأمم في معاركها الكبرى تحتاج إلى قوة نفسية ومعنوية ورجال ينفخون في روحها حمية مقدسة لتزود عن قيمتها وكرامتها . ويوسفنا أن نقول لكم ان ما تكتبونه هو «تخدير» للأمة باسم الدين و«إغراء» لها بالضعف المفلسف ، الذى يقتل الأمم المنتصرة ، فكيف بالأمم المهينة المغلوبة في أخرج أيامها ؟!

ولا شيء مثل الإسلام والقرآن في فتح باب الأمل أمام الأمة ، ودفعها إلى ذروة المجد بالجهاد والاستشهاد ، ومقارعة الطغيان والعدوان ﴿ وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ .

التقرير هلهل النص القرآنى خدمة لليهود

د. عمارة نجيب

أولاً : يجب أن نقدم لردنا نظرة تاريخية سريعة تتعلق بتاريخ التحريف
وتاريخ منبحة الأزهر ، لئلا نرى أن كانت فتاوى شيخ الأزهر قد صدرت في
ظروف تاريخية طبيعية أم لا .

أما بالنسبة لتاريخ التحريف فتؤكد النظرة المدققة أن التحريف للرسالات
السماوية كلها كان يتم تحت ضغط أمور ثلاثة :

الأمر الأول : التحلل العام .

الأمر الثانى : رغبة الحكام فى مسايرة التحلل الاجتماعى العام .

الأمر الثالث : حرص رجال الدين على امتيازاتهم كطبقة اجتماعية منتقاة .

وعليه تم تحريف رسالات السماء كلها قبل الدين الخاتم ، فحرف رجال
الدين - دين موسى وهارون - إرضاء للتحلل الاجتماعى اليهودى ، وتملقا
للحكام وإبقاء على موقعهم الاجتماعى كطبقة متميزة لها حق التشريع والفتوى
بغير ما أنزل الله . وبقي خاخامات اليهود حتى اليوم أصحاب الكلمة العليا ،
يحرفون الكلم عن مواضعه ويحركون الشعب اليهودى لتحقيق مرادهم ،
بالإضافة إلى تحقيق القدسية لذواتهم .

وفى هؤلاء وأولئك صدق قول الله تعالى : ﴿ اتخذوا أبحارهم وربائبهم
أرباباً من دون الله ، والمسيح بن مريم وما أمروا ألا ليعبدوا إلهاً واحداً لا إله
إلا هو سبحانه عما يشركون ﴾

قال عدى بن حاتم : فقلت : إنهم لا يعبدونهم . قال رسول الله ﷺ :
بل إنهم حرموا عليهم الحلال ، وأحلوا لهم الحرام ، فاتبعوهم ، ففلك
عبادهم إياهم .

وحرف رجال الدين المسيحي - دين عيسى عليه السلام - إبقاء على
موقعهم بخوار الحكم سلطنة قاهرة متسلطة . فلما تغير الحكم وخرجوا على
كنيسة إرساء للبهمة العنمية الأوربية ، غرت الكنيسة حظتها ، وحرف
كلمتها بعد تحريفها من قبل لكلمة الله مؤتمرات واحتجاجات كسبية عالمية
مشهورة ومسححة .

ومكنا قال حذيفة بن اليمان ، وعبد الله بن عباس وغيرهما في تفسير
﴿ اتحللوا أحبارهم ورجالهم أربابا من دون الله ﴾ إنهم يعبدونهم ، فيما
حللوا وحرموا .

حفظ القرآن من التحريف :

فلما كان الدين الحاتم . وقد شاء الله له البقاء إلى قيام الساعة ، وأراد أن
يحفظ أصله من التحريف ، فقال : ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر ، وإنا له
حافظون ﴾ لم يمنع هذا من تكرار اغتالات التحريفية ، خاصة وقد توافرت
فلس الطوف التاريخية السابقة ، إلا أن الله حافظ دينه ولن تضروه أى محاولة
للتحريف ، فعلى الرغم من أن الإسلام لم ينصب فئة دينية خاصة في منصب
رجال الدين ، فإن المسلمين جعلوها من أنفسهم ، وأنشأوا فئة أخذت موقع
وحق الافتاء بالأحرار دون غيرها ، وزادوا على ذلك بتدخل الحكم في اختيار
هذه الفئة . وتعيين من يشاءون وتسمية من يشاءون ، ليس فقط ، بل أعطى
الحكام لأنفسهم حق المنح والمنع لأرزاق هذه الفئة ومعاشها ، وزاد بعضهم
فأعطى لنفسه حق التهديد بالاعتداء على أعراض هذه الفئة وتزوير أسرار
بيوتها ... إن لم تلزم بالافتاء لصالحهم .. إلخ .

وإن كان الإسلام حرصاً منه على مواءمة التطور وضرورة الإجابة عن
الأمثلة التي يطرحها هذا التطور ، قد أمر بأن تخصص فرقة للتفقه في الدين

والدعوة إليه ، إلا أن ذلك لم يكن مبرراً للازدياق بهذا الفقه ، كما لم يكن مبرراً
لاحتلال مركز اجتماعي خاص متميز مقدس يعطل أصحابه عن العمل للدنيا
ويمنعهم من ممارسة الحرف والصناعات الأخرى ، كما لم يكن مبرراً لاختراع
تشريعات جديدة ، وتعريف التشريعات الإلهية المقطوع بها أمراً أو نهياً تحريماً
أو إباحة .

وهذا ينقلنا إلى الحديث عن مشيخة الأزهر التي تمثل رأس المؤسسة التي
قامت لخدمة الفقه في الدين ، وقد بقي هذا الرأس مثلاً في هيئة كبار العلماء
أو في شيخ الإسلام ، بقي هذا الرأس مدة طويلة متحرراً من سلطة الحكام
وتدخلهم في حق المنع والمنع والتعيين والخلع ، فكانت فتاوى الأزهر تجسمه
ورأسه تصدر عن إخلاص وفقه وصدق نية ، لتكون صورة حية لشرع الله
الحق بلا تحامل ولا لى عنق لآية أو لحديث .. وكان الاجتهاد لله تخضع له
رقاب البشر أجمعين بما فيهم الحكام والسلاطين ، وقد كان موقف العز بن عبد
السلام ، لإحدى الصور البيانية لموقف الإسلام الحق من الحاكم والمحكوم ،
فخضع الحاكم «قطر» لحكم الله حتى عرضه «العز بن عبد السلام» للبيع
باعتباره مملوكاً لبيت مال المسلمين ، وبيع الحاكم المملوك بأمر الله فنزل مختاراً ،
وأعادته المسلمون إلى الحكم مختارين .

ذاك مثل الأزهر يوم كان حراً في اختيار علمائه ، والحكم عليهم ، كما كان
حراً في ميزانيته التي تعتمد على الوقف ، فلا يتدخل الحاكم في المنع ولا في
المنع ، ولا في التعيين ولا في الترقية .

هذه المقدمة كافية لإعلان حقيقة الموقف الذي صدرت منه فتاوى الأزهر
الحر ، فكانت تمثل الحق دون تملق أو ممالأة ، أما اليوم فالموقف يستدعى أن
يتروى المسلمون كثيراً قبل العمل بفتوى الأزهر لجنة وشيخاً ، الموظف لدى
الدولة بمرتبة قدره كذا ومن حق الحاكم أن يعينه أو يخلعه ، وأن يعطيه أو يحرمه
وأن يسلط عليه وسائل إعلامية فيرفعه ، أو يهدمه ، أو يشوهه ، أو ينبله ..
وله أن يذهب إلى أبعد من هذا ، فله أن يدعى عليه ، كما فعلت وسائل
الإعلام ضد الشيخين «فيل وسيف» القاضيين الأخيين للمحاكم الشرعية ،

وله أن يأمره وعليه أن يمثل فيضع حجر أساس الكنيسة ، والنص قاطع بحرمة بناء كنائس جديدة في بلاد الإسلام ، إلا أن الشيخ السابق للأزهر « ييصار » فعلها ، ومن هذا الموقف ، صدرت فتاوى لجنة شيخ الأزهر الجديد ، وهو حر مختار في الظواهر ، والله أعلم بالباطن .

إلا أن فتاوى اللجنة جاءت مخالفة لنصوص صريحة وقاطعة في الدلالة لا يختلف على صراحتها وقطعية دلالتها اثنان .. وهى بهذا تعيد لنا تاريخ التحريف وظروفه ، وإن كانت محاولات تحريف النص ذاته غير ممكنة ، فإن لجنة الشيخ جاد الحق تختزع طريقة تحريف المعنى بدلاً من تحريف النص .. كما أنها تفتى في ظروف المكره ، لأنها تفتى لصاحب الحق في تعيينها ومعاشها ... إلخ .

بعض المخالفات :

ولنبداً بطرح بعض هذه المخالفات التحريفية الظاهرة لعامة المسلمين فضلاً عن المتفقيين منهم .

١ - قانون الأحوال الشخصية الذى اعتبر التعدد إضراراً بالزوجة .

والقانون بهذا الاعتبار يوجه الاتهام إلى الخالق بأنه لا يعلم ما يؤدى إليه التعدد من ضرر . كما يقرر أن التعدد يمثل مشكلة اجتماعية ، وهو اعتراض على الخالق بأن تشريعہ يمثل مشكلة اجتماعية وحتى يتبين وجه التحريف نقول : إن الله العالم الخبير المحيط ، عالج بالتعدد مرضاً اجتماعياً ، وهو بقاء بعض النسوة خارج نطاق الزوجية ، فهن بين أمرين ، الانحراف ، أو الكبت .. وكلاهما ضار بهن ، فكان لحاقهن ببيت من بيوت الزوجية ، وإن سبقت إليه واحدة أولى وأكرم وأصح من بقاء المرأة بدون زوج .

وقد أكدت الإحصائيات العالمية زيادة عدد النساء عن عدد الرجال ، أما الزوجة المتضررة ، فالله سبحانه وتعالى علمها وعلمنا أن الكثير من الأمور الاجتماعية لا ندري نحن البشر حقيقة الخير والشر فيها ، فيقول سبحانه

وتعالى : ﴿ وَعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم .. والله يعلم وأنتم لا تعلمون ﴾ .. بعد التقديم بغرض القتال وهو في الحقيقة أمر مكروه فقال : ﴿ كتب عليكم القتال وهو كره لكم ، وعسى أن تكرهوا شيئاً .. الآية ﴾

مفاد الأمر ... أن التشريعات الإلهية ، وإن كانت في رؤية البشر مكروهة أو مسببة للضرر والمشكلات ، فإنها في الواقع وعد التنفيذ تنفذ المجتمع من الأضرار والمشكلات الخطيرة وما على المصلحين إلا أن يصوروا للمتضررة من التعدد وجودها هي بدون زوج على أى جانب من الخطر ، ولست أدري كيف تصور المشرع في قانون الأحوال الشخصية المستنكر أن طلاق المرأة أخف ضرراً من بقائها روجة مع أخرى ، وكيف تصور أن التعدد مشكلة اجتماعية أشد وأخطر ؟

إن طالبة الطلاق ستنتهي حتماً إلى طلب الحرام ، إلا إذا تصور المشرع أنها جهاد لا يحس ، وإذا كانت المطلقة ستطلب متعتها الجنسية في حرام ، فهل يكون مع متزوج أم مع غير متزوج ؟؟ .. كلا الأميين يمثل خطورته الاجتماعية ، وإذا كان الرجل يقاتل بأمر الله ، والقتال كره له ، أفلا تقبل المرأة أخرى وهو كره لها رضا بما قضى الله ؟ .. أم يقل المولى : ﴿ ويعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم ، ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق ، ولبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون ﴾ مقتضاه أن البشر لا يستطيعون التحقق من مسببات الضرر الاجتماعي ، والمشكلات الاجتماعية ، خاصة فيما يتصل بالتشريعات العامة . فإذا قضى الله ورسوله فيها أمراً فلا حق لأحد ولو كان شيخ الأزهر نفسه أن يعدل فيه ، فضلاً عن أن يدعى أنه يؤدي إلى ضرر ، أو ينتهي إلى مشكلة ، وعليه فمن تحريف القول أن يحرم على الناس ما أباحه الخالق .. « هذا مثل ».

الذين يبايعون السلطان باطلاق

القول برد إزالة المنكر بالقوة إلى ولي الأمر صاحب السلطة في ذلك الأمر ، فإن كان المراد بولي الأمر صاحب السلطة - وكل ولي أمر في موقع

مستوليته - فقد وافق الحديث ٤ كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ،
وعليه فيجب على كل مسلم أن يزيل المنكر من موقع مستوليته بالقوة ما
أمكن ، فعلى مدير الجامعة أن يمنع كل مخالفات الشريعة من جامعيته وعلى كل
مدير مؤسسة أن يمنع المنكر من مؤسسته بالقوة ، وعلى الحاكم أن يمكن الجميع
من ذلك ، وهو معنى الآية : ﴿ ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون
بالمعروف وينهون عن المنكر . وأولئك هم المفلحون ﴾ (أى .. فلتكون من
مجموعكم ، أو فليقم بعضكم كأمة ..)

والأمر للجميع على كل حال . فإذا توقف كل مسئول عن ذلك ، تعلق
الإثم برفقة المجتمع كله . وحق لأهل الخير أن يطالبوا بإزالة المنكر تخلصاً من
الإثم .

إلا أن شيخ الأزهر ولجنته الموططة يشاؤون الموضوع ، وكأل الحاكم وحده
هو صاحب الخيار في أن يزيل المنكر أو لا يريسه ، وليس لأحد من المسلمين
أن يتحرك إلا بلسانه أو بقلبه .. وهما يتحلى موقف المحرفين ، إذ يبايعون
السلطان على التحلل ويجرون الأمة إلى الهلاك ، في مقابل عطايا السلطان
وموقعهم المتميز .

قياس

وإذا كانت الأمة المسلمة مكلفة شرعاً بتحقيق العدل في الكرة الأرضية كلها
بالقوة أفلا تكون مكلفة بذلك فيما بينها ؟ وهل يدع الرجل بيته للسلطان
حتى يستنكر السلطان المنكر في كل البيوت بالقوة ؟ وهل يدع كل صاحب
مؤسسة .. مؤسسته تعج بالمنكر حتى يأتي السلطان فيصلح الأمر كله ؟ ..
وإذا ذهب السلطان إلى أبعد من هذا ، فاستنكر المعروف وتبنى المنكر ، يبقى
كل مسلم مكانه ، منتظراً مستخدماً مستذلاً ، حتى يرضى السلطان أو لا
يرضى ؟

بإله من إسلام حديد ، رضى باعتزال الحياة ، وترك إدارتها وسياستها حتى أعلن العداء لله ولرسوله وللمؤمنين .

إمامة الأعمى

ذهب شيخ الأزهر ولجنته إلى ادعاء فصل الدين عن الدولة منذ أيام الرسول في المدينة فقالوا بأن توليه الرسول لأن أم مكتوم إمارة المدينة ، كان يعنى الإمامة في الصلاة فقط ... واستشهدوا على ذلك ببعض الوقائع ، وهي عليهم لا لهم . لأن إمام الصلاة ، هو إمام الإدارة والسياسة والاحتجاج ، وقد أدرك المسلمون ذلك ، لما قدم رسول الله ﷺ نأى بكر ليخلفه في الصلاة ، أدركوا صلاحيته للإمامة العامة ، وترشيحه لها . وقد بقى لإمام أمير جماعته في كل شيء رامن الصحابة والتابعين ، وكان الولي والأمر يخطب الجمعة ويؤم الناس في الصلاة ، وهكذا ... ولم ينفصل الدين عن الدولة ، إلا بعد أن تولى أمور المسلمين حكام عجرة عن حطة الجمعة ، ولذلك كان الخطيب يتكلم ولا يملك أن يفعل ، في حين يقوم نظم الإسلام على أساس الجمع بين إمامة الصلاة وإدارة شؤون الجماعة ليكون الأمر أفقه الجماعة وأعلمها بالدين ، وبالتالي يكون أقدر الجماعة على الإدارة ، والتخطيط والسياسة والقضاء .. إلخ .

٤ - وأخيراً :

ينتهى الأمر بالشيخ ولجنته في التحريف ، وإلى حد التبرع بخدمة اليهود ، لأنهم أصبحوا أصدقاء السلطان .. فيلهلون القص القرآنى ، ويستباحون مالا يستبيحه الجاهلى ، تصور لو أن لصاً هاجمك ، وأخذ دارك ، وهناك عرضك ، واستولى على مالك ، ثم مباومك على السلام ، هل يصبح بعد كل هذا الغدر صديقاً وشريفاً وهو مغتصب أرضك ومالك ومقدساتك ؟ .. إنه سيعطيك حجرة من منزلك المغتصب بشرط ألا تتصرف فيها إلا بمعرفة ، وإنه

في مقابل هذه الحجة أن تطلق يده لاعتصاب أرض أحبك وجارك ، وإنتهاك
عرضه واستيلاء على ماله .. فهل يقتل بهذا عقل ؟؟ وإذا قل ، فهل
يستحل ما جرى ويستباحه ويغر المعتصب عليه . ويعترف له به رسمياً ؟ إن قلنا
بأن هذا منطوق ، فهو منطوق أعوج ومغلل «وهذا منطوق اتفاقيتي كامب
ديفيد».

لما سألت إذا جاء من يقول لك إنه الإسلام ؟.. ألا ترد فوراً بقولك : إن
الإسلام الحق يقول : ﴿ والله العزة والرسولة وللمؤمنين ﴾ فأى إسلام هذا
الذي يكفر المعتصب ويصادفه ، ويطلق يده ليعتصب ويقتل الجار والأخ ؟
﴿ يخادعون الله والدين آمنوا ، وما يخدعون إلا أنفسهم ﴾ إننى أرى بنفسى
وبعزى أن يعترف اتفاقيتي كامب ديفيد أمر بقره الإسلام ويحتج لذلك بقوله
تعالى : ﴿ وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله ﴾ لأن مثل هذا
التفسير كمن يقول في قول الله : ﴿ ويسألونك عن الخمر والميسر قل فيها
إثم كبير ومنافع للناس ﴾ يقول إننى آخذ المنافع وأدع الإثم عند الشرب .

هكذا شاءت خنة شيخ الأزهر الشريف أن توادع المعتدى المعتصب ، وأن
تسلمه الأرض والعرض والمال ، وأن تطلق يده ليضم إلى الأرض أرضاً
جديدة ، وإلى انتهاك الأعراض انتهاكات جديدة ، وإلى الاستيلاء على الأموال
ستيلاءات جديدة ، فيقتلون ويشردون ، ونحن المسلمين نبارك السلام ونتغنى
به . لأننا أدنى من اليهود منزلة وأحط درجة .. اليهود يحاربون كل يوم ،
والمسلمون كرهوا الحرب لأنهم حاربوا أربع مرات .. اليهود يغتصبون ويستولون
على حقوق الغير ، ويستباحون هذا ويباركه خاخاماتهم والمسلمون يتراجعون
ويرقصون ويعبون ، ويبارك هذا شيخ أزهرهم ولحنته ، أى هوان وأى مذلة !!

لقد صدق رسول الله ﷺ حين قال : « ما ترك قوم الجهاد إلا ذلوا »
وحين قال : « ما ترك قوم الجهاد إلا عمهم الله بالعذاب ».

فما بالنا إننا لم نترك الجهاد فقط ، بل سلمنا واستسلمنا ، وتركنا العدو

بما يحق ويقتضيه في كل مكان لخدمة بركاتها وسلامتها

سلام فيوم ، يفرقوا بين سكنية الحنفية ، وسكنية المشروطة ، فسموا قطعة الأرض التي أعطيت لنا إعادة للسكنية ، مع أن شرط الملكية ، حرية التصرف ، كانت فيما يملك ، فبطلت حرية التصرف في سببها ، ولقد قام الإجماع على وجوب الخصال على كل مسلم ومسلمة إذا دخل أعداء الإسلام بلدا من بلاد المسلمين حتى يخرجوا منه .. فمن أين جاء شيخ الأزهر ولجنته بفتواهم الاستسلامية ؟..

ألم أقل منذ البداية ، إننا في حاجة إلى مراجعة تاريخ التحريف ؟..

فهل رأيتم تحريفاً أوجع ولا يوقع من هذا التحريف ؟

ألم يكن من الأولى لهذا الشيخ والحنيفة أن يدعوا كلمة الشيخ صلاح أبو إسماعيل ثمر بدلا من أن يستكروها عليه ؟

بل ألم يكن من الأولى أن يؤيدوه على الحق الظاهر فيها بدلا من أن يستكروها بباطلهم المكشوف ؟

﴿ ألا في الفتنة سقطوا وإن جهنم مخيطة بالكافرين ﴾

الدكتور عبد المنعم النمر يرد على الدكتور عبد المنعم النمر

نشرت جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٨٤/٩/٨ رسالة للدكتور عبد المنعم النمر
والمر الأوفى الأسبق برد فيها على أحد القراء .. وقد أوضح أنه ثبت لديه زيف
بعض مواد قانون الأحوال الشخصية الذي كان أحد واضعيه واعترف أن
للجنة لم تنجحاً لتشريع في نقاط عدة^(١).

وهذا نص الرسالة كما نشرتها الأهرام بهذا العنوان .. ولم يمنعني الاشتراك في
وضع القانون من ملاحظة ثغراته !!

نشر في الأهرام ١٩٨٤/٨/٢٤ مشكلة زوج مع زوجته بعنوان «أريد
حلاً».. وكان لب المشكلة قود الزوجة وعدم عودتها لزوجها لمدة ست
سنوات .. وتوفى الزوج عن طلاقها لأن لها منه ولداً .. وأصبح من حقها لو
صفها .. لانسلاخ عن شقة بمقتضى المادة الرابعة من القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩
أحوال شخصية التي تنص على أن المطلقة الحاضرة بعد طلاقها الاستقلال
مع صغيرها تسكن الزوجية المؤجر .. مالم يبيء المطلق مسكناً آخر فإذا انتهت
الحضانة أو تزوجت المطلقة فللمطلق أن يستقل دون مطلقة بذات
المسكن .. إلخ .. وقد صرف على الشقة «دم قلبه» .. إلخ .. وتساءلت
وتساءل الزوج عن الحل لهذه المشكلة .. وقته وقال : كيف غاب هذا
لوضع عن عبادة الزمان الذين تبنا هذا القانون .. إلخ ؟

(١) هذه مشكلة الدكتور عبد المنعم النمر ليست بأقل من نوعها وأغلب نفعي إنها لن تكون الأخيرة
بهي في شبه عظام شيء من سحره العميقة لرغبات الجهاد العليا على حد تعبير الأهرام في صفحة
الحكم السبي .. أنصح حقيقة عن أن التعديل المشدود إزاء إنهاء خيانت على أرفع مستوى من السلطات
حكومية (عظر حزمة الأهرام) .. ولا بأس أن نتوقع مصادفة كندسات الغناء مع رغبات بعض الجهات
العليا لكن أن بعض ذلك إلى حد النقص في الموضوع الواحد وهو موضوع قانون الأحوال الشخصية
فقد لا يستقيم القول بأن هذه صدف وفنان الله الدنيا فإنها حصره حلوة .

ولقد يحسن أن تطرح هذه المشكلة الآن من جديد ليست عاقرة الرمال
كلهم لا الذين تبنا هذا القانون وحدهم عن حل .

وقد سبق أن تعرضت لها في أحاديث لي للمصور في ٩ مارس ١٩٨٤
ولروز اليوسف في ٢٧ فبراير ١٩٨٤ وقلت إنها تحتاج إلى مداولة للآراء في لجنة
من علماء الدين والاجتماعيين .

وقلت في «المصور» إن القوانين بعد نروها للنجربة قد تظهر فيها بعض
الثغرات على خلاف ما يظنه واضعو القانون . فمثلا رأيت من وجهة نظري
أن بعض الزوجات قد تكون غير قادرة على الوفاء بمتطلبات الزوج ، أو تكون
الزوجة عاقرا أو مريضة ففي هذه الحالة يكون الزوج في حاجة ماسة للزوج ،
والقانون لم يتعرض لهذه الحالة ، ومن الضروري مراعاة هذه الظروف .. أما
الثغرة الثانية التي ظهرت فهي في المادة الخاصة بالسكن وإذا كان من الممكن
أن أقترح شيئا ، فإنني أفضل أن تبحثها لجنة تتداول الرأي فيما بينها لوضع
العلاج ، فالقوانين عادة شرعية أو غير شرعية ، نجد من يسيء إستغلالها ،
فمبدأ تعدد الزوجات أساء بعض الناس إستغلاله مما كان سببا لوضع القيود
على الزواج . وأيضا مبدأ الطلاق أساء بعض الرجال إستغلاله ، وقوانين
الأحوال الشخصية مبنية على الاختيار من هذا المذهب أو ذاك . وعلى ما
يقدره واضعو القوانين من المصلحة في الأخذ بهذا الرأي أو ذاك .

قلت هذا تعقيا على القانون الذي اشتركت في وضعه مع شيخ الأزهر
المرحوم الدكتور بيسار ، وشيخ الأزهر الحالي الشيخ جاد الحق وكان مفتيا في
وقتها ، مع وزير العدل المستشار أحمد موسى وكيل مجلس الشعب حاليا ،
وجماعة من معاونيه في الوزارة من المستشارين .. ولم يمنعني الاشتراك في وضعه
من مراقبة تنفيذه ، وملاحظة بعض الثغرات التي تظهر في حين التنفيذ ...
فقد اجتهدنا وقتها قدر إمكاننا في مراعاة المصلحة .

وقد راعينا حين وضع القانون مصلحة الأطفال المحضون وضعفهم إزاء

أزمة المساكن الحالية ، عن والدهم وعدم نشردهم وهذه ناحية اجتماعية لا
يخص نظرها برجال الشريعة ، ولكن يشترك فيها ويفكرها كل دى رأى ..

وكان أماما رأى هو شرعى أيضا . أى لا يجمع الشرع منه وهو أن يظل
الروح مقيما في المنزل في حجرة منه ونفرد الروحة بأولادها في حجرة أخرى .
مع الاشتراك في المرافق كحل من الحلول المعروضة . ولكن راعينا كاجتماعيين ،
احتمالا كبيرا في دوام الشقاق بينهما بعد حدوث الطلاق البائن .. وهم جميعا
في مسكن واحد فاستعدنا هذا الحل اجتماعيا ..

ولو أننا قلناه وفيها . لغامت موجة عارمة من الاعتراضات .. فلم يعد أمام
اللجنة إلا اختيار مبدأ استقلال الخاصة بأولادها تمسك الزوجية مع ما فيه ،
أخذنا مبدأ ارتكاب أخف الضررين ..

إن اللجنة حين أقرت المادة المذكورة ، قد راعت الناحية شرعيا بحوار
سكناهم جميعا في الشقة لما في ذلك من ضرر اجتماعي ...

ولذا قلت فيما كتبه فيما نشر في من أحاديث صحفية . إن الأمر يحتاج
إلى لجنة من علماء الاجتماعيين لتحديد حلا غير الذى اختارته اللجنة .. على
ضوء الظروف والتجربة .

ولعل مما دعانى إلى قبح ما اقترحت من سد بعض الثغرات التى ظهرت
نتيجة تجربة القانون ولا سيما المادة الخاصة بالسكن ، هو ما لاحظته من سوء
استغلال بعض الزوجات لهذه المادة ، « حتى لمعت » على الزوج
واستعملت كل أسلحتها لإدلاله ، حين يكون لها أطفال منه . كهذه الحالة
التي عرضنها .. وذلك في ظل أزمة المساكن الحالية التي تزداد وتستفحل يوما
بعد يوم فهو تكفى أزمة المساكن لما استحدثت هذه المادة .. ولظلت المادة
القديمة في القانون القديم التي نوحى على الزوج توفير السكن ، فعلا ، أو
أخره .. والسكنى كالوجود لا صعوبة فيه ولا في أخرته فسوء إستغلال بعض
الزوجات لهذه المادة ونزوعهن إلى الضغط على الأزواج إلى حد الإدلاله يقتضى

ما حرم أن يضر في هذه الصخرة الحديدية ، وبالحلها بما يجمعها أو يحد منها
على الأهل ..

صدق الخليفة الراشد عمر بن العزيز رضى الله عنه حين قال : تحدث
لنفسى نقضية بقتل ما يحدثون من فجور .

فقد يمكن تقيمه في نظر الاجناعيين والقانونيين وكل عقلاء الأمة
ومصلحيها في هذه الحاجة لإيجاد حل لها يخلو من ضرر لهذا أو لذلك ؟ هذا
هو ما أصرحه وأطالب به للقضاء على هذه الحالة التي صارت عليها بعض
زوجات والمحافظة على وضع الرجل كرجل ومنزله في البيت ..

وتقد حلت البتة - فيما أعلم - في نظرها هذا الإشكال إلى إبقاء الزوج
في مسكنه . مشتركا أولاده وزوجته المطلقة كحل ممكن ومستطاع في مثل هذه
الحالات .. وهو ما نحاشينا إقراره قانونيا لمشكلاته الاجتماعية ولكن هذا
الحل - كما قلت - جائز شرعا ، وتحدث عنه الفقهاء عند بحثهم لبيت
الطاعة . وحيور أن يكون في الاحواش والمرايح التي يشترك فيها أكثر من عائلة
مع الاشتراك في المرافق . وجائز حاليا في الذين يسكنون مشتركين في شقة
واحدة . كل أسرة لها حجرة مهالآن هذا هو وضعهم الذي يعيشون فيه في
الريف أو في المدن ... أما وضع الأسر التي من عاداتها ووضعها أن تقيم في
شقة خاصة بها .. فوضعها أن يكون لها شقة حين تنفصل بأولادها عن
الزوج .. لكسا آل أمام أزمة سكن ، وأمام ضرورة تبيح لنا أن ننزل عن هذا
تقليد وأن يعيش الزوج في حجرة من الشقة ويعيش الأولاد مع حاضنتهم في
حجرة أخرى من الشقة « والضرورات تبيح المحظورات » .

فلا ضرر شرعا ، أو لا محذور شرعا من الالتجاء لهذا الحل الذي مشى
عليه الحياة .. ولعل هذا يحد من اندفاع الزوجات وتعنتهن مع الأزواج ، حين
تعرف الواحدة منهن أن زوجها لن يخرج من الشقة . وسيظل مقيما معها .
مع ما يصاحب ذلك من مشكلات لا بد أن تراعيها وتحسب حسابها .. قبل
أن تندفع في إغاضة الرجل الزوج والتعنت معه .

لكن مع ذلك لا يخلو هذا الحل من آثار سيئة . كما يعبر الزوج صاحب

مشكلة التي عرضتها ويقول : كيف أطلقها وأقبل وجودها معي في شقة بدون روح . ثم كيف أتزوج وأقيم مع مطلقتي في نفس الشقة وأن هي الزوجة التي فعل هذا الوضع ؟ إذن ماذا نريد ؟ ما هو الحل الذي تقترحه ؟

إن معنى هذا الزوج يقضى بضرورة أن ترحل الزوجة المطلقة ومعها أولادها ولو إلى الحجارة ليترك الزوج بالشقة ويتمتع فيها مع زوجة أخرى ولكن إلى أين يذهب أولاده ؟ كيف يحسب حساب منعه هو ويترك أولاده مشردين ؟ وكيف يجوز له أن يهدد حق السرة والطفولة بهذه الأنانية وإذا كان يقول : يذهبون إلى حدهم منحلبا عنهم فقد لا يكون لهم جد . أو يذهبون إلى خالهم وقد لا يكون . أو يكون ولا يقبلهم ولا تقبلهم زوجته مع أنهم ؟ فأين يذهبون ؟

إن من يتفقد قد تكون له وجهة نظر سليمة من ناحية وقد أكون معه في تقدمه هذا ، ولكن ما هو الحل ؟ أريد من الزوج الذي اشتكى ، وله حق في شكواه ، أن ينظر أيضا إلى أطفاله وأن يقترح هو الحل ، ويجمع معه أساطين محكمين يقترحوا الحل الذي يحلو من نقص ومن نقد .

ماذا يكون الحل لو وقفنا عند ما نص عليه الشرع وقلنا يجب عليه أن يرصد سكناً لأولاده ، أو يدفع لهم تكاليف إيجاد هذا السكن مهما يكلفه ذلك ؟ هل ذلك يرضى الأزواج ؟ وهل نكون محظطين إذا قلنا ما قاله الشرع ووقفنا عند هذا الحد ولم نحتمد لإخراج الزوج من مأزق تكليفه بإيجاد السكن المناسب لأولاده وحاضنتهم ولو باع كل ما يملك ، ولو استدان ؟ لقد إنهال النقد على الخاوي لاجتهاده في إيجاد مخرج للزوج من هذا الذي لا يطيقه الآن . فليجتهد كل أصحاب الرأي في إيجاد الحل أو المخرج . أما الأعضاء الشرعيون وأئامهم - فإنهم وقفوا وبقفوا الآن عند ما قاله الشرع من أن من الواجب على الزوج أن يوفر سكناً لأطفاله وحاضنتهم ، أما كيف يوفره فذلك شأنه .. وشأن كل المصلحين وأصحاب الآراء وأرجو من يريد الأهرام أن يفتح صفحته لعلاج هذه المشكلة والله يتولانا جميعا بتوفيقه .

الدكتور عبد المنعم النمر

أقوال الشيخ صلاح أبو إسماعيل كما عرضتها الحثيات

بناء على طلب الدفاع استدعت المحكمة الشيخ صلاح أبو إسماعيل محمد عبد الرحيم واستمعت إلى أقواله كشاهد نفى للمتهمين بجلستي ٢٤ و ٢٦ مايو ١٩٨٣ ونوجزها فيما يلي :

الدولة غير جادة في تطبيق الشريعة

١ - تحدث عن تطبيق الشريعة الإسلامية - وما قام به من دور كعضو بمجلس الشعب في تقنين أحكام الشريعة الإسلامية - منذ شهر يناير ١٩٧٧ وأنه لقي عدم استجابة وأيقن أن قضية تطبيق الشريعة الإسلامية لا بد وأن تأتى من رئيس الدولة ابتداء وأنه بخلاف ذلك من تسنى مشروعات القوانين الخاصة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية عن طريق اللجان السابق تشكيلها من وضعها .

وأنه بصفته أحد رجال الأزهر ينهم الدولة بأنها غير جادة في تطبيق شرع الله وأنه سبق للشيخ عبد الحليم محمود أن كلف مجموعة من شباب الجامعات من المذاهب الأربعة أن يصوبوا التشريع الإسلامى فى قوالب قوانين حتى يسقط الحجة فلم يفلح فى تطبيق الشريعة الإسلامية .

وأن تطبيق الشريعة الإسلامية فى رأى رجل الأزهر لا يحتاج إلى تقنين إنما تحتاج إلى الرعوس التى تستوعب القرآن والسنة والنهى لديها القدرة على الاستنباط وذلك فى إطار من التقوى والنورع .

وأنه يرى تطبيق الشريعة الإسلامية دفعة واحدة لأنه لا يستطيع أن يؤجل شيء فرضه المهيمن - وأنه يطالب بالإسلام ككل فالإسلام كل لا يتجزأ .

وأن القرآن الكريم دمع من لم يحكم بما أنزل الله بأنه كافر وظالم وفاسق
وأن العلماء يفرقون في مسألة الموقف لقلبي من أحكام الله بين من عقل
أحكام الله بحجوده وبين من آمن ثم عصى وعلى أخف الآراء هو مؤمن
عاصي وعلى أشد الآراء هو كافر وأن هذه المسألة الفصل فيها لعلام
الغيوب .

وأن الشرع يكلف المسلم أن يقول ما يعلم ولو لم يحفظ القرآن ولكن
يشترط أن يكون عنده أهلية النظر في المراجع وأن يكون عنده قدرة
استنباطية من إلام بكتاب الله وسنة رسول الله واتصاله بفقهاء .

وأن الأزهر الشريف يعطى شهادة العالمية وتخصص التدريس في الدعوة
والوعظ وأن هذه الشهادات تدل على أن صاحبها يستطيع أن يستقل بطلب
العلم بعد أن استكمل أدوات طلب العلم والمعرفة وأن شهادات التخصص
تفصح الطريق أمام الحاصل عليها للبحث والتنقيب ثم الاجتهاد .

وأن لكل مسلم حق الرجوع إلى المراجع ولكن ليس لكل ما نظر أن
يقول لأن النظر غير كاف خاصة وأنه قد تسرب التحريف إلى بعض كتب
التراث - كما أن الدراسات قصرت في حق الشباب فليس في جامعاتنا
تدريس للدين والقدر الذي يتفقه الشباب في المدارس الابتدائية والإعدادية
والثانوية لا يفي بشيء .

٢ - وتحدث عن فكر الإخوان المسلمين - فقال أن مناهجهم هو تطبيق
الشريعة الإسلامية ووسيلتهم هي إقناع الأمة بهذا المنهاج وهو القرآن لتنادى
الأغلبية بهذا القرار فإذا تخلف رئيس الدولة عن واجبه في الحكم بما أنزل الله
جاء صوت الأمة باسم الدستور الوضعي مناديا بشرع الله بأغلبية لها حق
إصدار القرار وأنه لم يسمع أن مناهج الإخوان المسلمين هو مقاتلة الحاكم
وأعوانه لتطبيق شرع الله وأنه لم يتح له أن يسمع عن فكر الجهاد إلا من
خلال طرف ينشر له كل شيء ولا يجد وجهة النظر الأخرى ولا يعلمها ولم
يجدته أحد عن هذا الفكر لا في الداخل أو الخارج .

٣ - ان الذين لا يطبقون شرع الله هم الحكام أقل ما يقال عنهم كما يفهم هو من الكتاب والسنة أنهم ظالمون فاسقون - ولا يمكن وصمهم بالكفر إلا إذا حكموا بغير ما أنزل الله وحده وهو أمر قلبي لا يمكن أن يعلمه وعلمه عند الله .

٤ - ان الكتائب الذى يعتدى على مسلم - فللمسلم أن يرد عدوانه بصرف النظر عن كونه كتابيا أم مشركا - وأنه في مقام الحكم لا بد من الدليل الشرعى فتوافر الدليل أمر مفترض وأن الكتائب المقيمين في مصر يتعين أن نعاملهم بالبر والعدل إلا إذا ثبت أنهم يعتدون علينا عدوانا فعليا أو قوليا أو تخطيطيا وأن تطبيق الشريعة الإسلامية في مصر ضمان للكتائب ماداموا مسالمين .

٥ - أنه لا بأس في الإسلام أن يكون الأمير أعمى مادام مبصر القلب وأن الرسول ﷺ عين عبد الله بن أم مكتوم وهو أعمى أميرا على المدينة في إحدى غزواته .

٦ - أن ثلاثة من علماء المسلمين هم الشيخ جاد الحق على جاد الحق والدكتور محمد عبد الرحمن بيسار والدكتور عبد المنعم النمر وافقوا على قانون الأحوال الشخصية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧١ - وأن رأيه كان يعارض القانون لأنهم اجتهدوا في غير مجال الاجتهاد - ولا اجتهاد مع النص وهو خطأ ترتب عليه تعطيل النص الشرعى وهو القرآن برأى عقلى لا سند له فالنص الشرعى أباح للرجل القادر العادل أن ينكح له ما طاب من النساء فإن خشى الجور فعليه بواحدة .

٧ - أنه في بعض كتب السلف - ومنها كتاب تفسير القرطبي - بعض الإسرائيليات وأنه يمكن تنقية هذه الكتب من الإسرائيليات وأن على مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر أن يشكل لجانا من المختصين بالتفسير لتعقب هذه الإسرائيليات إما بحذفها وإما بالتنويه إليها وعلى الدولة أن توفر الإمكانيات المالية اللازمة .

٨ - أنه اطلع على كتاب الفريضة الغائبية نسخة من جريدة الأحرار الصادرة في شهر ديسمبر ١٩٨١ العدد ٧٧ السنة الخامسة - كما اطلع على رد مفتى جمهورية مصر العربية في جريدة الأهرام الصادر في ٨ ديسمبر ١٩٨١ العدد ٣٤٦٩٤ السنة ١٠٧ وأنه كون رأيا في الكتاب والرد يلخص فيما يلي :

آ - أن كتاب الفريضة الغائبية ورد مفتى جمهورية مصر العربية اتفاقا على تأييم الحاكم الذي تخالف تصرفاته أحكام القرآن والسنة ، وأنه بالرجوع إلى تصرفات رئيس الجمهورية السابق ومنها إهداره الحدود وإقراره التعامل بالربا وعدم تحريره ما حرمه الإسلام وحكمه بالهوى عندما يقول لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة وتهجمه على الفكر الإسلامى وإقراره قانون الأحوال الشخصية رقم ١٩٧٩/٤٤ وتشديده النكير على المسلمين بقوله إنه لن يرحمهم ومناداته ببناء مجمع الأديان ومده المياه إلى سيناء وإسرائيل وتطبيع العلاقات مع أشد الناس عداوة للإسلام - وعقد إتفاقية كامب ديفيد وتدويل خليج العقبة وهو يرى أن هذه التصرفات من الحاكم إذا كان يعتقد كل ما فعله فهو كافر وإن كان يعتقد خطأ ما صنعه فهو فاسق ظالم - لأن المفسرين قالوا أنه يكفر كفرا بواحا من جحد ما أنزل الله أما إن اعترف بما أنزل الله ولكنه خالفه فهو فاسق ظالم .

ب - اتفق كتاب الفريضة الغائبية ورد مفتى جمهورية مصر العربية على أن الجهاد فريضة واجبة على كل مسلم ومسلمة وفي كل عهد وعصر إذا احتلت بلاد المسلمين وأن الجهاد يكونه القتال والمال واللسان والقلب .

ج - أنه يأخذ على كتاب الفريضة الغائبية أنه اعتبر القتال بالسيف سببا مشرد ودخول الناس في الإسلام والله سبحانه وتعالى يقول ﴿ لا إكراه في الدين ﴾ وإن ما جاء به من شرع الله أن العقيدة لا تفرض وأن الشريعة هي التي تفرض على من رضى بالله ربا وبالإسلام ديناً وبالقرآن كتاباً - وأن ما يأخذه على كتاب الفريضة الغائبية أنه ذكر من أسباب القتال

نشر الدعوة الإسلامية وهي لا تنشر بالسيف - إنما يستعمل السيف دفاعاً
عن العقيدة حين يفتى المسلم في دينه وحديث السيف يعني أن ينضم إلى
النصوص الدينية الأخرى ليفيد أن القتال فرض ضوابطه وأحكامه ومنها
الدفاع عن المستضعفين أو الردع العدو المقاتل أو للدفاع عن الديار
الإسلامية أو لضرب من يعاون العدو أو للدفاع عن النفس والعرض والمال .

ء - أنه يأخذ على رد مفتى جمهورية مصر العربية ما يلي :

أنه لم يعتبر فريضة الجهاد غائبة عن سياستنا - حقيقة هي موجودة في
ديننا ولكنها غائبة عن واقعنا بدليل أن رئيس الجمهورية السابق ذكر أكثر
من مرة أن حرب عام ١٩٧٣ هي آخر الحروب .

أن المفتى أخطأ بفصله الإسلام عن السياسة بقوله أن كتاب الفريضة
الغائبة لا ينتسب إلى الإسلام وكل ما فيه أنكار سياسية وهو بذلك يفصل
الدين عن السياسة .

أن المفتى كتم أو أجمل تفاصيل كان من شأنها أن تنفع في مقام المحاكمة
فتجاهل المفتى أن المساجد تبنى بالجهود الذاتية وأن الدولة استولت على
أموال الأوقاف - لقد تجاهل المفتى أن العبرة بالصلاة التي تنهى صاحبها عن
الفحشاء والمنكر .

٩ - تحدث عن الفتنة الطائفية منذ عام ١٩٧٢ وتصرفات الأنبا شنودة
وأن زملاءه المسيحيين في مجلس الشعب يتبرمون من كل دعوة لتطبيق
الشرعية الإسلامية - وأن المسيحيين كان لهم دور كبير في تعطيل حد
الردة .

١٠ - تحدث عن حكم الوالى الذى يؤدى الصلاة ولا تنهيه صلاته عن
الفحشاء والمنكر كما تحدث عن شروط الإقرار شرعاً .

١١ - قرر أن السلطات منعت الصلاة في العراق يوم عيد الأضحى عام
١٩٨١ وأنه لم تقم الصلاة ومن ثم استدعى زعماء الشباب ودعاهم إلى
الصلاة في الأزهر .

١٢ - قرر أن العنف الذي استخدمته الشرطة بعد حادث اغتيال رئيس الجمهورية الذي ضرب الروح الإسلامية وأن ضم المساجد الأهلية الغرض منه تغذية هذه المساجد بالخطباء الذين يعيشون تحت سيطرة السلطة وأن التنظيم الحالي للدولة الإسلامية لا يعنى بإعادة الخلافة الإسلامية .

١٣ - أنه يمكن أن يعتبر قانون العقوبات قانوناً للتعاضير إذا أضيفت إليه بعض المواد وأن قانون المعاملات إذا حذف منه الربا والتأمين فيمكن أن يقترب من الشريعة الإسلامية وكذلك قانون المرافعات إذا اشترطت الأهلية الشرعية للغائب والشاهد واستحدثت نيابة أمن الدولة أو نظام الحسبة .

١٤ - أنه لا يعتبر الحاكم عدواً إلا إذا كفر أو أراحا عنده فيه من الله برهان وأن الذي يحكم بكفر الحاكم هو من يتولى استتبته أى من يكلفه أن يتوب إلى الله فإن تاب وأناب فهو مؤمن - وإن خالف مع هذه الدعوة فهو مؤمن عاص ودرجة هذا العصيان أنه ظالم فاسق إن رفض التوبة إنما إذا جحد شرع الله فهو كافر .

وأن القتال عمل من أعمال السيادة تتولاه الدولة إن كانت تؤمن بالله واليوم الآخر وأن القرآن الكريم والسنة بها من النصوص ما توجب قيام الخلافة الإسلامية .

تعقيب

نشر في العدد العاشر من مجلة البحوث الإسلامية التي تصدر في الرياض رجب سنة ١٤٠٤ رد من الشيخ ابن باز على شيخ الأزهر حول موضوع الهلال يؤيد وجهة نظر الشيخ صلاح أبو إسماعيل هذا نصه من عبد العزيز بن عبد الله بن باز إلى حضرة الأخ المكرم سماحة شيخ الأزهر الشيخ جاد الحق على جاد الحق وفقه الله إلى ما يحبه ويرضاه .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

وبعد ،،

فقد بلغني بالنشرة المرفقة نصريح سماحتكم بصحيفة الأخبار المتضمن إنكار صيام رمضان ٢٨ يوماً ثم قضاء اليوم الأول من رمضان باعتبار وقوع خطأ في تحديده ..

وأخبر سماحتكم أنني استغربت ما تضمنه هذا التصريح لما أعلمه عن فضيلتكم من العلم والفضل .. وأن مثل هذا الحدث لا يخفى عليكم .. وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة المستفيضة عن رسول الله ﷺ أن الشهر لا ينقص عن تسعة وعشرين يوماً ومتى ثبت دخول شوال بالبينة الشرعية بعد صيام المسلمين ثمانية وعشرين يوماً فإنه يتعين أن يكونوا أفطروا اليوم الأول من رمضان فعليهم قضاؤه ، لأنه لا يمكن أن يكون الشهر ثمانية وعشرين يوماً وإنما الشهر تسعة وعشرون يوماً أو ثلاثون وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في الجزء ٢٥ من فتاواه ص ١٥٤ ، ص ١٥٥ أن هذا حدث في زمن علي رضي الله عنه صاموا ثمانية وعشرين يوماً وأمرهم على بصيام اليوم الذي نقصهم وإتمام الشهر تسعة وعشرين يوماً .

فآمل التنبية على الصحيفة بالصواب إذا كان قد صدر من فضيلتكم لها
خلافه ولا يخفى أن فضيلتكم محل الثقة والاعتبار ، وسيأخذ بفتواكم من لا
يخصيه إلا الله ويعتمدون عليها ولو جوب التناصح بيننا و التواصى بالحق
والتعاون على البر والتقوى رأيت الكتابة إلى فضيلتكم في ذلك والله المستول
أن يوفقنا جميعاً لإصابة الحق في القول والعمل وأن يجعلنا وإياكم من المهتداء
المهتدين .. إنه جواد كريم .. أثابكم الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الرئيس العام لإدارة البحوث العلمية

والافتاء والدعوة والارشاد



تعقيب على التعقيب

واضح أن سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز يحمل الشيخ جاد الحق على جاد الحق مسؤولية من يضلون بسبب فتواه لكن في أسلوب رقيق يفيض أدباً وتوقيراً ، كما يفيض حجة ودليلاً وبرهاناً ، وإذا ضممنا هذا التعقيب . وموضوعه الذي حاول الشيخ جاد الحق أن يدعو الناس من خلاله إلى صوم محظور هو صوم يوم عيد الفطر وهو حرام شرعاً ، ويقر الناس على إفطار محظور هو إفطار اليوم الأول من رمضان .

إذا ضممنا هذا الموضوع إلى ماسبق من تورطه أثناء قيامه بوظيفة الفتوى حينما كان مفتياً لمصر . وأهدر ثبوت هلال رمضان في العراق والكويت واليمن ، فإننا نرى أنني لست وحدى الذى آخذه في هذا الأمر ، ويؤنسنى أنني في موكب الحق ضد الشيخ جاد الحق .



الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر يرد على الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر

ألف الشيخ جاد الحق على جاد الحق لجنة صنعوا تقريراً معروضاً على صفحات هذا الكتاب للرد على فضيلة الشيخ صلاح أبو إسماعيل في القضايا التي طرحها أمام محكمة أمن الدولة العليا ومن بين هذه القضايا قضية الصلح مع إسرائيل ومعاهدة كامب ديفيد وحكم الإسلام فيها .. وقد استنكر شيخ الأزهر ولجته ما ذهب إليه الشيخ صلاح وقالوا : إن الإسلام يدعو إلى السلام واستشهدوا بقوله تعالى ﴿ وَإِنْ جُنَحُوا لِلْسَّلَامِ فَأَجْزَحْهَا ﴾ واعدوا فوائد الصلح مع إسرائيل .. إلخ .. ويشاء الله سبحانه وتعالى أن يتبارى الشيخ جاد الحق على جاد الحق ليفند هذا الكلام ويرد على نفسه ويكشف زيفه ويقول إن إسرائيل لا تريد سلاماً وإنما تريد أن تتوسع وتكشف عن جرائم إسرائيل وهو بذلك يرد على الشيخ جاد الحق شيخ الأزهر ولجته ..

في هذا الحديث الصحفي الذي أجرته معه جريدة أخبار اليوم في عددها الصادر يوم ١٦/٢/١٩٨٥ والذي نقله بنصه دون حذف أو زيادة .. فنقول أخبار اليوم ما يلي

● في بداية الحديث قلت لفضيلة الإمام الأكبر عام آخر يمر على الدعوة إلى تحرير القدس .. ومع الوقت تضع الهوية العربية مع تآكل حقوق العرب في القدس التي تعمل إسرائيل على تهويدها . فما هي رؤيتكم خاصة أن المحادثات السياسية قد تجمدت بالنسبة للقدس حتى أصبحت أشبه ما تكون بالقضية المعلقة ؟

● ● الشيخ جاد الحق: للقدس في الإسلام شأن كبير، وكانت وجهة الرسول في إسرائه ومعرجه .. قال تعالى : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لَنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا ﴾

فالقديس عزيزة على المسلمين - فهي تحتلهم الآن وإليها توجه الأمة الإسلامية جميعاً . وما جرى في القدس من اعتداءات على المسجد الأقصى وعلى العرب هناك أمر لا نغره أية شريعة ولا أية مبادئ أو قوانين دولية . فهو مخالف لقواعد وحقوق الإنسان التي تشدق بها بنو الإنسان الآن ، والتي نتحدث عنها الدول الكبرى حين يعلو لها أن نتحدث .. إلى لأتساءل أين هي الدول الكبرى من هؤلاء الذين حاولوا هدم المسجد الأقصى؟ .. أين هي الدول الكبرى - التي تشدق بالحرية - حين تعمص أعينها عن هذه الجرائم التي تقع على المسجد الأقصى وعلى من يتصنون لحمايته من القاطنين على أمره؟ . أي قانون يسمح بهذه الحوادث التي لسمع عنها من القاء المتفجرات على المسجد والمحرم عليه ، ومطاردة المصلين والمتعبدين فيه اللهم إلا أن يكون قانون الموضي والمحمية وشريعة الغاب .

الغريب أن تشدق إسرائيل - الآن - بأنها واحدة الحرية والديمقراطية في الشرق بينما أناسها لا يعرفون للحرية ضعفاً .. فهؤلاء لا يعرفون إلا هذه الجرائم التي ترتكب ضد العرب في كل حال أن مرنكبها لا يعرفون أي حق لله أو للناس .

لا تتركوا الأرض :

● ما يجري اليوم في الأرض المحتلة يمس ما تصخره إسرائيل للمنطقة .. ويؤكد هذا ما أعلنه المسئولون الإسرائيليون مؤخراً من أن اجراءات أكثر تشدداً ستخذ ضد عرب الأرض المحتلة ترقى إلى الاعتقال الإداري والترحيل من المنطقة بأسرها ... بل إن أبعاد الفلسطينيين يتخذ كأداة لترضية المستوطنين اليهود ؟ .

● ● فضيلة الإمام الأكبر : لا شك أن هذا الذي يعلنه مسئولو إسرائيل عن اعتزامهم طرد العرب من بيوتهم وأراضيهم هو أمر خطير ينبغي أن يواجهه العرب أنفسهم .. ينبغي أن يقاتل أهل هذه الأرض من يجاهونهم دفاعاً عن مقدراتهم - وألا يخرجوا أو يتزحزحوا من أرضهم حتى وإن اقتضى الأمر أن يدفنوا فيها ...

● ولكن إسرائيل تعرض حياة المواطن العربي إلى أخطار يومية وتنازع السكان الأصليين أرضهم وتتعدى القانون وتهدم جدار الثقة وتمارس طرد العرب بالجملة ١٢.

● ● على فلسطيني الأرض المحتلة أن يعلموا للإنسانية في هذا العصر الحقيقة القائلة بأن هناك شرازم من الناس وفدوا إلى بلادهم واحتلوها قسرا وأهم يطردون أهل البلاد الأصليين من ديارهم وأوطانهم .. إن الأمم المتحدة التي قامت لرعاية السلام وتثبيت أركانها والدفاع عن المظلوم أهملت حقوق عرب فلسطين وأضاعتهم وعليه فهي مطالبة اليوم بالتصدي لحمايتهم . ولو أقتضى الأمر تدخلها عسكريا ما دام العرب قد عجزوا عن هذه الحماية .

ولا يمكن أن نلوم الفلسطينيين لأنهم عزل من السلاح .. فماذا يقاومون - أيقاومون بأجسادهم ؟

على الأمم المتحدة التي تنادى كل يوم بحمايتها للإنسانية أن تتصدى لإسرائيل التي تمارس طرد الفلسطينيين من ديارهم وأوطانهم .

لا تكفى تقارير الإدانة :

● الأمم المتحدة أصدرت العديد من التقارير التي تحمل إدانة صارخة لما تقوم به إسرائيل في الأرض المحتلة وانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان ؟.

● ● لا تكفى تقارير الإدانة .. وأتساءل أين مجلس الأمن الذي بيده القوة الرادعة .. مادام تدخل مجلس الأمن في أماكن أخرى فلم أهمل هذه القضية ؟ إن على مجلس الأمن والأمم المتحدة بذل الجهد ولو بالقوة لوقف المذابح والمهازل التي تصعد بها إسرائيل على أرض فلسطين مخالفة بذلك ميثاق جنيف حول حقوق العرب .

إن إسرائيل تقوم بعملية إستفزاز يومية لعرب الأرض المحتلة ، يشهد على ذلك الزيادة المضطردة في عدد المستوطنين الإسرائيليين في الأرض التي

تم إحتلالها سنة ١٩٦٧ .. فكفى ما كان من قتل وتشريد وتخريب
للفلسطينيين وابعادهم عن بلادهم ..

إسرائيل الكبرى :

● رغم أن إسرائيل الكبرى اكتسبت فوائد جمة بتصدرها غنمها بخدود
هادئة مع مصر ، إلا أنها لم تسدد حتى الآن ما في ذمتها من تآزلات
للفلسطينيين .. ألا يحمل هذا دلالة أكيدة على أن حلم إسرائيل ليس
السلام وإنما إسرائيل الكبرى .. ومن ثم فهي تحول الوضع إلى أقصى
فائدة لها ؟

● ● لا شك أن إسرائيل إنما عتبت مكاسبها فقط دون أن تحاول إبقاء بعض
ما تعهدت به للفلسطينيين .. ولا عرو فإن هذا أمر يدل على سوء النية
وخبث الطوية .. إن ما نشر وما قيل عن الوطن الذي يدعونه لأنفسهم هو
أمر واقع في أذهان الإسرائيليين فقط ، ومع ذلك يصرون عليه ويعملون
له - كما يعملون على تهويد هذه المنطقة .. وعلى العرب أن يفيقوا ويتحدوا
لجابهة هذا الخطر وهو مخطط إسرائيل التوسعي .. فإسرائيل تستول على
الأرض قطعة قطعة وتتمكن من أهل البلاد ، ولا أدل على ذلك من
تصريحات مسئولها حول العنصر الإداري للفلسطينيين وإبعادهم عن ديارهم
وهدم بيوتهم على رءوسهم مجرد أنهم يدافعون عن أنفسهم .. وهذا ما يجب
أن يلتفت إليه العالم بصفة عامة ويلتفت إليه العرب ومعهم المسلمون بصفة
خاصة .. فالعالم الإسلامي مطالب بأن يحمى العرب في فلسطين ويدافع
عنهم ويثير قضاياهم في كل مكان حتى يرتدع هؤلاء الذين يمتصون في القتل
والتخريب والتشريد .. إن الحقوق الإنسانية تقتضي من هذه الدولة التي
وفدت إلى المنطقة لتتمركز وتستقر أن تراعى على الأقل حسن الخوار الذي
تحدث عنه الدول والمواثيق والذي هو حق قانوني ومشروع لكل
الإنسان .

تحذير :

● هناك من يعرب عن التشاؤم إزاء إحراز سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة رغم التحركات العربية الراهنة .. هل ترضون عن وقائع الحادث اليوم في العالم العربي ؟ وهل يمكن أن تهوى هذه الوقائع أرضية تفاؤل ؟

● ● هناك قول قديم قاله العرب : ما حك جلدك مثل ظفرك فتول أنت جميع أمورك .. فإذا لم تجتمع كلمة العرب ويرتفعوا فوق الخلافات والهرعات الشخصية وإذا لم يقدموا ويخزموا أمرهم على أن يكونوا يدا واحدة وشعباً واحداً وأمة واحدة بغض النظر عن الحدود السياسية القائمة فلن ينالوا حقوقهم .. إن الحقوق إنما تؤخذ بقوة صاحب الحق ودأبه على الوصول إليها .. أما أن ينام عنها فسيظل من اغتصب يغتصب حتى لا يترك حقاً لصاحبه .

على الولايات المتحدة أن تراعى حقوق الصداقة مع العرب :

● وماذا عن دور الولايات المتحدة في المنطقة ودعمها لإسرائيل في كل ما تنتهجه من سياسات ؟

ظاهرة تلعب أن إسرائيل إنما تستند في كل تصرفاتها وعربيتها في المنطقة على الولايات المتحدة الأمريكية .. فكما قيل على لسان الزعماء العرب أن الولايات المتحدة تمد إسرائيل بالغذاء والمدفع وكل شيء دون حساب .. فالخزانة الأمريكية مفتوحة بالكامل لإسرائيل وطلباتها .. والغريب بعد هذا ألا تحاول الولايات المتحدة - وهي تجسد هذا الكم الهائل من المعونة والظهور القوي لإسرائيل - إلى الآن أن تقنع أو تفحم أو ترغم إسرائيل على أن تقف وتلتزم داخل حدودها .. بل إنها على النقيض من هذا أعزتها بغزو لبنان .. واعزتها بأن تجاوز حدودها لتحتله وتثير بين أبنائه وطوائفه هذه النزعات والحروب المدمرة التي لم تنته بعد .. ثم

اعزتها بأن تمضى محاولة طرد عرب فلسطين من ديارهم .. واعزتها وأمدتها
بالمال الوفير لتقيم المستوطنات وتكشفها في الأرض المحتلة .. وأمدتها بالمال
وساندها في نقل اليهود الاثيوبيين .. هذا كله دليل ينطق بمظاهرة الولايات
المتحدة لإسرائيل في عدوانها . ولم تقتصر الولايات المتحدة على التأييد
والدعم فحسب ، بل هي الدافعة والمتحملة لأعباء كل ما تقدم عليه
إسرائيل في المنطقة .

ومن المستغرب أن تنحو الولايات المتحدة هذا المنحى والعرب
اصدقاؤها ومصالحها لديهم .. ولهذا حري بها أن ترعى حقوق الصداقة
والمصالح وعلى الأقل تعامل العرب على قدم المساواة لإسرائيل .

لا هؤلاء ولا هؤلاء

● ايديولوجية الإسلام المناهضة للشيوعية هل يمكن أن تشكل حجر
الزاوية في التعويل على الولايات المتحدة لحل مشاكل المنطقة المتفاقمة
والوقوف ضد التغلغل الشيوعي ؟ .

● ● أولى بالمسلمين ألا يكونوا مع الشيوعيين ولا مع الرأسماليين .. إن
دينهم الإسلام وهو ليس مذهبا إقتصاديا أو اجتماعيا .. وإنما هو دين من عند
الله .. إن الدين عند الله الإسلام له مصادره وأأسسه .. فلا ينبغي أن ينحاز
المسلمون إلى الشيوعية ضد الرأسمالية أو إلى الرأسمالية ضد الشيوعية ، وإنما
عليهم أن يكونوا .. على ما دعاهم إليه الإسلام - أمة وسطا في نطاق
القرآن والسنة . فلا ينبغي أن ينحازوا إلى أى من المذاهب المعاصرة لينصروا
هذا على ذاك .. وإنما يجب أن يكون لهم شخصيتهم وقدرهم ليكونوا في
مراكزهم كأمة إسلامية لها مقوماتها وشخصيتها .

● معنى هذا إنكم تبدون التوجه والتحالف مع أى من الاتحاد السوفيتى أو الولايات المتحدة الأمريكية ؟

● ● التوجه نحو أى من العملاقين دعوة إلى الاستقطاب الذى أثبت فشلا ذريعا وولد عواقب وخيمة نحن فى عى عنها .. لقد جربت المنطقة الانحياز إلى الاتحاد السوفيتى مرة وإلى غيرها مرات .. ووجدت أن سياسة الاستقطاب قد أضرت بمخاطرها ومستقبلها .. فحين إذا نظرنا إلى الوراء وجدنا سنين جدهاء قد مرت بنا أيام أن كنا ننمى إلى تلك الدولة أو هذه .. وعلينا إذن أن نأخذ أمورنا ورماما بأيدينا وألا نتحاز إلى هذا أو ذاك .

القضية تميعت

● ما السيل إلى تطويق الصراعات فى المنطقة خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وتذويب الفجوات بين الدول العربية وتحجيم تدخل القوى العظمى لإحراز قدر من الاستقرار .. هل يمكن لنا أن نستعين بالإسلام كحركة سياسية تعين على هذا الاستقرار ؟

● ● أصحاب القضية إذا اختلفوا ضاعت قضيتهم وذهبت هيبتهم .. إن القضية الفلسطينية تميعت على الصعيد العالمى لاختلاف الفلسطينيين أنفسهم .. وتبع هذا الانقسام العرب لمناصرة هذا الفريق على ذلك وهو ما أساء إلى القضية الفلسطينية كأساس ومحور لمشكلة الشرق الأوسط .. ومن هنا فإن على الفلسطينيين أن يجمعوا أمرهم ويجتمعوا على كلمة سواء حتى يستطيعوا حماية البقية الباقية من أرضهم وأهلهم .. فإذا توحدت كلمتهم ستحل العقدة الموجودة من حولهم . ومن ثم لن تكون هناك انقسامات ، لأن العرب انقسموا بسببهم .. إنهم إذا اتحدوا زالت كل العقد والخلافات بين الأمة العربية وبالتالي بين الأمة الإسلامية التى تتبع الجسد العربى فإذا صلح كانت الأمة الإسلامية قوية ورشيدة وعلى كلمة واحدة ..

حكم المحكمة

ثم صدر الحكم التالى وفيما يلى نص الحكم :
أولا :

حكمت المحكمة حضوريا بالنسبة لجميع المتهمين عدا المتهمين أحمد السيد حرب ومحمد سالم عبد العال ومحمد سعد زغلول ونبيل أحمد فرج رزق وحسين أحمد حسين ويحيى محمد عبد المولى ومحمد محمود ربيع الظواهري ومحمد حبيب مناور وسالم عزام وعصام العطار وعمر أحمد الدماصى وحكم محمد نمر جلاد ومحمد عاطف عبد الكريم الباجورى ومحمود محمد البكرى والسيد امام عبد العزيز الشريف ومصطفى كامل مصطفى وعبد الهادى التونسى وشعبان عبد العاطى عبد اللطيف وخليل السيد السواح

ثانيا :

معاقبة كل من المتهمين الآتى أَسْمَاؤُهُم بالأشغال الشاقة المؤبدة :

عبود عبد اللطيف الزمر مع معاقبته بالأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة . عن التهمة الميينة « بالبنء ساءسا »^(١) وكرم زهى سليمان وناجح إبراهيم عبد الله وفؤاء محمد حنفى « فؤاء الدوالبى » وعلى الشريف ومحمد عصام الدين درباله وعاصم عبد الماجد ماضى ونبيل عبد المجيد المغرنى ومحمد طارق إبراهيم وإسماء السيد قاسم وصلاح السيد بيومى وأبو بكر عثمان حسن والسيد أحمد مرسى وغضبان على سيد ومحمد محمد حسن الشرقاوى ومحمد محمود صالح مع معاقبته أيضا بالأشغال الشاقة ٧ سنوات وخميس محمد مسلم مع معاقبته أيضا بالأشغال الشاقة ٧ سنوات .

واعترفت المحكمة العفوية التي قضت بها هي وحدها الواحة التوقيع عن
التهمة الموجهة اليهم والتهمتين المقضى عليهم فيها في الجناية رقم ٧ امن دولة
عسكرية عليها « قضية اغتيال السادات » على أن يستنزل من هذه العفوية
المدة التي قضاهما كل منهم خاضعا للحكم الصادر في الجناية المذكورة .

وبالأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة لكل من المتهمين :

حمدي عبد الرحمن عبد العظيم وصالح أحمد جاهين وطارق عبد الموجود
الزمر . « مع معاقبته بالأشغال الشاقة لمدة ٧ سنوات أخرى عن التهمة المبينة
بالسند سادسا » ومحمد ياسين همام وعلى أحمد عبد النعيم ومام عبده
عبد الرحمن ومحمد سالم الرحال ومحمد إمام محمد حسن وإسماعيل أنور
البكل ونبيل عبد الفتاح محمد أبو بكر وحسن عبد الغنى حسين شنن
وإبراهيم محمد محمود حلاوة .

وبالأشغال الشاقة لمدة ١٠ سنوات لـ ٧ متهمين هم :

أسامه إبراهيم حافظ وهشام عبد الظاهر عبد الرحمن وأحمد السيد حرب
ومحمد يشارى محمد طالب وكال السعيد حبيب ومحمد غريب محمد فايد
وعصام القمري مع الأشغال الشاقة لمدة ٥ سنوات أخرى عن التهمة
الأولى .

وبالأشغال الشاقة لمدة ٧ سنوات لكل من المتهمين :

طلعت فؤاد قاسم وعمر عبد العظيم عكاشة وعبدالله محمد سالم
وسلطان أحمد حسان ومحمد مختار مصطفى وممدوح على يوسف وخالد على
حفنى ومصطفى على حسن وأحمد حسن الديانى ومحبى الدين أحمد عبد
المنعم وحسن عاطف زيادة ومحمود مصطفى السيسى وعبد العزيز على عبد
العزيز وسيد عبد الفتاح محمد ونبيل نعيم عبد الفتاح وأحمد رجب سلام
وأحمد سلام مبروك وبركات نعيم على وعمر عبد العزيز متولى ومصطفى
أحمد حسن حمزة وصبرى حافظ سويلم وأحمد هانى الحناوى وممدوح عبد
العزيز الخلفاوى .

وبالأشغال الشاقة لمدة ٥ سنوات لكل من المتهمين :

أحمد سليم خليفة وعبد الناصر عبد العليم دره ورفاعي أحمد طه وضياء الدين فاروق خلف وأحمد عزت محمود مرسى ومحمد محمد نجيب عابدين وشعبان علي إبراهيم وعثمان خالد إبراهيم السمان وأحمد راشد محمد راشد ونيل أحمد فرج رزق ومحمد سعد عثمان ومحمد محمد إسماعيل وإبراهيم رمضان محمود وحمدى حسن هب وعادل علي بيومى وعادل محمد عبد المطلب حيدر ومصطفى عطية وحسن محمد عبد السميع .

وبالأشغال الشاقة المؤبدة لمدة ٣ سنوات لكل من المتهمين :

أيمن محمد ربيع الظواهري وأمين أحمد عيسى وحسين أحمد حسين ومحمد زهران البلتاجي ومحمد محمد حسين وأمين يوسف الدميري ونيل محمد البرعى ومحمد عادل عبد الحميد وعبد الله الحسين عبد الغنى وفتحى أحمد بندارى عفيفى وكمل عبد العزيز سنوسى وأحمد إبراهيم النجار وجمال عبد العزيز عبد الحادى وجاد أبو سريع القصاص ومحمد رفعت محمود منصور ومحمود عبد الفتاح حسن نصر ومصطفى السيد محمد عوض ورفعت عبد الفتاح السمان ومملوح عزوز أحمد عيسى وحسين إبراهيم عيسى وناصر قللى السيد وعادل عوض شحتو على ومعوض عبد الله أحمد وشعبان عبد العاطي عبد اللطيف ومحمد أحمد غنيمه . وخليل السيد السواح وصلاح عبد الله محمد أبو ميرة وثروت صلاح شحاته ومحمد مخيمر حامد وزكى عزت زكى أحمد وفايز محمد مبروك .

وبالحبس لمدة سنتين مع الشغل لكل من :

على زكى ناصر ومحمود أحمد عبد المنعم .

ثالثا :

براءة المتهمين الآتي استأؤهم من جميع التهم المسندة اليهم :

عمر أحمد عبد الرحمن وعلاء الدين عبد المعصم إبراهيم ومحمد طارق
إسماعيل وعلى محمد فراح وصفوت إبراهيم الأشوح والسيد على إسماعيل
السلاموني وطارق محمد أحمد عطيفي وطه محمود حسين البوتل وعبد سيد
أحمد وشريف عبد الرحمن توفيق ومرتضى محمد خليفة وأبو بكر أبو الوفا
أحمد وأحمد محمد امباني وصفوت أحمد عبد الغني وعلاء الدين صديق
مرسي ومدحت محمد جمال بلوى وسهير محمد أحمد عطيفي وأسامة رشدي
خليفة ورجب رشاد حسن وعلى محمود الديناري وصابر حسن على ولطفی
أحمد شعيب ومحمد أحمد عبد الرحمن وعلى عبد الفتاح عبد الحليم وأحمد
أحمد عبد الفتاح زيد وأبو العارف حسن متولى والفارس محمد عثمان
وظلعت محمد ياسين وجمال حسن عبد الله وهشام خليفة أحمد ومحمود عبد
الله حسن عطا الله ومحمد عادل السيد حاد الرب وحسنی نجدي على أحمد
وأحمد عبد العظيم شكرى وحسن محمد حسن وطارق طاهر مدين وأشرف
مرسي حسين وأحمد عبده سليم وعلى عبد الرحيم الشريف وسيد أحمد على
حمد وعبد اللاه هاشم محمد عطية ومحمود محمد أحمد شعيب وعزت حلمي
محمد عبد الرحمن وصلاح عمر مقلد وحسنی أحمد محمود على بكسرى

لقطات من حيثيات الحكم فى قضية الجهاد

أعدّها : أحمد السيوف :

وبعد العرض الذى قدمناه لشهادة الشيخ صلاح أبو إسماعيل أمام محكمة أمن الدولة العليا وما دار حولها من ردود رسمية من لجنة شيخ الأزهر ثم تنفيذ الشيخ صلاح لما طرحته لجنة شيخ الأزهر وأيده فى ذلك مجموعة من العلماء والمتخصصين .

ثم جاء حكم المحكمة الذى يعد نقي أول حكم قضائى مشرف لقضية من أكبر القضايا منذ انقلاب يوليو ١٩٥٢ وحتى الآن والواقع أنه من خلال اطلاعى على حيثيات حكم المحكمة شعرت وتأكّدت أن شهادة الشيخ صلاح كان لها أثر فعال فى حكم المحكمة الذى جاء متوجهاً للشهادة وأخذاً بها وفضح فتوى الرسميين وإليكم هذه اللقطات من الحيثيات :

الموضوع الأول : وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية :

إن جمهورية مصر العربية دولة إسلامية منذ أن رفع عمرو بن العاص راية الحق فوق ربوعها وحلت الشريعة الإسلامية محل القوانين الرومانية وأصبحت مصر قطراً إسلامياً منذ هذا التاريخ وسيظل قطراً إسلامياً وإن ما ورد فى المادة الثانية من دستور جمهورية مصر العربية من أن الإسلام هو دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع هو تقرير لأمر واقع .

ومن هذا المنطلق فإن الشريعة الإسلامية واجبه التطبيق ويتعين على كل مسلم أن يعمل من جانبه على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية سواء أكان حاكماً أو محكوماً فالحكم بما أنزل الله أمر واجب ولازم -

مصر حاجة إلى احتياط - والتسليم بقضية المحاكمة لله هي نتيجة طبيعية وحتمية وهي أساس في الدين لا ينكرها عاقل ذلك أن الله خالق ومالك لكل شيء ومن كان خالقا ومالكاً فله التصرف فيما خلق وفيما ملك وله الحكم وله الأمر .

الموضوع الثاني - أحكام الشريعة الإسلامية غير مطبقة في مصر :

ونخصص الموضوع الثاني فالذي استقر في ضمير المحكمة أن أحكام الشريعة الإسلامية غير مطبقة في جمهورية مصر العربية - وهذه حقيقة مستحصنة من الحقيقة الأولى وهي وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية .

وليس أدل على عدم تطبيق الشريعة الإسلامية من :

● دعوة علماء الأئمة الذين اشتركوا في وضع التقرير الخاص بالرد على أقوال الشيخ صلاح أبو إسماعيل محمد عبد الرحيم أمام المحكمة - دعوتهم كل المسؤولين إلى المبادرة باستصدار التقنيات التي تم الانتهاء منها ومراجعتها والمستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية .

● نداء ممثل النيابة العامة وهي الأمانة على المجتمع في مرافعته الختامية نداء أولى الأمر والمسؤولين بإصدار تلك المشروعات من القوانين التي تم بحثها وأعدادها وفق أحكام الشريعة الغراء .

● إن النيابة العامة لم تقدم للمحكمة وحتى قفل باب المرافعة رداً على ما أثاره الدفاع من أن القوانين المطبقة في المجتمع المصري لا تتفق مع أحكام الشريعة الغراء - من ملاحى ترتكب فيها الموبقات ترخصها الدولة إلى مصانع خمر مرخص بإنشائها من الدولة إلى محال لبيع وتقديم الخمر مرخص بها من الدولة - إلى وسائل إعلام مسموعة ومرئية ومقروءة تنشر ما لا يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية - إلى سفور للمرأة يخالف ما نص عليه دين الدولة الرسمي وهو الإسلام ولا جدال بعد هذه الأدلة القاطعة على عدم تطبيق الشريعة الإسلامية - أن يكابر مسلم ويدعى أنها مطبقة لأنه مصرح بأداء العبادات كما أنه لا جدال أن التوصية الصادرة من المحكمة بوجوب تطبيق أحكام الشريعة

الإسلامية فوراً والمنهه عنها بنهاية الحقيقة الأولى فيها عودة إلى تطبيقها وقضاء
على ما شاب المجتمع من فساد وإفساد .

الموضوع الثالث : إنه لم تتوافر لدى المتهمين شروط الاجتهاد شرعاً ما عدا
الشيخ عمر عبد الرحمن .. وقالت المحكمة إن للاجتهاد شروطاً يسعى توافرها
ووضحت أنواع الاجتهاد وقالت إنه اجتهاد مطلق وآخر مقيد وتحدثت عن
المصادر التي يرجع إليها المجتهد .

الموضوع الرابع : المحكمة ملزمة قانوناً ومضطرة شرعاً إلى تطبيق القوانين الوضعية :

إنه أمر لا جدال فيه إن هذه المحكمة ملزمة قانوناً بتطبيق القوانين الوضعية
ولأنها وإن كانت قد انتهت في الحقيقة الأولى التي استقرت في ضميرها إلى
وجوب تطبيق احكام الشريعة الإسلامية إلا أنه إزاء هذا فإن المحكمة ملزمة
قانوناً بتطبيق القوانين الوضعية وأنها مضطرة شرعاً إلى تطبيقها .

والمحكمة ملزمة قانوناً بتطبيق القوانين الوضعية للأسباب الآتية :

● إنه من المستقر عليه قانوناً أن ما ورد في المادة الثانية من دستور جمهورية
مصر العربية أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع - أن هذا النص
ليس واجباً^(١) . إنما هو دعوة للشارع بأن تكون الشريعة الإسلامية استجابة
الشارع لدعوته وإفراغ مادتها السجاء في نصوص محددة . ومضبطة يلتزم
القضاء الحكم بمقتضاها . بدأ من التاريخ الذي قرره السلطة التشريعية
لسريانها - والقول بعد ذلك يؤدي إلى الخلط بين التزام القضاء بتطبيق القانون
الوضعي وبين اشتراع القواعد القانونية التي تنأى مع الإسلام فضلاً عن أن
تطبيق الشريعة الإسلامية يقتضي تحديد المعين الذي يستقى منه الدليل

(١) أعتقد أن المحكمة تقصد بأن هذا النص ليس واحداً بمعنى أن الشرع الذي وضعه لم يسعه
للاجوب وجعله مطلقاً كذلك على المشرعين في المجلس التشريعي أن يضعوا القوانين الإسلامية التي
تطبقها القضاء فالمطلوب أن يكون نصاً صريحاً وواقعاً صحيحاً .

الشرعى من بين مذاهب الأئمة المتعددة والحنائية فى القضية الشرعية الواحدة .
ويؤكد هذا النظر أن دستور جمهورية مصر العربية قد حدد السلطات
الدستورية لكل منها وكان الفصل بين السلطات هو قوام النظام الدستورى مما
لأمره أنه لا يجوز لأحداها أن تجاوز ما قرره الدستور باعتباره القانون الرسمى .
هذا إلى أن المادة ١٦٥ من الدستور تقضى بأن السلطة القضائية مستقلة
تتواردها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر أحكامها وفق القانون .
كما تقضى المادة ١٩١ من الدستور على أن كل ما قدرته القوانين واللوائح من
أحكام هذا الدستور يبقى صحيحا ونافذا ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها
وفقا للقواعد والإجراءات المقررة فى هذا الدستور .

ولما كانت السلطة التشريعية لم تسن بعد مشروعات القوانين المستمدة من
أحكام الشريعة الإسلامية - على النحو السابق إيضاحه - ومن ثم فإنه لا
مجال للتحدى بأحكام الشريعة الإسلامية .

● انه بالفناء نظرة عامة على تطور لائحة ترتيب المحاكم الشرعية منذ عام
١٨٨٠ إلى عام ١٨٩٧ وأن القضاء الشرعى كان اختصاصه شاملا ثم اقتصر
على الأحوال الشخصية للمسلمين بعد إنشاء القضاء المختلط والقضاء الأهلى .
ولما كانت لائحة ١٨٨٠ قد صدرت قبل إنشاء المحاكم الأهلية لكنه جاء فى
المادة ٥٣ من هذه اللائحة - إن المحاكم الشرعية تختص بالنظر والحكم فى المواد
الشرعية كافة بما فى ذلك المواد المتعلقة بالأحوال الشخصية وما يتفرع عن كل
من ذلك ويلحق به وكذلك يلاحظ أن المحاكم الشرعية حسب لائحة ١٨٨٠
كان لها اختصاص جنائى محصور فى عدة مواد - وفى سنة ١٨٩٧ صدرت
لائحة جديدة بعد إنشاء المحاكم الأهلية بمدة غير قصيرة وكان يلاحظ على هذه
اللائحة أنها خلت من وجود مادة فيها تشبه المادة ٥٣ من لائحة سنة ١٨٨٠ .

● إن نص المادة السابقة من قانون العقوبات والذى يقضى بأنه لا تحل
أحكام هذا القانون بأى حال من الأحوال بالحقوق الشخصية المقررة فى
الشريعة الغراء - وذلك لأن هذه المادة تقابل المادة الأولى من قانون العقوبات
الصادر سنة ١٨٨٣ وهدفها مجرد طمأنة الناس فى أول الأمر ويوحى بأن

تطبيقها له يضييع حقاً قرره الشريعة - ولا تعتقد المحكمة أن الشارع قد فاته هذه الملاحظات السابقة سائفة الذكر والدليل على ذلك إن التشريع الوضعي للعقوبات جاء شاملاً ومستبعداً للعقوبات الشرعية وكل ما يفهم من هذا النص هو أنه يعترف بالحقوق التي تقرها الشريعة الإسلامية وبشرط مع القواعد القانونية الوضعية وإلى جانب المادة السابقة تقدم بعض مواد قانون العقوبات مكررة هذا الاعتراف ومضيفة إليه الاعتراف بالحقوق التي يقرها القانون الوضعي مصبغة عليه ومن المتفق عليه أن المادة ٦٠ من قانون العقوبات وإن كانت قد استعملت لفظ الشريعة إلا أنها تقصد بهذا اللفظ القانون - ويؤيد ذلك الترجمة الفرنسية للنص السالف إد ورد لفظ في النسخة الفرنسية ومن جهة أخرى فإنه من المجمع عليه أن المراد بهذا اللفظ هو مطلق القاعدة القانونية سواء أكانت مفرغة في نص تشريعي أم لم تكن كذلك إن أفرغت في نص فسواء موضعه بين مجموعات القانون وإن لم تكن مفرغة في نص يكون العرف مصدرها - وغنى عن البيان أن قواعد الشريعة الإسلامية في القدر الذي تعتبر فيه جزء من النظام القانوني العام تعد قانوناً في هذا المعنى وتصلح مصدراً للارتقاء به إلى مرتبة الحق أما ما جاوز هذا القدر فليس لقواعد الشريعة الإسلامية فيه هذه القوة - وعلى سبيل المثال أنه لا يجوز إباحة الإجهاض طبقاً لنص المادة ٦٠ من قانون العقوبات إلا أن الشريعة الإسلامية تتيح إجهاض الجنين الذي لم يجاوز عمره أربعة أشهر - ويلاحظ أخيراً أن المادة ٦٠ من قانون العقوبات أضيفت سنة ١٩٠٤ وهدفها حسم الخلاف الذي في المحاكم حول الاعتراف بحق التأديب الذي تقرره الشريعة الإسلامية كسبب لإباحة الإجهاض ولم يقصد الشارع من إضافتها إلزام القضاء بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية .

ومن كل ذلك يبين بوضوح أن المحكمة ملزمة قانوناً بتطبيق القوانين الوضعية .

الإيمان بتطبيق شرع الله

وإزاء هذا الإلتزام القانوني ومع الإيمان الكامل بوجوب تطبيق شرع الله .

لا يسع المحكمة إلا أن تلزم أنها مضطرة شرعاً إلى تطبيق القانون الوضعي -
لأسباب التي ذكرت ..

الموضوع الخامس:

علماء المسلمين الذين أبدوا رأيهم في المنهج الفكري

قالت المحكمة : تناولت النيابة العامة مرافعاتها في الجانب الفكري
للمتهمين بالرد والتحليل مستندة إلى فقهاء لا تذكر أسماءهم ومن جهة أخرى
استمعت المحكمة إلى أقوال عمر أحمد عبد الرحمن كما استمعت المحكمة إلى
أقوال الشيخ صلاح أبو إسماعيل كشاهد فني . وقدمت النيابة العامة رداً من
لجنة شكليها الشيخ حاد الحق على ما ورد بأقوال الشيخ صلاح أبو إسماعيل
ونذول الدفاع في مرافعاته فكر المتهمين بالمناقشة والتفسير .. وكانت حصيلة
هذه المناقشة عدم اتفاق علماء المسلمين المؤهلين للاجتهاد شرعاً حول الآراء
الفقهية التي نقلها المتهمون من كتب التراث في الحكم على من لم يحكم بما
أمر الله - وحق قول الحاكم وأعوانه - وحكم إعادة الخلافة وغيرها من
الأحكام .

ولما كانت المحكمة قد انتهت إلى وجوب تطبيق الشريعة وهو أمر غير قائم
وليس في هذا الأمر خلاف فهو أمر غير قابل للخلاف .

ثم أوصت المحكمة علماء المسلمين المؤهلين للاجتهاد شرعاً سواء كانوا
يشغلون مناصب في الدولة أو يمارسون الدعوة - أن يجتمعوا وبيحثوا ومن تلقاء
أنفسهم لتوضيح ما أثير من آراء شرعية في هذه القضية ويدلون برأيهم السليم

المستمد من شرع الله ولا يخشون فيما يقولون لومة لائم سواء كان حاكماً أو
محكوماً ولا يخشون نفوذاً أو جاهاً أو إرهاب أصحاب فكر فهم أهل الذكر
الذي يرجع إليهم

الموضوع السادس :

أجهزة الأمن لم تكن لديها معلومات عن التنظيم قبل الأحداث

من الأمور التي استقرت في يقين المحكمة أن أجهزة الأمن في الدولة وعلى كافة مستوياتها لم يكن لديها معلومات عن التنظيم منذ إنشائه خلال عام ١٩٨٠ وحتى بدأ في تنفيذ مخططة بمحاولة قلب نظام الحكم في السودان - رغم أن التنظيم كما هو ثابت من التحقيقات التي تمت كان له أعضاء في جميع محافظات الجمهورية - يعقد الاجتماعات ويجند الأفراد - ويشتري السلاح ويدرب الأعضاء - ورغم أن أعضاء التنظيم كثفوا من نشاطهم بعد قرارات التحفظ الصادرة في ٢ سبتمبر ١٩٨١ بعقد لقاءات في محافظات الوجهة القبلي والقاهرة والجيزة والتنقل بين هذه المحافظات لشراء مزيد من الأسلحة السرية وتوزيع ما لديهم من مفرقات وقنابل على أماكن آمنة في نجرهم وهي كلها بولدر كان يمكن منها أن يكشف أمر هذا التنظيم لو كانت أجهزة الأمن معنية بأمن هذا الشعب ولو كان هناك مناعة من هذه الأجهزة ومرفقة - خاصة وأن عدد كبيراً من المتهمين الحاليين كانوا ضمن قوائم قرارات التحفظ وظلوا هاربين لم يقبض عليهم حتى وقوع الأحداث . الأمر الذي تستخلص منه المحكمة بوضوح أن أجهزة الأمن في الدولة لم يكن لها أي نشاط سابق على الأحداث رغم أن أهمية الضبطية الإدارية قد ازدادت في الوقت الحاضر نظراً لازدياد الاهتمام بالدور الوقائي للقانون الجنائي ووظيفته في الردع العام .

وبعد هذا الذي انتهت إليه المحكمة ترى لإماماً عليها أن توضح ما ثبت من أوراق الدعوى دليلاً على أن أجهزة الأمن في الدولة لم تكن لديها معلومات مسبقة عن هذا التنظيم - وهذه الأدلة تخص فيما يلي :

● أن الخطاب المرسل إلى نيابة أمن الدولة العليا من مساعد وزير الداخلية اللواء محمد عليوه زاهر المؤرخ ٢١ سبتمبر ١٩٨١ والذي تضمن ما أبلغ به صابر عبد النعيم حسن من أن نبيل عبد المجيد المغربي حدثه عن رأيه في النظام القائم وأنه صحبه إلى طريق الواحات وشاهده يدرب أشخاصاً على استعمال السلاح الناري وإنه طلب منه شراء أسلحة نارية .

في يشر هذا الخطاب إلى معلومة عن التنظيم رغم ما ثبت بعد ذلك من
استقدمات رغم إن نيل عبد الحميد المغربي أحد الأعضاء المؤسسين لهذا
التنظيم .

● أن الخطاب المرسل إلى النيابة أمن الدولة العليا من مساعد وزير الداخلية
لواء محمد عليوه زاهر والمؤرخ ٢٥ سبتمبر ١٩٨١ والذي تضمن التحريات
التي أجريت بعد تقديم بلاغ ضارب عبد النعيم حسن - أشار إلى أن نبيل عبد
الحمد المغربي يتردد بصفة مستلمة على الشقة رقم ٥ الكائنة بالعقار رقم ٩
شارع عميقى بالحيرة .

لم يشر الخطاب إلى أية معلومة عن مستأجر هذه الشقة رغم أنه ثبت بعد
ذلك أن مستأجر هذه الشقة هو عبود عبد اللطيف الزمر أحد الأعضاء
المؤسسين للتنظيم .

بل أكثر من ذلك أن أجهزة الأمن لم تعتن بإجراء تحريات عن مستأجر هذه
الشقة قبل أن ترسل خطابها السالف إلى النيابة العامة للإذن لها بضبط
مستأجرها - الأمر الذي ترتب عليها أن قوات الشرطة داهمت هذه الشقة في
عجاب صاحبها يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٨١ وعثرت بها على كمية من الأسلحة
والدخائر - وأن صاحبها وهو عبود عبد اللطيف الزمر - علم بمداهمة قوات
الشرطة لشقته فهرب وظل محتفيا يدير حركة التنظيم إلى أن قبض عليه مؤخرا
يوم ١٣ أكتوبر ١٩٨١ .

● أن العقيد محمد فؤاد محمود فهمي من إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع
قرر أمام المدعى العام العسكري يوم ٨ أكتوبر ١٩٨١ الساعة ١٣٤٥ أن
المتهمين خالد أحمد شوقي الإسلامبولي وعطا طليل حميده وعبد الحميد عبد
السلام عبد العال وحسين عباس محمد ينتمون إلى جماعة طه السماوي المعتقل
حاليا وأنه جاري التحري عن وجود أشخاص آخرين مشتركين في التدبير
والنخطيط لهذه الجريمة - ويقصد حادث اغتيال رئيس الجمهورية السابق .

● أن اللواء محمود يوسف عيد مدير أمن أسيوط وقت الحادث قرر أمام
المحكمة بجلسة ٢٢ فبراير ١٩٨٣ أن المفاجأة غير المتوقعة وعدم وجود تنبيه

سابق أدت إلى نجاح المتهمين في اقتحام مديرية أمن أسبوط رغم وجود
إمكانات لقصد الهجوم .

كما قرر المقدم أحمد ممدوح اللواتي مفتش مباحث أمن الدولة
بأسبوط - أنه بجلسة ٥ مارس ٨٣ - أنه لم تصل إليه معلومات عن احتمال
إثارة شغب صباح يوم العيد ولم يصل إلى علمه معلومات أن الجماعات
الإسلامية تسعى إلى الحصول على سلاح قبل الأحداث وأنه علم أن
الجماعات الإسلامية وراء الأحداث بعد أن شاهد بنفسه على محمد الشريف
ضمن المهاجرين لمديرية أمن أسبوط يوم ٨ أكتوبر ١٩٨١ .

وبعد هذه الأدلة القاطعة الدلالة على أن أجهزة الأمن لم يكن لديها علم قبل
الأحداث بالتنظيم ونشاطه على الوجه السابق إيضاحه فلا يسع المحكمة إلا أن
توصي بإجراء تحقيق شامل وعاجل لتحديد المسؤولين عن هذا الموقف الذي نتج
عنه ضرر جسيم بأمن المجتمع .

الموضوع السابع : جريمة التعذيب

ثبت للمحكمة على وجه القطع والجزم أن غالبية المتهمين تعرضوا
لاعتداءات أثناء ضبطهم وفي تفصيل ذلك توضح المحكمة الحقائق الآتية :
● أن سلطات الأمن لم يكن لديها أى معلومات مسبقة عن التنظيم ونشاطه
وأفراده وأنها فوجئت بالأحداث التي حدثت يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ باغتيال
رئيس الجمهورية السابق وما تبع ذلك من أحداث وذلك على الوجه السابق
إيضاحه ..

● بعد وقوع الأحداث والقبض على بعض المتهمين في مسرح الحادث يوم
٦ أكتوبر سنة ١٩٨١ وفي المستشفى الجامعي بأسبوط يوم ٨ أكتوبر ١٩٨١ وإذ
تبين أن المتهمين المقبوض عليهم من الجماعات الإسلامية أصدرت سلطات
الأمن قرارات باعتقال كل من له نشاط ديني والدليل على ذلك مستمد من :

١ - ما قرره العقيد محمد فؤاد محمود فهمي أمام المدعى العام
العسكري يوم ٨ أكتوبر بأن المتهمين المقبوض عليهم أثر حادث اغتيال رئيس

الجمهورية السابق وهم خالد أحمد شوق الإسلامولى وعطا طایل حمیده وعند
الحمید عبد السلام عبد العال والحاری ضبطه وهو حسین عباس محمد یعنقون
فکرا دینیا متطرفا ویکفرون الحاکم .

٢ - ما أثبتته الرائد مصطفى السباعی إبراهیم فی محضره المؤرخ ٨
أکتوبر ٨١ أنه أثناء وجوده بالمستشفى الجامعی بأسیوط حضر للمستشفى کل
من عاصم عبد الماجد وهشام عبد الظاهر عبد الرحمن وعلى محمد الشریف
وعلى أحمد عبد النعیم ومحمد عبد العظیم محمود - مصابین وتبین أنهم جميعا
من الجماعات الإسلامية ومن المشتركین فی أحداث أسیوط ومن القيادات
البارزة لهذه الجماعات - وتم التحفظ علیهم .

٣ - ما تبین من الاطلاع على قرارات نائب رئیس الوزراء ووزیر
الداخلية رقم ٢١٠١ سنة ١٩٨١ والمؤرخ ٨ أکتوبر ١٩٨١ باعتقال عدد ٤٦٦٣
شخصا .

● وضعت سلطات الأمن من تم ضبطهم بناء على قرارات الاعتقال السالفة
داخل السجون وعمدت إلى تأخیر عرضهم على سلطات التحقيق حتى أن
الأمر الصادر من النائب العام المساعد والمشف على التحقيقات لوزیر الداخلية
ظہر يوم ١١ أکتوبر بإرسال من تم ضبطه من المتهمین والمحاضر الخاصة
بضبطهم إلى مكتبه بالقاهرة ولم ینفذ هذا على الفور وأن النائب العام ألح على
وزیر الداخلية فی هذا الطلب أثناء ركبها الطائرة .. ویؤید ذلك أيضا أن
سلطات الأمن تعمدت حجب سلطة التحقيق . دلال

● قرر غالبية المتهمین فور متوهم أمام سلطة التحقيق سواء النيابة العسكرية
أو نيابة أمن الدولة العليا أن اعتداء جسيما وقع علیهم أثناء وجودهم فی
السجون لحملهم على الإقرار بالتهم المنسوبة إليهم وكشف بعضهم عن إصاباته
وأثبتها المحققون على الوجه الثابت بالتحقيقات .

● قرر الدفاع الحاضر مع المتهمین أمام المحكمة العسكرية وأمام هذه المحكمة
بأن اعتداء وقع على المتهمین من رجال الشرطة وحددوا أمام هذه المحكمة
تفاصيل هذا الاعتداء وأسماء المعتدين وما نتج علیهم من الاعتداء .

تقارير الطب الشرعى تؤكد التعذيب

وقد أحالت هذه المحكمة جميع المتهمين الذين لم يسبق إحالتهم إلى الطب الشرعى وقام الطب الشرعى بتوقيع الكشف الطبى عليهم .. ووردت هذه التقارير مبينة وجود إصابات في أجساد المتهمين بعضها خطير استدعى النقل إلى المستشفيات العامة ومنها مستشفى الشرطة وذلك على النحو الثابت من الاطلاع على هذه التقارير . وقد أحطرت المحكمة المستشار العسكرى العام بصورة من البلاغات المقدمة من الدفاع الحاضر مع المتهمين من الاعتداءات الواقعة عليهم أثناء وجودهم تحت سيطرة أجهزة الأمن كما أرسلت إليه صورة كاملة من جميع التقارير الطبية الشرعية الموقعة على المتهمين وطلبت منه اتخاذ اللازم قانونا .

وقد ثبت لدى المحكمة على وجه القطع واليقين من أقوال المتهمين المؤيدة بالتقارير الطبية ومن تأخر عرضهم على النيابة العامة رغم الأمر الصادر من النيابة العامة ولا يسع المحكمة إزاء ذلك إلا أن :

أولا : استبعاد الدليل المستمد من أقوال من ثبت الاعتداء عليه من المتهمين بمحاضر الضبط والمتضمنة لإقرارات منهم بارتكاب الأفعال المنسوبة إليهم لأن هذه الإقرارات وليدة إكراه مادى ومعنوى وليست وليدة إرادة حرة .

ثانيا : توصى المحكمة بسرعة اتخاذ الإجراءات الكفيلة لتحديد المسؤولين عن هذه الاعتداءات على المتهمين على جميع المستويات حرصا على الشرعية التى يبقها نظام يقوم على احترام القانون وقالت المحكمة عن سبب براءة الدكتور عمر عبد الرحمن المتهم الأول : إن المحكمة لا تطمئن إلى الأدلة التى قدمتها النيابة ضد عمر عبد الرحمن لأنها محل شك ولا تعول عليها المحكمة .. لأنه يتعين أن تكون الأدانة مبنية على قطعية الدلالة والثبوت وليست ظنية افتراضية الأمر الذى يقتضى معه تبرئته من جميع التهم المسندة إليه لأنه ثبت للمحكمة على وجه القطع واليقين أن المتهم عمر عبد الرحمن عند إدلائه بأقواله بالتحقيقات لم تكن إرادته حرة بل كان واقعا تحت تأثير التعذيب الذى تعرض

له في الفترة من القصر عليه ١٨ أكتوبر إلى أن مثل أمام النيابة العسكرية .

الموضوع الثامن : واقعة التصنت :

وقد أشارت المحكمة إلى واقعة التصنت عليها والأدلة التي قدمتها نيابة أمن الدولة كأدلة اتهام جديدة للمتهمين أثناء محاكمتهم . فقالت الحيات :

إن ما قدمت نيابة أمن الدولة بجلسة ١٩ فبراير ١٩٨٤ كدليل حديد لإدانة المتهمين يخطئه الشك في كل جانب وعدم الدقة في إجراءاته وعدم اتساقه مع محاضر جلسات المحاكمة .. فضلا عن أن البطلان قد شاب أجزاء كبيرة منه مما يباعد بينه وبين ثقة المحكمة فيه كدليل دون حاجة إلى مناقشة ما ورد في هذه الأشرطة .. الأمر الذي يتعين معه استبعاد كافة الأدلة المستمدة من هذه التسجيلات .. خاصة أن هذه التسجيلات تتم في نطاق مخالفة القانون مما يشوب الإجراء بالبطلان ولا يصحح الإجراء صدور إذن من النيابة لإجراء صدور إذن من النيابة لإجراء باطل .

بالإضافة أن المتهمين أنكروا كافة التسجيلات بالفيديو والمسجل التي قام بها الضابط مصطفى عبد الوارث داخل قاعة الجلسات بالمخالفة لقرارات المحكمة السابقة بمنع التسجيل .. كما قام بتسجيل بعض ما دار في غرفة المدولة السرية .

كما قرر المتهمون أن الضابط غير صادق فيما ذكره من أن المتهمين حاولوا تخبيده وأنه عميل لمباحث أمن الدولة وللنيابة التي أرادت أن تخلق دليلا بعد شعورها بضعف موقفها أثناء نظر القضية ..

استبعاد تحريات المباحث

وقد قضت المحكمة باستبعاد كافة التحريات والمعلومات التي قدمتها مباحث أمن الدولة في القضية لعدم اطمئنانها وتشكيكها فيها .. وقالت الحيات :

إن المحكمة ليست من أن جميع التحيات والمعلومات التي قدمها إليها اللواء حسن أبو باشا مدير مباحث أمن الدولة ومساعد وزير الداخلية حينذاك في القضية .. هي تحريات غير جدية أو دقيقة ولا تظمن إليها المحكمة .. الأمر الذي يقتضى استبعادها في مقام الدليل على ثبوت التهمة قبل المتهمين .

وإن مذكرات المباحث وتحرياتها لم يقم من تحقيق المحكمة فيها أى دليل على صحة بعضها .. كما أن المباحث عدلت عن بعض ما ورد في هذه المذكرات من معلومات مما زاد شك المحكمة فيها ..

إدانة حسن أبو باشا

وقالت الحيات إن اللواء حسن أبو باشا أرسل إلى الخماي العام لنيابة أمن الدولة خطابا في ٣١ أكتوبر ١٩٨١ جاء فيه أنه إكتشف وجود تنظيم قيادي برئاسة محمد عبد السلام فرج وأنه يدرب أعضائه ويلقى عليهم محاضرات في محافظة البحيرة .

وقد تبين للمحكمة أن المتهم قبض عليه يوم ١٣ أكتوبر ١٩٨١ عقب اغتيال السادات لأنه صاحب كتاب الفريضة الغائبة وصدر حكم بإعدامه مع خالد الإسلامبولي وعرض على المخابرات الحربية يوم ١٥ أكتوبر ١٩٨١ .. ثم عرض على نائب المدعى العام العسكري وقرر إيداعه بالسجن الحربي .

وعندما استدعى نائب المدعى العسكري المتهم في سجنه لم يجده وأثبت ذلك في محضر تحقيقه يوم ٦ نوفمبر ١٩٨١ في القضية ٧ أمن دولة عليا عسكرية لسنة ١٩٨١ الخاصة باغتيال السادات .

ويسأل المتهم محمد عبد السلام قرر أنه نقل من السجن الحربي إلى سجن القلعة بمعرفة مباحث أمن الدولة لتعذيبه لمدة ثلاثة أسابيع .

وقد أثبت المدعى العام العسكري في التحقيق أن مباحث أمن الدولة خطفت المتهم من سجنه لتعذيبه دون إذن منه .

وتساءلت المحكمة في حكمها .. كيف تظمن المحكمة إلى جدية

معلومات مباحث أمن الدولة وهي التي نقلت المتهم من سجنه إلى سجن القلعة لتعذيبه ؟

وأكدت على ضرورة اجراء التحقيقات التي أوصت بإجرائها مع المسؤولين في أجهزة الأمن فهذه التحقيقات هي التي سوف تكشف الحقيقة وترد على التساؤلات .

الموضوع التاسع : إن هناك دوافع أدت بالمتهمين إلى ارتكاب الجرائم المنسوبة إليهم :

● غياب شرع الله عن أرض جمهورية مصر العربية والمحكمة تشير إلى أن السلطة التشريعية لم تنته بعد من تقنين أحكام الشريعة الإسلامية وكانت قد بدأت في هذا العمل منذ عام ١٩٧١ إبان تعديل الدستور وأن مظاهر المجتمع المصرى لا تتفق بأى حال مع قواعد الإسلام فلا يتصور أن مجتمعاً يحكمه الإسلام ويرخص لملاهى ترتكب فيها الموبقات ويرخص لمصانع لإنتاج الخمر ويبعها وشرها أو تصرح لوسائل الإعلام المرئية أو السمعية أو المقروءة بنشر أو إذاعة ما يتنافى مع شرع الله أو سفور المرأة بصورة تخالف ما نص عليه دين الإسلام .

● موقف علماء المسلمين إن علماء المسلمين وهم أهل الذكر الذين أمر الله سبحانه وتعالى المشروع إليهم - لم يثبت من أوراق الدعوة أنهم اجتمعوا قبل الأحداث وبحثوا فكر الجهاد وقالوا قولة حق فيه علماً بأن هذا الفكر موجود ومنتشر بين الشباب .

● موقف الأنبا شنودة الثالث - ولا يفوت المحكمة وهي توضح حالة المجتمع المصرى أثناء الأحداث أن تشير بإيجاز إلى موقف الأنبا شنودة الثالث وتصرفاته في الفترة منذ تعيينه عام ٧١ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٨٢ لسنة ٧١ وحتى إلغاء هذا التعيين في سبتمبر ٨١ بموجب القرار رقم ٤٩١ لسنة ٨١ ..

وهذه التصرفات تستدل المحكمة عليها من الصورة الضوئية للحكم الصادر من محكمة القيم بتاريخ ٣ يناير ١٩٨٢ في النظم رقم ٢٢ لسنة ١١

- والمقدم من الدفاع في شهر أكتوبر ٨٣ - والذي لم تعلق عليه النيابة العامة ، والثابت من هذا الحكم ثم فيه قبول التظلم شكلا ورفضه موضوعا أنه استند في حكمه إلى أن الأنبا شنودة الثالث خيب الآمال وتكذب الطريق المستقيم الذي تمليه عليه قوانين الدين المسيحي فقد كان المنصب سبارا يخفى أطماعا سياسية كل أقباط مصر براء منها وإذ به يجاهر بتلك الأطماع رافضا بديلا لها على حد تعبيره - بخرا من الدماء تغرق فيه البلاد - بإذلا قصارى جهده في وقع عجلة الفتنة بأقصى سرعة وعلى غير هدى لما تصل إليه البلاد غير عانى بوطن يؤويه ودولة تحميه وأنه كانت في يوم من الأيام وطننا له وبذلك يكون قد خرج عن ردائه الذي خلعة عليه أقباط مصر في محبة وسلام ولا تجد هذه المحكمة بيانا لموقف الأنبا شنودة الثالث أكثر إيضاحا من هذا الموقف السالف كأسباب لرفض تظلمه من قرار عزله ..

● حالة المعاناة التي يعيشها الشعب المصري - أثار الدفاع في مرافعاته أن بعض أفراد الشعب المصري - يعيش في حال معاناة شديدة يسكن القبور ولا يجد قوت يومه بينما آخرون جمعوا ملايين الجنيهات في سنوات معدودة وأن رئيس الجمهورية السابق كان يعيش في حالة بذخ بين قصور واستراحات - وقدم الدفاع للتدليل على صدق قولهم مجموعات من الصور الفوتوغرافية منشورة في جرائد محلية وأجنبية ومجموعات من المقالات وصور من كتابين - والسابق بيانها تفصيلا ولم تعترض النيابة العامة أو تشر في مرافعاتها إلى رد على هذا الدفاع .

● صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٣ بتاريخ ٢ سبتمبر ١٩٨١ بالتحفظ على عدد ١٥٣٦ شخصا الثابت من الأوراق وعلى لسان بعض المتهمين بالتحقيقات أن صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٨١ عجل بتنفيذ مخططهم .

ولا تجد هذه المحكمة تعليقا على هذا القرار خيرا مما دونه أسباب الحكم الصادر رقم ٩ لسنة ٣٦ ق بتاريخ ١١ فبراير ٨٢ من محكمة القضاء الإداري - والمقدم من الدفاع بجلسة ٢٥ ديسمبر ٨٣ والذي لم تعترض عليه النيابة العامة - ولم تشر إليه

فقد جاء في أسباب هذا الحكم والذي انتهى إلى وقف تنفيذ القرار الصادر فيه فيما تضمنه من التحفظ على جميع الأشخاص الواردة بالكشف المرفق به .



رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٨٤ / ٥٥٠١
الترقيم الدولي ٩٧٧-١٤٢-٠٨٥-٢

دارالنصر للطباعة الإسلامية

۱۲. قضاة - قضاة

هذا الكتاب...

متعلق بأضخم قضية شهدتها القضاء
المصرى وهى قضية تنظيم الجهاد الذى
وجهت إليه مجموعة من التهم على رأسها
محاولة قلب نظام الحكم واغتيال رئيس
الجمهورية أنور السادات .

● وقد دعى الشيخ صلاح أبو إسماعيل
للشهادة فى هذه القضية بوصفه عالما من
علماء الأزهر وكونه شاهداً على مسيرة
تطبيق الشريعة الإسلامية فى البرلمان
المصرى .. فأدلى بشهادته متجرده من أى
مؤثر يؤثر فى عدالتها فجاءت بالغة القوة
والوضوح .

● وقد انبرى شيخ الأزهر فأنف لجنة قدمت
تقريرها فى الرد على هذه الشهادة وتصدى
الشيخ صلاح لهذا التقرير بالأدلة الشرعية
الموثقة وقد شايعه مجموعة من العلماء
والمختصين فأيدوا شهادته مما أعطى
للسهادة ثقة شرعية راسخة ثم جاء حكم
المحكمة متوجهاً لها وأخذاً بها .. وقد حوى
هذا الكتاب بين دفتيه كل خطوات هذه
المسيرة ..

أحمد السيوفى